

# عمون المعبود

شرح  
سرين أبي داود

للعامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

مع شرح اللفظ ابن القيم الجوزية

مُضَبَّطٌ وَمُحَقَّقٌ

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء الثاني عشر



الناشر

محمد عبد الحسيب

مأمور المكتبة السلفية بالربذة المنورة

الطبعة الثانية

١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أول كتاب الحدود

### ١ - باب الحكم فيمن ارتد

٤٣٢٩ - حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أخيراً أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم أنبأنا أيوب عن عكرمة « أن علياً أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لم أكن لأخبر قهراً ، إن [لأن] رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعباد الله وكفتم قاتلهم بقول [لقول] رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

### ( أول كتاب الحدود )

جمع حد وهو الحاجز بين الشيعيين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر ، وحد الزنا والخمر سمي به لكونه مانعاً لمتعاطيه عن معاودة مثله مانعاً لغيره أن يسلك مسلكه . قاله القسطلاني .

### ( باب الحكم في من ارتد )

( أن علياً ) هو ابن أبي طالب ( أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام ) وعند إسماعيل من حديث عكرمة أن علياً أتى بقوم قد ارتدوا عن الإسلام أو قال بزنادقة ومعهم كتب لهم فأمر بفار فأنضجت ورماهم فيها ( فبلغ ذلك ) أي الإحراق وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على رضي الله عنه . قاله الحافظ ( وكفتم ) عطف على لم أكن ( قاتلهم ) أي المرتدين عن الإسلام ( فبلغ ذلك ) أي قول ابن عباس رضي الله عنه ( فقال ) أي على رضي الله عنه -

مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَأَقْتُلُوْهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَقَالَ : وَيْحَ ابْنِ عَبَّاسٍ [ أُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ - ابْنِ أُمِّ عَبَّاسٍ ] .

- (ويح ابن عباس) وفي بعض النسخ أم ابن عباس بزيادة لفظ أم ، وفي نسخة ابن أم عباس بزيادة لفظ أم بين لفظ ابن وعباس ، والظاهر أنه سهو من السكتاب . قال الحافظ في الفتح : زاد إسماعيل بن علي في روايته فيبلغ ذلك علياً فقال ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود ، وعند الدارقطني بحذف أم وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النهي للتنزيه ، وهذا بناء على تفسير ويح بأنها كلمة رحمة فتوجع له لسكونه حمل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فأنكر ، ويحتمل أن يكون قلها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما نسيه بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح إنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما أحسنه انتهى .

وقال القاري : وأكثر أهل العلم على أن هذا القول ورد مورد المدح والاعجاب بقوله ، وينصره ما جاء في رواية أخرى عن شرح السنة فيبلغ ذلك علياً فقال صدق ابن عباس انتهى .

وقال الخطابي : لفظه لفظ الدعاء عليه ، ومعناه المدح له والإعجاب بقوله ، وهذا كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبي بصير : ويل أمه مسعر حرب انتهى .

والحديث استدل به على قتل المرتدة كالمرتد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء ، وحل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء -



٤٣٣٠ — حدثنا حمزُو بْنُ عَوْنٍ أَنبَأَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدَى ثَلَاثٍ : الثَّيْبُ الزَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ [ الْجَمَاعَةِ ] » .

— وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن قال له « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها » وسفده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه كذا في فتح الباري .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً

( عن عبد الله ) هو ابن مسعود رضى الله عنه ( دم رجل ) أى لإراقتة ، والمراد برجل الإنسان فإن الحكم شامل للرجال والنسوان ( مسلم ) هو صفة مقيدة لرجل ( يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ) قال الطيبي : الظاهر أن يشهد حال جىء بها مقيدة للموصوف مع صفة إشعاراً بأن الشهادتين هما العمدة في حقن الدم ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أسامة كيف تصنع بلا إله إلا الله ( إلا بإحدى ثلاث ) أى خصال ثلاث ( الثيب الزانى ) أى زنا الثيب الزانى ، والمراد بالثيب الحصن وهو الحر المكاف الذى أصاب في نكاح صحيح ثم زنى فإن للأمام رجمة .

قال النووي : فيه إثبات قتل الزانى الحصن ، والمراد رجمة بالحجارة حتى يموت وهذا بإجماع المسلمين ( والنفس بالنفس ) أى قتل النفس بالنفس . قال —

٤٣٣١ — حدثنا محمد بن سنان الباهلي أخبرنا إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا في إحدى [إحدى] ثلاث : رجل زنى بعد إحصان فإنه يجرم ، ورجل خرج محارباً بالله [لله] ورسوله فإنه يقتل أو بضاب

— النووى : المراد به القصاص بشرطه وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه فى قولهم يقتل المسلم بالذى ويقتل الحر بالعبد ، وجمهور العلماء على خلافه ، منهم مالك والشافعى والليث وأحمد انتهى ( العارك لدينه المفارق للجماعة ) أى الذى ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم وانفرد عن أمرهم بالردة . فقوله : المفارق للجماعة صفة مؤكدة للتارك لدينه . قال النووى : هو عام فى كل مرتد عن الإسلام بأى ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام . قال العلماء : ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغى أو غيرها ، وكذا الخوارج . واعلم أن هذا عام يخص هذه الصائل ونحوه فيباح قتله فى الدفع . وقد يجاب عن هذا بأنه داخل فى المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا فى هؤلاء الثلاثة انتهى .

قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( لا يحل دم امرئ ) أى لإراقة دم شخص ( يشهد ) الظاهر أنه صفة كاشفة لأمريء .

وقال الطيبى : صفة مميزة لا كاشفة بمعنى إظهاره الشهادتين كاف فى حقن دمه ( إلا فى إحدى ثلاث ) أى إحصال ( رجل زنى بعد إحصان ) أى زنا رجل زان محصن ( فإنه يجرم ) أى يقتل بجرم الحجارة ( ورجل ) أى وخروج رجل —

أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ ، أَوْ يَقْتُلُ نَفْسًا فَيَقْتُلُ بِهَا .

٤٣٣٢ — حدثنا أحمد بن حنبل ومُسَدَّدٌ قَالَا أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

— (خرج) أى على المسلمين حال كونه (محارباً بالله) الباء زائدة فى المفعول كقوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ والمراد به قاطع الطريق أو الباغى قاله القارى ، وفى بعض النسخ محارباً بالله باللام ( فإنه يقتل ) أى إن قتل نفساً بلا أخذ مال . كذا قيده القارى . فعلى هذا أو للتفصيل ، وإذا جعل أو للتخيير فلا حاجة إلى هذا القيد كما هو مذهب ابن عباس رضى الله عنه وغيره ( أو بصلب ) أى حياً وبطن حياً حتى يموت ، وبه قال مالك .

وقال الشافعى : ومن تبعه فإنه يقتل ويصلب نكالا لغيره إن قتل وأخذ المال ( أو ينفى من الأرض ) أى يخرج من البلد إلى البلد لا يزال يطالب وهو هارب وعليه الشافعى ، وقيل : ينفى من بلده ويحبس حتى تظهر توبته ، وهذا مختار ابن جرير . قال القارى : بعد ذكر هذا والصحيح من مذهبا أنه يحبس إن لم يزد على الإخافة ، وهو مأخوذ من قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ وكان الظاهر أن يقال أو تقطع يده ورجله من خلاف قبل قوله أو ينفى من الأرض ، لىكون الحديث على طبق الآية مستوعباً ، ولعل حذفه وقع من الراوى نسياناً أو اختصاراً : قال وأو فى الآية والحديث على ما قررناه للتفصيل ، وقيل إنه للتخيير ، والإمام مخير بين هذه العقوبات الأربعة فى كل قاطع . وروى ابن جرير هذا القول عن ابن عباس وسعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء والحسن البصرى والبخمى والضحاك ( ويقتل نفساً ) بصيغة الفاعل ، وأو بمعنى الواو عطفاً على رجل خرج والتقدير قتل رجل نفساً ( فيقتل بها ) بصيغة المجهول .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

قال مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ [قال مُسَدَّدٌ عَنْ قُرَّةَ] وقال أَنَحَدُّ قَالَ أَخْبَرَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِلَالٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بُرْدَةَ قَالَ قَالَ أَبُو مُوسَى] « أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَا [سَأَلَ] الْعَمَلَ وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَتْ ، فَقَالَ : مَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ؟ قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ . قَالَ : وَكَأَنِّي [فَكَأَنِّي] أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتَيْهِ قَلَصْتُ . قَالَ : لَنْ نَسْتَعْمِلَ أَوْ لَا نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ ، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى ، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ، فَبِعِثْهُ عَلَى الْيَمِينِ ، ثُمَّ أَتْبِعْهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ . قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ مُعَاذٌ قَالَ : انْزِلْ وَأَلْقِ لَهُ

— ( قال أبو موسى ) أى عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله عنه ( ومعى رجلان ) وفى مسلم رجلان من بنى عَمِي ( فكلاهما سأل ) وفى بعض النسخ سأل بصيغة الإفراد وكلاهما صحيح ( العمل ) ولمسلم أمرونا على بعض ما ولاك الله ( أو يا عبد الله بن قيس ) شك من الراوى بإيهما خاطبه ( ما أطلعاني على ما فى أنفسهما ) أى داعية الاستعمال ( وما شعرت ) أى ما علمت ( إلى سواكه ) صلى الله عليه وسلم ( قلصت ) بفتح القاف واللام الخفيفة والصاد المهملة انزوت أو ارتفعت . قاله القسطلاني ، وهو حال بتقدير قد ( أو لا نستعمل ) شك من الراوى ( فبعثه ) أى أبا موسى ( على اليمين ) أى عاملا عليها ( ثم أتبعه ) بهمزة ثم متفاعة ساكنة ( معاذ بن جبل ) بالنصب أى بعثه بعده ، وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه ( عليه ) أى على أبي موسى . وفى رواية البخارى فى المغازى أن كلا منهما كان على عمل مستقل وأن كلا منهما إذا سار فى أرضه فقرب من —

وَسَادَةٌ فَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوْتَقٌ [مُوْتَقٌ] . قَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ ، دِينَ السُّوءِ . قَالَ : لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ ؛ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . قَالَ : أَجْلِسْ نَعَمْ . قَالَ : لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ ؛ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . ثَلَاثَ مَرَارٍ — فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ ، ثُمَّ تَذَاكَرَا فَيَاكَ اللَّيْلَ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ : أَمَّا أَنَا فَأَنَا مُمٌّ وَأَقَوْمُ ، أَوْ أَقَوْمُ وَأَنَا مُمٌّ ، وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي .

— صاحبه أحدث به عهداً . وفي رواية له في المغازي لجملاً يتزاوران ، فزار معاذ أبا موسى وفي رواية له فضرِبَ فسطاطاً (وَأُلْقِيَ) أَيْ أَبُو مُوسَى (لَهُ) لِمُعَاذٍ (وَسَادَةٌ) قَالَ الْخَافِظُ : مَعْنَى أُلْقِيَ لَهُ وَسَادَةٌ فَرَشَهَا لَهُ لِيَجْلِسَ عَلَيْهَا . وَقَدْ ذَكَرَ الْبَاجِي وَالْأَصْبَلِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عِيَاضُ عَنْهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَاضْطَجَعَتْ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ الْفَرَاشُ ، وَرَدَّهُ النَّوَوِيُّ فَقَالَ هَذَا ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْوَسَادَةِ مَا يَجْمَعُ تَحْتَ رَأْسِ النَّائِمِ وَهُوَ كَمَا قَالَ . قَالَ : وَكَانَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ مَنْ أَرَادُوا إِكْرَامَهُ وَضَعُوا الْوَسَادَةَ تَحْتَهُ مَبَالِغَةً فِي إِكْرَامِهِ . قَالَ وَلَمْ أَرِ شَيْءَ مِنْ كَتَبِ اللَّفْظَةِ أَنَّ الْفَرَاشَ يُسَمَّى وَسَادَةً أَنْتَهَى (مُوْتَقٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَوْنِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الْمَثَلَةِ أَيْ مَرْبُوطٍ بِقَيْدٍ (قَالَ) أَيْ مُعَاذٍ (مَا هَذَا) أَيْ مَا هَذَا الرَّجُلُ الْمُوْتَقُ (ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ) أَيْ رَجَعَ إِلَى دِينِهِ (دِينَ السُّوءِ) بَدَلَ مِنْ دِينِهِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ (قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) بِالرَّفْعِ خَيْرٌ مَبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ أَيْ هَذَا حُكْمُهُمَا أَيْ مِنْ أَرْتَدَ وَجِبَ قَتْلُهُ (ثَلَاثَ مَرَارٍ) يَعْنِي أَنَّهُمَا كَرَّرَا الْقَوْلَ أَبُو مُوسَى يَقُولُ أَجْلِسْ وَمُعَاذٌ يَقُولُ لَا أَجْلِسُ فَهُوَ مِنْ كِلَامِ الرَّاوِي لَا تَنْتَمِعُ كِلَامَ مُعَاذٍ (فَأَمَرَ) أَيْ أَبُو مُوسَى (بِهِ) أَيْ بِقَتْلِ الرَّجُلِ الْمُوْتَقِ (ثُمَّ تَذَاكَرَا) أَيْ مُعَاذٌ وَأَبُو مُوسَى (مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) بَدَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا (وَأَقَوْمُ) أَيْ أَصْلَى —

٤٣٣٣ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا الحمانيّ — يعنى عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن طلحة بن يحيى وبريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى قال : « قديم على معاذ وأنا باليمن ورجل كان يهودياً فأسلم فأرشد عن الإسلام ، فلما قدم معاذ قال : لا أنزل عن دابتي حتى يُقتل فقتل . قال أحدهما : وكان قد استتيب قبل ذلك » .

— متهجداً (أو أقوم وأنام) شك من الراوى (وأرجو فى نومتي) أى لترويح نفسه بالنوم ليسكون أنشط له عند القيام (ما) أى الذى (أرجو) من الأجر (فى قومتي) بفتح القاف وسكون الواو أى فى قيامى بالليل . هذا قول معاذ رضى الله عنه ولم يذكر فى هذه الرواية قول أبى موسى . قال الحافظ : وفى رواية سميد بن أبى بردة فقال أبو موسى أقروا قائماً وقاعداً وعلى راحلتى وأتفوقه تفوقاً بفاء وقاف بينهما واو ثقيلة أى أألازم قراءته فى جميع الأحوال . والحديث فيه إكرام الضيف والمبادرة إلى إنكار المنكر وإقامة الحد على من وجب عليه وأن المباحات يوجب عليها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تكميلاً لشيء منهما .

قال المفذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(قال أحدهما) أى طلحة أو بريد (وكان) أى ذلك الرجل الموثق المرتد (قد استتيب) أى عرض عليه التوبة فيه دليل على استتابة المرتد وهو قول الجمهور .

قال ابن بطال : اختلف فى استتابة المرتد فقليل يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله فى الحال ، جاء ذلك عن الحسن وطاؤس وبه قال أهل الظاهر . قال الحافظ : واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالإجماع يعنى —

٤٣٣٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَسْلَاءِ أَخْبَرَنَا حَفْصُ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَبِي بُرْزَةَ يَهْدِيهِ النِّصَّةَ قَالَ « فَأَتَى أَبُو مُوسَى بِرَجُلٍ قَدْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَدَعَاهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا فَجَاءَ مُعَاذٌ فَدَعَاهُ فَأَبَى فَضْرَبَ عُنُقَهُ » قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بُرْزَةَ ، لَمْ يَذْكُرْ الاسْتِثْقَابَ . وَرَوَاهُ ابْنُ فَضَالٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى ، لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الاسْتِثْقَابَ .

- السكوتى لأن عمر كتب في أمر المرتد هلا حبستموه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً لعله يتوب فيتوب الله عليه . قال ولم يدسكرك ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » أى إن لم يرجع ، وقد قال تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ واختلف القائلون بالاستثابة هل يكتبى بالمرّة أو لا بد من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ، وعن على يستتاب شهراً ، وعن النخعي يستتاب أبداً . كذا نقل عنه مطلقاً . والتحقيق أنه فيمن تكررت منه الردة انتهى .

قال المنذرى : قوله قال أحدهما يريد طلحة بن يحيى ويريد عبد الله بن أبي بردة . وطلحة هذا هو ابن يحيى بن عبيد الله القرشى التيمي السكونى وهو مدنى الأصل ، وبريد بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها دال مهملة .

( أخبرنا الشيباني ) هو أبو إسحاق ( فدعاه ) أى دعا أبو موسى ذلك المرتد إلى الإسلام ( فدعاه فأبى ) أى دعاه معاذ أيضاً إلى الإسلام فامتنع عنه ( فضرب ) ضبط بصيغة المجهول والمعروف ( عنقه ) بالرفع والنصب ( قال أبو داود رواه -

٤٣٣٥ - حدثنا ابنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ عَنْ الْقَاسِمِ  
بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ : « فَلَمْ يَنْزِلْ حَتَّى ضُرِبَ عُقَّتُهُ وَمَا اسْتَقْبَاهُ » .

٤٣٣٦ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ  
وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ الْفَخَّوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كَانَ  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي السَّرْحِ [ سَرَح ] يَكْتُبُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَزَلَّهُ الشَّيْطَانُ فَلَحِقَ بِالْكَفَّارِ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْتَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَاسْتَجَارَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَمَّانَ ، فَأَجَارَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

— عبد الملك إلخ ) حاصله أنه روى هذا الحديث عبد الملك عن أبي بردة وكذلك  
رواه ابن فضيل عن الشيباني عن سعيد عنه لكنهما لم يذكر في روايتهما  
الاستقابة ( وما استقابه ) قال الحافظ في الفتح بعد ذكر رواية المسعودي هذه :  
وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استقابه وهي أقوى من هذه والروايات  
الساكنة عنها لا تعارضها وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن  
قال يقتل المرتد بلا استقابة لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استقابة  
أبي موسى انتهى .

قال المنذرى : المسعودي هذا هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن عتبة بن  
عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي المعروف بالمسعودي ، وقد تكلم فيه غير  
واحد وتغير بآخره ، واستشهد به البخاري . والقاسم هذا هو أبو عبد الرحمن  
ابن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي وهو ثقة .

( فأزله الشيطان ) أى حمله على الزلل وأضله ( فاستجار له ) أى طلب له  
الأمان ( فأجاره ) أى أعطاه الأمان من الإجارة بمعنى الأمن . —



٤٣٣٧ — حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ أَخْبَرَنَا  
 أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ قَالَ زَعَمَ السُّدِّيُّ عَنْ مُضَمِّ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ قَالَ :  
 « لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَسْكَةَ اخْتَبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي مَرْحٍ عِنْدَ  
 عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، فَجَاءَهُ بِرِدَائِهِ حَتَّى أَوْفَقَهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعْ عَبْدَ اللَّهِ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا ، كُلُّ ذَلِكَ  
 يَأْبَى ، فَبَايَعَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَخْبَائِهِ فَقَالَ : أَمَا كَانَ فِيكُمْ رَجُلٌ  
 رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حِينَ [حَيْثُ] رَأَيْتُ كُفِفَتْ يَدَيَّ عَنْ بَيْعَتِهِ فَيَقْتُلُهُ ،  
 فَقَالُوا : مَا نَذَرِي يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا فِي نَفْسِكَ إِلَّا أَوْمَاتٌ إِلَيْنَا بِعَيْنِكَ ؟ قَالَ :  
 إِنَّهُ لَا يَذْبَغُنِي لِنَبِيٍّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةً الْأَعْيُنُ . »

— قال المذنب : وأخرجه النسائي وفي إسفاده على بن الحسين بن واقد وفيه  
 مقال ، وقد تابعه عليه على بن الحسين بن شقيق وهو من الثقات .

( زعم السدي ) هو اسماعيل بن عهد الرحمن السدي ( اختبأ ) أى اختفى  
 ( أوقفه ) أى أقامه ( فرفع ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( رأسه ) الشريف  
 ( إليه ) أى إلى عبد الله ( يابى ) أى يمتنع من المبايعة ( أما كان ) بهمزة  
 الاستفهام وحرف النفي ( رجل رشيد ) أى فطن لصواب الحكم ، وفيه أن  
 التوبة عن الكفر في حياته صلى الله عليه وسلم كانت موقوفة على رضا صلى الله  
 عليه وسلم وأن الذى ارتد وآذاه صلى الله عليه وسلم إذا أمن سقط قتله ، وهذا  
 ربما يؤيد القول أن قتل الساب للارتداد لا للحد والله تعالى أعلم . قاله السدي  
 ( إلى هذا ) أى عبد الله ( كففت ) أى أمسكت ( ألا ) بالتشديد حرف  
 التحضيض ( أومات ) أى أشرت من الإيماء ( إنه ) أى الشأن ( خائفة الأعين ) —

٤٣٣٨ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ إِلَى الشَّرِكِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ » .

— أى خيانتها . قال الخطابي هو أن يضمر في قلبه غير ما يظهره للناس فإذا كفلسانه وأوماً بعينه إلى ذلك فقد خان ، وقد كان ظهور تلك الخيانة من قبيل عيئه فسميت خائنة العين انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده إسماعيل بن عبد الرحمن السدى وقد أخرج له مسلم ووثقه الإمام أحمد وتسكلم فيه غير واحد .

( عن جرير ) هو ابن عبد الله البجلي رضى الله عنه ( إذا أبق العبد ) بفتح الموحدة . وفي المصباح : أبق كفرح وضرب ونصر فاضيه مثنى ومضارعه مثلت والمعنى إذا هرب مملوك ( إلى الشرك ) أى دار الحرب ( فقد حل دمه ) أى لاشىء على قاتله وإن ارتد مع ذلك كان أولى بذلك . قال الطيبي هذا وإن لم يرتد عن دينه فقد فعل ما يهدر به دمه من جوار المشركين وترك دار الإسلام ، وقد سبق أنه لا يتراءى فإراهما انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي ولفظ مسلم « أيما عبد أبق فقد برئت منه الذمة » وفي لفظ « إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة » وفي لفظ « أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم » ، وأخرجه النسائي باللفظ الذى ذكره أبو داود ، وفي لفظ له « إذا أبق من مواليه المهد لم تقبل له صلاة وإن مات مات كافراً ، فأبق غلام لجرير فأخذه فضرب عنقه » وفي لفظ « إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة حتى يرجع إلى مواليه » .

## ٢ - باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم

٤٣٣٩ - حدثنا عباد بن موسى الخثلي أخبرنا إسماعيل بن جعفر المدني عن إسرائيل عن عثمان الشحام عن عكرمة قال أخبرنا ابن عباس « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه ، فبينها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر قال فلما كانت ذات ليلة جمعت تقع في النبي صلى الله عليه وسلم وتشتمه ، فأخذ المقول فوضعه في بطنها واتسكا عليهما فقتلها فوقع بين رجلها طفل فلطخت ماهاك بالدم

## ( باب الحكم في من سب النبي صلى الله عليه وسلم )

( الخثلي ) يضم الحاء المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة ثقة من العاشرة ( عن عثمان الشحام ) ضبط بتشديد الحاء . قال الحافظ يقال اسم أبيه ميمون أو عبد الله لا بأس به من السادسة ( أم ولد ) أي غير مسلمة ولذلك كانت تجترى على ذلك الأمر الشنيع ( وتقع فيه ) يقال وقع فيه إذا عابه وذمه ( ويزجرها ) أي يمنعها ( فلا تنزجر ) أي فلا تمتنع ( فلما كانت ذات ليلة ) قال السندي : يمكن رفعه على أنه اسم كان ونصبه على أنه خبر كان أي كان الزمان أو الوقت ذات ليلة ، وقيل يجوز نصبه على الظرفية أي كان الأمر في ذات ليلة ثم ذات ليلة قيل معناه ساعة من ليلة وقيل معناه ليلة من الليالي والذات معجمة ( فأخذ ) أي الأعمى ( المقول ) بكسر ميم وسكون غين معجمة وفتح واو مثل سيف قصير يشتمل به الرجل تحت ثيابه فيغطيه ، وقيل حديثة دقيقة لها حد ماض ، وقيل هو سوط في جوفه سيف دقيق يشده الفاتك على وسطه ليفتال به الفاس ( واتسكا عليها ) أي تحامل عليها ( فوقع بين رجلها طفل ) لعله كان ولدا لها والظاهر أنه لم يمت ( فلطخت ) أي -

فَلَمَّا أَصْبَحَ ذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَمَعَ النَّاسَ فَقَالَ أُنْشِدُ  
 اللَّهُ رَجُلًا فَعَلَّ مَا فَعَلَ لِي عَلَيْهِ حَقٌّ إِلَّا قَامَ قَالَ فَقَامَ الْأَنْعَمَى يَتَخَطَّى  
 النَّاسَ وَهُوَ يَتَزَلُّزِلُ حَتَّى قَعَدَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا كَأَنْتَ تَشْتِمُكَ وَتَقَعُ فِيكَ فَأَنهَاهَا فَلَا تَنْعِهِ ،  
 وَأَزْجُرْهَا فَلَا تَنْزَجِرْ وَلِي مِنْهَا ابْنَانِ مِثْلَ اللَّؤْلُؤَيْنِ ، وَكَأَنْتَ بِي رَفِيقَةً ،  
 فَلَمَّا كَانَ الْبَارِحَةَ جَعَلْتَ تَشْتِمُكَ وَتَقَعُ فِيكَ ، فَأَخَذْتُ الْمِغْوَلَ فَوَضَعْتُهُ  
 فِي بَطْنِهَا وَاتَّسَكَاثُ عَلَيْهِمَا حَتَّى قَتَلْتَهُمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 أَلَا أَشْهَدُوكُمَا أَنَّ دَمَهَا هَدَرٌ .

— لو نوت (ما هناك) من الفراش ذكر بصيغة المجهول (ذلك) أى القتل (فقال  
 أنشد الله رجلاً) أى أسأله بالله وأقسم عليه (فعل مافعل) صفة لرجل ومأموصولة  
 (لى عليه حق) صفة ثانية لرجل أى مسلماً يجب عليه طاعتي وإجابة دعوتي  
 (يتززل) أى يتحرك (بين يدي النبي) أى قدامه صلى الله عليه وسلم (مثل  
 اللؤلؤتين) أى فى الحسن والبهاء وصفاء اللون (ألا) بالتخفيف (إن دمها هدر)  
 لعله صلى الله عليه وسلم علم بالوحى صدق قوله ، وفيه دليل على أن الذى إذا لم  
 يكف لسانه عن الله ورسوله فلا ذمة له فيجل قتله ، قاله السندى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى فيه أن ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقتل وقد قيل أنه لاختلاف فى أن سابه من المسلمين يجب قتله وإلما الخلاف  
 إذا كان ذمياً ، فقال الشافعى يقتل وتبرأ منه الذمة ، وقال أبو حنيفة لا يقتل  
 مام عليه من الشرك أعظم ، وقال مالك من شتم النبى صلى الله عليه وسلم من  
 اليهود والنصارى قتل إلا أن يسلم انتهى كلام المنذرى .

٤٣٤٠ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة وعبد الله بن الجراح عن جرير عن مغيرة عن الشعبي عن عليّ « أن يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه ، فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها » .

— ( خنقها ) أى عصر حلقها ( فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها ) فيه دليل على أنه يقتل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي صلى الله عليه صريحاً وجب قتله . وقال الخطابي لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً . وقال ابن بطال : يختلف العلماء في من سب النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما أهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل من سبه صلى الله عليه وسلم منهم إلا أن يسلم ، وأما المسلم فيقتل بغير استتابة ، ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد وإسحاق مثله في حق اليهودي ونحوه ، وروى عن الأوزاعي ومالك في المسلم أنها ردة يستتاب منها . وعن السكوفيين إن كان ذمياً عزر وإن كان مسلماً فهي ردة . وحكى عياض خلافاً هل كان ترك من وقع معه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ونقل عن بعض المالكية أنه لما لم يقتل اليهود الذين كانوا يقولون له السلام عليك لأنهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعله ، وقيل لأنهم لما لم يظهروه ولووة بالسنة ترك قتلهم . وقيل لأنه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذى لا بد منه ولذلك قال في الرد عليهم وعليكم أى الموت نازل علينا وعايكم فلا معنى للدعاء به كذا في النيل .

قال المنذرى : ذكر بعضهم أن الشعبي سمع من علي بن أبي طالب وقال غيره إنه رآه .

٤٣٤١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن يونس عن  
 حميد بن هلال عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وأخبرنا هارون بن عبد الله  
 ونصير بن الفرّج قالاً أخبرنا أبو أسامة عن يزيد بن زريع عن يونس بن  
 عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف عن أبي برزة قال :  
 « كنت عند أبي بكر فتغيط على رجل فاشتد عليه فقلت تأذن لي يا خليفة

— ( حماد ) هو ابن سلمة قاله المزي في الأطراف . وفي الخلاصة ناقلا عن  
 أبي الحجاج المزي موسى بن إسماعيل انفرد عن حماد بن سلمة انتهى أى لم يرو  
 عن حماد بن زيد (عن يونس) بن عبيد (عن حميد بن هلال) العدوى البصرى  
 من أجلة التابعين الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم أى فى حكم هدر دم القاتل  
 لمن سب النبي صلى الله عليه وسلم هكذا يفهم من سياق المقام . وحديث حميد  
 ابن هلال هذا أورده المزي فى الأطراف فى ترجمة فضلة فقال فضلة بن عبيد  
 أبو برزة الإسلامى وله صحبة عن أبي بكر حديث « كنت عند أبي بكر فتغيط  
 على رجل فاشتد عليه » أخرجه أبو داود فى الحدود عن هارون بن عبد الله  
 ونصير بن الفرّج كلاهما عن أبي أسامة عن يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد  
 عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف عن أبي برزة به ، وعن موسى عن  
 حماد بن سلمة عن يونس عن حميد بن هلال عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله  
 وأخرجه النسائى فى الحاربة انتهى . وأورده المزي أيضاً فى المراسيل فقال فى ترجمة  
 حميد بن هلال العدوى حديث د مثل حديث قبله عن أبي برزة قال كنت عند  
 أبي بكر فتغيط على رجل فى ترجمة أبي برزة عن أبي بكر انتهى . قلت حماد بن  
 سلمة وهم فى هذا الحديث فى الموضعين الأول أسقط واسطتين عبد الله بن مطرف  
 وأبا برزة ، والثانى جمعه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو متصل —

رَسُولِ اللَّهِ أَضْرِبَ عَنْقَهُ ؟ قَالَ فَأَذْهَبَتْ كَلِمَتِي غَضَبُهُ ، فَقَامَ يَدْخُلُ  
فَارْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ مَا الَّذِي قُلْتَ آتِفًا ؟ قُلْتُ أَتَذْنُ لِي أَضْرِبَ عَنْقَهُ . قَالَ  
أَكُنْتَ فَاعِلًا لَوْ أَمَرْتُكَ ؟ قُلْتُ نَعَمْ ؟ قَالَ لَا وَاللَّهِ مَا كَانَتْ لِبَشِيرٍ بَعْدَ مُحَمَّدٍ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال أبو داود : وَهَذَا لَفْظُ يَزِيدَ .

قال أحمد بن حنبل : أَيْ لَمْ يَكُنْ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا إِلَّا

— الإسناد بذكر عبد الله بن مطرف وأبي برزة من كلام أبي بكر رضي الله عنه  
دون النبي صلى الله عليه وسلم كما عند المؤلف بعد هذا وكذا عند أحمد في مسنده  
وقال النسائي هذا الحديث أحسن الأحاديث وأجودها . وروى عن أبي برزة  
الأسلمى جماعة من التابعين كعبد الله بن قدامة بن عذرة وسالم بن أبي الجعد وأبي  
البختري وكلهم أسندوه وجعلوه من كلام أبي بكر رضي الله عنه وأحاديث  
هؤلاء عند النسائي في المحاربة وحاد بن سلمة ثقة أثبت القاس في ثابت البنان  
دون غيره وتغير حفظه بآخره كذا قال الذهبي وابن حجر ( فتعويض على رجل )  
قيل لأنه سب أبا بكر رضي الله عنه وعند أحمد والنسائي أغلظ رجل لأبي بكر  
رضي الله عنه ( فأذهبت كلمتي غضبه ) هذا من قول أبي برزة أي أن كلامي قد  
عظم عند أبي بكر حتى زال بسببه غضبه ( فقام ) أي أبو بكر ( فدخل ) أي  
بيته ( فأرسل إلى ) أي رجلا ( فقال ) أي فخبته فقال لي ( ما الذي قلت آتفًا )  
أي عند اشتداد غضبي على الرجل ( لو أمرتك ) أي بضرب عنقه ( وهذا لفظ  
يزيد ) أي قوله عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف  
عن أبي برزة قال كفت عند أبي بكر لمخ هذا لفظ يزيد بن زريع ، وأما حماد  
ابن سلمة فإنه قال عن يونس عن حميد بن هلال عن النبي صلى الله عليه وسلم —

يَاخْدَى الثَّلَاثِ الَّتِي قَالَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَفَرَتْ بَعْدَ إِيْمَانٍ أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتَلَ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ ، وَكَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْتُلَ » .

### ٣ — باب ما جاء في المحاربة

٤٣٤٢ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ قَوْمًا مِنْ عُكْلٍ أَوْ قَالَ مِنْ عَرِينَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَاحِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَاهِهَا وَأَلْبَانِهَا فَاَنْطَلَقُوا فَلَمَّا

— والله أعلم (قال أحمد بن حنبل (إلخ) أى فى شرح قول أبى بكر رضى الله عنه وهذه العبارة لم توجد فى بعض النسخ . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

### باب ما جاء فى المحاربة

( أن قوماً من عكل أو قال من عرينة ) قال الحفاظ فى الفتح فى شرح باب أبوال إبل والدواب ما محصله لأنه اختلفت الروايات فى بعضها من عكل أو عرينة على الشك وفى بعضها من عكل وفى بعضها من عرينة وفى بعضها من عكل وعرينة بواو العطف وهو الصواب . وروى أبو عوانة والطبرانى عن أنس أنهم كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل قال وعكل بضم المهملة وإسكان الكاف قبيلة تيم الرباب ، وعرينة بضم العين والراء المهملتين والنون مصغراً حى من قضاة وحى من بحيلة والمراد هنا الثانى ( فاجتمعوا المدينة من الاجتواء أى كرهوا هواء المدينة وماءها واستوخموها ولم يوافقهم المقام بها وأصابهم الجواء (بلقاح) أى أمرهم أن يلحقوا بها ، واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره —



صَحُّوا فَمَتَّلُوا رَاعِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاسْتَأْثَرُوا النَّعَمَ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آثَارِهِمْ ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِئَ بِهِمْ ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمَّرَ أَعْيُنَهُمْ وَأَلْقَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَقْتُونَ فَلَا يَسْقَوْنَ .

— مهمة الفوق ذوات الألبان واحدها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف قاله الحافظ ( وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ) أحقج به من قال بطهارة بول ما كول اللحم كالك واحد وطائفة من السلف ، وذهب أبو حنيفة والشافعي وجماة إلى القول بنجاسة الأبوال والأرواث كلها من ما كول اللحم وغيره ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة ( فلما صحوا ) في السياق حذف تقديره فشرى بوا من أبوالها وألبانها ، وقد ثبت ذلك في بعض الروايات كقال الحافظ ( واستأثروا النعم ) من السوق وهو السير العنيف والنعم بفتح الدون والعين واحد الأنعام أى الإبل ( فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم ) لم يذكر المفعول في هذه .

قال الحافظ : زاد في رواية الأوزاعي « الطالب » وفي حديث سلمة بن الأكوع خيلا من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري ( في آثارهم ) أى عقبهم ( فقطعت أيديهم وأرجلهم ) قال الداودي : يعنى قطع يدي كل واحد ورجليه . قال الحافظ : تروى رواية الترمذي من خلاف ( وسمروا أعينهم ) ضبط في بعض النسخ بتشديد الميم من التسمير . وقال الحافظ في الفتح بتشديد الميم ، وفي رواية أبي رجاء بتشديد الميم انتهى . والمعنى كحلوا بأميال قد أحميت وقال الخطابي : يريد أنه أكلهم بمسامير محماة .

قال : والمشهور في أكثر الروايات : سمل أى فقسأ أعينهم كذا في مرقاة الصعود ( وألقوا ) بصيغة المجهول أى رموا ( في الحرة ) هى أرض ذات حجارة —

قال أَبُو قِلَابَةَ فِيهِؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَحَارَبُوا  
اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

— سود معروفة بالمدينة وإنما ألقوا فيها لأنها أقرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا  
( يستسقون ) أى يطلبون الماء أى من شدة العطش الناشئ من حرارة الشمس  
( فلا يسقون ) بصيغة المجهول أى فلا يعطون الماء .

واستشكل القاضى عياض عدم سقيهم الماء الاجماع على أن من وجب  
عليه القتل فاستسقى لا يمنع ، وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا وقع منه نهى عن سقيهم انتهى .

قال الحافظ وهو ضعيف جداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك  
وسكوته كاف في ثبوت الحكم ، وأجاب الدوى بأن المحارب المرتد لحرمة له  
في سقى الماء ولا غيره ، وبدل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له  
أن يسقيه للمرتد ويقيم بل يسعمه ولو مات المرتد عطشاً .

وقال الخطاى : إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لأنه أراد بهم  
الموت بذلك .

وقيل : إن الحكمة في تعطيشهم لكونهم كفروا نعمة سقى ألبان الإبل  
التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا  
بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائى ، فيحتمل أن يكونوا في  
تلك الليلة مدعوا لإرسال ما جرت به العادة من اللين الذى كان يراح به إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة ، كما ذكر ذلك ابن سعد . انتهى  
كلام الحافظ .

قال فى فتح الودود : وقيل فعل ذلك قصاصاً لأنهم فعلوا بالراعى مثل ذلك  
وقيل بل لشدة جنائيتهم كما يشير إليه كلام أبى قتادة انتهى ( قال أبو قلابة ) —

٤٣٤٣ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب عن أيوب بإسناده بهذا الحديث قال فيه : « فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُخِيتَ فَكُحِلَتْهُمْ وَقُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأُزْجِلَتْهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ » .

٤٣٤٤ — حدثنا محمد بن الصَّبَّاح بن سُفْيَانَ أَنبَأَنَا ح وَأَخْبَرَنَا عَمْرُو ابْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْنَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ « فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ

— أى راوى الحديث (فهؤلاء قوم سرقوا) أى لأنهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها ، وهذا قاله أبو قلابة استنباطاً كذا فى الفتح ( وقتلوا ) أى الراعى ( وكفروا ) قال الحافظ فى الفتح هو فى رواية سعيد عن قتادة عن أنس فى المغازى وكذا فى رواية وهيب عن أيوب فى الجهاد فى أصل الحديث وليس موقوفاً على أبي قلابة كما توهمه بعضهم ، وكذا قوله وحاربوا ثبت عند أحد فى أصل الحديث انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( بمسامير ) جمع مسمار وتد من حديد يشده ( فأخيت ) بالنار يقال أخيت الحديد إذا أدخلته النار لتحمى ( فكحلهم ) أى بقتل المسامير الحماة ( وما حسمهم ) الحسم السكى بالنار قطع الدم أى لم يكن مواضع القطع ليئقطع الدم ، بل تركهم .

قال الداودى : الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع فى زيت حار .

قال الحافظ : وهذا من صور الحسم وليس محصوراً فيه .

قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم ، فأما من قطع فى —

صلى الله عليه وسلم فى طلبهم كافةً فأبى يهزم فأبى نزل الله فى ذلك : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ الآية .

— سرقة مثلاً فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه القتل غالباً بنزف الدم (كافة) جمع قائف .

وفى رواية لمسلم : وعنده شباب من الأنصار قريب من عشرين ، فأرسلهم إليهم وبعث معهم قائفاً يقتص أثرهم .

قال النووي : القائف : هو الذى يتتبع الآثار ويميزها .

وقال السيوطى : هو من يتبع أثراً ويطلب ضالة وهارباً ( الذين يحاربون الله ورسوله ) . قال القسطلانى : يحاربون الله أى يحاربون أوليائه . كذا قرره الجمهور .

وقال الزمخشري : يحاربون رسول الله ومحاربة المسلمين فى حكم محاربتهم ، أى المراد الإخبار بأنهم يحاربون رسول الله ، وإنما ذكر اسم الله تعالى تعظيماً وتفخيماً لمن يحارب ( ويسعون فى الأرض فساداً ) مصدر واقع موقع الحال أى يسعون فى الأرض مفسدين ، أو مفعول من أجله أى يحاربون ويسعون لأجل الفساد ، وتام الآية مع تفسيرها هكذا ( أن يقتلوا ) هذا خبر لقوله جزاء الذين أى قصاصاً من غير صلب إن أفردوا القتل ( أو يصلبوا ) أى مع القتل إن جمعوا بين القتل وأخذ المال وهل يقتل ويصلب أو يصلب حياً وينزل ويطن حتى يموت خلاف ( أو تقطع أيديهم وأرجلهم ) إن أخذوا المال ولم يقتلوا ( من خلاف ) حال من الأيدي والأرجل أى مختلفة ، فتقطع أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى ( أو ينفوا من الأرض ) اختلفوا فى المراد بالنفى فى الآية ، فقال مالك والشافعى يخرج من بلد الجناية إلى بلدة أخرى .

زاد مالك : فيحبس فيها ، وعن أبى حنيفة بل يحبس فى بلده ، وتعقب بأن —

٤٣٤٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أنبأنا ثابت وقتادة

— الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامه فهو ضد النفي ، فإن حقيقة النفي الإخراج من البلد ، وحجته أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى فانفصل عنه مالك بأنه يحبس بها .

وقال الشافعي : يكفيه مقارعة الوطن والعشيرة خذلانا وكذا ذلك لم خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم ﴿ أشكل هذا مع حديث عبادة الدال على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة ، والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين . كذا في فتح الباري .

واعلم أن هذه الرواية وكذا بعض الروايات الآتية في الباب تدل على أن هذه الآية نزلت في القوم المذكورين من عكل وعربنة ، ومن قال ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهرى .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت في من خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين . قاله ابن بطال .

قال الحافظ المعتمد أن الآية نزلت أولا فيهم وهي تتناول بمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق لكن عقوبة الفريقتين مختلفة فإن كانوا كفاراً يخيّر الإمام فيهم إذا ظفر بهم ، وإن كانوا مسلمين فعلى قولين أحدهما وهو قول الشافعي والكوفيين ينظر في الجفائية ، فمن قتل قتل ، ومن أخذ المال قطع ، ومن لم يقتل ولم يأخذ مالا نفي ، وجعلوا أو لا تنويح .

وقال مالك : بل هي للتخيير فيتعذر الإمام في الحارب المسلمين الأمور الثلاثة ورجح الطبري الأول انتهى .

وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالَ أَنَسٌ : فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِفِيهِ عَطَشًا حَتَّى مَاتُوا .

٤٣٤٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَهُ . زَادَ « ثُمَّ نَهَى عَنِ الْمُثْلَةِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ » مِنْ خِلَافٍ .

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَسَلَامٍ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ ثَابِتٍ جَمِيعًا عَنْ أَنَسٍ لَمْ يَذْكُرْ « مِنْ خِلَافٍ » وَلَمْ أَجِدْ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ « قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ » إِلَّا فِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ .

— (عن أنس بن مالك ذكر هذا الحديث) وقع بعد هذا في بعض النسخ قال فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وقال في أوله استاقوا الإبل وارتدوا عن الإسلام (يكدم الأرض) قال السيوطي : بضم الدال وكسرهما يتفاولها بغمه ، وبعض عليها بأسفانه انتهى .

وفي القاموس : كدمه يكدمه ويكدمه عضه بأدنى فم أو أثر فيه بحديدة (بفيه) أى بغمه (عطشاً) أى لأجل العطش .

قال المفزرى : وأخرجه مسلم من حديث حميد وعبد العزيز بن صهيب عن أنس ، وأخرجه البخارى تعليقاً من حديث قتادة عن أنس ، وأخرجه الترمذى عن ثلاثتهم ، وأخرجه النسائى من حديث قتادة عن أنس ، وأخرجه ابن ماجه من حديث حميد .

(ثم نهى عن المثلة) يقال مثلت بالحيوان مثلاً إذا قطعت أطرافه وشوّهت به ، ومثلت بالقتيل إذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرافه ، والإسم المثلة . كذا في الجمع .

٤٣٤٧ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني  
عمر بن سعيد بن أبي هلال عن أبي الزناد عن صفد الله بن عبدة الله  
قال أحمد هو يعني عبد الله بن عبدة الله بن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه عن ابن عمر : « أن أناساً أغاروا على إبل النبي صلى الله عليه وسلم  
واستأقوها [فاستأقوها] وارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا راعي رسول الله  
[نبي الله] صلى الله عليه وسلم مؤمناً ، فبعث في آثارهم ، فأخذوا ، ففطع  
أيديهم وأزجلهم وسمل أعينهم . قال ونزلت فيهم آية المصاهرة ، وهم الذين  
أخبر عنهم أنس بن مالك الحباج حين سأله .

— والحديث دليل على أن فعل المثلة منسوخ ( ولم يذكر من خلاف إلا قوله  
إلا في حديث حماد بن سلمة ) هذه العبارة لم توجد إلا في بعض النسخ ، ولفظ من  
خلاف ثبت في روايه الترمذي وغيره أيضاً كما صرح به الحافظ . —  
( أغاروا على إبل النبي صلى الله عليه وسلم ) أي نهبوا ( مؤمناً ) حال من  
راعى النبي صلى الله عليه وسلم وكان اسمه يسار ( وسمل أعينهم ) قال النووي :  
معنى سمل باللام ففأها وأذهب ما فيها ، ومعنى سمر كحلها بمسامير محمية ، وقيل  
هما بمعنى انتهى .

قلت : رواية السمل لا يخالف رواية السمر لأن معنى السمل على ما قال  
الخطابي هو فقأ العين بأي شيء كان ، فإذا سمل العين بالمسمار الحمى يصدق عليه  
السمل والسمر كلاهما كما لا يخفى ( وهم الذين أخبر عنهم أنس بن مالك الخ ) —

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
قد ذكر مسلم في صحيحه عن أنس قال « إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين  
أولئك ، لأنهم سملوا أعين الرعاء »  
==

٤٣٤٨ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي  
الْأَيْبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَطَعَ الَّذِينَ سَرَقُوا لِقَاحَهُ وَشَمَلَ أَعْيُنُهُمْ بِالنَّارِ عَاتَبَهُ اللَّهُ  
فِي ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمُونَ  
فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ الْآيَةَ » .

— وأخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب أن عبد الملك بن مروان كتب إلى  
أنس يسأله عن هذه الآية ، فسكتب إليه أنس يخبره أن هذه الآية نزلت في  
أولئك النفر من العرنيين وهم من بحيلة .

قال أنس : فارتدوا عن الإسلام وقتلوا الراعي واستاقوا الإبل وأخافوا  
السبيل وأصابوا الفرج الحرام ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل  
عن القضاء فيمن حارب فقال من سرق وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام  
فاصلبه انتهى .

قال المذري : وأخرجه النسائي .

( عاتبه الله في ذلك ) وأخرج ابن جرير عن الوليد بن مسلم قال : ذكرت  
للأيب بن سعد ما كان من شمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك جسمهم حتى  
ماتوا ، فقال سمعت محمد بن عجلان يقول أنزلت هذه الآية على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم معاتبة في ذلك وعلمه عقوبة مثلهم من القطع والقتل والنفي ولم —

= وذكر ابن إسحاق : أن هؤلاء كانوا قد مشوا بالراعى ، فقطعوا يديه ورجليه ،  
وغرزوا الشوك في عينيه ، فأدخل المدينة ميتاً على هذه الصفة .

وترجمة البخارى في صحيحه تدل على ذلك ، فإنه ساقه في باب « إذا حرق المسلم ،  
هل يحرق ؟ » فذكره .

وذكر البخارى أيضاً أنهم كانوا من أهل الصفة ، وذكر أنه لم يحسمهم حتى ماتوا



٤٣٤٩ — حدثنا محمد بن كَثِيرٍ أنبأنا ح وأخبرنا موسى بن إسماعيل قال أنبأنا همام عن قتادة عن محمد بن سيرين قال « كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْحُدُودُ بِغْنَى حَدِيثِ أَنَسٍ » .

٤٣٥٠ — حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت حدثنا علي بن الحسين عن أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ( إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ — إِلَى قَوْلِهِ — غُفُورٌ

يسمل بعدهم غيرهم . قال وكان هذا القول ذكر لابن عمر ، فأنكر أن تكون نزلت معاتبة وقال بل كانت عقوبة ذلك النفر بأعيانهم ثم نزلت هذه الآية في عقوبة غيرهم من حارب بعدهم فرفع عنه السمل انتهى .

قال المفردى : حديث أبي الزناد هذا مرسل وأخرجه النسائي مرسلا . ( كان هذا قبل أن تنزل الحدود ) قال النووي قال القاضي عياض رحمه الله واختلف العلماء في معنى حديث العرينين هذا ، فقال بعض السلف كان هذا قبل نزول الحدود وآية المحاربة والفتى عن المثلة وهو مفسوخ وقيل ليس بمفسوخ ، وفيهم نزلت آية المحاربة ، وإنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ما فعل قصاصاً لأنهم فعلوا بالعادة مثل ذلك .

وقد رواه مسلم في بعض طرقه ورواه ابن إسحاق وموسى بن عقبة وأهل السير والترمذي ، وقال بعضهم الفتى عن المثلة نهى تنزيهه ليس بحرام انتهى . ( بمعنى حديث أنس ) هذا تفسير لقوله هذا من بعض الرواة . والحديث سكنت عنه المفردى .

( عن ابن عباس قال إنما جزاء الذين الخ ) تقدم تفسير هذه الآية في --

رَحِيمٌ ﴿ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمُشْرِكِينَ ، فَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِ لَمْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْخُلْدُ الَّذِي أَصَابَ [ أَصَابَهُ ] .

— هذا الباب (فن تاب منهم) أى من المؤمنين ، وظاهر اللفظ يوهم أن الضمير الجور في منهم يرجع إلى المشركين وليس كذلك ، يبيحه رواية النسائي ففيها نزلت هذه الآية في المشركين فن تاب منهم قبل أن يقدر عليه لم يكن عليه سبيل وليست هذه الآية للرجل المسلم فمن قتل وأفسد في الأرض وحارب الله ورسوله ثم لحق بالكفار قبل أن يقدر عليه لم يمنعه ذلك أن يقام فيه الخلد الذي أصاب (قبل أن يقدر) بصيغة الجحول وهذا التفصيل مذهب ابن عباس ، وظاهر الآية شامل للكافر والمسلم .

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وغيرهما عن الشعبي قال كان حارثة بن بدر التميمي من أهل البصرة قد أفسد في الأرض وحارب وكلم رجلا من قريش أن يستأمنوا له علياً فأبوا ، فأتى سعيد بن قيس الحمداني ، فأتى علياً فقال يا أمير المؤمنين ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ؟ قال : أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ثم قال إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فقال سعيد وإن كان حارثة ابن بدر ، فقال هذا حارثة بن بدر قد جاء تائباً فهو آمن قال نعم ، قال فجاء به إليه فبايعه وقبل ذلك منه وكتب له أماناً .

وأخرج أيضاً ابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن الأشعث عن رجل قال صلى رجل مع أبي موسى الأشعري الغداة ثم قال هذا مقام العائذ التائب أنا فلان بن فلان أنا كنت ممن حارب الله ورسوله وجئت تائباً من قبل أن يقدر على ، فقال أبو موسى إن فلان بن فلان كان ممن حارب الله ورسوله وجاء تائباً من قبل —

٤ — باب في الحد يشفع فيه

٤٣٥١ — حدثنا يزيد بن خالد بن عبيد الله بن موهب الهمداني قال حدثني ح وأخبرنا قتيبة بن سعيد الثقفي أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا من يكلم فيها يعني [ تعني ] رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا [ فقالوا ] ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ ثم قام فاختطب فقال : إنما هلك الذين من

— أن يقدر عليه فلا يعرض له أحد إلا بخير فإن يك صادقاً فسبيل ذلك ، وإن يك كاذباً فلعل الله أن يأخذه بذنبه انتهى .

قال المنذرى : في إسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال .

( باب في الحد يشفع فيه )

( إن قريشاً أهمهم ) أى أحزنهم وأوقعهم في ألم خوفاً من لحوق العار ، وانفضاحهم بها بين القبائل ( شأن المرأة المخزومية ) أى المنسوبة إلى بنى مخزوم قبيلة كبيرة من قريش وهى فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بنت أخى أبى سلمة ابن عبد الأسد الصحابى الجليل الذى كان زوج أم سلمة أم المؤمنين قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة ( التى سرقت ) أى وكانت تستعير المتاع وتجعهده أيضاً كما فى الرواية الآتية ( فقالوا ) أى أهلها ( من يكلم فيها ) أى من يشفع أن لا تقطع إما عفواً أو بفداء ( ومن يجترئ ) أى يتعاسر عليه صلى الله عليه وسلم بطريق الإدلال قاله النووى ( إلا أسامة بن زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم ) بكسر الحاء أى محبوبه وهو بالرفع عطف بيان أو بدل من أسامة ( أتشفع في حد ) أى —

قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ  
فِيهِمُ الضَّمِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ  
لَقَطَعْتُ يَدَهَا . »

— فى تركه والاستغفار للتوبيع (فاختطب) قال القارى أى بالغ فى خطبته أو أظهر  
خطبته وهو أحسن من قول الشارح أى خطب انتهى .

قلت : وفى رواية للبخارى خطب ( إماماً هلك الذين من قبلكم ) وفى  
رواية سفيان عبيد النسائي : إماماً هلك بنو إسرائيل (أنهم) أى لأجل أنهم  
( كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ) فلا يحدونه ( وإذا سرق فيهم الضميف  
أقاموا عليه الحد ) قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا الحصر ليس عاماً ، فإن  
بنى إسرائيل كانت فيهم أمور كثيرة تقضى الإهلاك ، فيحمل ذلك على حصر  
مخصوص وهو الإهلاك بسبب الحباية فى الحدود فلا ينحصر فى حد السرقة ( لو  
أن فاطمة ) رضى الله عنها ( بنت محمد ) صلى الله عليه وسلم ( سرقت لقطعت يدها )  
وعند ابن ماجه عن محمد بن ربيع شيخه فى هذا الحديث سمعت الليث يقول  
عقب هذا الحديث قد أعادها الله من أن تسرق ، وكل مسلم ينبغي له أن يقول  
مثل هذا ، فينبغى أن لا يذكر هذا الحديث فى الاستدلال ونحوه إلا بهذه  
الزيادة ، وإماماً خص صلى الله عليه وسلم فاطمة بالذكر لأنها أعز أهله عنده ،  
فأراد المبالغة فى تثبيت إقامة الحد على كل مكاف وترك الحباية فى ذلك . وفى  
الحديث مع الشفاعة فى الحدود وهو مقيد بما إذا رفع إلى السلطان .

وعند الدارقطنى من حديث الزبير مرفوعاً : « إشفعوا ما لم يصل إلى الوالى  
فإذا وصل إلى الوالى فمعا فلا عفا الله عنه . »

قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً أن الشفاعة فى ذوى الذنوب حسنة —

٤٣٥٢ - حدثنا عباس بن عبد العظيم ومحمد بن يحيى قالَا أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « كَانَتْ امْرَأَةٌ خَزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا - وَقَصَّ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ قَالَ - فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهَا » .

— جميلة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان إذا بلغته أن يقيمها . كذا في إرشاد الساري .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يديها ) قال النورى : قال العلماء المراد أنها قطعت بالسرقه وإنما ذكرت العارية تعريفاً لها ووصفاً لها لا أنها سبب القطع .

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله حديث الخزومية ثم قال :

وهذا الحديث قد ذهب إليه الإمام أحمد وإسحق .

وأعل بعض الناس الحديث بأن معمرأً تفرد من بين سائر الرواة بذكر «العارية» في هذا الحديث . وأن الليث ويونس وأيوب بن موسى رووه عن الزهري ، وقالوا « سرقته » ومعمر لا يقاومهم .

قالوا : ولو ثبت ، فذكر وصف العارية إنما هو للتعريف المجرد لأنه سبب القطع فأما تعليله بما ذكر : فباطل .

فقد رواه أبو مالك عمرو بن هاشم الجنبي السكوني عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « أن امرأة كانت تستعير الحلى للناس ثم تمسكه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لتتب هذه المرأة إلى الله ورسوله ، وترد ما تأخذ على القوم - ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها » ذكره النسائى ، =

قال أبو داود : روى ابن وهب هذا الحديث عن يونس عن الزهري

— قال : وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصروفة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة فيتمين حل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات ، فإنها قضية واحدة ، مع أن جماعة من الأئمة قالوا هذه الرواية شاذة فإنها مخالفة لجمهير الرواة والشاذة لا يعمل بها .

قال العلماء : وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية لأن المقصود منها عند الراوى ذكر منع الشفاعة في الحدود لا الإخبار عن السرقة .  
قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار لا قطع على من جحد العارية ، وتأولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته .

وقال أحمد وإسحاق : يجب القطع في ذلك انتهى (وقص) أى ذكره بين (نحو حديث الليث) يعنى الحديث الذى قبله (فقطع النبي صلى الله عليه وسلم يدها) وفى رواية للبخارى ثم أمر بتلك المرأة فقطعت يدها .

= ورواه شعيب بن إسحاق عن عبيد الله عن نافع بن عوف عن عروة عن عائشة قالت : « كانت مخزومية تستعير متاعاً وتجده ، فرفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمروا بها ففقطعت »

وهو يبطل قول من قال : إن ذكر هذا الوصف للتعريف المجرد .  
ورواه سفيان بن أيوب بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « كانت مخزومية تستعير متاعاً وتجده ، فرفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمروا بها ففقطعت بنت محمد لقطعت يدها » ذكره النسائي .  
ورواه بشر بن شعيب : أخبرني أبي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استعارت امرأة - على السنة أناس يعرفون ، وهى لاتعرف - حلياً ، فباعته وأخذت ثمنه ، فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث - وقال فى آخره : ثم قطع تلك المرأة » ذكره النسائي أيضاً .

= ورواه هشام عن قتادة عن سعيد بن يزيد عن سعيد بن المسيب « أن امرأة من =

وَقَالَ فِيهِ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ إِنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ .

— وفى حديث ابن عمر عند النسائى : قم يا بلال نخذ بيدها فاقطعها . فى رواية أبى داود مجاز .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم ( وقال فيه كما قال الليث إن امرأة سرقت الخ )  
حاصله أن ابن وهب روى هذا الحديث وذكر فيه السرقة دون الاسماعة مثل  
رواية الليث المتقدمة ( فى غزوة الفتح ) أى ففتح مكة .

قال المنذرى : وحديث ابن وهب هذا الذى علقه أبو داود أخرجه البخارى —

== بنى مخزوم استعارت حلياً على لسان أناس ، فجحدته ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت « ذكره النسائى أيضاً .

فقد صح الحديث ولله الحمد . ولا تنافى بين ذكر جحد العارية وبين السرقة ،  
فإن ذلك داخل فى اسم السرقة .

فإن هؤلاء الذين قالوا « إنها جحدت العارية وذكروا أن قطعها لهذا السبب ،  
قالوا : « إنها سرقت » فأطلقوا على ذلك اسم السرقة .

ثبت لغة أن فاعل ذلك سارق ، وثبت شرعاً أن حده قطع اليد .  
وهذه الطريقة أولى من سلوك طريقة القياس فى اللغة . فيثبت كون الخائن سارقاً  
لغة ، قياساً على السارق ، ثم يثبت الحكم فيه .

وعلى ما ذكرناه يكون تناول اسم السارق للعاجد لغة ، بدليل تسمية الصحابة  
له سارقاً .

ونظير هذا سواء : ما تقدم من تسمية نبيذ التمر وغيره خمرأ ، لغة لا قياساً .  
وكذلك تسمية النباش سارقاً .

وأما قولهم : إن ذكر جحد العارية للتعريف لا أنه المؤثر : فكلام فى غاية الفساد  
لو صح مثله — وحاشى وكلا — لنذهب من أيدينا عامة الأحكام المترتبة على الأوصاف  
وهذه طريقة لا يرضيها أئمة العلم ، ولا يردون بمثلها السنن ، وإنما يسلسونها بعض  
المقلدين من الأتباع .

وَرَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ قَالَ [فَقَالَ] اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ . وَرَوَى [رَوَاهُ] مَسْعُودُ بْنُ الْأَسْوَدِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْخَبَرِ قَالَ : « سَرَقَتْ قَطِيفَةً مِنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

— ومسلم والنسائي (ورواه الليث عن يونس عن ابن شهاب بإسنادة قال استعارت امرأة) .

قال المنذرى : وهذا الذى علقه أيضا قد ذكره البخارى تعليقا ولم يذكر لفظه ( سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وعند ابن سعد من مرسل حبيب بن أبى ثابت أنها سرقت حليما ، وجمع بينهما بأن الحل كان فى القطيفة ، والقطيفة هى كساء له خل .

قال المنذرى : وهذا الذى علقه أيضا قد أخرجه ابن ماجه فى سننه وفى إسناده —

== ولو ثبت أن جاحد العارية لا يسمى سارقا لكان قطعه بهذا الحديث جاريا على وفق القياس . فإن ضرره مثل ضرر السارق أو أكثر ، إذ يمكن الاحتراز من السارق بالإحراز والحفظ . وأما العارية : فالحاجة الشديدة — التى تبلغ الضرورة — ماسة إليها ، وحاجة الناس فيما بينهم إليها من أشد الحاجات . ولهذا ذهب من ذهب من العلماء إلى وجوبها ، وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين ، وأحد القولين فى مذهب أحمد .

فترتيب القطع على جاحدها طريق إلى حفظ أموال الناس ، وترك الباب هذا للمعروف مفتوحا .

وأما إذا علم أن الجاحد لا يقطع فإنه يفضى إلى سد باب العارية فى الغالب . وسر المسألة : أن السارق إنما قطع — دون المنتهب والمختلس — لأنه لا يمكن التحرز منه ، بخلاف المنتهب والمختلس ، فإنه إنما يفعل ذلك عند عدم احتراز المالك . وقد ذكرنا أن العارية فيما بين الناس أمر تدعو إليه الحاجة ، فلا يمكن سده والاحتراز منه ، فكان قطع اليد فى جنايته كقطعها فى جناية السرقة ، وبالله التوفيق .



قال أبو داود: ورواه أبو الزبير عن جابر «أن امرأة سرقت، فعاذت بزَيْنَب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة . واختلف على سفيان فقال بعضهم تستعير وقال بعضهم سرقت وقال شعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة استعارت امرأة الحديد . وقال إسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد جميعاً عن الزهري: سرقت من بيت النبي صلى الله عليه وسلم وساق نحوه .

— محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم الكلام عليه (فعاذت بزَيْنَب) أي العجأت بها قال المنذري: وذكر مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي الزبير عن جابر أن امرأة سرقت فعاذت بأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يكون عاذت بهما، فذكر الراوي مرة لإحدهما ومرة الأخرى، والله عز وجل أعلم .

(ورواه سفيان بن عيينة) وهذه العبارة أي من قوله «ورواه سفيان بن عيينة» إلى قوله «سرقت من بيت النبي صلى الله عليه وسلم وساق نحوه»، ليست في عامة النسخ من رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكرها المنذري، وإنما وجدت في بعض نسخ الكتاب .

قلت: حديث سفيان أخرجه البخاري في فضل أسامة وأخرجه النسائي في القطع وحديث شعيب بن أبي حمزة أخرجه النسائي في القطع عن عمران بن بكار عن بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري، وحديث إسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي في القطع . قاله المزي في الأطراف . —

٤٣٥٣ — حدثنا جعفر بن مسافر ومحمد بن سليمان الأنباري قالا :  
أخبرنا ابن أبي فديك عن عبد الملك بن زيد نسيه جعفر إلى سعيد بن زيد  
ابن عمرو بن نفيل عن محمد بن أبي بكر عن حمزة عن عائشة قالت :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقبلوا ذوى الهيثات عثراتهم  
إلا الحدود » .

— ( نسيه ) أى عبد الملك بن زيد ( جعفر ) أى ابن مسافر إلى سعيد بن زيد  
ابن عمرو بن نفيل ( والحاصل أن جعفر بن مسافر قال فى روايته هكذا عن  
عبد الملك بن زيد بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل .

وأما محمد بن سليمان فلم يقل هكذا بل قال عن عبد الملك بن زيد ولم ينسبه  
إلى سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ( أقبلوا ) أمر من الإقالة أى اعفوا ( ذوى  
الهيئات ) أى أصحاب المروءات والخصال الحميدة .

قال ابن الملك : الهيئة الحالة التى يكون عليها الإنسان من الأخلاق المرضية  
( عثراتهم ) بفتح حى أى زلاتهم ( إلا الحدود ) أى إلا ما يوجب الحدود ،  
والخطاب مع الأئمة وغيرهم من ذوى الحقوق ممن يستحق المؤاخذه والتأديب  
عليها ، وأراد من العثرات ما يتوجه فيه التعزير لإضاعة حق من حقوق الله ،  
ومنها ما يطالب به من جهة العبد فأمر الفريقين بذلك نذب واستحباب  
بالتجافى عن زلاتهم ، ثم إن أريد بالعثرات الصفائر وما يندر عنهم من الخطايا  
فلاستثناء مفعطع أو الذنوب مطلقاً وبالحدود ما يوجبها من الذنوب فهو متصل  
قوله القارى .

قال فى مرقاة المصمود : هذا الحديث أحد الأحاديث التى انتقدتها الحافظ  
سراج الدين القزويني ، وكانت انتهت إليه راحة معرفة الحديث ببغداد على —

— المصابيح للبغوى وزعم أنها موضوعة ، فرد عليه الحافظ ابن حجر فى كراسة .  
وقال ابن عدى : هذا الحديث منكر بهذا الإسناد ولم يروه غير عبد الملك  
وقال المنذرى : عبد الملك ضعيف .

قال الحافظ ابن حجر لم ينفرد به بل روى من حديث غيره أخرجه النسائى  
من طريق عطاء بن خالد عن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر عن أبيه عن  
عمره ، وعطاء فيه ضعف لكنّه ليس بمتروك ، فيتقوى أحد الطريقين  
بالآخر ، وقد رواه النسائى من طريق آخر عن عمرة ، وفيها اختلاف فى  
الوصل والإرسال ، وبدون هذا يرتفع الحديث عن أن يكون متروكاً فضلاً عن  
أن يكون موضوعاً .

وقال الحافظ صلاح الدين العلامى : عبد الملك بن زيد هذا قال فيه  
النسائى لا بأس به ووثقه ابن حبان ، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى لاسيما  
مع إخراج النسائى له ، فإنه لم يخرج فى كتابه منكرأ ولا واهياً ولا عن  
رجل متروك .

قال الحافظ سعد الدين الزنجائى : إن لأبى عبد الرحمن شرطاً فى الرجال ،  
أشد من شرط البخارى ومسلم فلا يجوز نسبة هذا الحديث إلى الوضع انتهى .  
وقال البيضاوى : المراد بذوى الهيئات أصحاب المروءات والخصال الحميدة ، وقيل  
ذوو الوجوه من الناس . انتهى ما فى مرقاة السعود .

قال المنذرى : وفى إسناده عبد الملك بن زيد العدوى وهو ضعيف الحديث  
وذكر ابن عدى أن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد لم يروه غير عبد الملك  
ابن زيد .

قلت : وقد روى هذا الحديث من وجه آخر ليس منها شئ ، ثبت انتهى  
كلام المنذرى .

٥ — باب يعنى عن الحدود ما لم تبلغ السلطان

٤٣٥٤ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْزَرِيُّ أَنَّهُ نَأَى ابْنُ وَهْبٍ قَالَ سَمِعْتُ  
ابْنَ جَبْرِ نَجِ يَحْدُثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْمَبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو  
ابْنِ الْمَاصِ [ الْعَاصِي ] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَعَاَفُوا  
الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ » .

٦ — باب الستر على أهل الحدود

٤٣٥٥ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ  
عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعْمٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ مَاعِزًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْرَأَ  
عِنْدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِرَجْعِهِ ، وَقَالَ لِمَزَالٍ لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ كَأَنَّ  
خَيْرًا لَكَ » .

( باب يعنى عن الحدود )

( تعافوا ) أمر من التعافى ، والخطاب لغير الأئمة ( الحدود ) أى تجاوزوا  
عنها ولا ترفعوها إلى فإنى متى علمتها أقتها . قاله السيوطى ( فما بلغنى من حد  
فقد وجب ) أى فقد وجب على إقامته . وفيه أن الإمام لا يجوز له العفو عن  
حدود الله إذا رفع الأمر إليه ، وهو بإطلاقه يدل على أن ليس للمالك أن يجرى  
الحد على مملوكه بل يعفو عنه أو يرفع إلى الحاكم أمره فإنه داخل تحت هذا  
الأمر ، وهو الاستحباب قاله القارى .

قال المفردى : وأخرجه النسائى ، وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب .

( باب الستر على أهل الحدود )

( عن يزيد بن نعيم ) بالتصغير ( عن أبيه ) أى نعيم ( أن ماعزاً ) بن مالك —

٤٣٥٦ - حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا حماد بن زبدر أخبرنا يحيى  
عن ابن المنكدر « أن هزالاً أمر ماعزاً أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم  
فيخبره » .

- الأسلمى (فأمر برجه) أى فرجم (وقال) صلى الله عليه وسلم (لهزال) بتشديد  
الزاي ، وهو اسم والد نعيم ، وكان أمر ماعزاً أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم  
فيخبره بما وقع منه (لو سترته) أى أمرته بالستر .  
قال المنذرى : وأخرجه النسائى . ونعيم هو ابن هزال الأسلمى ، وقد قيل  
لأصحبه له ، وإنما الصحبة لأبيه وصوبه بعضهم ، وقد قيل : إن ماعزاً لقب  
واسمه عريب .

(عن ابن المنكدر) هو محمد (فيخبره) أى بما صنع ، وإنما أمره بذلك  
رجاء أن يكون له مخرجاً كما فى رواية عند المؤلف .

قال المنذرى : هكذا ذكره أبو داود عن ابن المنكدر عن هزال ، وبعضهم  
يقول أن بين هزال وبين ابن المنكدر نعيم بن هزال .

وذكر الترمذى أن هزالاً روى عنه ابنه ومحمد بن المنكدر حديثاً واحداً قال  
ما أظن له غيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا هزال لو سترته  
بردائك » وقال أبو القاسم البغوى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ،  
وذكر له هذا الحديث .

٧ -- باب في صاحب الحد يحيى فيقر

٤٣٥٧ — حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا الفزاري أخبرنا  
إسرائيل أخبرنا سمالك بن حرب عن علقمة بن وائل عن أبيه « أن امرأة  
خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فتلقاها رجل فتجللها  
فقضى حاجته منها فصاحت وانطلق ، ومرة [ فمرة ] عليها رجل [ رجل  
آخر ] فقالت إن ذاك [ ذلك ] فعل بي كذا وكذا ، ومرة عصابة من  
المهاجرين فقالت إن ذاك [ ذلك ] الرجل فعل بي كذا وكذا ، فانطلقوا  
فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها ، فأتوها به فقالت نعم هو هذا  
فأتوا به رسول الله [ النبي ] صلى الله عليه وسلم فلما أمر به قام صاحبها

( باب في صاحب الحد يحيى فيقر )

( تريد الصلاة ) حال أو استئناف تعليل ( فتجللها ) بالجميم فهو كناية عن  
الجماع قاله السيوطي .

وقال القاري أي فغشيها بثوبه فصار كالجل عليه ( فقضى حاجته منها ) قال  
القاضي أي غشيها وجامعها كنى به عن الوطء كما كنى عنه بالفشيان ( وانطلق )  
ذلك الرجل الذي جللها ( ومرة عليها رجل ) أي آخر ( فقالت إن ذاك ) أي  
الرجل الآخر ( كذا وكذا ) أي من الفشيان وقضاء الحاجة ( عصابة ) بكسر  
أوله أي جماعة ( فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها ) والحال أنه لم يقع  
عليها وكان ظنها غلطاً ( فلما أمر به ) أي بإقامة الحد عليه .

زاد في رواية الترمذي ليرجم ، ولا يخفى أنه بظاهره مشكل إذ لا يستقيم  
الأمر بالرجم من غير إقرار ولا بينة ، وقول المرأة لا يصلح بيته بل هي التي —

الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا ، فَقَالَ لَهَا اذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا .

قال أبو داود : يَمْنِي الرَّجُلُ الْمَأْخُودَ ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا اارْجُوهُ ، فَقَالَ لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقَبِلَ مِنْهُمْ .

— تستحق أن تحد حد القذف فلعل المراد فلما قارب أن يأمر به وذلك قاله الراوى نظراً إلى ظاهر الأمر حيث أنهم أحضروه في المحكم عند الإمام والإمام اشتغل بالفتيش عن حاله والله تعالى أعلم . كذا في فتح الودود ( أنا صاحبها ) أى أنا الذى جللتها وقضيت حاجتى منها لا الذى أتوا به ( فقال ) صلى الله عليه وسلم ( لها ) أى المرأة ( فقد غفر الله لك ) لكونها مكرهة ( وقال للرجل ) أى الذى أتوا به ( يعنى الرجل المأخوذ ) والمراد بالرجل الذى قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً حسناً هو الرجل المأخوذ الذى أتوا به ( ارجوه ) أى فرجوه لكونه محصفاً ( لقد تاب توبة ) أى باعترافه أو بإجراء حده ( لو تابها ) أى لو تاب مثل ثوبته ( أهل المدينة ) أى أهل بلد فيهم عشار وغيره من الظلمة قاله القارى ( لقبيل منهم ) وقال ابن الملك لو قسم هذا المقدار من التوبة على أهل المدينة لكفاهم انتهى .

قال القارى : ولا يخفى أنه ليس تحته شيء من المعنى ، فإن التوبة غير قابلة للقسمة والتجزئة ، فأما ما ورد استغفروا المساعز بن مالك لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم فلعله محمول على المبالغة ، أو على التأويل الذى ذكرنا انتهى .

قلت : ما قال ابن الملك هو الظاهر ، ويؤيده ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فى ما عر : « لقد تاب توبة لو قسمت » الخ ، وأما ما زعم القارى من أن التوبة غير قابلة للقسمة ففيه نظر كما لا يخفى على المتأمل ، ولا حاجة إلى التأويل مع —

قال أبو داود : رَوَاهُ أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ أَيْضًا عَنْ سِمَاكِ .

## ٨ — باب في التلقين في الحد

٤٣٥٨ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبي المنذر مولى أبي ذر عن أبي أمية المخزومي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخالك سرت ؟ قال بلى ،

— استقامة المعنى الظاهر من الحديث ، والله تعالى أعلم وعلمه أتم ( رواه أسباط بن نصر أيضاً ) أى كما رواه إسرائيل ( عن سمالك ) أى ابن حرب .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حسن صحيح غريب وعلمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه بنحوه مختصراً ، وقال الترمذى غريب ، وليس لإسناده بمقتضى ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه ، وقال سمعت محمد بن يحيى البغارى يقول عهد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه يقال أنه ولد بعد موت أبيه بأشهر .

## ( باب في التلقين في الحد )

يقال لقنه الكلام فهذه إملاء وقال له من فيه مشافهة .

( أنى ) بصيغة المجهول ( بلص ) بتشديد الصاد . قال فى القاموس : مثلث اللام أى جىء بسارق ( اعترف اعترافاً ) أى أقر لإقراراً صحيحاً ( ولم يوجد معه متاع ) أى من المسروق منه ( ما أخالك ) بكسر الهمزة وفتحها والكسر هو الأنصح وأصله الفتح قلبت الفتححة بالكسرة على خلاف القياس ولا يفتح همزتها إلا بنو أسد فإنهم يحرونها على القياس وهو من خال يخال أى ما أخذك ( سرقت ) قاله دراً للقطع .



فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءٌ بِهِ ، فَقَالَ اسْتَغْفِرِ  
اللَّهُ وَتُبْ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : اللَّهُمَّ تُبْ  
عَلَيْهِ ثَلَاثًا .

قال أبو داود : رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ عَنْ هَمَامٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ عَنْ أَبِي أُمِيَّةٍ - رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

- قال في فتح الودود قيل أراد صلى الله عليه وسلم بذلك تلقين الرجوع عن  
الاعتراف ( بلى ) أى سرقت ( مرتين أو ثلاثاً ) شك من الراوى ( وجيء به )  
أى بالسارق ( فقال ) صلى الله عليه وسلم ( استغفر الله ) أى اطلب المغفرة من الله  
( اللهم تب عليه ) أى اقبل توبته أو ثبته عليها .

قال الشوكانى فى الدليل : فيه دليل على مشروعية أمر الحدود بالاستغفار  
والدعاء له بالتوبة بعد استغفاره . قال وفيه دليل على أنه يستحب تلقين  
ما يسقط الحد .

( عن أبى أمية رجل من الأنصار ) رجل بالجر بدل من أبى أمية . ومقصود  
المؤلف أنه روى حماد عن إسحاق بلفظ عن أبى أمية الخزومى وروى همام عن  
إسحاق بلفظ عن أبى أمية رجل من الأنصار .

قال المذبرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه . وذكر الخطابى أن فى إسناد  
هذا الحديث مقالا ، والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة ، ولم يحجب  
الحكم به . هذا آخر كلامه ، فسكانه يشير إلى أن أبا المذمر مولى أبى ذر لم يرو  
عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه .

٩ - باب في الرجل يعترف بحمد ولا يسميه

٤٣٥٩ - حدثنا محمود بن خالد أخبرنا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي قال حدثني أبو عمارة قال حدثني أبو أمامة « أن رجلاً أتى رسول الله [النبى] صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني أصبتُ حداً فأقمه عليّ . قال : توضأت حين أقبلت ؟ قال : نعم ، قال : هل صليت معنا حين صليتنا ؟ قال : نعم . قال : اذهب فإن الله قد عفا عنك » .

( باب في الرجل يعترف بحمد ولا يسميه )

أى لا يبينه أى حد هو مثلاً أن يقول إني أصبت حداً لو وجب على حد أو نحو ذلك من غير أن يصرح باسم ذلك الحد .

( حدثني أبو أمامة ) هو صدق بن عجلان الباهلي رضى الله عنه ( أن رجلاً ) هو أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصارى كما سيظهر لك في كلام المغزى ( إني أصبت حداً ) قال العلماء : هذا الرجل لم يفصح بما يوجب الحد ولعله كان بعض الصفات فظن بأنه يوجب الحد عليه ، فلم يكشفه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى التعرض عنه لإقامة الحد عليه توبة ، وفيه ما يضاهى قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ في قوله صليت معنا .

ولفظ رواية البخارى « أليس قد صليت معنا » قاله السيوطى ( توضأت ) بحذف حرف الـ استفهام ( حين أقبلت ) أى إلى ( قال ) ذلك الرجل ( نعم ) أى توضأت حين أقبلت ( فإن الله قد عفا عنك ) أى لأن الحسنات يذهبن السيئات .

قال القسطلانى : ويجعل أن يكون صلى الله عليه وسلم اطلع بالوحى على —

## ١٠ — باب في الامتحان بالضرب

٤٣٦٠ — حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ أَخْبَرَنَا بِقِيَّةٌ أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ

أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَازِيُّ « أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْكَلَّاءِ عَيْنَ سُرِقَ لَهُمْ

— أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَهُ لِكُونِهَا وَقَاعَةُ عَيْنَ ، وَإِلَّا لَكَانَ يَسْتَفْسِرُهُ عَنِ الْحَدِّ  
وَيَقِيمُ عَلَيْهِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ .

وجزم النووي وجماعة أن الذنب الذي فعله كان من الصغائر بدليل قوله :  
لأنه كفرته الصلاة بقاء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر  
لا الكبائر انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي مختصراً ومطولاً ، وقد أخرجه  
البيهقارى ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود ، وسواء فى الجزء الذى بعد  
هذا إن شاء الله تعالى وهذا الرجل هو أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصارى  
السلمى ، قيل يحتمل أن يكون ذكر الحد هاهنا عبارة عن الذنب لا على حقيقة  
مافيه حد من الكبائر إذ أجمع العلماء أن التوبة لا يسقط حداً من حدود الله إلا  
الحاربة فلما لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم دل على أنه كان مما لا حد فيه لأن  
الصلاة إنما تكفر غير الكبائر ، وقيل هو على وجهه وإنما لم يحده لأنه لم يفسر  
الحد فيما لزمه فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستفسره لئلا يجب عليه  
الحد . قالوا وفيه حجة على ترك الاستفسار وأنه لا يلزم الإمام إذا كان محتملاً ،  
بل قد نبه الفقيه صلى الله عليه وسلم المقر فى غير هذا الحديث على الرجوع بقوله  
صلى الله عليه وسلم « لعلك لمست أو قبلت » مبالغة فى السترة على المسلمين انتهى  
كلام المنذرى .

## باب في الامتحان بالضرب

أى امتحان السارق (أزهر بن عبد الله الخرازى) بفتح الحاء المهملة وخفة . . .

مَتَاعَ فَاتَّهَمُوا أَنَاسًا [ نَاسًا ] مِّنَ الْخَاكَةِ ، فَأَتَوْا النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَبَسَهُمْ أَيَّامًا ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُمْ ، فَأَتَوْا النُّعْمَانَ فَقَالُوا : خَلَيْتَ سَبِيلَهُمْ بِغَيْرِ ضَرْبٍ وَلَا امْتِحَانٍ ، فَقَالَ النُّعْمَانُ : مَا شِئْتُمْ إِنْ شِئْتُمْ أَنْ أَضْرِبَهُمْ ، فَإِنْ خَرَجَ مَتَاعُكُمْ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِكُمْ [ أَخَذْتُ حَذًّا مِنْ ظُهُورِكُمْ ] مِثْلَ مَا أَخَذْتُ مِنْ ظُهُورِهِمْ ، فَقَالُوا : هَذَا حُكْمُكَ ؟ فَقَالَ : هَذَا حُكْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
قال أبو داود : إِنَّمَا أَرَاهَهُمْ يَهَذَا الْقَوْلَ ، أَى لَا يَحِبُّ الضَّرْبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِفْتِرَافِ .

— الراء و بزای بعد الألف منسوب إلى حراز بن عوف (أن قومًا من السكلاعيين) نسبة إلى ذى كلاع بفتح كاف وخفة لام قبيلة من اليمن قاله السندى (سرق) بصيغة الجهمول (من الحاككة) جمع حائك قال الجوهرى : حاك الثوب يحوكة حوكًا وحياكة نسجه فهو حائك ، وقوم حاككة وحوكة أيضًا (لحبسهم) أى الحاككة ، والحبس للتهمة جائز وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه حبس رجلا فى تهمة قاله السندى .

والحديث الذى أشار إليه هو فى سنن النسائى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس ناسًا فى تهمة ومن طريق أخرى حبس رجلا فى تهمة ثم خلى سبيله (فأتوا) أى القوم من السكلاعيين (ولا امتحان) عطف تفسير لغير ضرب (ما شئتم) أى أى شئ شئتم (وإلا) أى وإن لم يخرج متاعكم بعد الضرب (أخذت من ظهوركم) أى قصاصًا (من ظهورهم) أى الحاككة (قال أبو داود الخ) هذه العبارة لم توجد إلا فى بعض النسخ (إنما أراههم) أى أخاف الغمان السكلاعيين (بهذا القول) أى بقوله —

١١ - باب ما يقطع فيه السارق

٤٣٦١ - حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أخبرنا سفيان عن الزهري

— إن شئتم أن أضربهم لمخ ( أى لا يجب الضرب إلا بعد الاعتراف ) أى بعد إقرار السرقة وأما قبل الإقرار فلا ، بل يحبس ، قال السندی بعد ذكر قول أبي داود هذا كنى به أنه لا يحل ضربهم فإنه لو جاز لجاز ضربكم أيضاً قصاصاً انتهى . والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز امتحان السارق بالضرب بل يحبس . قال المفزرى : وأخرجه النسائى وفى إسناده بقية بن الوليد وفيه مقال .

باب ما يقطع فيه السارق

أى باب بيان القدر الذى يقطع فيه السارق .

واعلم أن ما يجب قطع يد السارق ثابت بالقرآن ولم يذكر فى القرآن نصاب ما يقطع فيه ، فاختلف العلماء ، فذهب الجمهور إلى اشتراط مستدلين بأحاديث الباب ونحوها ، وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى أنه لا يشترط بل يقطع فى القليل والكثير لإطلاق قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة ﴾ الآية . وأجيب بأن الآية مطلق فى جنس المسروق وقدره والحديث بيان لها ، واستدلوا أيضاً ببعض الأحاديث التى لا يثبت منها عدم اشتراط النصاب البقرة . والحق هو مذهب الجمهور ، واختلفوا بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً ، والذى قام الدليل عليه منها قولان : الأول أن النصاب الذى تقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم من الفضة وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعى وغيرهم . والثانى — أنه عشرة دراهم وهذا مذهب أكثر أهل العراق ، والراجح من هذين القولين هو القول الأول ، هذا تلخيص ما قاله صاحب السبل . قلت : وقد بين الحافظ فى الفتح جميع الأقوال المختلفة فى قدر النصاب بالتفصيل من أراد الاطلاع فليرجع إليه .

قالَ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » .

— وقال الفووى : واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره فقال أهل الظاهر : لا يشترط نصاب بل يقطع في القليل والكثير ، وقال جماهير العلماء لا تقطع إلا في نصاب ، ثم اختلفوا في قدر النصاب ، فقال الشافعى النصاب ربع دينار ذهباً أو ما قيمته ربع دينار سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر ولا يقطع في أقل منه ، وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث وأبى ثور وإسحاق وغيرهم ، وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية : تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته أحدهما ولا قطع في مادون ذلك . وقال أبو حنيفة وأصحابه لا تقطع إلا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك والصحيح ما قاله الشافعى وموافقه لأن النبى صلى الله عليه وسلم صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث ( أى أحاديث مسلم من لفظه وأنه ربع دينار ، وأما باقى التقديرات فردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث ، وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت قطع في بجن قيمته عشرة دراهم فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت فكيف وهى مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة في التقدير بربع دينار ، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً لا أنه شرط ذلك في قطع السارق انتهى ملخصاً .

( عن عمرة ) أى بنت عبد الرحمن ( كان يقطع ) أى يد السارق ( في ربع دينار فصاعداً ) قال صاحب المحكم يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو . وقال ابن جنى هو منصوب على الحال المؤكدة أى ولوزاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . والحديث داهل صريح لما ذهب إليه فقهاء الحجاز والشافعى وغيرهم .

٤٣٦٢ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَوَهْبُ بْنُ بَيَّانٍ قَالَا أَخْبَرَنَا ح .  
وَأَخْبَرَنَا ابْنُ السَّرْحِ قَالَ أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ  
عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَقْطَعُ يَدُ  
السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » .

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ : الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا .

٤٣٦٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي بَجْنٍ ثَمَنَهُ  
ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ » .

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( تقطع ) بصيغة المجهول ( يد السارق ) أى جنسه فيشمل الصارقة أو يعرف  
حكمها بنص الآية والمقايسة والمراد يمينه لقراءة ابن مسعود ﴿ فاقطعوا أيماهما ﴾  
والمراد إلى الرسغ . والسرقة هى أخذ مال خفية ليس للآخذ أخذه من حرز مثله  
فلا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد لفحوى ودبعة . وعند الترمذى مما صححه « ليس  
على المختلس والمنتهب والخائن قطع » ( ف ربع دينار ) بضم الباء ويسكن  
( فصاعداً ) أى فما فوقه . والحديث حجة للشافعى وغيره .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ( قال أحمد بن  
صالح ) شيخ أبى داود فى روايته بلفظ ( القطع فى ربع دينار ) قال الخطابى أى  
القطع الذى أوجبه بالسرقة فلذلك عرفه بأل ليعرف أنه إشارة لمعهود انتهى .  
وحاصله أن الألف واللام فى القطع للعمد .

( قطع فى بجن ) بكسر ميم وفتح جيم وتشديد الدون وهى الجُنَّةُ والترس  
مفعول من الاجتئان وهو الاسفار مما يحاذره المستتر وكسرت مهملة لأنه آلة ( ثمنه ) —

٤٣٦٤ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية أن نافعاً مولى عبد الله بن عمر حدثه أن عبد الله بن عمر حدثهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق ترساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » .

— (ثلاثة دراهم) قال في الفيل : رواية الربع دينار موافقة لرواية الثلاثة دراهم التي هي ثمن الجن كما في رواية النسائي أن ثمن الجن كان ربع دينار وكافي رواية أحمد أنه كان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم . قال الشافعي : وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم ، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهماً بدينار وكان كذلك بعده . قال الشوكاني : وقد تقدم أن عمر فرض الدية على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار . وأخرج ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق اترجة فقومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر فقطع . قال وقد ذهب إلى ما تقتضيه أحاديث الباب من ثبوت القطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة ، واختلفوا فيما يقوّم به ما كان من غير الذهب والفضة ، فذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه يكون القويم بالدرهم لا بربع الدينار إذا كان الصرف مختلفاً . وقال الشافعي الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها حتى قال إن الثلاثة الدرام إذا لم تسكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع انتهى .

قال المنذرى وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع) قال الحافظ معناه أمر لأنه صلى الله عليه وآله لم يكن يباشر القطع بنفسه . قال وقد تقدم أن بلالا هو الذي باشر قطع يد الخزومية فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكلًا بذلك ويحتمل غيره انتهى —



٤٣٦٥ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن أبي السري القسطلاني  
وهذا لفظه وهو أتم، قال أخبرنا ابن نمير عن محمد بن إسحاق عن أيوب  
ابن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال : « قطع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يد رجل في حن قيمته دينار أو عشرة دراهم .

— (سرق ترساً) بضم المثناة الفوقية وسكون الراء وهو الجن ، وفي رواية أحمد  
برساً بدل ترساً والبرنس قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه ملتزق به من  
دراعة أو جبة أو غيره ( من صفة النساء ) بضم الصاد وتشديد الفاء أى الموضع  
الخاص بهن من المسجد . وصفة المسجد موضع مظلل منه قاله الشوكاني .  
قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي بمعناه .

( وهذا لفظه ) أى محمد بن أبي السري ( وهو أتم ) أى لفظ رواية محمد  
بن أبي السري أتم من لفظ رواية عثمان بن أبي شيبة ( قيمته دينار أو عشرة  
دراهم ) احتج به أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه وسائر فقهاء العراق على أن النصاب  
الموجب للقطع هو عشرة دراهم ولا قطع فى أقل من ذلك . وأخرجه البيهقي  
والطحاوى بالفظ « كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم  
عشرة دراهم » وأخرجه نحو ذلك النسائي . وأخرج البيهقي عن محمد بن إسحاق  
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « كان ثمن الجن على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم » وأخرج النسائي عن عطاء مرسل « أدنى ما يقطع  
فيه ثمن الجن قال وثمنه عشرة دراهم » قالوا وهذه الرواية فى تقدير ثمن الجن  
أرجح من الروايات التى فيها ربع دينار أو ثلاثة دراهم وإن كانت أكثر وأصح  
ولكن هذه أحوط والحدود تدفع بالشبهات ، فهذه الروايات كأنها شبهة فى  
العمل بما دونها وروى نحو ذلك عن ابن العربى قال وإليه ذهب سفيان مع —

قال أبو داود : رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ وَسَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ بِإِسْنَادِهِ .

## ١٢ - باب ما لا قطع فيه

٤٣٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّ عَبْدًا سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ حَائِطِ رَجُلٍ فَنَرَسَهُ فِي حَائِطِ سَيِّدِهِ فَخَرَجَ صَاحِبُ الْوَدِيِّ يَلْتَمِسُ وَدِيَّةَ فَوْجَدَهُ ،

— جلالته ، ويحاط بأن الروايات المروية عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص في إسنادها جميعاً محمد بن إسحاق وقد عمن ولا يحتج بمثله إذا جاء بالحديث معناه فلا يصلح لمعارضة ما في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة . وقد تعسف الطحاوي فزعم أن حديث عائشة مضطرب ثم بين الاضطراب بما يفيد بطلان قوله ، وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه . وأيضاً حديث ابن عمر حجة مستقلة ، ولو سلمنا صلاحية روايات تقدير ثمن الجن بعشرة دراهم لمعارضة الروايات الصحيحة لم يكن ذلك مفيداً للمطوب أعني عدم ثبوت القطع فيما دون ذلك لما في الباب من إثبات القطع في ربع الدينار وهو دون عشرة دراهم ، فيرجع إلى هذه الروايات ويتعين طرح الروايات المتعارضة في ثمن الجن ، وبهذا يلوح لك عدم صحة الاستدلال بروايات العشر الدراهم عن بعض الصحابة على سقوط القطع فيما دونها وجعلها شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات لما سلف كذا في الفيل . قال المقدري : وفي إسناد محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه .

## ( باب ما لا قطع فيه )

( أن عبداً سرق ودياً ) بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء ما يخرج من أصل النخل فيقطع من محله ويغرس في محل آخر (من حائط رجل) أي بستانه —

فَاسْتَعْمَدَى عَلَى الْعَبْدِ مَرْوَانَ ابْنَ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ فَسَجَنَ  
مَرْوَانَ الْعَبْدَ وَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ فَأَنْطَلَقَ سَيِّدُ الْعَبْدِ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فَسَأَلَهُ  
عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا قَطْعَ فِي  
نَمْرٍ وَلَا كَثِيرٍ . فَقَالَ الرَّجُلُ لِمَنْ مَرْوَانَ أَخَذَ غُلَامِي وَهُوَ يَرِي يَدُ قَطْعَ يَدِهِ وَأَنَا  
أُحِبُّ أَنْ تَمْشِيَ مَعِيَ إِلَيْهِ فَنُخْبِرَهُ بِالَّذِي سَمِعْتَ [ سَمِعْتَهُ ] مِنْ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَشَى مَعَهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ حَتَّى أَتَى مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ  
فَقَالَ لَهُ رَافِعٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا قَطْعَ فِي نَمْرٍ  
وَلَا كَثِيرٍ ، فَأَمَرَ مَرْوَانَ بِالْعَبْدِ فَأَرْسَلَ ه . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : السَّكَنُ الْجُمَارُ .

— (يَلْتَمَسُ) أَيْ يَطْلُبُ (فَاسْتَعْمَدَى عَلَى الْعَبْدِ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ) يُقَالُ لِمَنْ اسْتَعْمَدَ  
فُلَانُ الْأَمِيرَ عَلَى فُلَانٍ أَيْ اسْتَعَانَ فَأَعْدَاهُ عَلَيْهِ أَيْ نَصَرَهُ ، وَالْإِسْتِعْدَاءُ طَلَبُ  
الْمَعُونَةِ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ (وَهُوَ) أَيْ مَرْوَانَ (أَمِيرُ الْمَدِينَةِ) أَيْ مِنْ جِهَةِ مَعَاوِيَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَسَجَنَ) أَيْ حَبَسَ (إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِ  
الدَّالِ صَحَابِيٍّ مَشْهُورٍ (فَأَخْبَرَهُ) أَيْ أَخْبَرَ رَافِعٌ سَيِّدُ الْعَبْدِ (أَنَّهُ) أَيْ رَافِعُ  
(لَا قَطْعَ فِي نَمْرٍ) بِفَتْحَتَيْنِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ مَا عُلِقَ بِالنَّخْلِ قَبْلَ جِذِهِ  
وَحَرَزِهِ . قَالَ الْقَارِي : هُوَ يُطْلَقُ عَلَى الثَّمَارِ كُلِّهَا وَيُغْلَبُ عِنْدَهُمْ عَلَى ثَمَرِ النَّخْلِ  
وَهُوَ الرُّطْبُ مَا دَامَ عَلَى رَأْسِ النَّخْلِ . وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ الثَّمَرُ الرُّطْبُ مَا دَامَ عَلَى رَأْسِ  
النَّخْلِ فَإِذَا قُطِعَ فَهُوَ الرُّطْبُ فَإِذَا كُنْزَ فَهُوَ التَّمْرُ (وَلَا كَثِيرٍ) بِفَتْحَتَيْنِ الْجَمَارُ بضم  
الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ فِي آخِرِهِ رَاءُ مَهْمَلَةٍ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ هُوَ شَحْمُ النَّخْلِ (فَقَالَ  
الرَّجُلُ) أَيْ سَيِّدُ الْعَبْدِ (وَهُوَ يَرِيدُ قَطْعَ يَدِهِ) أَيْ بِسَبَبِ سَرَقَتِهِ (إِلَيْهِ) أَيْ  
إِلَى مَرْوَانَ (فَأَرْسَلَ) أَيْ أَطْلَقَ مِنَ السَّجْنِ (قَالَ أَبُو دَاوُدَ السَّكَنُ الْجَمَارُ) وَهُوَ  
شَحْمُهُ الَّذِي فِي وَسْطِ النَّخْلَةِ وَهُوَ يُوْكَلُ ، وَقِيلَ هُوَ الطَّلَعُ أَوَّلُ مَا يَبْدُو وَهُوَ —

٤٣٦٧ — حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا حماد أخبرنا يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الحديث قال : « فجَلَدَهُ مَرْوَانُ جَلَدَاتٍ ، وَخَلَّى سَبِيلَهُ » .

٤٣٦٨ — حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعوب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن

— يؤكل أيضاً . قال في شرح السنة : ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة سواء كانت محرزة أو غير محرزة وقاس عليه للصوص والألبان والأشربة ، وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرزاً ، وهو قول مالك والشافعي ، وتأول الشافعي على الثمار المعلقة غير المحرزة وقال نخيل المدينة لاحوائط لأكثرها ، والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب ، وفيه دليل على أن ما كان منها محرزاً يجب القطع بسرقة انتهى . قلت : ويحییء بعض الكلام في هذه المسألة في حديث عمرو بن شعوب الآتي .  
( فجَلَدَهُ مَرْوَانُ جَلَدَاتٍ ) أى تعزيراً وتأديباً ( وَخَلَّى سَبِيلَهُ ) أى أطلقه وأرسله .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي مختصراً . وذكر الشافعي رضى الله عنه في القديم أنه مرسل يعنى بين محمد بن يحيى ورافع بن خديج ، وحدث به الإمام الشافعي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه موصولاً مختصراً كذلك ، وذكر الترمذي أن الإمام مالك بن أنس وغيره رضى الله عنهم لم يذكروا عن واسع ابن حبان ، وحبان بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة وبعد الألف نون ( عمرو بن شعيب ) بن محمد بن عبد الله بن عمرو ( عن أبيه ) شعوب ( عن —

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّمْرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ [ مِثْلُهُ ] وَالْمُعْوَبَةُ » وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرِينَ فَيَبْلُغَ ثَمَنَ الْمَجْنُوعِ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ ، وَمَنْ سَرَقَ دُونَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْمُعْوَبَةُ .

قال أبو داود : الجريرين الجوخان .

( — جده ) أى جد شعيب ( عبد الله بن عمرو ) بدل من جده ( من أصاب فيه ) أى بغمه ( غير متخذة خبنة ) بضم الخاء المعجمة وسكون الواحدة بعدها نون . قال فى النهاية : الخبنة معطف الإزار وطرف الثوب أى لا يأخذ منه فى ثوبه ، يقال أخبى الرجل إذا أخبأ شيئاً فى خبنة ثوبه أو سراويله انتهى ( ومن خرج بشيء ) الباء للتعدية ( منه ) أى من التمر المعلق ( فعليه غرامة مثليه ) بصيغة التثنية وفى بعض النسخ مثله بالإفراد والمعقوبة ) عطف على غرامة ولم يفسر المعقوبة فى هذه الرواية لكن جاء فى روايات أخرى تفسيرها ، فى رواية أحمد والنسائى « ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال » وزاد النسائى فى آخره « وما لم يبلغ ثمن الجن فغيبه غرامة مثليه وجلدات نكال » وكذلك فى رواية البيهقى ( بعد أن يؤويه الجريرين ) بفتح الجيم وكسر الراء موضع جمع فيه التمر للتجفيف وهوله كالبيدر للحنطة ( ومن سرق دون ذلك إلخ ) أى دون بلوغ ثمن الجن وهذه العبارة لم توجد فى بعض النسخ ( قال أبو داود ، الجريرين الجوخان ) قال الجوهري الجوخان الجريرين بلغة أهل البصرة انتهى قال الطائبي : فإن قلت كيف طابق هذا جواباً عن سؤاله عن التمر المعلق فإنه سئل هل يقطع فى سرقة التمر المعلق وكان ظاهر الجواب أن يقال لا ، فلم أطلب ذلك الإطناب ؟ —

### ١٣ — باب القطع في الخلسة والخيانة

٤٣٦٩ — حدثنا نصر بن علي أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن

— قلت ليجيب عنه معللاً كأنه قيل لا يقطع لأنه لم يسرق من الحرز وهو أن يؤويه الجرين . ذكره القارى .

قال في السبل : وفي الحديث مسائل الأولى أنه إذا أخذ المحتاج بفيه لحد فاقته فإنه مباح له ، والثانية أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه فإن خرج بشيء منه فلا يخلو أن يكون قبل أن يجذ ويأويه الجرين أو بعده ، فإن كان قبل الجذ فعليه الغرامة والعقوبة وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله عليه وسلم فبلغ ثمن الجن إلى أن قال : والرابعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وسلم بعد أن يأويه الجرين انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه ، وقال الترمذى حسن ، وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب ، وقد تقدم الكلام على العقوبة في الأموال في كتاب الزكاة .

#### ( باب القطع في الخلسة )

بضم الخاء وسكون اللام . قال في القاموس الخلس السلب كالتلبيس والاختلاس والاسم منه الخلسة بالضم انتهى . والاختلاس أخذ الشيء من ظاهر بسرعة ليلاً كان أو نهاراً .

وفي النهاية الخلسة ما يؤخذ سلباً ومكابرة انتهى ( والخيانة ) وهو أخذ المال خفية وإظهار النصيح للمالك .

وقال في المرقاة هو أن يؤتمن على شيء بطريق العارية والوديعة ، فيأخذه ويدعى ضياعه أو ينكر أنه كان عنده وديعة أو عارية .

جُرَيْجٍ قَالَ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُتَنَهَبِ قَطْعٌ وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنْهَا » وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ » .

٤٣٧٠ — حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَنبَأَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ زَادَ « وَلَا عَلَى الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ » .

— ( ليس على المتنهَب ) النهب هو الأخذ على وجه الملازمة قهراً ( قطع ) والنهب وإن كان أقبح من الأخذ سرّاً ، لكن ليس عليه قطع لعدم إطلاق السرقة عليه ( ومن انتهب نهبة ) بضم النون المال الذي ينهب ويجوز أن يكون بالفتح ويراد بها المصدر ( مشهورة ) أى ظاهرة غير مخفية صفة كاشفة ( فليس منا ) أى من أهل طريقتنا أو من أهل ملتنا زجراً ( وبهذا الإسناد ) أى المذكور ( ليس على الخائن قطع ) الخيانة الأخذ بما فى يده على وجه الأمانة .

قال فى القاموس : الخون أن يؤتمن الإنسان فلا ينصح ، خانه خوناً وخيانة ومخانة واختانه فهو خائن ( بمثله ) أى بمثل الحديث السابق ( ولا على المختلس ) الاختلاس هو أخذ الشيء من ظاهره بسرعة .

والحديث دليل على أنه لا يقطع المتنهَب والخائن والمختلس . قال ابن الهمام من الحنفية فى شرح الهداية وهو مذهبنا وعليه باقى الأئمة الثلاثة ، وهو مذهب عمر وابن مسعود وعائشة ، ومن العلماء من حكى الإجماع على هذه الجملة ، لكن مذهب إسحاق بن راهويه ورواية عن أحمد فى جاحد العارية أنه يقطع انتهبى . قال النووى قال القاضى عياض : شرع الله تعالى بإيجاب القطع على السارق —

قال أبو داود : وهذان الحدِيثان لَمْ يَسْمَعَهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَبَلَعَنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا سَمِعَهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ هَاسِنِ الزِّيَّاتِ .

قال أبو داود : وَقَدْ رَوَاهَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— ولم يجعل ذلك في غيرها كالاختلاس والالتهاب والغصب لأن ذلك قابل بالنسبة إلى السرقة ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغفارة إلى ولاية الأمور وتسهيل إقامة البينة عليه بخلافها ، فيعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ، لو سكون أبلغ في الزجر عنها .

( هذان الحديثان ) أي حديث محمد بن بكر وحديث عيسى بن يونس ( لم يسمعهما ابن جريج عن أبي الزبير الخ ) وفي رواية لابن حبان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن .  
ورواه ابن الجوزي في العلل من طريق مكى بن إبراهيم عن ابن جريج وقال لم يذكر فيه الخائن غير مكى .

قال الحافظ قد رواه ابن حبان من غير طريقه أخرجه من حديث سيفيان عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « ليس على المختلس ولا على الخائن قطع » .  
وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه لم يسمعه ابن جريج من أبي الزبير إنما سمعه من هاسن الزيات وهو ضعيف .

وكذا قال أبو داود وزاد وقد رواه المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر وأسندته النسائي من حديث المغيرة .

ورواه عن سويد بن نصر عن ابن المبارك عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير وأعله ابن القطان بأنه من معن عن أبي الزبير عن جابر وهو غير قاصد فقد أخرجه —



— عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج ، وفيه التصريح بسماع أبي الزبير له من جابر ، وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف رواه ابن ماجه بإسناد صحيح ، وآخر من رواية الزهري عن أنس أخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة أحمد بن القاسم ، ورواه ابن الجوزي في المسال من حديث ابن عباس وضعفه . قاله الحافظ في التلخيص .

وقال الشوكاني وهذه الأسانيد يقوى بعضها بعضاً ولا سيما بعد تصحيح الترمذى وابن حبان لحديث الباب .

قال المفردى : وحديث المغيرة بن مسلم الذى ذكره أبو داود معلقاً قد أخرجه النسائى في سننه مسنداً وباسين الزيات هو أبو خلف ياسين بن معاذ الكوفي وأصله يماي لا يمتنع بحديثه . والمغيرة بن مسلم هو السراج خراسانى كنيته أبو سلمة قال ابن معين صالح الحديث صدوق ، وقال أبو داود الطيالسى أخبرنا المغيرة بن مسلم وكان صدوقاً مسلماً . وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن صحيح .

ولفظ الترمذى والنسائى « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » .  
ولفظ ابن ماجه في موضع : « من انتهب نهبه مشهورة فليس منا » .  
وفي موضع : « لا يقطع الخائن ولا المنتهب ولا المختلس » .

قال أبو عبد الرحمن النسائى : وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى ابن يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد وسلمة بن سعيد فلم يقل أحد منهم فيه حدثنى أبو الزبير ولا أحسبه سمعه من أبى الزبير والله أعلم . هذا آخر كلامه .

وقد صححه الترمذى من حديث ابن جريج عن أبى الزبير وهذا يدل على أنه تحقق اتصاله وقد حدث به عن أبى الزبير المغيرة بن مسلم وأشار إليه أيضاً الترمذى . والمغيرة بن مسلم صدوق . انتهى كلام المفردى .

١٤ — باب في من سرق من حرز

٤٣٧١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ أَخْبَرَنَا أَسْبَاطُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ أَسْتِ صَفْوَانَ عَنْ

( باب فيمن سرق من حرز )

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية أن يكون السرقة في حرز ، فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما إلى أنه لا يشترط ، وذهب الجمهور إلى اشتراطه وقال ابن بطلال : الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة .

وقال صاحب القاموس : السرقة والاستراق الجيء مستتراً لأخذ مال غيره من حرز .

( عن حميد ) هو ابن حجبر بضم الحاء المهمل في كليهما ( ابن أخت صفوان ) ابن أمية بن خلف القرشي المكي .

قال الزبلي : وحيد هذا لم يرو عنه إلا سماك ولم ينبه عليه المنذرى .

وقال الحافظ عبد الحق في أحكامه : روى سماك بن حرب عن حميد بن أخت صفوان عن صفوان بن أمية ، ورواه عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن صفوان ورواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه عمرو بن دينار عن طاوس عن صفوان ، ذكر هذه الطرق النسائي ، ورواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان روى من غير هذا الوصف ولا أعلمه يتصل من وجه صحيح انتهى .

وقال ابن القطان في كتابه : حديث سماك فضعيف بجميد المذکور ، فإنه لا يعرف في غير هذا ، وقد ذكره ابن أبي حاتم بذلك ولم يزد عليه ، وذكره —

صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ : « كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خَيْصَصَةٍ لِي نَمَنُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فَجَاءَ رَجُلٌ فَاخْتَلَسَهَا مِنِّي ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهِ لِيُقَطَعَ قَالَ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ أَتَقْطَعُهُ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ؟ أَنَا أَبِيعُهُ وَأَنْسُهُ ثَمَنَهَا قَالَ : فَهَلَّا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي [ بِأَتِيَنِي ] بِهِ » .

— البخارى فقال إنه حميد بن حجير ابن أخت صفوان بن أمية ثم ساق له هذا الحديث وهو كما قلنا مجهول الحال انتهى ( كُنت نائماً في المسجد على خيصة لي ) وفي الرواية الآتية فنام في المسجد وتوسد رداءه .

قال في القاموس : الخيصة كساء أسود مربع له علمان ( فاختلسها ) أى سلبها بسرعة ( فأخذ ) بصيغة المجهول ( الرجل ) أى السارق ( فأمر به ليقطع ) أى بعد إقراره بالسرقة أو ثبوتها بالبينة ( أبيعه ) وفى بعض الروايات أنا أبيعها له أو أبيعها له ، وفى بعض الروايات يارسول الله لى لم أرد هذا هو عليه صدقة ( وأنسئه ثمنها ) من الإنشاء أى أبيع منه نسمة فيرتفع مسمى السرقة ( قال ) صلى الله عليه وسلم ( فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به ) أى لم لا بيعته قبل إتيانك به لى ، وأما الآن فقطعه واجب ولا حق لك فيه بل هو من الحقوق الخالصة للشرع ولا سبيل فيها لى الترك . وفيه أن العفو جائز قبل أن يرفع لى الحاكم . كذا ذكره الطيبى وتبعه ابن الملك .

وقال ابن الهمام : إذا قضى على رجل بالقطع فى سرقة فوهبها له المالك وسلمها لى إليه أو باعها منه لا يقطع .

وقال زفر والشافعى وأحمد يقطع وهو رواية عن أبى يوسف لأن السرقة قد تمت انعقاداً بفعلها بلا شبهة وظهوراً عند الحاكم ، وقضى عليه بالقطع وبؤيده حديث صفوان انتهى .

قال أبو داود : رَوَاهُ زَائِدَةُ عَنْ سِمَاكِ عَنْ جُمَيْدِ بْنِ حُجَيْرٍ قَالَ نَأَمَ صَفْوَانُ . وَرَوَاهُ طَاوُسُ وَحُجَّادٌ هُ أَنَّهُ كَانَ نَائِمًا فَجَاءَ سَارِقٌ فَسَرَقَ خِمِيصَةً مِنْ

— قال الشوكاني : وقد استدلل بحديث صفوان هذا من قال بعدم اشتراط الحرز ويرد بأن المسجد حرز لما داخله من آلهه وغيرها ولا سيما بعد أن جعل صفوان خميصته تحت رأسه ، وأما جعل المسجد حرزاً لآلهه فقط بخلاف الظاهر ولو سلم ذلك كان غايته تخصيص الحرز بمثل المسجد ونحوه مما يستوى الناس فيه لما في ترك القطع في ذلك من المفسدة .

قال وأما التمسك بمعموم آية السرقة أى على عدم اشتراط الحرز فلا ينتهض للاستدلال به لأنه عموم مخصوص بالأحاديث القاضية باعتبار الحرز انتهى . ( قال أبو داود ) مقصود المؤلف من هذا الكلام بيان أمرين الأول ببيان الاختلاف في بعض ألفاظ المتن ، والثاني ذكر اختلاف الأسانيد ، فمنهم من رواه متصلاً ومنهم من رواه مرسلًا ( عن جميد ) بالجيم ثم العين المهملة ثم الياء التحقيقية مصفراً ( ابن حجر ) بتقديم الحاء المهملة على الجيم مصفراً .

قال الحافظ في التقریب : حميد بن أخت صفوان وقيل اسمه جميد مقبول ، وفيه أيضاً حميد بن حجر بالتصغير هو ابن أخت صفوان انتهى ( نام صفوان ) ابن أمية بن خلف الجمحي القرشي المكي صحابي من مسلمة الفتح .

والحاصل أن أسباط بن نصر الهمداني روى عن سماك بن حرب فقال عن حميد بن أخت صفوان عن صفوان متصلاً ، ورواه زائدة عن سماك فقال عن جميد قال نام صفوان مرسلًا ( ورواه طاوس ) ورواية طاوس أخرجها النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن صفوان بن أمية : أنه سرقت خميصة من تحت رأسه وهو نائم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ اللص فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطعه الحديث .

تَحْتِ رَأْسِهِ » وَرَوَاهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : « فَاسْتَلَّ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَاسْتَيْقَظَ فَصَاحَ بِهِ فَأَخَذَ » .

وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِءَاةَهُ فَجَاءَ سَارِقٌ ، فَأَخَذَ رِءَاةَهُ فَأَخَذَ السَّارِقُ فَجَاءَ [ فَجِيَ ] بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

— قال الإمام الحافظ ابن القطان طريق عمرو بن دينار يشبه أنها متصلة .  
قال ابن عبد البر : سماع طاوس من صفوان ممكن لأنه أدرك زمان عثمان .  
وذكر يحيى القطان عن زهير عن ليث عن طاوس قال : أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى . كذا في نصب الراية .  
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص : طريق طاوس عن صفوان رجحهما ابن عبد البر وقال : إن سماع طاوس من صفوان ممكن لأنه أدرك زمن عثمان .  
وقال البيهقي : روى عن طاوس عن ابن عباس وليس بصحيح . انتهى .  
( فاستله ) من الاستلال ، أى استخرجه بتأني وتدرج ( ورواه الزهري عن صفوان بن عبد الله ) بن صفوان بن أمية القابعي الفقيه . وفي بعض نسخ الكتاب : صفوان عن عبد الله ، وهو غلط . قال الحافظ المزى في الأطراف :  
رواه الزهري عن صفوان بن عبد الله قال : فنام في المسجد وتوسد رداءه .  
الحديث . والحفوظ حديث مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله وكذلك هو في الموطأ . انتهى .

قلت : لفظ الموطأ مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له إنه من لم يهاجر هلك فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد النهوى وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه . الحديث . —  
( ٥ — عون المعبود ١٢ )

## ١٥ — باب في القطع في العارية إذا جحدت

٤٣٧٢ — حدثنا الحسن بن عليّ وتخلد بن خالد الأعمى قال أخبرنا عبد الرزاق أنها نا مغمّر قال تخلد عن مغمّر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتبجده فأمّر النبي صلى الله عليه وسلم بها فقطعت يدها » .

— قال الحافظ ابن عبد البر : رواه جمهور أصحاب مالك مرسلاً ، ورواه أبو عاصم النبيل وحده عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن جده فوصله ، ورواه شهاب بن سوار عن مالك عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه . انتهى .

قلت : أخرجه ابن ماجه من طريق شهاب بن سوار عن مالك .  
وقال الإمام الحافظ ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق : حديث صفوان حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده من غير وجه عنه . انتهى .

( وتوسد رداءه ) أى جعله وسادة بأن جعله تحت رأسه .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

( باب في القطع في العارية إذا جحدت )

بصيغة الجھول ، أى فهل فيها القطع أم لا .

( أن امرأة مخزومية كانت .. الخ ) وأخرجه مسلم عن مغمّر عن الزهري عن عروة عن عائشة كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتبجده فأمّر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها . وأخرجه البخاري ومسلم عن يونس عن الزهري به أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله صلى الله —

— عليه وسلم في غزوة الفتح إلى أن قال : ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها . وأخرجه الأئمة الستة عن الالبث بن سعد عن الزهري به بهذا اللفظ . وأخرجه النسائي عن إسحاق بن راشد وإسماعيل بن أمية وابن عبيدة وأيوب ابن موسى كلهم عن الزهري به بهذا اللفظ ، ولفظ العارية ليست عند البخاري قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين .

وقال في أحكامه : قد اختلفت الرواية في قصة هذه المرأة ، والذين قالوا سرقت أكثر من الذين قالوا استعارت . انتهى .

وأخرجه مسلم عن جابر « أن امرأة من بني مخزوم سرقت فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فمأذت بأمر سلمة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم : « لو كانت فاطمة لقطعت يدها فقطعت » انتهى . وتقدم بعض البيان في باب الحد يشفع فيه .

قال الزيلعي : وذكر بعضهم أن معمر بن راشد تفرد بذكر العارية في هذا الحديث من بين سائر الرواة وأن الالبث راوى السرقة تابعه عليها جماعة منهم يونس بن يزيد وأيوب بن موسى وسفيان بن عيينة وغيرهم فرووه عن الزهري كرواية الالبث . وذكر أن بعضهم وافق معمرأ في رواية العارية لكن لا يقاوم من ذكر ، فظهر أن ذكر العارية إنما كان تعريفاً لها بخاص صفتها ، إذ كانت كثيرة الاستعارة حتى عرفت بذلك كما عرفت بأنها مخزومية ، واستمر بها هذا الصنيع حتى سرقت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعها .

ومما يدل على صحة ذلك ما رواه ابن ماجه عن عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : « لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظمنا ذلك ، وكانت امرأة من قریش ، فجئنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم نكلمه ، إلى أن قال : أتينا أسامة فقلنا : كلف رسول الله صلى الله —

— عليه وسلم ، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قام خطيباً فقال : « ما لم أكن أرى على حد من حدود الله وقع على أمة من إماء الله » الحديث ، ولكن يخالفه ماسياً في عدد المؤلف من رواية الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : كان عروة يحدث ، فذكر الحديث .

وقال الإمام الحافظ أبو محمد القاسم بن ثابت في كتابه غريب الحديث : عندي أن رواية معمر صحيحة لأنه حفظ ما لم يحفظ أصحابه ولموافقة حديث صفية بنت أبي عبيد ، فذكره ، والله أعلم .

( فقطعت يدها ) فيه دليل على أنه يقطع جاحد العارية ، وإليه ذهب من لم يشترط في القطع أن يكون من حرز وهو أحمد وإسحاق وانتصر له ابن حزم وذهب الجمهور إلى عدم وجوب القطع لمن جحد العارية ، واستدلوا على ذلك بأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق ، والجاحد للوديعة ليس بسارق ، ورد بأن الجحد داخل في اسم السرقة لأنه هو والسارق لا يمكن الاحتراز منهما بخلاف الخنثى والمنهوب . كذا قال ابن القيم . ويجاب عن ذلك بأن الخائن لا يمكن الاحتراز عنه لأنه أخذ المال خفية مع إظهار النصيح كما سلف ، وقد دل الدليل على أنه لا يقطع .

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث وعن مثله مما فيه ذكر الجحد دون السرقة بأن الجحد للعارية ، وإن كان مروياً في طريق عائشة وابن عمر وغيرهما لكن ورد التصريح في الصحيحين وغيرهما بذكر السرقة ، وقد سبق في رواية لأبي داود أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتقرر أن المذكورة قد وقع منها السرقة ، فذكر جحد العارية لا يدل على أن القطع كان له فقط ، ويمكن أن يكون ذكر الجحد لقصد التعريف بها ، وأنها كانت —



قال أبو داود : رَوَاهُ جُوَيْرِيَّةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُحَرَّرٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ . زَادَ فِيهِ « وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ خَطِيبًا فَقَالَ هَلْ مِنْ امْرَأَةٍ تَأْتِيَنِي إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَتِلْكَ شَاهِدَةٌ فَلَمْ تَقُمْ وَلَمْ تَسْكُلْ [ تَتَكَلَّمْ ] » .

— مشتهرة بذلك الوصف والقطع كان للسرقة . كذا قال الخطابي وتبعه البيهقي والنووي وغيرهما .

ويؤيد هذا قوله صلى الله عليه وسلم في رواية عائشة المذكورة في باب الحد يشفع فيه : « إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف » الخ ، فإن ذكر هذا عقب ذكر المرأة المذكورة يدل على أنه قد وقع منها السرقة . قال الشوكاني : ويمكن أن يجاب عن هذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم نزل ذلك الجحد منزلة السرقة فيكون دليلا لمن قال إنه بصدق اسم السرقة على جحد الوديعه . قال : ولا يخفى أن الظاهر من قوله في حديث ابن عمر بعد وصف القصة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يدها أن القطع كان لأجل ذلك الجحد ، ولا ينافي ذلك وصف المرأة في بعض الروايات بأنها سرقت فإنه يصدق على جاحد الوديعه بأنه سارق . قال : فالحق قطع جاحد الوديعه . انتهى ملخصا . وقد سبق كلام النووي في هذه المسألة في الباب المذكور فتذكر ، وعندى الراجح قول الجمهور . والله تعالى أعلم بالصواب .

( عن ابن عمر أو عن صفية بنت أبي عبيد ) قال في التقريب : صفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية زوج ابن عمر ، قيل لها أدراك وأنكره الدارقطني ، وقال المعلى ثقة فهي من الثانية ( هل من امرأة تاتية إلى الله ورسوله ) قال في فتح الودود : هذا يقتضى أن جحد العارية دون السرقة فهو قبل فيها التوبة ( وتلك ) —

قال أبو داود رَوَاهُ ابنُ غَفَجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ  
قَالَ فِيهِ « فَشَهِدَ عَلَيْنَهَا » .

٤٣٧٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ

— أَى الْمَرَأَةِ الْخَزَوَمِيَّةِ (شَاهِدَةٌ) أَى حَاضِرَةٍ (وَلَمْ تَكَلِّمْ) بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِيْنِ  
وَتِمَامِ الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ ثَابِتٍ فِي كِتَابِهِ غَرِيبُ  
الْحَدِيثِ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ « أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْقِى الْمَعَاقِ وَتَجْعَلُهُ ،  
نُحْطِبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا لِلنَّاسِ عَلَى الْمَذْبَحِ وَالْمَرَأَةُ فِي الْمَسْجِدِ ،  
فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ مِنْ امْرَأَةٍ تَائِبَةٍ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِ اللَّهِ ، فَلَمْ  
تَقُمْ تِلْكَ الْمَرَأَةُ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُمْ يَا فُلَانُ فَاقْطَعْ يَدَهَا لِتِلْكَ  
الْمَرَأَةِ فَقَطَعَهَا » .

قال الإمام أبو محمد وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم له ما ليس لغيره  
فيمين عصاه ورغب عن أمره انتهى . ذكره الزيلعي (رواه ابن غنيج) بفتح  
المعجمة والنون بعدها جيم هو محمد بن عبد الرحمن بن غنيج المدني نزيل مصر  
مقبول من السابعة كذا في التقريب .

قال المنذرى : قال البيهقي : والحديث الذى يروى عن نافع فى هذه القصة  
كما روى معمر مخلف فيه عن نافع فقيىل عنه عن ابن عمر أو عن صفية بنت أبى  
عبيد وقيل عنه عن صفية بنت أبى عبيد ، وحديث الليث عن الزهرى أولى  
بالصحة لما ذكرنا من توابعه والله أعلم يريد بحديث معمر هذا الذى فى أول  
هذا الباب وقد تقدم أيضاً . ويريد بحديث الليث الذى تقدم وفيه التى سرقت ،  
ويريد بتوابعه الأحاديث التى جاءت مصرحاً فيها بالسرقه وقد تقدم ذلك فى باب  
الحد بشفع فيه والله أعلم .

الليث قال حدثني يونس عن ابن شهاب قال : كان عروة يحدث أن عائشة قالت : « استعمرت امرأة - يعنى [ تعنى ] حلياً - على السنة أناس يعرفون ولا تعرف هي ، فباعته فأخذت فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطع يدها ، وهي التي شفع فيها أسامة بن زيد فقال [ وقال ] فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال » .

٤٣٧٤ - حدثنا عباس بن عبد العظيم ومحمد بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « كانت امرأة نخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها » ، وقص نحو حديث قتيبة عن الليث عن ابن شهاب ، زاد قال : « فقطع النبي صلى الله عليه وسلم يدها » .

— ( على السنة أناس يعرفون ) بصيغة الجاهول ( ولا تعرف هي ) بصيغة الجاهول والمعنى أن امرأة استعمرت على لسان أناس معروفين بين الناس وهي غير معروفة ( فقال فيها ) أى فى شأنها ( ما قال ) ما موصولة يعنى أشفع فى حد من حدود الله .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

( وقص نحو حديث قتيبة عن الليث ) وحديث قتيبة هذا قد مر فى باب الحد يشفع فيه .

قال المنذرى : وقد تقدم .

## ١٦ - باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً

٤٣٧٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا [أبنا] حماد بن سلمة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ؛ عن النائم حتى

### (باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً)

(عن حماد) هو ابن أبي سليمان (رفع القلم عن ثلاثة) قال السيوطي نقلاً عن السبكي وقوله رفع القلم هل هو حقيقة أو مجاز فيه احتمالان، الأول وهو المنقول المشهور أنه مجاز لم يرد فيه حقيقة القلم ولا الرفع وإنما هو كفاية عن عدم التكليف، ووجه الكفاية فيه أن التكليف يلزم منه الكتابة كقوله ﴿كتب عليكم الصيام﴾ وغير ذلك، ويلزم من الكتابة القلم لأنه آلة الكتابة فالقلم لازم للتكليف، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء ملزومه، فلذلك كنى بنفى القلم عن نفي الكتابة وهي من أحسن الكفايات وأتى بلفظ الرفع إشعاراً بأن التكليف لازم لبني آدم إلا هؤلاء الثلاثة وأن صفة الوضع ثابت للقلم لا ينفك عنه عن غير الثلاثة موضوعاً عليه.

والاحتمال الثاني أن يراد حقيقة القلم الذي ورد فيه الحديث «أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة». فأعمال العباد كلها حسنها وسيئها يجرى به ذلك القلم ويكتبه حقيقة، ونواب الطاعات وعقاب السيئات يكتبه حقيقة، وقد خلق الله ذلك وأمر بكتبه وصار موضوعاً على اللوح المحفوظ ليكتب ذلك فيه جارية إلى يوم القيامة. وقد كتب ذلك وفرغ منه وحفظ. وفعل الصبي والمجنون والنائم لا إثم فيه فلا يكتب القلم إثمهم ولا التكليف به، فحكم الله بأن القلم لا يكتب ذلك من بين سائر الأشياء رفع -

يَسْتَهْفِظَ ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ .

— القلم الموضوع للكتابة والرفع فعل الله تعالى فالرفع نفسه حقيقة والحجاز في شيء واحد وهو أن القلم لم يكن موضوعاً على هؤلاء الثلاثة إلا بالقوة والنهي لأن يكتب ما صدر منهم ، فسمى من ذلك رفعاً ، فمن هذا الوجه يشارك هذا الاحتمال الأول وفيما قبله يفارقه ( حتى يستيقظ ) قال السبكي : هو وقوله حتى يبرأ وحتى يكبر غايات مستقبلة والفعل المنفعا بها قوله رفع ماضٍ والماضي لا يجوز أن تكون غايته مستقبلة فلا تقول سرت أمس حتى تطلع الشمس غداً . قال : وجوابه بالتزام حذف أو مجاز حتى يصح الكلام فيحتمل أن يقدر رفع القلم عن الصبي فلا يزال مرتفعاً حتى يبلغ ، أو فهو مرتفع حتى يبلغ ، فيبقى الفعل الماضي على حقيقته ، والمنفعا محذوف به ينتظم الكلام ، ويحتمل أن يقال ذلك في الغاية ، وهي قوله حتى يبلغ أى إلى بلوغه فيشمل ذلك من كان صبياً فبلغ في ماضٍ ومن هو صبي الآن ويبلغ في مستقبل ومن يصير صبياً ويبلغ بعد ذلك ، فهذه الحالات كلها في التقدير أما في التجوز في الفعل الثانى أو الفعل الاول أو الحذف راجعة إلى معنى واحد وهو الحسب برفع القلم للغاية المذكورة .

وفى ابن ماجه يرفع بلفظ الآتى فلا يرد السؤال على هذه الرواية .

قال السيوطى وأفضل من هذا الطول والتكلف كله أن رفع بمعنى يرفع من وضع الماضى موضع الآتى وهو كثير كقوله تعالى ﴿ أُنِىْ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ( وعن المبتلى ) وفى الرواية الآتية عن الجفنون فالمراد بالمبتلى الجفنون ( حتى يبرأ ) وفى الرواية الآتية حتى يفيق ( وعن الصبي ) قال السبكي : الصبي الغلام ، وقال غيره الولد فى بطن أمه يسمى جنيناً فإذا ولد فصبي فإذا فطم فغلام إلى صبيح ثم يصير يافعاً إلى عشر ثم حزوراً إلى خمس عشرة . والذي يقطع به أنه يسمى صبياً فى هذه الأحوال كلها قاله السيوطى ( حتى يكبر ) قال السبكي : ليس فيها من —

٤٣٧٦ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : « أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً ، فأمر بها عمر رضي الله عنه أن تترجم ، فمروا بها على بن أبي طالب رضي الله عنه [ فمروا بها على بن أبي طالب كرم الله وجهه ] فقال : ما شأن هذه ؟ قالوا : مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر رضي الله عنه أن تترجم . قال فقال : ارجعوا بها . ثم أتاه فقال : يا أمير المؤمنين أما علمت أن القلم رفيع [ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - أن القلم قد رفيع ] عن ثلاثة : عن المجنون حتى يبرأ ، وعن النساء حتى يستنظف وعن الصبي حتى يعقل ؟ قال : بلى . قال : فما بال هذه تترجم ؟ قال : لاشيء

— البيان ولا في قوله حتى يبلغ ما في الرواية الثالثة حتى يحتمل ، فالتمسك بها أولى لبيانها وصحة سندها .

وقوله حتى يبلغ مطلق والاحتلام مقيد فيحمل عليه فإن الاحتلام بلوغ قطعاً وعدم بلوغ خمس عشرة ليس ببلوغ قطعاً . قال وشرط هذا الحمل نبوت اللفظين عنه صلى الله عليه وسلم .

قال المنذرى : وأخرجه الفسائي وابن ماجه .

( أتى عمر بمجنونة ) بصيغة المجهول أي أتاه الناس بمجنونة ( قد زنت ) حال ( فاستشار ) أي طالب المشورة ( فيها ) في شأن تلك المجنونة هل تترجم أم لا ( قال ) أي ابن عباس ( فقال ) أي على رضي الله عنه ( ارجعوا بها ) أي بهذه المجنونة والخطاب لمن كان عندها ( ثم أتاه ) أي أتى على رضي الله عنه عمر رضي الله عنه ( فقال ) أي على رضي الله عنه ( أما علمت ) بهمزة الاستفهام على حرف النفي ( حتى يعقل ) أي يصير ذا عقل والمراد منه البلوغ ( قال ) أي عمر —

قال : فأرسلها . قال : فأرسلها . قال : فجعل يكبر . »

— (بلى) حرف إيجاب (قال) على بن أبي طالب (فما بال) أى فما حال (هذه) المرأة (ترجم) بصيغة المجهول أى مع كونها مجنونة (قال) عمر (لا شيء) عليها الآن (قال) على رضى الله عنه (فأرسلها بصيغة الأمر أى قال على لعمر رضى الله عنهما فأطلق هذه المجنونة (قال) أى ابن عباس (فأرسلها) أى عمر رضى الله عنه (فجعل يكبر) أى فجعل عمر رضى الله عنه يكبر ، وعادة العرب أنهم يكبرون على أمر عظيم وشأن نخيم ، وكان عمر رضى الله عنه علم عدم صواب رأيه ، وظن على نفسه وقوع الخطأ بترجم المرأة المجنونة إن لم يراجعه على بن أبي طالب رضى الله عنه .

قال الحافظ فى الفتح بعد ذكر طرق متعددة من هذا الحديث : وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث ، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشر عنهم دون الخير .

وقال شيخنا فى شرح الترمذى هو ظاهر فى الصبي دون المجنون والنائم ، لأنهما فى حيز من ليس قابلاً لصحة العبادة منه لزوال الشعور .

وحكى ابن العربى أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال لا يصح ، واستدل بهذا الحديث فعورض بأن الذى ارتفع عنه قلم المؤاخظة وأما قلم الثواب فلا لقوله للمرأة لما سألتها لهذا حج قال نعم ، وأقوله مروم بالصلاة ، فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الإسلام أجل أنواع الثواب ، فكيف يقال إنها تقع لغواً ويعتد بحجه وصلاته ، واستدل بقوله حتى يحتمل على أنه لا يؤخذ قبيل ذلك . واحتج من قال يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية بقاء الحد على المراهق ويعتبر طلاقه لقوله فى الطريق الأخرى حتى يكبر ، والأخرى حتى —

٤٣٧٧ — حدثنا يونسُ بنُ موسى أخبرنا وكيعُ عن الأعمشِ نحوه  
وقال أيضاً : « حَتَّى يَمْعَلَ ، وقال : وعن المجنونِ حَتَّى يَفِيْقَ . قال : فَجَعَلَ  
عُمَرُ يُكَبِّرُ » .

٤٣٧٨ — حدثنا ابنُ السَّرْحِ أنبأنا ابنُ وهبٍ أخبرني جريرُ بنُ  
حازمٍ عن سُليمانَ بنِ مهرانَ عن أبي ظَهِيانَ عن ابنِ عباسٍ قال : « مُرَّ  
عَلَى عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَى عُثْمَانَ ، قال : أَوْ مَا تَذْكُرُ أَنْ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عن المجنونِ  
الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَفِيْقَ ، وعن النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وعن الصَّيِّ حَتَّى  
يَحْتَمِلَ . قال : صَدَقْتَ . قال : فَخَلَّى عَنْهَا سَبِيلَهَا » .

٤٣٧٩ — حدثنا هنادُ عن أبي الأخوصِ ح . وأخبرنا عثمانُ بنُ أبي  
شَيْبَةَ أخبرنا جريرُ بنُ المَعْنَى عن عطاءِ بنِ السائبِ عن أبي ظَهِيانَ ، قال هنادُ

— يشب وتعبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ حتى يحتمل هي العلامة المحققة فيمتعين  
اعتبارها وحمل باقي الروايات عليها انتهى .

( وقال أيضاً حتى يعقل ) أى قال وكيع في روايته أيضاً لفظ حتى يعقل كما  
قاله جرير في روايته ( وقال ) وكيع ( وعن المجنون حتى يفيق ) وفي رواية جرير  
المتقدمة حتى يبرأ وهما بمعنى واحد .

( مر على علي بن أبي طالب ) بصيغة المجهول ( بمعنى عثمان ) أى بمعنى حديث  
عثمان ( قال أو ما تذكر ) بهمزة الاسفهام على الواو العاطفة والمعطوف عليه  
محذوف أى أتأمر بالرجم وما تذكر ( نغلي عنها سبيلها ) أى أطلقها وتركها .  
قال المذرى : وأخرجه النسائي .



الجنبي قال : « أَنَّى مُعْمَرٌ بِامْرَأَةٍ قَدْ فَجَرَتْ فَأَمَرَ بِرَجْمِهَا ، فَمَرَّ عَلَى رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ [ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ] فَأَخَذَهَا فَخَلَّى سَبِيلَهَا ، فَأَخْبَرَ مُعْمَرُ فَقَالَ : ادْعُوا  
 لِي عَلِيًّا ، فَجَاءَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ] فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
 لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ :  
 عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَنَاثِمٍ حَتَّى يَسْتَقِظَ ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَبْرَأَ ،  
 وَإِنَّ هَذِهِ مَعْتُوهُ بَنِي فَلَانٍ ، لَعَلَّ الَّذِي أَتَاهَا أَتَاهَا وَهِيَ فِي بِلَاسِهَا .  
 قَالَ فَقَالَ مُعْمَرُ : لَا أُدْرِي ، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ] :  
 وَأَنَا لَا أُدْرِي . »

— ( قال هناد الجنبي ) أى زاد هناد فى روايته بعد أبى ظبيان لفظ الجنبي بأن  
 قال عن أبى ظبيان الجنبي ، وأما عثمان بن أبى شبيعة فلم يزد فى روايته هذا اللفظ  
 وهو بفتح جيم وسكون نون وبموحدة منسوب إلى جنف بن صمب ( قد فُجرت )  
 أى زنت ( فأخذها ) أى أخذ على المجنونة ( نخل سبيلها ) أى أطلقها ( وعن  
 المعتوه ) هو المجنون المصاب بعقله قاله فى الجمع ( لعل الذى أتاه ) أى زناها  
 ( وهى فى بلادها ) أى فى جنونها والجملة حالية ( فقال عمر لا أدرى ) أى إتيانه  
 فى حالة جنونها ( فقال على رضى الله عنه وأنا لا أدرى ) أى إتيانه فى حالة عدم  
 جنونها ولعل المرأة المجنونة لم يصاحبها الجنون دائماً بل أصابها مرة وتفريق مرة ،  
 فلذا قال عمر رضى الله عنه لا أدرى إتيانه فى حالة جنونها فأجاب عنه على رضى  
 الله عنه وأنا لا أدرى إتيانه فى حالة عدم جنونها . والحاصل أن الحال مشبهة  
 والحدود تدرأ بالشبهات .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وفى إسناذه عطاء بن السائب ، قال أيوب  
 هو ثقة ، وقال يحيى بن معين لا يحتج به ، له حديث مقرون بأبى بشر جعفر بن —

٤٣٨٠ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب عن خالد عن أبي الضحى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » قال أبو داود : رواه ابن جريج عن القاسم بن يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، زاد فيه « والخرف » .

— أبي وحشية وقال يحيى بن معين لا يحتج بحديثه وقال الإمام أحمد من سمع منه قديماً فهو صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، ووافق الإمام أحمد على هذا ابن معين ، وسمع منه قديماً شعبة وسفيان ، وسمع منه حديثاً جرير بن عبد الحميد وغيره . وهذا الحديث من رواية جرير عنه ، وأخرجه النسائي من حديث أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي عن أبي ظبيان عن علي قوله وقال وهذا أولى بالصواب من حديث عطاء بن السائب . وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب انتهى كلام المنذرى .

( حتى يعقل ) قال المنذرى : هذا منقطع أبو الضحى لم يدرك علي بن أبي طالب ( قال أبو داود رواه ابن جريج عن القاسم بن يزيد عن علي ) قال السبكي هذه رواية معلقة منقطعة وقد رواها ابن ماجه قال أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج أنبأنا القاسم بن يزيد عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يرفع القلم عن الصغير وعن المجنون وعن النائم » فانقطع لأن القاسم بن يزيد لم يدرك علياً ( زاد فيه والخرف ) بفتح معجمة وكسر راء من الخرف بفتحتين فساد العقل من السكر قال السبكي يقتضى أنه زائد على الثلاثة وهذا صحيح والمراد به الشيخ الكبير الذى زال عقله من كبر فإن الشيخ الكبير قد يمرض له اختلاط عقل يمنعه من التمييز —

١٧ — باب في الغلام يصيب الحد

٤٣٨١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا [أَنبَأَنَا] عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عُمَيْرٍ حَدَّثَنِي عَطِيَّةُ الْقُرْظِيُّ قَالَ : « كُفْتُ مِنْ سَبِيِّ ابْنِي قَرْبُظَةَ ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ ، فَمَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُتِلَ ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ يُقْتَلْ ، فَكُفْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ » .

— ويخرجه عن أهلية التكليف ولا يسمى جنوناً ، لأن الجنون يعرض من أمراض سوداوية ويقبل العلاج والحرف بخلاف ذلك ، ولهذا لم يقل في الحديث حتى يعقل لأن الغالب أنه لا يبرأ منه إلى الموت ، ولو برأ في بعض الأوقات يرجوع عقله فتعلق به التكليف فسكوته عن الغاية فيه لا يضر كما سكت عنها في بعض الروايات في الجنون . وهذا الحديث وإن كان منقطعاً لكنه في معنى الجنون كما أن اللفظ عليه في معنى النائم فلا يفوت الحصر بذلك إذا نظرنا إلى المعنى ، فهم في الصورة خمسة الصبي والنائم والمغمى عليه والجنون والحرف وفي المعنى ثلاثة . ولما لم يكن النائم في معنى الجنون لأن الجنون يفسد العقل بالكلمة والنوم شاغل له فقط فبينهما تباين كبير لم يعمل في معناه وأحكامهما مختلفة بخلاف الحرف والجنون فإن أحكامهما واحدة وبينهما تقارب ، ويظهر أن الحرف رتبة متوسطة بين الإغماء والجنون وهي إلى الإغماء أقرب انتهى . قال المفردى : هذا الذي ذكره معلقاً أخرجه ابن ماجه مسنداً وهو أيضاً منقطع . القاسم بن يزيد لم يدرك على بن أبي طالب رضى الله عنه .

( باب في الغلام يصيب الحد )

هل يقام عليه أم لا

(القرظي) بضم القاف وفتح الراء (من سبي بنى قربةظة) أى من أسرائهم —

٤٣٨٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ : « فَكَشَفُوا عَانَتِي فَوَجَدُوهَا لَمْ تَذْبُتْ فَجَعَلُونِي فِي السَّبْيِ » .

٤٣٨٣ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عُبيدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ [ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ] سَنَةً فَلَمْ يُجِزْهُ ، وَعَرَضَهُ يَوْمَ الْخُنْدَقِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَهُ » .

— (فكانوا) أى الصحابة رضى الله عنهم (يفظرون) أى فى صبيان السبى (فن أنبت الشعر) أى شعر العانة (قتل) فإن إنبات الشعر من علامات البلوغ فيكون من المقاتلة (ومن لم ينبت لم يقتل) لأنه من الذرية يشبه أن يكون المعنى عند من فرق بين أهل الإسلام وبين أهل الكفر حين جعل الإنبات فى الكفار بلوغاً ولم يعقبه فى المسلمين هو أن أهل الكفر لا يوقف على بلوغهم من جهة السن ولا يمكن الرجوع إلى قولهم لأنهم متهمون فى ذلك لدفع القتل عن أنفسهم ولأن أخبارهم غير مقبولة ، فأما المسلمون وأولادهم فقد يمكن الوقوف على مقادير أسنانهم لأن أسنانهم محفوظة وأوقات مواليدهم مؤرخة معلومة وأخبارهم فى ذلك مقبولة ، فلهذا اعتبر فى المشركين الإنبات والله أعلم قاله الخطابى وقال الثوري بشتى : وإنما اعتبر الإنبات فى حقهم لمكان الضرورة إذ لو سألوا عن الاحتلام أو مبلغ سنهم لم يكونوا يتحدثون بالصدق إذ رأوا فيه الهلاك انتهى . قال المفردى . وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن صحيح (أخبرنا أبو عوانة) اسمه وضاح بقشديد الضاد المعجمة وفى آخره مهملة (عرضه) بصيغة المجهول من عرض الأمير الجند اختبر حالهم (فلم يجزه) —

٤٣٨٤ - حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ  
عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ نَافِعٌ : حَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ هُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ [ هَذَا الْحَدِيثُ ] بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ .

— من الإجازة وهي الإلغاء (وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه) قال السيوطي :  
قال الشيخ ولي الدين العراقي في مجموع له ومن خطه نقلت قال البيهقي أن الأحكام  
لأنما نيظت بخمسة عشر سنة من عام الخندق وكانت قبل ذلك تتعلق بالتمهيز  
قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (فقال)  
أي عمر بن عبد العزيز (إن هذا) أي بلوغ خمس عشرة سنة (لحد) بلام  
التأكيد وفي بعض النسخ الحد معرقاً باللام (بين الصغير والكبير) فن بلغ  
خمس عشرة سنة فهو كبير ، ومن كان دون ذلك فهو صغير . قال في فتح  
الودود : وعليه غالب الفقهاء فيما لم يبلغ بالاحتلام ونحوه انتهى . وقال الخطابي  
في معالم السنن : اختلف أهل العلم في حد البلوغ الذي إذا بلغه الصبي أقيم عليه  
الحد ، قال الشافعي إذا احتلم الغلام أو بلغ خمس عشرة سنة كان حكمه حكم  
البالغين في إقامة الحدود عليه وكذلك الجارية إذا بلغت خمس عشرة سنة أو  
حاضت ، وأما الإنبات فإنه لا يكون حداً للبلوغ وإنما يفصل به بين أهل الشرك  
انتهى مختصراً . قال المفزري وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ،  
وفي حديث البخاري ومسلم والترمذي «وكتب إلى عماله أن يقرضوا لمن بلغ خمس  
عشرة» وعند مسلم «وما كان دون ذلك فاجعلوه في العيال» وذكر الترمذي  
أن في حديث ابن عبيدة هذا حد بين الذرية والمقاتلة .

# ١٨ - باب السارق يسرق في الغزو أيقطع؟

٤٣٨٥ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني حيوة بن شريح عن عياش بن عباس القتيبي عن شبيب بن بختان ويزيد بن صبيح الأصبهني عن جندادة بن أبي أمية قال «كنا مع بسر بن أرطاة في البحر، فأني يسارق يقال له مصدر قد سرق بختية فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تقطع الأيدي في السفر، وتولا ذلك [ذاك] لقطعه» .

## ( باب السارق يسرق في الغزو أيقطع )

( عن عياش ) بالتحية المشددة وفي آخره معجمة ( ابن عباس ) بموحدة ومهملة ( القتيبي ) بكسر القاف وسكون المثناة ( عن شبيب ) بهتائيتين مصغراً كذا في الخلاصة . وقال الحافظ في التقریب بكسر أوله وفتح التحتانية وسكون مثلها بعدها ( ابن بختان ) بفتح موحدة وسكون ياء ثم فوقية بالفظ التثنية ( ويزيد بن صبيح ) بضم المهملة وسكون الموحدة مقبول من الثالثة ( عن جندادة ) بضم الجيم ( مع بسر ) بضم الموحدة وسكون السين ( بن أرطاة ) بفتح الهمزة ( يقال له مصدر ) بكسر الميم وسكون الصاد المهملة هكذا ضبط في النسختين الصحيحين والله أعلم ( قد سرق بختية ) قال في القاموس البخت بالضم الإبل الحرسانية كالبغتية والجمع بخاتي وبخاتي وبخات . وقال في الجمع سرق بختيه أى الأنثى من الجمال طوال الأعناق والذكر بختى والجمع بخت وبخاتي ( لا تقطع الأيدي في السفر ) وفي رواية الترمذی والدارمی في الغزو بدل السفر كما في المشكاة . قال الطيبي : السفر المذكور في الرواية الأخرى مطلق يحمل على المقيد انتهى . وقال العزیزی في شرح الجامع الصغير : قوله في السفر أى في سفر الغزو مخافة أن —

— يلحق المقطوع بالعدو فإذا رجعوا قطع وبه قال الأوزاعي قال وهذا لا يختص  
بحد السرقة بل يجري حكمه في مافي معناه من حد الزنا وحد القذف وغير ذلك  
والجمهور على خلافه انتهى . وقال القاري : قال الثوري بشتي ولعل الأوزاعي رأى  
فيه احتمال افتتان المقطوع بأن يلحق بدار الحرب أو رأى أنه إذا قطعت يده  
والأمير متوجه إلى الغزو لم يتمكن من الدفع ولا يغني عدا فيترك إلى أن يقفل  
الجيش ، قال وقال القاضي ولعله عليه الصلاة والسلام أراد به المفع من القطع في  
ما يؤخذ من الغنائم انتهى . قلت : ويشهد لما ذهب إليه الجمهور حديث عبادة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « جاهدوا الناس في الله القريب والبعيد  
ولا تبالوا في الله لومة لائم وأقيموا حدود الله في الحضر والسفر رواه عبد الله  
بن أحمد في مسند أبيه كذا في المنتقى . قال في الدليل : وحديث عبادة بن الصامت  
أخرج أوله الطبراني في الأوسط والكبير . قال في مجمع الزوائد وأسانيد أحمد  
 وغيره ثقات يشهد لصحته عمومات الكتاب والسنة وإطلاقتهما لعدم الفرق  
فيها بين القريب والبعيد والمقيم والمسافر انتهى ( ولولا ذلك ) أى استماعي قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور ( لقطعه ) أى لقطعت يد السارق .

قال المفزرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى غريب ، وقال  
فهو عن بسر بن أرطاة قال ويقال بسر بن أبى أرطاة أيضاً . هذا آخر كلامه ،  
وبسر هذا بضم الهاء الموحدة وسكون السين المهملة وبعدها راء مهملة قرشى  
طامرى كنيته أبو عهد الرحمن اختلف في صحبه فقليل له صحبة وقيل لا صحبة له وأن  
مولده قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنين وله أخهار مشهورة ، وكان يحى  
ابن معين لا يحسن الثناء عليه وهذا يدل على أنه عنده لا صحبة له والله عز وجل  
علم ، وغرزه الدارقطنى انتهى كلام المفزرى .

## ١٩ — باب فى قطع النباش

٤٣٨٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ  
 الْمُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : « قَالَ لِي  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا ذَرٍّ . قُلْتُ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ  
 قَالَ [ فَقَالَ ] كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُ يَكُونُ الْبَيْتُ فِيهِ  
 بِالْوَصِيفِ يَعْنِي الْقَبْرَ ؟ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ أَوْ مَا خَارَ اللَّهُ لِي وَرَسُولُهُ .  
 قَالَ عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ أَوْ قَالَ تَصْبِرُ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ : يُقَطَّعُ النَّبَاشُ لِأَنَّهُ دَخَلَ  
 عَلَى الْمَيِّتِ بَيْتَهُ .

### ( باب فى قطع النباش )

هو الذى يسرق أ كفان الموتى بعد الدفن .

( قلت لبيك يا رسول الله وسعديك ) أى أحببت لك مرة بعد أخرى  
 وطلبت السعادة لإجابتك فى الأولى والأخرى ( كيف أنت ) أى كيف حالك  
 ( إذا أصاب الناس موت ) أى وباء عظيم ( يكون البيت ) أى بيت الموت  
 أو الميت وهو القبر ( فيه ) أى فى وقت إصابتهم ( بالوصيف ) أى مقابل به قال  
 فى النهاية الوصيف العبد يريد أنه يكثر الموت حتى يصير موضع قبر يشترى به بعد  
 من كثرة الموتى ( يعنى القبر ) أى يريد النبى صلى الله عليه وسلم بالبيت القبر وهو  
 جملة معترضة من أبى ذر أو غيره من الرواة ( أو ماخار الله ) أى اختار ( عليك  
 بالصبر ) أى الزم الصبر ( أو قال تصبر ) شك من الراوى ( حماد بن أبى سليمان )  
 هو شيخ أبى حنيفة رحمه الله ( يقطع ) بصيغة الجھول ( النباش ) أى يده ( لأنه ) —



— أى النبش (دخل على الميت بيته) بالنصب . قال الطيبي يجوز أن يكون مجروراً على البدل من الميت ومنصوباً على التفسير والتمييز كقوله تعالى ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ﴾ أو على تقدير أعنى واستدل حماد بتسمية القبر البيت على أن القبر حرز للميت فتقطع يد النبش . قال القارى : وفيه أنه لا يلزم من جواز إطلاق البيت عليه حقيقة أو حكماً كونه حرزاً ، ألا ترى أنه لو أخذ أحد شيئاً من بيت لم يكن له باب مغلق أو حارس لم يقطع بالاخلاف اللهم إلا أن يقال حرز كل شيء بحسب ما يعده العرف حرزاً . ولذا اختلف العلماء فى قطعه . قال ابن الهمام ولا قطع على نبش وهو الذى يسرق أكفان الموتي بعد الدفن هذا عند أبى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف وباقي الأئمة الثلاثة عليه القطع ، وهو مذهب عمر وابن مسعود وعائشة ، ومن العلماء أبو ثور والحسن والشافعى والشعبي والنخعي وقتادة وحماد وعمر بن عبد العزيز ، وقول أبى حنيفة قول ابن عباس والثوري والأوزاعي والزهري انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه وقد تقدم أنهم من هذا فى أوائل الجزء السابع والعشرين . قال أبو داود قال حماد بن أبى سليمان قال يقطع النبش لأنه دخل على الميت بيته استدل أبو داود من الحديث أنه يسمى القبر بيتاً والبيت حرز والسارق من الحرز مقطوع إذا بلغت سرقة مهلغ ما يقطع فيه اليد انتهى . قالت : قد تقدم شرح هذا الحديث بأبسط مما هنا .

## ٢٠ — باب السارق يسرق مراراً

٤٣٨٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُقَيْلٍ الْهَلَالِيُّ أَخْبَرَنَا جَدِّي عَنْ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « جِئْتُ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اقْتُلُوهُ . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ اقْطَعُوهُ ، قَالَ فَقُطِعَ ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ الثَّانِيَةَ فَقَالَ اقْتُلُوهُ . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ اقْطَعُوهُ . قَالَ فَقُطِعَ »

### (باب السارق يسرق مراراً)

(فقالوا) أى الصحابة (اقطعوه) أى يده (ثم جئ به) أى بذلك —

ذكر الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : حديث « فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » وكلام اللندري إلى قوله : والإجماع من الأمة على أنه لا يقتل — ثم قال : وهذا المعنى قد رواه النسائي من حديث مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر وهو المتقدم ، ورواه من حديث النضر بن شميل حدثنا حماد حدثنا يوسف عن الحرث بن حاطب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص ، فقال : اقتلوه فقالوا : يا رسول الله ، إنما سرق ، قال : اقطعوا يده . قال : ثم سرق ، فقطعت رجله ، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمه كلها ، ثم سرق أيضاً الخامسة ، فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال : اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش ليقتلوه ، منهم عبد الله بن الزبير وكان يحب الإمارة ، فقال أمروني عليكم ، فأمروه عليهم ، فسكان إذا ضرب ضربوه ، حتى قتلوه .

قال النسائي : ولا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً .

وأما ما ذكره من قتل شارب الخمر بعد الرابعة : فقد قال طائفة من العلماء : إن الأمر بقتله في الرابعة متروك بالإجماع ، وهذا هو الذى ذكره الترمذى وغيره . وقيل : هو منسوخ بمحدث عبد الله بن حمار « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله في الرابعة » .

ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ اقْتُلُوهُ . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ اقْطَعُوهُ .  
ثُمَّ أُتِيَ بِهِ الرَّابِعَةَ فَقَالَ اقْتُلُوهُ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ قَالَ اقْطَعُوهُ .  
فَأُتِيَ بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَالَ اقْتُلُوهُ قَالَ جَابِرٌ فَأَنْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ ، ثُمَّ اجْتَرَرْنَاهُ  
فَأَلْقَيْنَاهُ فِي بئرِ وَرَمَيْنَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ .

— السارق (قأنطلقنا به فقتلناه ثم اجتترناه الخ) قال الطوبى فيه دلالة على أن قتله  
هذا للإهانة والصفار لا يليق بحال المسلم وإن ارتكب الكبائر فإنه قد يعزر  
ويصلى عليه لاسيما بعد إقامة الحد وتطهيره فلعلة ارتد ووقف صلى الله عليه وسلم  
على ارتداده كما فعل بالعربيين من المشلة والمعقوبة الشديدة ، وأعمل الرجل بعد  
القطع تكلم بما يوجب قتله انتهى . ذكره القارى قال الخطابى : لا أعلم أحداً  
من الفقهاء يبيع دم السارق وإن تكررت منه السرقة ، وقد يخرج على مذهب  
مالك وهو أن يكون هذا من المفسدين فى الأرض فإن للإمام أن يجتهد فى  
عقوبته وإن زاد على مقدار الحد وإن رأى أن يقتل قتل انتهى . قال المنذرى : —

== وقال الإمام أحمد — وقد قيل له : لم تركته ؟ — فقال : لحديث عثمان لا يحل دم  
امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث .  
وفى ذلك كله نظر .

أما دعوى الإجماع على خلافه : فلا إجماع .  
قال عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو « ائتموني به فى الرابعة ، فعلى أن أقتله »  
وهذا مذهب بعض السلف .  
وأما ادعاء نسخه بحديث عبد الله بن حمار . فإنما يتم بثبوت تأخره ، والإتيان  
به بعد الرابعة ، ومناقبه للأمر بقتله .  
وأما دعوى نسخه بحديث : « لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث »  
== فلا يصح ، لأنه عام ، وحديث القتل خاص .

— وأخرجه النسائي وهذا حديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بالقوى في الحديث هذا آخر كلامه . ومصعب بن ثابت هذا هو أبو عبد الله مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي العدوي المدني وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقال محمد بن المنكدر لما حدث بحديث القتل في الرابعة وقد ترك ذلك قد أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأبن النعمان لجلده ثلاثاً ثم أتى به الرابعة لجلده ولم يزد . وقال الشافعي والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره وهذا مالا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم علمته يريد حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه ووضع القتل فكانت رخصة . وقال الشافعي أيضاً في موضع آخر ثم حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم جلد الشارب العدد الذي قال يقتل يمدّه ثم جرى به لجلده ورفع القتل وصارت رخصة . وقال بعضهم يحتمل أن يكون ما فعله إن صح الحديث فإنما فعله بوحى من الله سبحانه فيكون معنى الحديث خاصاً فيه والله أعلم وقال وقد تخرج على مذاهب بعض الفقهاء أنه بياح دمه وهو أن يكون من المفسدين في الأرض فإن للإمام أن يحتج به في تعزيره وإن زاد على مقدار الحد وإن رأى أن يقتل قتل . وقد يدل على ذلك من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتله لما جرى به أول مرة فيحتمل أن يكون هذا مشهوراً بالفساد معلوماً من أمره أنه سيمود إلى سوء فعله فلا ينتهى حتى يفتى حياته هذا آخر كلامه والحديث لا يثبت والسنة مصرحة بالناسخ والإجماع من الأمة على أنه لا يقتل والله عز وجل أعلم انتهى كلام المنذرى .

== والذى يقتضيه الدليل : أن الأمر بقتله ليس حتماً ، ولكنه تعزير بحسب المصلحة فإذا أكثر الناس من الخمر ، ولم ينزجروا بالحد ، فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل ، ولهذا كان عمر رضي الله عنه ينفى فيه مرة ، ويحلق فيه الرأس مرة ، وجلد فيه ثمانين وقد جلد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه أربعين .

فقتله في الرابعة : ليس حداً ، وإنما هو تعزير بحسب المصلحة ، وعلى هذا يتخرج حديث الأمر بقتل السارق ، إن صح ، والله أعلم .

٢١ — باب في السارق تعلق يده في عنقه

٤٣٨٨ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا حَبَّاجٌ

عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُخَيْرِيزٍ قَالَ « سَأَلْنَا فُضَالَ بْنَ عُبَيْدٍ عَنْ تَعْلِيقِ الْيَدِ فِي الْمُنْقِ لِلْسَّارِقِ أَمِنْ السُّتَةِ هُوَ ؟ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَتْ يَدُهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِهِ . »

( باب في السارق تعلق يده في عنقه )

( سألنا فضالة ) بفتح الفاء ( بن عبيد ) بالتصغير ( أمن الستة ) بهمزة الاستفهام ( أتى ) بصيغة المجهول ( ثم أمر بها ) أى بيده ( فعُلقت ) بصيغة المجهول من التعليق ( في عنقه ) ليكون عبرة ونكالا قال في النول : فيه دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه لأن في ذلك من الزجر ما لمزيد عليه ، فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جر إليه ذلك الأمر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس ، وكذلك الغير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة من الإنزجار ما تنقطع به وساوسه الرديئة وأخرج البيهقي أن علياً رضي الله عنه قطع سارقاً فمروا به ويده معلقة في عنقه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن على المسمى عن الحجاج بن أرطاة . وعبد الرحمن ابن محيريز شامى . وقال النسائى الحجاج بن أرطاط ضعيف لا يحتج بحديثه هذا آخر كلامه والحجاج بن أرطاة هو الفخمي الكوفي كنيته أبو طاهر وهو الذى قاله النسائى فيه قاله غير واحد من الأئمة ، قال بعضهم وكأنه من باب التخويف والإشارة ليعرّض به ولو ثبت لكان حسناً صحيحاً ولكنه لم يثبت انتهى كلام المنذرى .

٢٢ - باب بيع المملوك إذا سرق

٤٣٨٩ - حدثنا موسى يعني ابن إسماعيل أخبرنا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا سرق المملوك فبيعه ولو بنش » .

٢٣ - باب في الرجم

٤٣٩٠ - حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي حدثني علي بن الحسين عن أبيه عن يزيد المذحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال :

( باب بيع المملوك إذا سرق )

( فبيعه ولو بنش ) بفتح نون وتشديد شين معجمة أى عشرين درهما نصف أوقية ، والمعنى بعه ولو بثمان بخس . قال القاري : قال في شرح السنة قالوا العبد إذا سرق قطع أبقا كان أو غير آبق يروى عن ابن عمر أن عبداً له سرق وكان أبقا فأرسل به إلى سعيد بن العاص ليقطع يده فأبى سعيد وقال لا تقطع يدا الآبق إذا سرق فقال عبداً لله في أى كتاب وجدت هذا فأمر به عبداً لله فقطعت يده . وعن عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه أنه أمر به ، وهو قول مالك والشافعي وعامة أهل العلم انتهى قال المذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال النسائي عمر بن أبي سلمة ليس بالقوى في الحديث هذا آخر كلامه وعمر بن أبي سلمة هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وقد ضعفه شعبة ويحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي لا يجهج به .

( باب في الرجم )

قال ابن بطلان أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن الحصن إذا زنى عامداً -

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ وَذَكَرَ الرَّجُلَ بَعْدَ الْمَرْأَةِ ثُمَّ جَمَعَهُمَا فَقَالَ ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا

— عالماً مختاراً فعليه الرجم ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج واحتج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم وكذلك الأئمة بعده كذا في الفتح .

( واللأتى بأتين الفاحشة ) أى الزنا ( من نساءكم ) هن المسلمات ( فاستشهدوا عليهن أربعة ) خطاب للأزواج أو للحكام ( منكم ) أى رجالكم المسلمين ( فإن شهدوا ) يعنى الشهود بالزنا ( فأمسكوهن فى البيوت ) أى احبسوهن فيها وامنعوهن من مخالطة الناس لأن المرأة إنما تقع فى الزنا عند الخروج والبروز إلى الرجال ، فإذا حبست فى البيت لم تقدر على الزنا . قال فى فتح البيان عن ابن عباس قال « كانت المرأة إذا فجرت حبست فى البيت فإن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت حتى نزلت الآية فى سورة النور ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ فجعل الله لهن سبيلا فمن عمل شيئا جلد وأرسل » وقد روى عنه من وجوه انتهى ( حتى يتوفاهن الموت ) أى ملائكته ( أو ) إلى أن ( يجعل الله لهن سبيلا ) طريقاً إلى الخروج منها . قال السيوطى : أمروا بذلك أول الإسلام ثم جعل لهن سبيلا بجلد البكر مائة وتغريبها عاماً ورجم الحصة . وفى الحديث « لما بين الحد . قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا » رواه مسلم انتهى . ويأتى هذا الحديث بتمامه فى هذا الباب . وقال الخازن : اتفق العلماء على أن هذه الآية منسوخة ثم اختلفوا فى ناسخها فذهب بعضهم إلى أن ناسخها هو حديث عبادة يعنى « خذوا عني خذوا عني الحديث » وهذا على مذهب من يرى نسخ القرآن —

مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴿ فَذَسَخَ ذَلِكَ بآيَةِ  
الجلدِ فَقَالَ ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

— بالسنة . وذهب بعضهم إلى أن الآية منسوخة بآية الحد التي في سورة النور وقيل  
إن هذه الآية منسوخة بالحديث والحديث منسوخ بآية الجلد . وقال أبو سليمان  
الخطابي : لم يحصل النسخ في هذه الآية ولا في الحديث وذلك لأن قوله تعالى  
﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ يدل على  
إمساكهن في البيوت ممدوداً إلى غاية أن يجعل الله لهن سبيلاً وأن ذلك السبيل  
كان مجحلاً ، فلما قال صلى الله عليه وسلم « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً »  
الحديث . صار هذا الحديث بياناً لتلك الآية الجملة لا ناسخاً لها انتهى . وبقيت  
الآية مع تفسيرها هكذا ( والاذنان بآتيانها ) أى الفاحشة الزنا أو اللواط (منكم)  
أى الرجال ( فأذوهما ) بالسب والضرب بالنعال ( فإن تابا ) منها ( وأصلحا )  
العمل ( فأعرضوا عنهم ) ولا تؤذوهما ( إن الله كان تواباً ) على من تاب  
( رحماً ) به . قال السيوطي : وهذا منسوخ بالحد إن أريد بها الزنا وكذا إن  
أريد اللواط عند الشافعي ، لكن المفعول به لا يرحم عنده وإن كان محصناً بل  
يجلد ويغرب ، وإرادة اللواط أظهر بدليل ثنية الضمير ، والأول أراد الزاني  
والزانية ، ويرده تبيينهما بمن المتصلة بضمير الرجال واشتراكهما في الأذى والتوبة  
والإعراض وهو مخصوص بالرجال لما تقدم في النساء من الحبس انتهى .  
وقال العلامة الجلي : قوله واشتراكهما في الأذى الخ نوزع فيه بأن الاشتراك في  
ذلك لا يخص الرجلين عند التأمل وبأن الاتصال بضمير الرجال لا يمنع دخول  
النساء في الخطاب كما قرر في محله انتهى ( وذكر ) أى الله تعالى ( الرجل بعد  
المرأة ثم جمعهما ) أى ذكر الله تعالى أولاً المرأة حيث قال ﴿ وَاللَّاتِي بَاتَيْنَ الْفَاحِشَةَ ﴾  
ثم ذكر بعد ذلك الرجل لسكن لا وحده بل جمع بين الرجل والمرأة حيث قال —



٤٣٩١ — حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت أخبرنا موسى يعني ابن مسعود عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : السبيل الحد . قال سفيان فاذوها البكران ، فأمسكوهن في البيوت الثيبات .

٤٣٩٢ — حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً ؛ الثيب بالثيب جلد مائة ورمي بالحجارة ، والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة » .

— واللذان بآتيانها أى الرجل الزانى والمرأة الزانية فالخاص أن المراد من اللذان بآتيانها عند ابن عباس رضى الله عنهما الزنا لا اللواط هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم ( فنسخ ذلك بآية الجلد ) أى التى فى سورة النور .

قال المذرى : فى إسقاطه على بن الحسين بن واقد وفيه مقال .  
( قال السبيل الحد ) أى السبيل المذكور فى قوله تعالى ﴿ أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ هو الحد . والحديث سكت عنه المذرى .

( خذوا عني ) أى حكم حد الزنا ( خذوا عني ) كرره للتأكيد ( قد جعل الله لهن سبيلاً ) قال النووي : إشارة إلى قول الله تعالى ﴿ فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا هو ذلك السبيل . واختلف العلماء فى هذه الآية فقيل هى محسكة وهذا الحديث مفسر لها ، وقيل منسوخة بالآية التى فى أول سورة النور ، وقيل إن آية النور فى البكرين ، وهذه الآية فى الثيبين ( الثيب بالثيب جلد مائة ورمي بالحجارة ) اختلفوا فى جلد الثيب مع الرجم فقالت طائفة يجب الجمع بينهما فيجلد ثم يرمي —

٤٣٩٣ — حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُهَيْبَانَ قَالَ  
أَنْبَأَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْنَادٍ يَحْنِي وَمَعْنَاهُ قَالَ : « جَلَدُ  
مِائَةِ الرَّجْمِ »

٤٣٩٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ رَوْحٍ  
ابْنُ خُلَيْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ يَعْنِي الْوَهْبِيَّ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ عَنِ  
الْحَسَنِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

— وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه والحسن البصري وإسحاق بن  
راهويه وداود وأهل الظاهر وبعض أصحاب الشافعي .

وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده . وحجة الجمهور أن النبي صلى الله  
عليه وسلم اقتصر على رجم الثيب في أحاديث كثيرة منها قصة ماعز وقصة المرأة  
الغامدية قاله النووي ( والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ) فيه حجة للشافعي  
والجماهير أنه يجب نفي سنة رجلا كان أو امرأة .

وقال الحسن لا يجب النفي .

وقال مالك والأوزاعي لا نفي على النساء ، وروى مثله عن علي قالوا لأنها  
عورة وفي نفيها تضییع لها وتعريض لها للفتنة ، ولهذا نهيت عن المسافرة إلا مع  
محرم . وحجة الشافعي ظاهرة .

وقوله صلى الله عليه وسلم « الثيب بالثيب » الخ ليس على سبيل الاشتراط  
بل حد البكر الجلد والتغريب سواء زنى ببكر أم بثير ، وحد الثيب الرجم ،  
سواء زنى بثير أم ببكر ، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب .  
قاله النووي .

قال المفردى وأخرجه مسلم والترمذى والنسائي .

عليه وسلم بهذا الحديث «فقال ناسٌ لِسَمْدِ بْنِ عُبَادَةَ : يَا أَبَا ثَابِتٍ قَدْ نَزَلَتْ  
الْحُدُودُ ، لَوْ أَنَّكَ وَجَدْتَ مَعَ امْرَأَتِكَ رَجُلًا كَيْفَ كُنْتَ صَانِعًا ؟ قَالَ :  
كُنْتُ ضَارِبَهُمَا بِالسَّيْفِ حَتَّى يَسْكُتَا أَفَأَنَا أَذْهَبُ فَأَجْمَعُ أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ فَإِلَى  
ذَلِكَ قَدْ قَضَى الْحَاجَةَ ، فَاظْلَمُوا [ فَاظْلَمُوا ] فَاجْتَمَعُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَمْ تَرَ إِلَى أَبِي ثَابِتٍ قَالَ كَذَا وَكَذَا ،  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَى بِالسَّيْفِ شَاهِدًا . ثُمَّ قَالَ لَا لَا ؛  
أَخَافُ أَنْ يَتَّقَاتِي فِيهَا السَّكَرَانُ وَالْغَيْرَانُ » .

— ( أخبرنا الربيع بن روح بن خالد ) الحمصي وثقه أبو حاتم ( يسكتنا ) من  
السكوت أى يموتا ( فإلى ذلك ) الزمان أى مدة الذهاب وإحضار الشهداء ( قد  
قضى الحاجة ) وفرغ من الزنا ( كفى بالسيف شاهداً ) فهذا السيف موضع  
الشهداء ( ثم قال ) صلى الله عليه وسلم ( لا لا ) بتكرار لا النهى أى لا تقتلوه  
بالسيف لأنى ( أخاف أن يقتلني ) بالياء التحتية قبل العين أى يقتلني وزنا ومعنى  
( فيها ) فى تلك الواقعة أى مثلها ( السكران ) بفتح السين أى صاحب الغيظ  
والغضب يقال سكر فلان على فلان غضب واغتاض ولهم على سكر أى غضب  
شديد ( والغيران ) بفتح الغين المعجمة أى صاحب الغيرة .

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى ابن حبان فى صحيحه من حديث زيد بن أبى أنيسة عن أبى الزبير عن  
عبد الرحمن بن المصهاض الدوسى عن أبى هريرة قال : « جاء ماعز بن مالك إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : الأبعد قد زنا ، فقال له النبي صلى الله عليه  
وسلم : وما يدريك ما الزنا ؟ ثم أمر به فطرد ، وأخرج . ثم أتاه الثانية فقال :  
يا رسول الله ، إن الأبعد قد زنا ، فقال : ويلك ، وما يدريك ما الزنا ؟ فطرد  
وأخرج . ثم أتاه الثالثة ، فقال يا رسول الله ، إن الأبعد قد زنا ، قال : ويلك ، =

قال أبو داود : رَوَى وَكِيعٌ أَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ  
عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا هَذَا إِسْنَادُ حَدِيثِ ابْنِ الْمُحَبِّقِ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى  
جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ .

قال أبو داود : الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ لَيْسَ بِالْحَافِظِ كَانَ قَصَابًا بِوَاسِطٍ .

— قال الجوهري : الغيرة بالفتح مصدر قولك غار الرجل على أهله بغار غيرها ،  
ورجل غيور وغيدان انتهى .

والمعنى أن صاحب الغضب والغيظ وصاحب الغيرة يقتلون الرجل الذي دخل  
بيته بمجرد الظن من غير تحقق الزنا منهما ( روى وكيع أول هذا الحديث ) وهو  
قوله خذوا عني إلى قوله نفى سفة دون الزيادة التي زادها محمد بن خالد الوهبي  
( وإنما هذا ) الإسناد الذي ذكره وكيع ( إسناد حديث ابن المحبق أن رجلاً )  
وهذا الحديث مع الكلام عليه سيأتي في باب الرجل يزني بجارية امرأته .  
والحاصل أن هذا الإسناد أى إسناد الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة

= وما يدريك ما الزنا ؟ قال : أتيت من امرأة حراماً مثل ما يأتي الرجل من امرأته ،  
فأمر به فطرد ، وأخرج . ثم أتاه الرابعة ، فقال : يا رسول الله ، إن الأبعد قد زنا ،  
قال : ويلك ، وما يدريك ما الزنا ؟ قال : أدخلت وأخرجت ؟ قال نعم ، فأمر به أن  
يرجم — فذكر الحديث « وقال فيه « إنه الآن لفي نهر من أنهار الجنة ينغمس » .  
وهذا صريح في تعدد الإقرار ، وأن مادون الأربع لا يستقل بإيجاب الحد .  
وفيه حجة لمن اعتبر تعدد المجلس .

وقد روى ابن حبان أيضاً في صحيحه من حديث أيوب عن أبي الزبير عن جابر  
« أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجم ماعز بن مالك قال : لقد رأيته يتخضخض في  
أنهار الجنة » .

٤٣٩٥ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ يَعْنِي ابْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ فَقَالَ «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ السِّكِّتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ فَقَرَأْنَاهَا وَوَعَيْتَاهَا وَرَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا مِنْ بَعْدِهِ

— ابن الحبيب في قصة الجارية أن رجلاً وقع على جارية امرأته الحديث دون حديث خذوا عني خذوا عني ، وإنما غلط فيه فضل بن دلم فادخل سند متن في متن آخر وإنما هما متنان بإسنادين متغايرين والله أعلم . وهذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى .

وقال المزى في الأطراف : هذا الحديث في رواية أبي سعيد بن الأعرابي وأبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

(فكان فيما أنزل عليه آية الرجم) بالرفع على أنها اسم كان ، وفيما أنزل خبره .

قال النووي : أراد بآية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه ، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ وقد وقع نسخهما جميعاً ، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ونحو ذلك . وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن للنسوخ لا يكتب في المصحف وفي إعلان عمر رضي الله عنه بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم انتهى (ووعيناها) أي حفظناها (ورجما من بعده) أي تبعاً له صلى الله عليه وسلم . وفيه دلالة على — (٧ - عون المبرود ١٢)

وَلَمَّا نِيَّ خَشِيتُ أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ الزَّمَانُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ ، فَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا كَانَ مُحْصِنًا إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ مُحْصِلًا أَوْ اعْتَرَفَ ، وَأَنْبَأَ اللَّهُ نَوَّلًا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكَتَبَتُهُمَا

— وقوع الإجماع بعده ( أن يقول قائل ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ) أى في الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبقي حكمها . قال النووي : هذا الذى خشيه قد وقع من الخوارج وهذا من كرامات عمر رضى الله عنه . ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النهى صلى الله عليه وسلم ( إذا كان محصناً ) أى بالغاً عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجامعاً . قاله الحافظ .

وقال فى النهاية : أصل الإحصان المنع ، والمرأة تسكون محصنة بالإسلام وبالعفاف والحرية وبالتزويج ، يقال أحسنت المرأة فهى محصنة ومحصنة وكذلك الرجل ، والحصن بالفتح يكون بمعنى الفاعل والمفعول وهو أحد الثلاثة التى جئن نوادر ، يقال أحصن فهو محصن ، وأسهب فهو مسهب ، وألنج فهو ملفنج انتهى .

وقال فى شرح السنة : هو الذى اجتمع فيه أربعة شرائط العقل والبلوغ والحرية والإصابة فى الفكاح الصحيح ( إذا قامت البيينة ) أى شهادة أربعة شهود ذكور بالإجماع ( أو كان حمل ) استدل بذلك من قال إن المرأة تحم إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيده ولم تذكر شبهة ، وهو مروى عن عمر ومالك وأصحابه قالوا : إذا حملت ولم يعلم لها زوج ولا عرفنا إكرامها لزمها الحد إلا أن تسكون غريبة وتدعى أنه من زوج أو سيد .

٢٤ - باب رجم ماعز بن مالك

٤٣٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي [حَدَّثَنَا] يَزِيدُ بْنُ نَعْمَانَ بْنِ هِزَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : «كَانَ مَا عَزُ بْنُ مُالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي فَاَصَابَ جَارِيَةً مِنْ الْخَلَى فَقَالَ لَهُ أَبِي : ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبِرِيهِ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَعْفِرُ

— وذهب الجمهور إلى أن مجرد الحبل لا يثبت به الحد بل لابد من الاعتراف أو البينة، واستدلوا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشبهات .

قال الشوكاني في النبيل : هذا من قول عمر ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا الأمر العظيم الذي يفضى إلى هلاك النفوس ، وكونه قاله في مجمع من الصحابة ولم يذكر عليه لا يستلزم أن يكون إجماعاً كما بينا ذلك في غير موضع من هذا الشرح لأن الإنكار في مسائل الاجتهاد غير لازم للمخالف (أو اعتراف) أى بالإقرار بالزنا والاستمرار عليه ، وأجمعوا على وجوب الرجم على من اعترف بالزنا وهو محضن يصح إقراره بالحد ، واختلفوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى مختصراً ومطولاً .

(باب رجم ماعز بن مالك)

(عن هشام بن سعد) هو القرشي ضعفه ابن معين والنسائي وابن عدى  
(عن أبيه) أى نعيم (في حجر أبي) بفتح الحاء ويكسر أى في تربية أبي هزال  
(فأصاب جارية) أى جامع مملوكة (من الحمى) أى القبيلة (فقال له أبي) أى —

لَكَ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا . قَالَ : فَأَنَاهُ فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَعَادَ فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَعَادَ فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ ، حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ  
[ مَرَّارٍ ] فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَبِمَنْ ؟  
قَالَ : بِقُلَانَةٍ . قَالَ : هَلْ ضَامِعَتْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : هَلْ بَاشَرْتَهَا ؟ قَالَ :  
نَعَمْ . قَالَ : هَلْ جَامِعَتْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ ، فَأُخْرِجَ بِهِ

— هزال (أنت) أمر من الإتيان أى احضر وإِنَّمَا يريد بذلك ) أى بما ذكر  
من الإتيان والإخبار ( رجاء أن يكون له مخرجاً ) أى عن الذنب .

قال الطيبي : اسم كان يرجع إلى المذكور وخبره مخرجاً وله ظرف لغو كافى  
قوله تعالى : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ والمعنى يكون لإتيانك وإخبارك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرجاً لك ( فأقم على كتاب الله ) أى حكمه  
( فأعرض ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( عنه ) أى عن ماعز ( فعاد ) أى  
فرجع بعد ما غاب . قاله القارى ( قالمها ) أى هذه الكلمات ( فبمن ) أى  
فبمن زنيت .

قال الطيبي : الغاء فى قوله فبمن جزاء شرط محذوف أى إذا كان كما قلت  
فبمن زنيت ( هل باشرت ) أى وصل بشركت بشرتها ، وقد يكتنى بالمباشرة  
عن الجماعة . قال تعالى ﴿ فالآن باثروه ﴾ ( فأمر به أن يرجم ) بدل اشمال  
من الضمير المحرور فى به ( فأخرج ) بصيغة المجهول ( به ) قال الطيبي : وعدى  
أخرج بالهمزة والياء تأكيداً كفى قوله تعالى : ﴿ تنبت بالدهن ﴾ قاله الحريرى —



إِلَى الْحُرَّةِ ، فَلَمَّا رُجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَجَزَعَ [ جَزَعَ ] فَخَرَجَ يَشْتَدُّ  
فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ وَقَدْ هَجَزَ أَصْحَابُهُ ، فَجَزَعَ لَهُ بِوُضُفٍ بَعِيرٍ  
فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ [ ذَلِكَ ]  
لَهُ [ فَقَالَ : هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ] .

— فى ذرة الغواص (إلى الحرة) قال فى الجمع هى أرض ذات حجارة سود وفى  
رواية أبى سعيد الآنية فى الباب من طريق أبى نضرة : خرجنا به إلى البقيع ،  
فوالله ما أوثقناه ولا حفرنا له ولكننه قام لنا .

قال أبو كامل قال فرميناها بالعظام والمدر والخزف فاشتد واشتدنا خلفه حتى  
أتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناها بحلالميد الحرة .

قال ابن الهمام فى الحديث الصحيح فرجناه يعنى ما عزا بالمصلى ، وفى مسلم  
وأبى داود فانطلقا به إلى بقيق الفرقد والمصلى كان به لأن المراد مصلى الجندائر ،  
فيتمفق الحديثان .

وأما ما فى الترمذى من قوله فأمر به فى الرابعة فأخرج إلى الحرة فرجم  
بالحجارة فإن لم يتسأول على أنه أتبع حين هرب حتى أخرج إلى الحرة وإلا فهو  
غلط لأن الصحاح والحسان متظافرة على أنه إنما صار إليها هارباً لا أنه ذهب به  
إليها ابتداء ليرجم بها (مس الحجارة) أى ألم أصابها (فجزع) أى فلم يصبر  
(فخرج) أى من مكانه الذى يرمي فيه (يشدد) أى يسعى ويعدو حال (فلقية  
عبد الله بن أنيس) بالتصغير (أصحابه) أى أصحاب عبد الله أو أصحاب ماعز  
الذين يرجونه والجملة حال (بوظيف بغير) الوظيف على ما فى القاموس مستند  
الذراع والساق من الخمول والإبل وغيرهما ، وفى المقرب وظيف البعير ما فوق  
الرسغ من الساق (ثم أتى) أى جاء ابن أنيس (فذكر له ذلك) أى جزعه —

٤٣٩٧ - حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَمَّرٍ بْنِ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ : « ذَكَرْتُ لِعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَعَادَةَ

— وهربه (هلا تركتموه) جمع الخطاب ليشمله وغيره (لعله أن يتوب) أى يرجع عن إقراره (فيتوب الله عليه) أى فيقبل الله توبته ، ويكفر عنه سيئته من غير رجمه .

قال القارى : قال الطيبي الفآآت المذكورة بعد لما فى قوله فلما رجم إلى قوله فقتله كل واحدة تصلح للعطف إما على الشرط أو على الجزاء إلا قوله فوجد فإنه لا يصلح لأن يكون عطفاً على الجزاء ، وقوله فهلا تركتموه يصلح للجزاء ، وفيه إشكال لأن جواب لما لا يدخله الفاء على اللغة الفصيحة ، وقد يجوز أن يقدر الجزاء ويقال تقديره لما رجم فسكان كيت فسكيت علمنا حكم الرجم وما يترتب عليه ، وعلى هذا الفآآت كلها لا تحتل إلا العطف على الشرط انتهى .

قلت : فى بعض النسخ الموجودة جزع بغير الفاء ، فعلى هذا الظاهر أنه هو جواب لما وبقيّة الفآآت للعطف على الجزاء .

وفى قوله : هـلا تركتموه الخ دليل على أن المقر إذا فر يترك فإن صرح بالرجوع فذاك وإلا اتبع ورجم ، وهو قول الشافعى وأحمد ، وعند المالكية فى المشهور لا يترك إذا هرب ، وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك وعن ابن عبيدة إن أخذ فى الحال كل عليه الحد وإن أخذ بعد أيام ترك . وعن أشهب إن ذكر عذراً يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك .

وفى الحديث فوائد مما يتعلق بالرجم بسطها الحافظ فى الفتح .

قال المنذرى : وقد تقدم الكلام على الاختلاف فى صحبة يزيد ، وصحبه

نعيم بن هزال .

قِصَّةُ مَا عَزَرَ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ لِي : حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَهَلَّا تَرَ كَتُمُوهُ » مَنْ شِئْتُمْ مِنْ رِجَالِ أَسْلَمَ يَمْنُ لَا أَتَهُمْ . قَالَ : وَلَمْ أَعْرِفْ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالَ : فَجِئْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ : إِنَّ رِجَالًا مِنْ أَسْلَمَ يُحَدِّثُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُمْ حِينَ ذَكَّرُوا لَهُ جَزَعَ مَا عَزَرَ مِنَ الْحِجَارَةِ حِينَ أَصَابَتْهُ : « أَلَا تَرَ كَتُمُوهُ » وَمَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ . قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، كُنْتُ فِي مَن رَجَمَ الرَّجُلُ « إِنَّا لَمَّا خَرَجْنَا بِهِ فَرَجْمَاهُ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ بِنَا : يَا قَوْمِ رُدُّوْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرُّوْنِي مِنْ نَفْسِي أَوْخَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيَّرُ قَاتِلِي . فَلَمْ تَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى

— (قصة ما عزر بن مالك) أى المذكورة فى الحديث المتقدم . وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : هلا تركتموه (فقال) أى عاصم بن عمر (حدثنى حسن بن محمد بن على) هو أبو محمد المدنى ، وأبوه ابن الحنفية الفقيه موثق (قال) أى حسن بن محمد (ذلك) مفعول حدثنى وفاعله من شئتم (من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم) من بيانية (فهلا تركتموه) بدل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من رجال أسلم) بفتح الهمزة قبيلة (يمن لا أتهم) أى رجال أسلم الذين حدثونى القول المذكور غير متهمين عندى (قال) أى حسن بن محمد (ولم أعرف هذا الحديث) أى مع القول المذكور وهو هلا تركتموه أو المراد من هذا الحديث القول المذكور فقط (كنت فى من رجم الرجل) أى ما عزر بن مالك (صرخ) أى صاح (ردونى) أى ارجعونى (وغيرونى) أى خدعونى (وأخبرونى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير —

قَتَلْنَاهُ ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرْنَاهُ قَالَ : فَمَهْلًا تَرَكَتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ لَيْسَتْ تَنْبِيتٌ [ لَيْسَتْ تَنْبِيتٌ ] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ ، فَمَا لِي تَرَكَ حَدِّ فَلَا . قال : فَعَرَفْتُ وَجْهَ الْحَدِيثِ .

٤٣٩٨ — حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي الْخَذَاءَ - عَنْ حِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنْ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّهُ زَنَى فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مِرَارًا فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَسَأَلَ قَوْمَهُ : أَمْجَنُونَ هُوَ ؟ قَالُوا : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . قال : أَفَعَلْتِ بِهِمَا ؟

— قَاتِلِي ) هذا بيان وتفسير لقوله قتلوني وغروني ( فلم نزرع عنه ) أى لم نذقه عنه قال فى القاموس نزع عن الأمور انتهى عنها ( ليستنبت الخ ) وفى بعض النسخ ليستتبع وهذا من قول جابر رضى الله عنه ، يعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال كذلك لأجل الاستتباب أو لأجل الاستنبات والاستفصال فإن وجد شبهة يسقط بها الحد أسقطه لأجلها . وإن لم يجد شبهة كذلك أقام عليه الحد ، وليس المراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يدعوه ، وأن هرب الحدود من الحد من جملة المسقطات ، ولهذا قال فهلا تركتموه وجئتموني به ( فأمّا ) بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف الشرط ( لترك حد فلا ) أى إنما قال صلى الله عليه وسلم فهلا تركتموه الخ للاستنبات وأما قوله لترك الحد فلا ( قال ) أى حسن بن محمد وقد تقدم الاختلاف فى أن المقر إن فر فى أثناء إقامة الحد هل يترك أم يتبع فهو أقام عليه الحد . قال المغدري : وأخرجه النسائي وفى إسناده محمد بن إسحاق وقد تقدم اختلاف الأئمة فى الاحتجاج به ، وأخرج البخارى ومسلم والترمذى من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن عن جابر طرفاً منه بنحوه ( فسأل قومه أمجنون هو ) وفى حديث جابر من طريق الزهرى عن أبى سلمة عنه فقال له النبي صلى الله عليه —

قال : نعم . فأمر به أن يُرْجَمَ . فانطلق به فرُجِمَ ولم يُصلِّ عليه .  
 ٤٣٩٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ أخبرنا أبو عَوَانَةَ عن سَمَّاكِ عن جَابِرِ بنِ  
 سَمُرَةَ قال : رَأَيْتُ مَاعِزَ بنَ مَالِكٍ حِينَ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 رَجُلٌ قَصِيرٌ [ رَجُلًا قَصِيرًا ] أَغْضَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ  
 أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَعَلَّكَ  
 قَبَلْتَهُمَا ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخِرُ . قَالَ . فَرَجَمَهُ ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ :

— وسلم « أباك جفون » ويجمع بينهما بأنه سأله ثم سأل عنه قومه احتياطاً فإن  
 فائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لإقامة الحد عليه حتى يظهر  
 خلاف دعواه ، فلما أجاب بأنه لاجنون به سأل عنه قومه لاحتمال أن يكون  
 كذلك ولا يعتمد بقوله كذا جمع الحافظ بين الروایتين ( فانطلق ) بصيغة الجمول  
 ( به ) الباء للتعمية ( فلم يصل ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( عليه ) أى على  
 ماعز وسجىء في هذا الباب تحقيق أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه أم لا قال  
 المنذرى وأخرجه النسائى مراسلاً ( أعضل ) بالضاد المعجمة أى مشد الخلق قاله  
 الدورى وقال الحافظ وفي لفظ ذو عضلات بفتح المهملة ثم المعجمة قال أبو عبيدة  
 العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمى كل عصبية مع  
 لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع العضلة لحم الساق والذراع وكل لحم مستديرة  
 في البدن ، والأعضل الشديد الخلق ، ومنه أعضل الأمر إذا اشتد لكان دلت  
 الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير العضلات انتهى ( فشهد على نفسه  
 أربع مرات ) احتج به من قال إن الإقرار بالزنا لا يثبت حتى يقر أربع مرات  
 ( قبلتها ) من التقبيل ( إنه قد زنى الآخر ) بهمزة مقصورة وخاء مكسورة معناه  
 الأرذل والأبعد والأدنى ، وقيل اللئيم ، وقيل الشقي وكله متقارب ، ومراده —

أَلَا كَلَّمَا نَفَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَدِيبٌ كَنَدِيبِ التَّيْسِ  
يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ السَّكْنَةَ ، أَمَا إِنْ اللَّهَ إِنْ يُمْكِنُنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا  
نَسَكَلْتُهُ عَنْهُمْ » .

٤٤٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ  
سِمَاكِ قَالَ « سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَهَذَا الْحَدِيثَ وَالْأَوَّلُ أَتَمُّ . قَالَ : فَرَدَّهُ  
مَرَّتَيْنِ . قَالَ سِمَاكُ : فَحَدَّثْتُ بِهِ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَقَالَ : إِنَّهُ رَدَّهُ  
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ » .

— نفسه فخرها وعابها لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة قاله الغوى وقال السيوطي  
الآخر بوزن السكبد أى الأبعد المتأخر عن الخير ( فرجه ) أى أمر برجه (الأ)  
بالتخفيف حرف التنبيه (كلما نفرنا فى سبيل الله) وفى رواية لمسلم كلما نفرنا غازين  
فى سبيل الله (خلف أحدهم) أى بقى خلف الغزاة خليفة لهم فى أهاليهم ويخون  
فى نسائهم (له) أى للرجل الخليفة (نبيب) بنون ثم موحدة ثم ياء تحتية ثم  
موحدة على وزن الأمير هو صوت التيس عند السفاد (كنديب التيس) فى  
القاموس التيس الذكر من الطيلاء والمعز (يمنح) أى يعطى (إحداهن السكبة)  
بضم السكاف وإسكان المثناة القليل من اللبن وغيره قاله الغوى . وفى النهاية  
السكبة كل قليل جمعه من طعام أولين أو غير ذلك والجمع كئيب . والمعنى أى  
يعمد أحدهم إلى المغيبة فيخدعها بالقليل من اللبن وغيره فهو جامع معها (إن يُمْكِنُنِي  
من أحد منهم) كلمة إن نافية (إلا نسكلته) أى عذبه بالرجم أو الجلد . وعند  
مسلم «أما والله إن يُمْكِنُنِي من أحد لأنكته عنده» وفى رواية له «إن الله  
لا يُمْكِنُنِي من أحد منهم إلا جعلته نكالا» وفى روايه له «على أن لا أوتى برجل  
فعل ذلك إلا نكلت به» قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى، وحكى أبو داود  
عن شعبة أنه قال سألت سَمَاكًا عن السكبة فقال اللبن القليل (والأول أتم) —

٤٤٠١ — حدثنا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ الْمِصْرِيُّ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - قَالَ قَالَ شُعْبَةُ « فَسَأَلْتُ سِمَاكَ عَنِ الْكُشْبَةِ ، فَقَالَ : اللَّيْلُ الْقَلِيلُ » .

٤٤٠٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ

— المراد من الأول الحديث المتقدم ( قال فرده مرتين ) أى رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك مرتين ( فقال إنه رده أربع مرات ) قال الحافظ وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن سمالك قال فرده مرتين وفى أخرى مرتين أو ثلاثاً . قال شعبة قال سمالك فذكرته لسعيد بن جبير فقال إنه رده أربع مرات . ووقع فى حديث أبى سعيد عفى مسلم أبيضاً فاعترف بالزنا ثلاث مرات . والجمع بينها أما رواية مرتين فتحمل على أنه اعترف مرتين فى يوم ومرتين فى يوم آخر لما يشعر به قول بريدة فلما كان من الغد فاقتصر الراوى على إحداهما أو مراده اعترف مرتين فى يومين فيكون من ضرب اثنين فى اثنين . وقد وقع عند أبى داود من طريق إسرائيل عن سمالك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا مرتين فطرده ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين . وأما رواية الثلاث فكان المراد الاقتصار على المرات التى رده فيها . وأما الرابعة فإنه لم يرد به بل استثبت فيه وسأل عن عقله ، لكن وقع فى حديث أبى هريرة عند أبى داود من طريق عبد الرحمن بن العاصم ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه جاء الأسلمى فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك بمرض عفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل فى الخامسة فقال تدرى ما الزانى إلى آخره . والمراد بالخماسة الصفة التى وقعت منه عفى السؤال والاستثبات لأن صفة الأعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال —

سَمِعِدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ : « أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ ؟ قَالَ : وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي ؟ قَالَ : بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ بَنِي فُلَانٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ . قَالَ : فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ » .

٤٤٠٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَنبَأَنَا أَبُو أَحْمَدَ أَنبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَمِعِدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا مَرَّتَيْنِ فَطَرَدَهُ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَ : شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، أَذْهَبُوا بِهِ فَأَرْجُوهُ » .

— عليه السؤال وقع بعدها انتهى ( أحق ) بهمة الاستفهام أى أثابت ( ما بلغني عنك ) ماموصولة أى الخبر الذى وصل إلى فى شأنك هل هو حق ثابت ( قال ) ماعز ( فشهد أربع شهادات ) أى أقر أربع مرات ( فأمر به ) أى برجه . فإن قلت كيف التوفيق بين هذا الحديث الذى يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عارفاً بزنا ماعز فاستنطقه ليقر به ليقم عليه الحد وبين الأحاديث الأخرى التى تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عارفاً به فجاء ماعز فأقر فأعرض عنه مراراً قلت : فى هذا الحديث اختصار وذلك لأنه لا يبعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه حديث ماعز فأحضره بين يديه فاستنطقه لينسکر ما نسب إليه لدرء الحد فلما أقر أعرض عنه مراراً وكل ذلك ليرجع عما أقر ، فلما لم يجد فيه ذلك فقال أبه جفون الخ . هذا تلخيص ما قاله الطيبي . قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ( فطرده ) قال الجوهرى الطرد الإبعاد ( اذهبوا به ) —



٤٤٠٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا جريرٌ حدثني يعلى عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ح . وأخبرنا زهير بن حرب وعفية بن مكرم قالاً أخبرنا وهب بن جرير أخبرنا أبي قال سمعتُ يعلى - يعنى ابن حَكِيم - يحدثُ عن عكرمة عن ابن عباسٍ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ : لَمَلِكٌ قَبِلَتْ أَوْ غَمَزَتْ أَوْ نَظَرَتْ ، قال : لا ،

- ( فارجوه ) فيه دلل على أنه لا يجب أن يكون الإمام أول من يرحم والحديث سكت عنه المفذرى .

( حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا جرير حدثني يعلى عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ) هذه الرواية مرسله ورواية وهب بن جرير موصولة قال الحافظ لم يذكر موسى في روايته ابن عباس بل أرسله ، وأشار إلى ذلك أبو داود وكان البخارى لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخبر بحديث أبيه من غيره ولأنه ليس دون موسى في الحفظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود ، ومن رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس انتهى ( لملك قبلت ) من التقبيل حذف المفعول للعلم به أى المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل ( أو غمزت ) أى لمست كما في رواية من غمزت الشيء بيدي أى لمست بها أو أشرت إليه بها قاله القارى . قلت والرواية التى أشار إليها هى عند الإسماعيلي بلفظ : لملك قبلت أو لمست ذكرها الحافظ . وقال فى القاموس غمزه بيده شبه نخسه ، وبالعين والجفن والحاجب أشار ( أو نظرت ) أى فأطلقت على أى واحدة فعلت من الثلاث زنا ، المراد لملك وقع منك هذه المقدمات فتجوزت بإطلاق لفظ الزنا عليها ، ففيه إشارة إلى الحديث الآخر -

قال : أُنْفِصَكْتَهَا ؟ قال : نَعَمْ ، قال : فَمَعِنَدَ ذَلِكَ أَمْرَ بَرْنَجِيٍّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ  
مُوسَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَذَا لَفْظٌ وَهَبِي .

٤٤٠٥ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ  
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الصَّامِتِ ابْنَ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ  
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ [النَّبِيِّ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امْرَأَةً حَرَامًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ  
عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَقْبَلَ فِي الْخَامِسَةِ فَقَالَ : أُنْفِصَكْتَهَا ؟ قال : نَعَمْ  
قال : حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا ؟ قال : نَعَمْ ، قال : كَمَا يَغِيْبُ  
الْمَرْوَدُ فِي الْمَسْكُحَةِ وَالرِّشَاءِ فِي الْبَيْتِ ؟ قال : نَعَمْ ، قال : هَلْ تَذَرِي مَا الزُّنَا ؟

— الخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة « العين تزن وزناها النظر » وفي  
بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن قاله الحافظ  
( أنْفِصَكْتَهَا ) بكسر النون وسكون الكاف على وزن بعت أى أفجأمتها ،  
يقال نا كها ينيكها جامعها . قال المفردى : وأخرجه أيضاً مرسلًا وأخرجه  
الهمخارى والنسائى مسنداً .

( جاء الأسلمى ) يعنى ماعز بن مالك ( حتى غاب ذلك منك ) أى الذكر  
( فى ذلك منها ) أى فى فرجها . وعند النسائى على ما قال الحافظ « هل أدخلته  
وأخرجته ؟ قال نعم » ( كما يغيب المروء ) بكسر الميم المول ( فى المسكحلة ) قال فى  
القاموس المسكحلة ما فيه السكحل وهو أحد ما جاء من الأدوات بالضم ( والرشاء )  
بكسر الراء قال فى القاموس الرشاء ككساء الحبل وفى هذا من المبالغة فى  
الاستثبات والاستفصال ما ليس بعده فى تطلب بيان حقيقة الحال فلم يكتف بإقرار  
المقر بالزنا بل استفهمه بلفظ لا أصرح منه فى المطلوب وهو لفظ النيك الذى كان —

قال : نَعَمْ أُتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا بَيَّأَنِي الرَّجُلُ مِنْ أَمْرٍ أَنَّهُ حَلَالٌ . قال :  
فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ ؟ قال : أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي ، فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ ، فَسَمِعَ  
نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلَيْنِ مِنَ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ :  
انْظُرْ إِلَى هَذَا الَّذِي سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ تَدَّعْهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِمَ رَجِمَ الْكَلْبِ ،  
فَسَكَتَ عَنْهُمَا ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِجَيْفَةِ حِمَارٍ شَائِلٍ [ شَائِلًا ] بِرِجْلِهِ ،  
فقال : أَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، فقالا : نَحْنُ ذَانِ يَارَسُولَ اللَّهِ ، فقال : انْزِلَا  
فَكَلَامًا مِنْ جَيْفَةِ هَذَا الْحِمَارِ ، فقالا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَنْ يَا كُلُّهُ مِنْ هَذَا ؟  
قال : فَمَا نَبَلْتُمَا مِنْ عَرَضِ أَخِيكُمَا أَنفًا أَشَدَّ مِنْ أَكْلِ مِنْهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي  
بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَسِنِي أَنَهَارٍ الْجَنْفَةِ يَنْغَمِسُ [ يَنْغَمِسُ ] فِيهَا .

— صلى الله عليه وسلم يتحاشى عن التكلم به في جميع حالاته ولم يسمع منه إلا في  
هذا الموطن ثم لم يكتف بذلك بل صورته تصويراً حسيماً ، ولا شك أن تصوير  
الشيء بأمر محسوس أبلغ في الاستفصال من تسميته بأمرح أسمائه وأدله عليه  
( انظر إلى هذا ) أى ماعز ( فلم تدعه ) من ودع أى فلم تتركه ( رجم الكلب )  
مفعول له للنوع ( فسكت ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( عنهما ) ولم يقل لهما شيئاً  
( شائل برجله ) الباء للتعدي أى رافع رجله من شدة الانتفاخ كذا فى فتح الودود  
وقال فى القاموس شالت الناقة بذنبها شولا وشولاناً وأشالته رفعته فشال الذنب  
نفسه لازم ومتعد ( نحن ذان ) تشبیه ذان أى نحن هذان موجودان وحاضران  
( فقال انزلا ) لعلمهما كانا على المركب أو كانت جيفة الحمار فى مكان أسفل والله  
تعالى أعلم ( فما نلتما من عرض أخيكما ) قال فى القاموس : نال من عرضه سبه ( أشد  
من أكل منه ) أى من الحمار ( إنه ) أى ماعزاً ( يغمس فيها ) أى فى أنهار الجفنة .  
وفى بعض النسخ يغمس بالقاف . قال الخطابى : معناه يغمس ويغوص فيها . —

٤٤٠٦ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو عامرٍ أخبرنا ابن جريجٍ قال أخبرنا أبو الزبير عن ابن عمّ أبي هريرة عن أبي هريرة بنحوه ، زاد « واختلّفوا علىّ فقال بعضهم : رُبط إلى شجرة ، وقال بعضهم : وقف » .

٤٤٠٧ - حدثنا محمد بن المتوكل المصقلاني والحسن بن عليّ قالا أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله « أن رجلاً من أنسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فأعرض عنه ، ثم اعترف فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع شهادات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أباك جنون ؟ قال : لا . قال :

— والقاموس معظم الماء . وقال في النهاية قسه في الماء فانهمس أى غمسه وغطه ويروى بالصاد وهو بمعناه كذا في مرقة الصمود .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقال فيه أنه كحتمها . قالت : عبد الرحمن يقال فيه ابن العصامت كما تقدم ويقال فيه ابن هصاص وابن الهصاص وصحح بعضهم ابن الهصاص ، وذكر البخاري في تاريخه وحكى الخلاف فيه وذكر له هذا الحديث وقال حديثه في أهل الحجاز ليس يعرف إلا بهذا الواحد .

( حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو عامر الخ ) هذا الحديث ليس في نسخة اللؤلؤى ولذا لم يذكره المنذرى ، وأورد المزي في الأطراف ثم قال حديث الحسن ابن عليّ عن أبي عامر في رواية أبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم ( زاد ) أى حسن بن عليّ ( واختلّفوا علىّ ) بتشديد الياء ( فقال بعضهم ربط ) بصيغة المجهول والضمير للماعز ، والظاهر أن هذه الزيادة بعد قوله فأمر به فيكون لفظ الحديث هكذا فأمر به فربط إلى شجرة فرجم والله تعالى أعلم ( وقال بعضهم وقف ) أى مكان ربط .

أُحْصِنْتَ؟ قال: نعم. قال: فأمرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَ فِي الْمُصَلَّى فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ فَأُذِرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ . فقال لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرًا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ .

— ( أن رجلاً ) هو ماعز بن مالك ( قال أحصنت ) بحذف حرف الاستفهام أى أتزوجت ودخلت بها وأصببتها ( فرجم في المصلى ) أى عنده والمراد به المكان الذى كان يصلى عنده العيد والجناز وهو من ناحية بقيق الفرقد . وقد وقع في حديث أبى سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجه فانطلقنا به إلى بقيق الفرقد » قاله الحافظ ( فلما أذلقته الحجارة ) بالذال المعجمة والقاف أى أوجعته ( فرَّ ) بالفاء وتشديد الراء أى هرب ( فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً ) أى ذكره بخير . وتقدم في الرواية للمتقدمة « إنه الآن لفي أنهار الجنة ينغمس فيها » ( ولم يصل عليه ) وفي رواية البخارى « وصلى عليه » وقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبى قرة من وجه آخر عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال « فقيل يا رسول الله أتصلى عليه؟ قال لا ، قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس » فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإثبات على أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثانى . وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه ، ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التى زنت ورجعت « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها ، فقال له عمر : أتصلى عليها وقد زنت ، فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم » قاله الحافظ في الفتح : وقال بعد ذلك وقد اختلف أهل العلم —

٤٤٠٨ - حدثنا أبو كامل أخبرنا يزيد - يعنى ابن زريع ح .  
وأخبرنا أحمد بن ميمون عن يحيى بن زكريا وهذا لفظه عن داود عن  
أبي نضرة عن أبي سعيد قال : « لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِ  
مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ خَرَجْنَا بِهِ إِلَى الْبَقِيعِ ، فَوَاللَّهِ مَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ

— في هذه المسألة فقال مالك يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى  
يموت ويخلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ، ولا يصلى عليه الإمام ردعا  
لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصلى عليه ، ولئلا يجترأ الناس على مثل  
فعله . وعن بعض المالكية يجوز للإمام أن يصلى عليه وبه قال الجمهور ، والمعروف  
عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد  
وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور . وعن الزهري لا يصلى على المرجوم  
ولا على قاتل نفسه . وعن قتادة لا يصلى على المولود من الزنا . وأطلق عياض  
فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود  
وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل ، إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين ،  
وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا ، وما ذهب إليه الزهري وقاتلادة .  
قال وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . وفي حديث  
البخارى « فصلى عليه » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز  
في الجزء العشرين .

(إلى البقيع) أى بقيع الغرقد وكذلك في رواية مسلم (ما أوثقناه) قال —

قال الشيخ تميم الدين بن القيم رحمه الله :  
في حديث أبي سعيد : وقد اختلف في حديث ماعز ، هل حفر له أم لا ؟ . =

وَلَكِنَّهُ قَامَ لَنَا . قَالَ أَبُو كَامِلٍ : قَالَ فَرَمِينَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْمَدَرِ وَالْخَزَفِ ، فَاشْتَدَّ

— النوى هكذا الحكم عند الفقهاء ( ولا حفرنا له ) وفي رواية أخرى لمسلم  
فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم .

قال النووي : وأما الحفر المرجوم والمرجومة ففيه مذاهب للعلماء ، قال مالك  
وأبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهم لا يحفر لواحد منهما ، وقال قتادة وأبو ثور  
وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية يحفر لهما ، وقال بعض المالكية يحفر لمن يرمم  
بالبيعة لا لمن يرمم بالإقرار . وأما أصحابنا فقالوا لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه  
بالبيعة أم بالإقرار ، وأما المرأة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها يستحب الحفر لها  
إلى صدرها لم يكون أستر ، والثاني لا يستحب ولا يكره بل هو إلى خيرة الإمام ،  
والثالث وهو الأصح إن ثبت زناها بالبيعة استحب وإن ثبت بالإقرار فلا  
ليمكنها الهرب إن رجعت . فالقائل بالحفر لهما احتج بأنه حفر للغامدية ولما عاز  
في رواية ، وأجاب عن رواية ولا حفرنا له أن المراد حفرة عظيمة . وأما القائل  
بعدم الحفر فاحتج برواية ولا حفرنا له ، وهذا المذهب ضعيف لأنه منابذ لحديث  
الغامدية ولرواية الحفر لماعز . وأما من قال بالتخيير فظاهر . وأما من فرق بين  
الرجل والمرأة فيحمل رواية الحفر لماعز على أنه لبيان الجواز انتهى ( والمدر )  
بفتح الميم والدال هو الطين المجتمع الصلب ( والخزف ) بفتح الخاء والزاي آخره —

== ففي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري قال « لما أمرنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن نرجم ماعز بن مالك ، خرجنا به إلى البقيع ، فوالله ما حفرنا له ولا أوتقناه  
ولكن قام لنا فرميناه بالعظام والخزف ، فاشتكى ، فخرج يشتد حتى انتصب لنا في  
عرض الحرة — الحديث » .

وفي صحيح مسلم أيضاً عن ابن بريدة قال « جاء ماعز بن مالك إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني زني ، فأريد أن تطهرني ، فرده . »

وَأَشْتَدُّنَا خَلْفَهُ حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ فَانْقَصَبَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ حَتَّى سَكَتَ . قَالَ : فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهُ . »

— فاء وهى أكسار الأوائى المصنوعة من المدر وفيه دليل على أن الحجارة لا تغمين للرجم وعليه اتفاق العلماء ( فاشتد ) أى عدا عدواً شديداً ( عرض الحرة ) بضم العين المهملة وسكون الراء أى جانبها ، والحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهى أرض ذات حجارة سود ( فانقصب ) أى قام ( بجلاميد الحرة ) أى الحجارة السكبار واحدها جلمد بفتح الجيم والميم وجلمود بضم الجيم ( حتى سكت ) هو بالياء فى آخره . قال النووى : وهذا هو المشهور فى الروايات . قال القاضى : ورواه بعضهم سكن بالفون والأول أصوب ومعناها مات انتهى ( فما استغفر له ولا سبّه ) أما عدم السب فلا أن الحد كفارة له لمظاهرة له من معصية ، وأما عدم الاستغفار فلأنه لا يغفر غيره فيقع فى الزنا اتسكالا على استغفاره صلى الله عليه وسلم

قاله النووى .

== فلما كان من الغد أتاه ، فقال يارسول الله ، إني قد زنيت ، فردته الثانية ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله ، فقال : هل تعلمون بعقله بأساً ، هل تنكرون منه شيئاً ؟ فقالوا : ما نعلمه إلا وفى العقل من صالحينا ، فيما نرى ، فأتاه الثالثة ، فأرسل إليهم أيضاً ، فسأل عنه ، فأخبروه أنه لا بأس به ، ولا بعقله ، فلما كان الرابعة حفر له حفرة ، ثم أمر به فرجم — فذكر الحديث . »

وهذا الحديث فيه أمران ، سائر طرق حديث مالك تدل على خلافهما .

أحدهما : أن الإقرار منه وترديد النبي صلى الله عليه وسلم كان فى مجالس متعددة ، وسائر الأحاديث تدل على أن ذلك كان فى مجلس واحد .

الثانى : ذكر الحفر فيه ، والصحيح فى حديثه : أنه لم يحفر له ، والحفر وهم ، ويدل عليه أنه هرب وتبعوه .



٤٤٠٩ - حدثنا مؤمل بن هشام أخبرنا إسماعيل عن الجريزي عن أبي نصرَةَ قال : « جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم نحوهُ وليسَ بتمامه قال : ذهبوا يسبُّونه فنهأهم ، قال : ذهبوا يستغفرون له فنهأهم ، قال : هو رجلٌ أصاب ذنباً حسيبهُ الله » .

٤٤١٠ - حدثنا محمد بن أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ أخبرنا يحيى بن يعلى بن الخارث أخبرنا أبي عن غيلان عن علقمة بن مرثد عن ابنِ بُرْهدة عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم استغفركه ماعزاً » .

— قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي بمعناه .

( جاء رجل ) وهو ماعز ( نحو ) أي نحو الحديث السابق ( وليس بتمامه ) أي ليس هذا الحديث تاماً مثل الحديث السابق ( ذهبوا يسبُّونه ) أي جعلوا يسبُّونه .

قال المنذرى : هذا مرسل .

( استغفركه ماعزاً ) من النكمة وهي ريح القم أي شم ريح فيه لعله يكون شرب خمرأ . قال الخطابي : كأنه ارتاب بأمره هل هو سكران انتهى . وقد روى مسلم هذا الحديث مطولاً وفيه « فقال أشرب خمرأ فقام رجل فاستغفركه فلم يجد منه ريح خمر » قال النووى : مذهبنا المشهور الصحيح صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكران لم يقم عليه الحد . قال واحتج به أصحاب مالك وجمهور الحجازيين على أنه يجد من وجد منه ريح الخمر وإن لم يقم عليه ببقية بشرها —

= وهذا — والله أعلم — من سوء حفظ بشير بن مهاجر ، وقد تقدم قول الإمام أحمد : إن ترديده إنما كان في مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ ابن مهاجر .

٤٤١١ - حدثنا أحمد بن إسحاق الأهوازي أخبرنا أبو أحمد أخبرنا  
بشير بن مهاجر حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « كُنَّا أَصْحَابَ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَحَدَّثْتُ أَنَّ الْقَامِدِيَّةَ وَمَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ لَوْ  
رَجَعَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِمَا أَوْ قَالَ لَوْ لَمْ يَرْجِعَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِمَا لَمْ يَطْلُبْنِهَا وَإِنَّمَا  
رَجَحْنَاهُمَا عِنْدَ الرَّابِعَةِ .

٤٤١٢ - حدثنا عبدة بن عبد الله ومحمد بن داود بن صُبَيْحٍ قَالَ  
عَبْدَةُ أَنبَأَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَانَةَ أَخْبَرَنَا  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْإِبْرَاهِيمِ حَدَّثَهُ أَنَّ  
الْإِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا يَمْتَلِكُ فِي السُّوقِ فَمَرَّتْ امْرَأَةٌ تَحْمِلُ

— ولا أقر به ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يحد بمجرد ريحها بل لابد  
من بيعة على شربه أو إقراره ، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك انتهى .  
قال المنذرى : وأخرجه مسلم بطوله وفيه « فقام رجل فاستنكسكمه » .

( أن القامدية ) هي امرأة من غامد رجعت بإقرارها بالزنا وسيجيء حديثها  
( لو رجعا ) أى إلى رحلها ، ويحتمل أنه أراد الرجوع عن الإقرار ولكن  
الظاهر الأول لقوله أو قال لو لم يرجعا ، فإن المراد به لم يرجعا إليه صلى الله عليه  
وسلم ، فيكون معنى الحديث لو رجعا إلى رحلها ولم يرجعا إليه صلى الله عليه  
وسلم بعد كمال الإقرار لم يرجعهما . قاله الشوكاني رحمه الله .  
قال المنذرى : وأخرجه النسائي بنحوه وفي إسناده بشير بن مهاجر الكوفي  
وسيجيء الكلام عليه .

( أن الإبراهيم ) بفتح اللام وسكون الجيم وآخره جيم أيضاً بوزن تكرار ( أباه )  
بدل من الإبراهيم ( أخبره ) أى خالداً أنه أى الإبراهيم ( يمتل ) قال في القاموس —

صَبِيًّا فَتَنَّا النَّاسَ مَعَهَا وَثَرْتُ فِيْهِمْ نَارَ وَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكَ؟ فَسَكَتَتْ، فَقَالَ شَابٌ حَدَّثَنَا أَنَا أَبُوهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَقْبَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكَ؟ فَقَالَ الْغَتَّى أَنَا أَبُوهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَعْضِ مَنْ حَوْلَهُ يَسْأَلُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَا عَلِمْنَا إِلَّا خَيْرًا ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخَصَّنْتَ؟ قَالَ نَعَمْ فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ قَالَ فَخَرَجْنَا بِهِ فَخَفَرْنَا لَهُ حَتَّى أَمْسَكْنَا [ أَمْسَكْنَا ] ثُمَّ رَمَيْنَاهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى هَدَأَ فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَنِ الْمَرْجُومِ فَاِنْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا هَذَا أَجَاءَ يَسْأَلُ عَنِ الْخَبِيثِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، فَإِذَا هُوَ أَبُوهُ فَأَعَانَاهُ عَلَى غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَدَفْنِهِ وَمَا أَذْرَى قَالَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ، وَهَذَا حَدِيثُ عَبْدَةَ وَهُوَ أَنْتُمْ .

— اعتمد عمل بنفسه (تحمل صبيًا) صفة لامرأة (فتنار الناس) أى وثبوا (معها) أى مع تلك المرأة ( وهو ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم والواو حالية (من أبو هذا) أى هذا الصبي (معك) بكسر الكاف . والحاصل أنه صلى الله عليه وسلم قال لتلك المرأة من الذى تولد هذا الصبي من زناه بك فصار هو أبًا لهذا الصبي ( فسكتت ) تلك المرأة ولم تجب شيئًا ( فقال شاب حدوها ) بالفتح وبالنصب أى قال شاب كأنك حذاء تلك المرأة . قال فى القاموس : دارى حدوة داره وحدتها وحدوها بالفتح مرفوعًا ومنصوبًا إزائها ( أنا أبوه ) أى أنا الذى زנית بأمه ( إلى بعض من حوله ) أى حول ذلك الشاب ( فخرنا له ) فيه دليل لمن قال بالحفر للرجوم وتقدم الاختلاف فى هذا ( حتى هذا ) أى سكن ( فانطلقنا به ) أى بذلك الرجل ( فإذا هو أبوه ) أى فكان ذلك الرجل أبًا —

٤٤١٣ — حدثنا هشامُ بنُ عمارٍ أخبرنا صدقةُ بنُ خالدٍ ح وأخبرنا نضرُ بنُ عاصمٍ الأنطاكي أخبرنا الوليدُ جميعاً قالاً أخبرنا محمدٌ وقال هشامٌ محمدُ بنُ عبدِ الله الشَّعْبِيُّ عن مَسْلَمَةَ بنِ عبدِ الله الجهمي عن خالدِ بنِ اللِّجلاجِ عن أبيهِ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِمَعْصٍ هَذَا الْحَدِيثِ .

٤٤١٤ — حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا طَلْقُ بنُ غَنَامٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم « أَنْ رَجُلًا أَتَاهُ فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَّاها لَهُ ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْمَرْأَةِ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ فَأَنكَرَتْ أَنْ تَكُونَ زَنْتَ فَجَلَدَهُ الْخَدَّ وَتَرَكَهَا » .

٤٤١٥ — حدثنا فُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا ح وأخبرنا ابنُ السَّرْحِ الْمَعْنَى أَنبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ وَهْبٍ عن ابنِ جُرَيْجٍ عن أَبِي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ « أَنْ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَجُلِدَ الْخَدَّ ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ » .

— المرجوم (فأعناه) من الإعانة . قال المنذرى : وأخرجه النسائي . والليجلاج هذا له صحبة أسلم وهو ابن خمسين سنة وهو بفتح اللام وسكون الجيم وآخره جيم أيضاً وهو عامري كنيته أبو الملاء عاش مائة وعشرين سنة رضى الله عنه (حدثنا عثمان بن أبي شيبة الخ) هذا الحديث في بعض النسخ في هذا الحل ، وفي أكثر النسخ في باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقر المرأة وسيأتي وهو الصحيح والله أعلم (فجلده الخد) لإقراره (وتركها) لإنكارها .

(أنبأنا عبد الله بن وهب) فقتيبة بن سعيد وابن السرح كلاهما —

قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبَرْسَانِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ مَوْقُوفًا عَلَى جَابِرٍ وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ يَنْحَوِرُ ابْنٍ وَهَبٍ لَمْ يَذْكُرْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : إِنْ رَجُلًا زَنَى فَلَمْ يُعْلَمْ بِإِخْصَانِهِ فَجُلِدَ ثُمَّ عُلِمَ بِإِخْصَانِهِ فَرُجِمَ .

٤٤١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى الْبَزْازُ قَالَ أُنَبِّأُنَا [ أَخْبَرَنَا ] أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَجُلًا زَنَى بَامْرَأَةٍ فَلَمْ يُعْلَمْ بِإِخْصَانِهِ فَجُلِدَ ثُمَّ عُلِمَ بِإِخْصَانِهِ فَرُجِمَ .

- يرويان عن عبد الله بن وهب (فجلد) بصيغة المجهول أى فغضب (الحد) بالنصب على أنه مفعول مطلق (ثم أخبر) بصيغة المجهول أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه) أى الرجل محصن (بفتح الصاد ويكسر) (فأمر به فرجم) فيه دليل على أن الإمام إذا أمر بشئ من الحدود ثم بان له أن الواجب غيره عليه المصير إلى الواجب الشرعى . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(قال أبو داود النخ) ليست هذه العبارة في عامة النسخ (روى هذا الحديث) أى الذى قبله (محمد بن بكر البرسانى) بضم الواو وسكون الراء ثم مهملة أبو عثمان البصرى صدوق يخطئ قاله الحافظ (موقوفاً على جابر) أى روى قوله ولم يرفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم (ورواه) أى هذا الحديث (أبو عاصم عن ابن جريج ينحو ابن وهب) أى ينحو لفظ حديث عبد الله بن وهب المتقدم (فلَمْ يَعْلَمْ بِإِخْصَانِهِ) تقدم معنى الإحصان فتذكروا الحديث سكنت عنه المنذرى .

## ٢٥ - باب في المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم

برجمها من جهينة

٤٤١٧ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أن هشامًا الدسوقي وأبان بن يزيد حدثناهم المعنى عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين « أن امرأة - قال في حديث أبان من جهينة - أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنها زنت وهي حبلى ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليها لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحسن إليها ، فإذا وضعت فجيئ بها ، فقلنا أن وضعت جاء بها ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرمجت ثم أمرهم فصأوا عليها ، فقال

### ( باب في المرأة التي التخ )

( حدثناهم ) أى مسلم بن إبراهيم وغيره ( المعنى ) أى معنى حديثهما واحد والفاظ حديثهما مختلفة ( قال في حديث أبان من جهينة ) أى زاد بعد قوله امرأة لفظ من جهينة بأن قال إن امرأة من جهينة ، وأما حديث هشام فليس فيه هذا اللفظ ، وجهينة بالتصغير قبيلة ( وهي حبلى ) أى وأقرت أنها حبلى من الزنا ( أحسن إليها ) إنما أمره بذلك لأن سائر قرابتها ربما حملتهم الفيرة وحمية الجاهلية على أن يفعلوا بها ما يؤذيها فأصره بالإحسان تحذيراً من ذلك ( فإذا وضعت ) أى حملها ( فشكت عليها ثيابها ) شكت بوزن شدت ومعناه . قال في النول : والغرض من ذلك أن لا تنكشف عند وقوع الرجم عليها لما جرت به العادة من الاضطراب عند نزول الموت وعدم المبالاة بما يبدو من الإنسان ، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المرأة ترحم قاعدة والرجل قائماً لما في ظهوره للمرأة من الشناعة —

عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَصَلَّى عَلَيْهَا وَقَدْ زَنَتْ ؟ فَقَالَ [ قَالَ ] وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ  
لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ وَهَلْ  
وَجَدَتْ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا .

لَمْ يَقُلْ عَنْ أَبِي بَرٍّ « فَشَكَتْ عَلَيْهَا نِيَابَهَا » .

٤٤١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الدِّمَشْقِيُّ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ

قَالَ « فَشَكَتْ عَلَيْهَا نِيَابَهَا بِمَعْنَى فَشَدَّتْ » .

٤٤١٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا عِيسَى بِمَعْنَى ابْنِ

يُونُسَ عَنْ بَشِيرِ بْنِ الْمَهَاجِرِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ  
امْرَأَةً بِمَعْنَى مِنْ غَامِدٍ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ  
فَجَرْتُ فَقَالَ ارْجِعِي فَرَجِمْتِ فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْعَدُوُّ أَتَتْهُ فَقَالَتْ لَعَلَّكَ أَنْ  
تُرَدِّدَنِي [ تَرُدَّنِي ] كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَّ بَنَ مَالِكٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحُبْلَى ، فَقَالَ لَهَا

— وقد زعم النووي أنه اتفق العلماء على أن المرأة ترجم قاعدة وليس في الأحاديث  
ما يدل على ذلك ولا شك أنه أقرب إلى الستر انتهى (بارسول الله صلى عليها)  
بالتاء بصيغة الحاضر المعروف وكذلك في رواية مسلم ، وفي نسختين بإياء بصيغة  
الجمهور ، وفي نسخة بالنون بصيغة المتكلم والنسخة الأولى صريحة في أن النبي  
صلى الله عليه وسلم صلى عليها وتقدم الاختلاف في هذا (لوسعتهم) بكسر السين  
أى لسكتهم بمعنى تابت توبة تستوجب مغفرة ورحمة تستوعبان سهمين من أهل  
المدينة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وحكى  
أبو داود ، عن الأوزاعى قال فشكت عليها نياها بمعنى فشدت ( أن امرأة بمعنى  
من غامد) بغين معجمة ودال مهملة هى بطن من جهينة قاله النووي : وفي الرواية —

ارجمي فرجعت ، قلنا كان الغد أنته ، فقال لها ارجمي حتى تلدي ،  
يرحمك قلنا ولدت أنته بالصبي فقالت هذا قد ولدت ، فقال ارجمي  
فأرضعيه حتى تظميه ، فجاءت به وقد فطمته وفي يده شيء يأكله ،  
فأمر بالصبي فدفع إلى رجل من المسلمين فأمر [ وأمر ] بها فحفر لها ،

المتقدمة امرأة من جبهة وهي هذه (إلى قد فجرت) أي زينت (فوالله إني  
الحبل) أي حالي ليس كحال ما عر إني غير متمكنة من الإنكار بعد الإقرار لظهور  
الحبل بخلافه (ارجمي حتى تلدي) قال النووي : فيه أنه لا ترجم الحبل حتى  
تضع سواء كان حملها من زنا أو غيره ، وهذا مجمع عليه لثلاثي جفنيها ، وكذا  
لو كان حدها الجلد وهي حامل لم تجلد بالإجماع حتى تضع ، وفيه أن المرأة ترجم  
إذا زنت وهي محصنة كما يرجم الرجل ، وهذا الحديث محمول على أنها  
كانت محصنة لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يرجم  
غير المحصن (حتى تظميه) بفتح التاء وكسر الطاء وسكون الياء أي  
تفصيله من الرضاع كذا ضبطه القاري وفي القاموس فطمه يظمه فطمه ،  
والصبي فصله ، عن الرضاع فهو مفطوم وفطيم انتهى . وضبط في بعض النسخ  
بضم التاء والظاهر أنه غلط (وقد فطمته) جملة حالية (وفي يده) أي في يد الصبي  
(شيء يأكله) أي يأكل الصبي ذلك الشيء ، وفي رواية مسلم « وفي يده  
كسرة خبز » (فأمر) أي النبي صلى الله عليه وسلم (فدفع) بصيغة الجھول  
(فأمر بها) أي أرجمها (فحفر لها) بصيغة الجھول ، وفي رواية مسلم « فحفر لها  
إلى صدرها » .

واعلم أن هذه الرواية تخالف الرواية السابقة فإن هذه صريحة في أن رجما  
كان بعد فطامه . وأكله الخبز والرواية السابقة ظاهرها أن رجما كان عقيب  
الولادة فالواجب تأويل السابقة وحملها على هذه الرواية لأنها قضية واحدة -



وَأَمَرَ بِهَا فَرُجَتْ ، وَكَانَ خَالِدٌ فِيمَنْ يَرْجُمُهَا فَرَجَمَهَا بِحَجَرٍ فَوَقَعَتْ قَطْرَةً مِنْ دَمِهَا عَلَى وَجْنَتَيْهِ فَسَبَّهَا ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَهْلًا يَا خَالِدُ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ نَابَتْ تَوْبَةً لَوْ نَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغَفِرَ لَهُ ، وَأَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا فَدُفِنَتْ .

— والروايتان صحيحتان ، وهذه الرواية ضريحة لا يمكن تأويلها والسابقة ليست بصريحة فمتعين تأويل السابقة . هذا خلاصة ما قاله النووي . وقيل يحتمل أن يكونا مرأتين ووقع في الرواية السابقة امرأة من جهينة وفي هذه الرواية امرأة من غامد قلت هذا الاحتمال ضعيف ( على وجنته ) الوجنة أعلى الخد ، وفي رواية مسلم فتفضع الدم على وجه خالد ( فسبها ) أى فشتتها ( مهلاً ) أى أمهل مهلاً وأرفق رفقاً فإنها مغفورة فلا تسبها ( لو تابها صاحب مكس ) قال في الفيل : بفتح الميم وسكون الكاف بعدها مهمله هو من يتولى الضرائب التي تؤخذ من الناس بغير حق انتهى .

وقال النووي : فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده ، وتكرار ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها في غير وجهها ( فصل عليها ) ضبط بصيغة المجهول .

قال النووي : قال القاضي عياض رحمه الله هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة صحيح مسلم ، قال وعند الطبري بضم الصاد وقال وكذا هو في رواية ابن أبي شيبه وأبي داود ، قال وفي رواية لأبي داود ثم أمرهم أن يصلوا عليها انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وحديث مسلم أتم من هذا ، وحديث النسائي مختصر كالذي ها هنا وفي إسناده بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي —

٤٤٢٠ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ شَيْخًا يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَعَ امْرَأَةً فَحَفَرَ لَهَا إِلَى الثَّنْدَوَةِ » .  
قال أَبُو دَاوُدَ : أَفْهَمَنِي رَجُلٌ عَنْ عُثْمَانَ .

— وليس له في صحيح مسلم سوى هذا الحديث وقد وثقه يحيى بن معين . وقال الإمام أحمد منكر الحديث يحيى بالعجائب مرجىء منهم .  
وقال في أحاديث ما عز كلها إن ترديده إنما كان في مجلس واحد إلا ذاك الشيخ بشير بن المهاجر وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديث ما عز وأتى به آخراً ليبيّن اطلاعه على طرق الحديث والله عز وجل أعلم . وذكر بعضهم أن حديث عمران بن الحصين فيه أنه أمر برجها حين وضعت ولم يُسْتَنَّ بها ، وكذا روى عن علي عليه السلام أنه فعل بشراحة رجها لما وضعت . وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أحمد وإسحاق تترك حتى تضع مافي بطنها ثم تترك حولين حتى تطعمه ، ويشبهه أن يكونا ذهبا إلى هذا الحديث وحديث عمران أجود ، وهذا الحديث رواية بشير بن المهاجر وقد تقدم الكلام عليه .  
وقال بعضهم : يحتمل أن تسكونا امرأتين وجد لولد إحداهما كفيل وقبلها والأخرى لم يوجد لولدها كفيل ولم يقبل فوجب لمهاهما حتى يستغنى عنها لثلا بهلاك بهلاكها ، ويكون الحديث محمولا على حالتين ويرتفع الخلاف . انتهى كلام المنذرى .

(أبي عمران) بدل من زكريا (إلى الثندوة) قال في النهاية : الثندوتان للرجل كالثديين للمرأة فمن ضم الثاء همز ومن فتحها لم يهمز انتهى . قال في فتح الودود : والمراد ها هنا إلى صدرها ، ويحتمل أن المراد إلى صدر الرجل فيكون حقيقة فتأمل انتهى (قال أبو داود أفهمني رجل عن عثمان) يشبه أن يكون —

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ الْفَسَّانِيُّ جُهِيمَةُ وَغَامِدٌ وَبَارِقٌ وَاحِدٌ .

قال أبو داود : حَدَّثْتُ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ سُلَيْمٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ ، زَادَ : « ثُمَّ رَمَاهَا بِحِصَاةٍ مِثْلِ الْحِمَصَةِ ثُمَّ قَالَ : ازْمُوا وَاتَّقُوا الْوَجْهَ ، فَلَمَّا طَفِقَتْ أَخْرَجَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا » وَقَالَ فِي الْقَوْلِ بَنُو نَحْوٍ حَدِيثٍ بَرِيدٌ .

-- المعنى أن حديث عثمان بن أبي شيبة لم أفهم معناه ولم أضبط ألفاظه كما ينبغي وقت الدرس والمجالسة مع عثمان حتى أفهمني رجل كان معي ومشارك لي لفظ عثمان وحديثه ( قال أبو داود قال الفسّاني جهيمة وغامد وبارق واحد ) هذه العبارة ليست في بعض النسخ . وقال في القاموس بارق لقب سعد بن عدي أبي قبيلة باليمن . ومقصود المؤلف أن المرأة التي قصتها مذكورة في هذه الأحاديث قد نُسبت إلى جهيمة وقد نسبت إلى غامد فهما ليستا مرأتين بل هما واحدة لأن جهيمة وغامد وكذا بارق ليست قبائل متباعدة ، لأن غامد لقب رجل هو أبو قبيلة من اليمن وهم بطن من جهيمة .

وأما الفسّاني فهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الفسّاني الشامي وقد ينسب إلى جده ضعيف ( قال أبو داود حدثت ) بصيغة الجهول ( مثل الحصاة ) قال في منتهى الأرب حصص كجَلَّتْ وَقَنَّبَ نَحْوُ يَعْنِي رَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِصَاةٍ صَغِيرَةٍ مِثْلِ الْحِمَصَةِ ( وَاتَّقُوا الْوَجْهَ ) أَي عَنْ رَجْمِهِ ( فَلَمَّا طَفِقَتْ ) أَي مَاتَتْ ( فَصَلَّى عَلَيْهَا ) ضَبَطَ فِي بَعْضِ النُّسخ بِصِيغَةِ الْمَعْلُومِ وَالضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( وَقَالَ فِي التَّوْبَةِ نَحْوُ حَدِيثٍ بَرِيدٌ ) أَي السَّابِقَةُ . وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُ أَوْ مَأْمُورُهُ ، وَيَحِبَّ أَنْ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْوُجُوبِ ، وَأَمَّا الِاسْتِحْبَابُ فَقَدْ حَكِيَ —

٤٤٢١ — حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهما : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر : — وكان أفقههما — أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وإنني لي أن أتكلم ، قال : تكلم ، قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا . والعسيف :

— ابن دقيق العيد أن الفقهاء استحبوا أن يبدأ الإمام بالرجم إذا ثبت الزنا بالإقرار وتبدأ الشهود به إذا ثبت بالبينة . قاله في القيل .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وسمى في حديثه ابن أبي بكرة عبد الرحمن والراوى عن ابن أبي بكرة في روايتهما مجهول . وقال أبو دأود أيضاً حدثت عن عهد الصمد رواية عن مجهول .

(إن رجلين اختصما) أى ترافعا للخصومة (اقض) أى احكم (بيننا بكتاب الله) قال الطيبي : أى بحكمه لاذ ليس فى القرآن الرجم . قال تعالى ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم﴾ أى الحكم بأن لا يؤخذ على جهالة . ويحتمل أن يراد به القرآن وكان ذلك قبل أن تنسخ آية الرجم لفظاً (وكان أفقههما) يحتمل أن يكون الراوى كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما ، فوصف الثانى بأنه أفقه من الأول مطلقاً ، أو فى هذه القضية الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه فى استئذانه أولاً وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه . كذا فى إرشاد السارى (أجل) بفتحتين وسكون اللام أى نعم (فاقض بيننا بكتاب الله) وإنما سألا أن يحكم بينهما بحكم الله وهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليفصل بينهما بالحكم الصرف لا بالتصالح والترغيب فيما هو الأرفق بهما إذ للحاكم أن يفعل ذلك ولكن —

الأجير، فَرَأَى بِأَمْرٍ أَنَّهُ ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِحَارِبَةٍ لِي ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَفْضِينَ بَيْنَكُمْ كَمَا بَكَّتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَمَّا غَنَمُكَ وَحَارِبَتُكَ فَارْزُقْ لِمَا لَكَ ، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا وَأَمَرَ أَنْ يُسَاءَ

— برضا الخصمين عسيفا) بفتح العين وكسر السين المهملتين وبالفاء أى أجيرا (على هذا) أى عمده أو على بمعنى اللام قاله القسطلانى (والعسيف الأجير) هذا التفسير مدرج من بعض الرواة (فأخبرونى) أى بعض العلماء (فافتديت منه) أى من ولدى قاله القارى .

وقال القسطلانى : أى من الرجم وكلاهما صحيح (بمائة شاة وبحاربة لى) أى أعطيتهما فداء وبدا عن رجم ولدى (ثم لى سألنى أهل العلم) أى كبارهم وفضلاءهم (أنما على ابنى جلد مائة) بفتح الجيم أى ضرب مائة جلدة لكونه غير محصن (وتغريب عام) أى إخراجه عن البلد سنة (وإنما الرجم على امرأته) أى لأنها محصنة (أما) بتخفيف الميم بمعنى ألا للتثنية (فرد لى لك) أى مردود لى لك ، وفيه دليل على أن المأخوذ بالعقود الفاسدة كفى هذا الصالح الفاسد لا يملك بل يجب رده على صاحبه (وجلد ابنه) قال فى القاموس جلده ضربه بالسوط (وغربه عامًا) أى أخرجه من البلد سنة .

قال فى النبيل : فيه دليل على ثبوت التغريب ووجوبه على من كان غير محصن وقد ادعى محمد بن نصر فى كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزانى البكر إلا عن الكوفيين . وقال ابن المنذر : أقسم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى قصة العسيف أنه يقضى بكتاب الله تعالى ثم قال إن عليه جلد مائة وتغريب عام وهو — (٩ — عون المعبود ١٢)

الْأُسْلَمِيِّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةً الْآخَرَ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا ، فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا .

— المبين لكتاب الله تعالى وخطب عمر بذلك على رؤس المفابر وعمل به الخلفاء الراشدون ولم يذكره أحد فكان إجماعاً انتهى (وأمر أنيساً) بضم الهمزة وفتح النون وآخره سين مهملة مصغراً هو ابن الضحاك الأسلمي على الأصح (فإن اعترفت) أى بالزنا (فرجمها) أى أنيس تلك المرأة .

قال القسطلانى : وإنما بعثه لإعلام المرأة بأن هذا الرجل قدفها بابنه ، فلما عليه حد القذف فقطا به أو تعفو إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل عليها حد الزنا وهو الرجم لأنها كانت محصنة ، فذهب إليها أنيس فأعترفت به فأمر صلى الله عليه وسلم برجمها فرجمت قال النووي : كذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يتجسس له بل يستحب تلقين المقر به الرجوع فيتمين التأويل المذكور انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وفى حديث الترمذى والنسائى وابن ماجه ذكر شبل مع أبى هريرة وزيد بن خالد وقد قيل أن شبلاً هذا لاصحبه له ويشبهه أن يكون البخارى ومسلم تركاه لذلك ، وقيل لا ذكر له فى الصحابة إلا فى رواية ابن عيينة ولم يتابع عليها . وقال يحيى ابن معين . ليست لشبل صحبة ويقال إنه شبل بن معبد ويقال ابن خليل ويقال ابن حامد ، وصوب بعضهم ابن معبد ، وأما أهل مصر فيقولون شبل بن حامد عن عبد الله بن مالك الأويسى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال يحيى وهذا عندى أشبهه لأن شبلاً ليست له صحبة .

وقال أبو حاتم الرازى : ليس لشبل معنى فى حديث الزهرى . هذا آخر كلامه وأنيس بضم الهمزة وفتح النون وسكون الياء آخر الحروف وسين مهملة —

٢٦ — باب في رجم اليهوديين

٤٤٢٢ — حدثنا عبد الله بن مسleme قال قرأت على مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال : « إن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنياً فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون في التوراة في شأن الزنا ؟ قالوا : نفضحهم »

— قيل هو أبو الضحاك الأسلمي يعد في الشاميين ويخرج حديثه عنهم ، وقد حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( باب في رجم اليهوديين )

( إن اليهود ) أى طائفة منهم وهم من أهل خيبر ( جاؤا ) فى السنة الرابعة فى ذى القعدة قاله القسطلانى ( أن رجلاً ) لم يسم وفتحت أن لاسدها مسداً المفعول ( منهم ) أى اليهود ( وامرأة ) أى منهم ، وفى الرواية الآتية من طريق ابن إسحاق عن الزهرى زنى رجل وامرأة من اليهود .

وقال فى الفتح إن اسم المرأة بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ( زنياً ) أى وكانا محصنين ( ما تجدون فى التوراة فى شأن الزنا ) استفهام أى أى شىء تجدونه مذكوراً . قال الباجى : يحتمل أن يكون علم بالوحى أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بإخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نفاهم ( قالوا نفضحهم ) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة ووقع تفسير الفضيحة فى رواية أبى هريرة الآتية يحتمل ويأتى هناك تفسير التجبية .

وقال الحافظ : فى رواية أبوب عن نافع فى العوحيذ أى من البخارى قالوا نسخهم وجوههم ونحزبهم . وفى رواية عبد الله عمر قالوا انذود وجوههم وانحزمهم . —

وَيُجْلِدُونَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ إِنِّ فِيهِمَا الرَّجْمُ ، فَأَتَوْا  
بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا ، فَجَعَلَ أَحَدُهُمْ يَدُهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ ثُمَّ جَعَلَ يَقْرَأُ  
مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَهَا فَإِذَا  
فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ ، فَقَالَ : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهِمَا آيَةُ الرَّجْمِ ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَا . قَالَ [ فَقَالَ ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ : فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ  
يَحْنِي [ يَحْنَأُ ] عَلَى الْمَرْأَةِ بِقِيَمِهَا الْحِجَارَةَ .

— ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما (ويجلدون) بصيغة المجهول . قال الطيبي  
أى لا نجد فى التوراة حكم الرجم بل نجد أن نفضحهم ويجلدون وإنما أتى أحد  
الفعلين مجهولا والآخر معروفاً ليشمر أن الفضيحة موكولة إليهم وإلى اجتهادهم  
إن شاؤا سخموا وجه الزانى بالفحم أو عزروه ، والجلد لم يكن كذلك ، كذا  
فى المرقاة ( فقال عبد الله بن سلام ) بتخفيف اللام وكان من علماء يهود وكان  
قد أسلم ( إن فيها ) أى فى التوراة ( فأتوا بالتوراة ) بصيغة الماضى أى قال عبد الله  
ابن سلام كذبتى إن فيها الرجم فأتوا بالتوراة فأتوا بالتوراة ( فنشروها ) أى  
فتحوها وبسطوها ( فجعل ) أى وضع ( أحدهم ) هو عبد الله بن صوريا ( يقرأ  
ما قبلها ) أى ما قبل آية الرجم ( فقالوا ) أى اليهود ( صدق ) أى عبد الله بن سلام  
( فأمر بهما ) أى برجمهما ( فرأيت الرجل يحنى ) بفتح التحتية وسكون الحاء  
المهملة وكسر الفون بعدها تحمية أى يعطف عليها والرؤية بصرية فيكون يحنى فى  
موضع الحال ( بقيها الحجارة ) قال القسطلانى : يحتمل أن تكون الجملة بدلا  
من يحنى أو حالا أخرى وال فى الحجارة للمهد أى حجارة الرمي انتهى .

وقال الحافظ : تفسير لقوله يحنى ، ولا بن ما به من هذا الوجه يسترها ، وفى  
بعض النسخ يحنى بجيم بدل الحاء المهملة وفتح النون بعدها همزة وكذلك فى بعض —



٤٤٢٣ — حدثنا مسدد أخبرنا عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن السراء بن عازب قال : « مرؤا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ييمؤدى قد حم وجهه وهو يطاف به فنأشدهم ما حد الزانى في كتابهم ؟ قال : فأحالوه على رجل منهم ، فنشده النبي صلى الله عليه وسلم ما حد الزانى في كتابكم ، فقال : الرجم وليكن ظهركم الزانى في

— نسخ البخارى . قال ابن دقيق العيد أنه الراجح في الرواية أى أكب عليها . والحديث دليل على أن الإسلام ليس شرطاً في الإحصان ولما لم يرحم اليهوديين ، وإليه ذهب الشافعى وأحمد . وقال المالكية ومعظم الحنفية شرط الإحصان الإسلام وأجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم إنما رجم ما يحكم التوراة وليس هو من حكم الإسلام فى شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما فى كتابهم ، فإن فى التوراة الرجم على الحصن وغير الحصن وأجيب بأنه كيف يحكم عليهم بما لم يكن فى شرعه مع قوله تعالى ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ، وفى قولهم وإن فى التوراة الرجم على من لم يحصن نظر ، لما وقع بيان ما فى التوراة من آية الرجم فى رواية أبى هريرة ولفظه « الحصن والحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجماً وإن كانت المرأة حبلى تربص بها حتى تضع ما فى بطنها » رواه الطبرانى وغيره كذا فى إرشاد السارى والفتح .

قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

( حدثنا مسدد أخبرنا عبد الواحد بن زياد الخ ) هذا الحديث ليس فى نسخة اللؤلؤى ولذا لم يذكره المفردى . قال فى الأطراف : حديث مسدد فى رواية أبى سعيد بن الأعرابى وأبى بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم ( قدحم وجهه ) من التثميم أى سود وجهه بالحلم بضم الحاء وفتح الميم وهو الفحش ( ففأشدهم ) —

أَشْرَافِنَا فَكَّرْهُنَا أَنْ نَنْتَرِكَ الشَّرِيفَ وَيُقَامُ عَلَى مَنْ دُونَهُ فَوَضَعْنَا هَذَا عَنَّا ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجِمَ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَى مَا أَمَاتُوا مِنْ كِتَابِكَ .

٤٤٢٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ الْأَبْرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « مَرُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٍّ مُحْتَمٍّ مُجْلُودٍ ، فَدَعَا لَهُمْ فَقَالَ : هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ قَالَ لَهُ : نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ

— أَى سَأَلَهُمْ وَأَقْسَمَ عَلَيْهِمْ (ماحد الزانى فى كتابهم) قال النوى : قال العلماء هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم فإنما هو لإلزامهم بما يعتقدهونه فى كتابهم ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوحى إليه أن الرجل فى التوراة الموجودة فى أيديهم لم يغيروه أو أخبره من أسلم منهم (على رجل منهم) وهو عبد الله ابن صوريا (فنشده) أى فسأله (فسكرهنا أن نترك الشريف) أى لم نقم عليه الحد (فوضعنا هذا عنا) أى أسقطنا الرجم عنا (اللهم) أصله يا الله حذف ياء حرف النداء وعوض منها الميم المشددة (إنى أول من أحى ما أماتوا من كتابك) أى أول من أظهر وأشاع ما تركوا من كتابك التوراة من حكم الرجم .

(مر) بصيغة المجهول (محمم) بالقشيد اسم مفعول من التحميم بمعنى التسويد أى مسود وجهه بالحلم (مجلود) من الجلد بالحلم (فدعاهم) أى اليهود (فقال هكذا تجدون حد الزانى قالوا نعم) هذا يخالف حديث ابن عمر المذكور من حيث أن فيه أنهم ابتدؤا السؤال قبل إقامة الحد ، وفى هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال . قال الحافظ : ويمكن الجمع بالتمدد بأن يكون الذين سألوها عنهما غير الذى جلدوه ، ويحتمل أن يكون بادروا فجلدوه ثم بدا لهم —

التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى : أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ ؟ فَقَالَ :  
 اللَّهُمَّ لَا وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أَخْبِرْكَ ، تَجِدُ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِنَا  
 الرَّجْمَ وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الرَّجُلَ الشَّرِيفَ تَرَكَنَاهُ  
 وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ فَقُلْنَا : تَعَالَوْا فَتَجْتَمِعْ عَلَى شَيْءٍ  
 نَقِيْمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ ، فَاجْتَمَعْنَا عَلَى التَّخْمِيمِ وَالْجُلْدِ وَتَرَكَنَا الرَّجْمَ  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْبَبَ أَمْرَكَ  
 إِذْ أَمَاتُوهُ ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ  
 الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ — إِلَى قَوْلِهِ — يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ

— فَسَأَلُوا فَاتَّفَقَ الْمُرُورُ بِالْجُلُودِ فِي حَالِ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهُمْ بِإِحْضَارِ مَا وَقَعَ مَاقِعَ  
 وَالْعِلْمِ عِنْدَ اللَّهِ وَيُؤَيِّدُ الْجَمْعَ مَا وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ  
 الْيَهُودِ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُمْ امْرَأَةٌ فَقَالُوا يَا مُحَمَّدُ مَا أَنْزَلَ عَلَيْكَ فِي  
 الزَّانَا ، فَمَتَّجَهُ أَنْهُمْ جَلَدُوا الرَّجُلَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنِ الْحُكْمِ فَأَحْضَرُوا  
 الْمَرْأَةَ وَذَكَرُوا الْقِصَّةَ وَالسُّؤَالَ انْتَهَى ( فِدْعَا رَجُلًا ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورٍ  
 ( نَشَدْتِكَ بِاللَّهِ ) يَقَالُ نَشَدْتِكَ اللَّهُ وَأَنْشَدْتِكَ اللَّهُ وَبِاللَّهِ وَنَاشَدْتِكَ اللَّهُ وَبِاللَّهِ  
 أَيْ سَأَلْتُكَ وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ ، وَنَشَدْتَهُ نَشْدَةً وَنَشَدَانَا وَمَفَاشِدَةً وَتَعْدِيَتَهُ  
 إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِأَنَّهُ كَدَعَوْتَ زَيْدًا وَبَزَيْدًا وَلِأَنَّهُ ضَمِنَ مَعْنَى ذَكَرْتَ ، وَأَنْشَدْتَ  
 بِاللَّهِ خَطَأً انْتَهَى كَذَا فِي الْجَمْعِ ( وَلَكِنَّهُ ) أَيْ الزَّانَا ( فِي أَشْرَافِنَا ) جَمْعُ شَرِيفٍ  
 ( تَرَكَدَاهُ ) أَيْ لَمْ نَقَمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ ( فَاجْتَمَعْنَا عَلَى التَّخْمِيمِ ) أَيْ تَسْوِيدِ الْوَجْهِ بِالْحَمِّ  
 وَهُوَ الْفَحْمُ ( يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ) أَيْ فِي مَوَالَاةِ  
 الْكُفَرَاءِ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَعْجِزُوا اللَّهَ تَعَالَى أَوْ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يَقْعُونَ فِي الْكُفْرِ بِسُرْعَةٍ  
 وَهَذَا وَإِنْ كَانَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ نَهْيًا لِلْكَفَرَةِ عَنْ أَنْ يَحْزَنُوهُ وَلَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ —

وَلَمَّا لَمْ تَوْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا - إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ السَّكَارُونَ - فِي الْيَهُودِ إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ - فِي الْيَهُودِ إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ .

— نهى له عن التأثر من ذلك والمبالاة به على أبلغ وجه وأكده فإن النهى عن أسباب الشيء ومباده نهى عنه بالطريق البرهاني وقطع له من أصله .  
واقروا هذه الآية إلى قوله تعالى يقولون ( إن أوتيتهم هذا فخذوه وإن لم توتوه فاحذروا ) ولفظ محمل في تفسير هذا القول يقول أيتوا محمداً صلى الله عليه وسلم فإن أمركم بالتعظيم والجلد فخذوه وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا انتهى .  
أى يقول المرسلون وهم يهود خيبر وفدك لمن أرسلوهم وهم يهود المدينة لمايتوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فإن أوتيتهم هذا أى الحكم الحرف وهو التعظيم والجلد وترك الرجم ، أى فإن أفتاكم محمد صلى الله عليه وسلم بذلك الحكم فخذوه أى فاقبلوه واعملوا به ، وإن لم توتوه أى الحكم الحرف المذكور بل أفتاكم بالرجم فاحذروا من قبوله والعمل به . وهذا القول أعنى قوله تعالى يا أيها الرسول ( إلى قوله ) تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) نزل ( فى اليهود ) فى قصة رجم اليهوديين اللذين زنيا المذكورة فى هذا الحديث .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ ( إلى قوله ) تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) نزل ( فى اليهود ) أى يهود المدينة وهم قريظة والنضير ، فإن النضير قد قاتلت قريظة فى الجاهلية وقهرتهم فكان إذا قتل النضيرى القرظى لا يقتل به بل يفادى بمائة وسق من التمر ، وإذا قتل القرظى النضيرى قتل فإن فادوه فدوه بمائتى وسق من التمر ضمنى دية القرظى فغيروا بذلك حكم الله تعالى فى التوراة .

قال : مَيِّ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا - يَعْنِي هَذِهِ الْآيَةَ .

٤٤٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : « أَتَى نَفَرٌ مِنْ يَهُودَ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْقَفِّ ، فَأَتَاهُمْ فِي بَيْتِ الْمِدرَاسِ ، فَقَالُوا : يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنْ رَجُلًا مِنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَخَذَكُمْ بَيْنَهُمْ ، فَوَضَعُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً فَجَلَسَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ : انْثَوْنِي بِالتَّوْرَةِ ، فَأَتَى بِهَا ، فَنَزَعَ الْوَسَادَةَ مِنْ تَحْتِهِ وَوَضَعَ التَّوْرَةَ

— والحاصل أن هذه الآية والتي تقدمت نزلت في اليهود .

وأما الآية التالية أعنى وقفيها على آثارهم بعيسى بن مريم (إلى قوله) تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) قال فنزلت (مَيِّ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا) تأكيداً للـكُفَّارِ (يعنى) بقوله مَيِّ (هذه الآية) التالية ولفظ مسلم فأنزل الله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفرون ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) في الكفار كلها انتهى . ولا اختلاف بين هذه الرواية وبين رواية الكتاب بحسب الحقيقة ، فإن هذه الآيات كلها نزلت في اليهود ولكن حكمها غير مخصص بهم بل هو عام فيهم وفي غيرهم ، فرواية مسلم ناظرة إلى الحكم ورواية الكتاب في الآيتين الأوليين ناظرة إلى سبب النزول ، وأما الآية الأخيرة فهي أيضاً ناظرة إلى الحكم كذا أفاده بعض الأماجد والله أعلم .

قال المفردى : وأخرجه مسلم وابن ماجه بنحوه انتهى .

(إلى القف) بضم القاف وتشديد الفاء اسم واد بالمدينة (فأتاهم في بيت المدراس) قال في النهاية : هو البيت الذى يدرسون فيه ، ومفعال غريب فى —

عَلَيْهَا وَقَالَ : آمَنْتُ بِكَ وَبِمَنْ أَنْزَلَكَ ، ثُمَّ قَالَ : انْتَوْنِي بِأَعْلَيْكُمْ ، فَأَتَى  
بِفَتَى شَابٍّ ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ .

٤٤٢٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا نَا مَعْمَرٌ عَنْ  
الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا رَجُلٌ مِنْ مُزَيْنَةَ ح وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا  
عَنْبَسَةُ أَخْبَرَنَا يُونُسُ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ : سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ يَمُنُّ  
بِتَّبِيعِ الْعِلْمِ وَيَعْبُدُ ثُمَّ اتَّفَقَا وَنَحْنُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ وَهَذَا حَدِيثُ مَعْمَرٍ وَهُوَ أَتَمُّ قَالَ : « زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً ،  
فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ اذْهَبُوا بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ فَإِنَّهُ نَبِيٌّ يُبْعَثُ بِالتَّخْفِيفِ  
فَإِنْ أَفْتَانَا بِفَتْيَا دُونَ الرَّجْمِ قَبَلْنَاَهَا وَاحْتَجَجْنَا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ ، قُلْنَا فُتْيَا

— الْمَكَانَ انْتَهَى (ووضع التوراة عليها) أى على الوسادة والظاهر أنه صلى الله  
عليه وسلم وضع التوراة على الوسادة تذكيرًا لها ، ويؤيده قوله صلى الله عليه  
وسلم آمنت بك وبمن أنزلك (آمنت بك) الخطاب للتوراة (بفتى شاب) هو  
عبد الله بن صوريا (ثم ذكر قصة الرجم نحو حديث مالك عن نافع) . قال  
المنذرى : وحديث مالك عن نافع بعض الحديث المذكور فى أول هذا الباب .

(قال قال محمد بن مسلم) هو الزهرى (رجلا من مزينة ممن يتبع العلم) أى  
بطلبه (ويعيه) أى يحفظه (ثم اتفقا) أى معمر ويونس وحاصل الاختلاف الذى  
قبل هذا الاتفاق أن معمرًا قال فى روايته عن الزهرى قال أخبرنا رجل من  
مزينة ولم يزد على هذا وأما يونس فقال فى روايته قال محمد بن مسلم سمعت رجلا  
من مزينة ممن يتبع العلم ويعيه ، فزاد لفظ ممن يتبع العلم ويعيه (ونحن عند سعيد  
ابن المسيب) جملة حالمة ، يعنى قال الزهرى سمعت رجلا من مزينة ، والحال أننا  
كما عند سعيد بن المسيب (وهذا حديث معمر) أى هذا الحديث الذى ذكر —

نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَائِكَ قَالَ فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالُوا يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَانِيًا فَلَمْ يُسْكَنْهُمَا كَلِمَةً حَتَّى أَتَى بَيْتَ مِدْرَاسِهِمْ فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَقَالَ أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى . مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُخْصِنَ ؟ قَالُوا يُحْمَمُ وَيُجْبَى وَيُجْلَدُ ، وَالتَّعْجِيبَةُ أَنْ يُحْمَلَ الزَّانِيَانِ عَلَى حِمَارٍ وَيُقَابَلُ أَقْفَيْتَهُمَا وَيُطَافُ بِهِمَا . قَالَ وَسَكَتَ شَابٌّ مِنْهُمْ ، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكَتَ أَلْظَّ بِهِ النَّشْدةَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِذَا نَشَدْتَنَا فَإِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ

- في الكتاب هو حديث معمر (وهو أتم) أى من حديث يونس (دون الرجم) أى سوى الرجم (قلنا فتيا نبى من أنبيائك) هذا بيان صورة الاحتجاج عند الله (حتى أتى بيت مدراسهم) أى بيتا يدرسون فيه (على الباب) أى على باب بيت المدراس (أنشدكم بالله) أى أسألكم وأقسمت عليكم بالله (إذا أخصن ضبط بصيغة المعروف والمجهول) (قالوا يحمم) بصيغة المجهول أى يسود وجه الزانى بالفحم (ويجبى) بضم التحتىه وفتح الجيم وتشديد الموحدة وبالهاء بصيغة المجهول من باب التفعول (والتعجيبه أن يحمل الزانيان على حمار ويقابل) كلا الغامين على البناء المفعول (أقفيتهما) جمع قفا ومعناه وراء العنق . وتفسير التعجيبه هذا على ما قال الحافظ في الفتح من كلام الزهرى .

وقال في النهاية : أصل التعجيبه أن يُحمَلَ اثْنان على دابة ويُعمل قفا أحدهما إلى قفا الآخر ، والقياس أن يُقابل بين وجوههما لأنه مأخوذ من الجبهة والتعجيبه أيضاً أن يُنكَّس رأسه فيحتمل أن يكون المحمول على الدابة إذا فعل به ذلك نكس رأسه فسمى ذلك الفعل تعجيبها ، ويحتمل أن يسكون من الجبهه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة يقال جبهته إذا أصبت جبهته -

الرَّجْمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا أَوَّلُ مَا ارْتَخَضْتُمْ أَمْرَ اللَّهِ ؟ قَالَ زَنَى ذُو قَرَابَةِ مِنْ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِنَا فَأَخْرَعْنَاهُ الرَّجْمَ ثُمَّ زَنَى رَجُلٌ فِي أَسْرَةٍ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ رَجْمَهُ فَحَالَ قَوْمُهُ دُونَهُ وَقَالُوا لَا يُرْجَمُ صَاحِبُنَا حَتَّى تَجِيءَ بِصَاحِبِكَ فَتَرْجُمَهُ ، فَأَصْلَحُوا [ فَاصْطَلَحُوا ] عَلَى هَذِهِ الْعُقُوبَةِ بَيْنَهُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنِّي أَحْكُمُ بَيْنَا فِي التَّوْرَةِ فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا .

قَالَ الزُّهْرِيُّ فَبَلَّغْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ [ أَنْزَلَتْ ] فِيهِمْ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ بَحْكُمِ بِهَا الْيَهُودُونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ .

— انتهى (ألفظ) بفتح الهمزة واللام وتشديد الظاء المعجمة المفتوحة (به النشدة) بكسر الدون وسكون الشين . قال السيوطي : أى أنزله القسم وألح عليه فى ذلك (فقال) أى الشاب وهو عبد الله بن سوريا (إذ نشدتما) أى أقسمتما (فما أول ما ارتخضتم) أى جعلتموه رخصاً وسهلاً (فأخر) أى الملك (عنه) أى عن ذى القرباة (فى أسرة) بضم الهمزة وسكون السين .

قال فى النهاية : الأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته لأنه يعقوى بهم انتهى . وقال السفدى : رهطه الأقربون (خلال قومه) أى قوم الرجل الزانى (دونه) أن دون الملك أى حجزوه ومنعوه من الرجم (حتى تجيىء بصاحبك) أى قريبك الذى زنى وأخرت عنه الرجم (فأصلحوا على هذه العقوبة) وفى بعض النسخ فاصطلحوا وهو الظاهر ، والمعنى فاصطلح الملك وجميع رعيته على هذه العقوبة أى التحميم والتجبية والجلد واختاروها وتركوا الرجم (أن هذه الآية) الآتى ذكرها (نزلت فيهم) أى فى اليهود فى قصة رحم اليهوديين الزانين المذكورين والمراد —



٤٤٢٧ — حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى أَبُو الْأَصْبَغِ الْخَرَّائِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ يُحَدِّثُ سَمِيعَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: « زَنَى رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ وَقَدْ أُخْصِفَا حِينَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ مَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ فَتَرَكَوهُ وَأَخَذُوا بِالْعَجِيبَةِ؛ يُضْرَبُ مِائَةً بِحَبْلِ مُطْلَى بِقَارٍ وَيُحْمَلُ عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِمَّا يَلِي دُبُرَ الْحِمَارِ

— بهذه الآية هي قوله تعالى (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون) أى يحكمون بأحكامها ويحكمون الناس عليها ، والمراد بالنبيين الذين بعثوا بعد موسى عليه السلام ، وذلك أن الله تعالى بعث في بني إسرائيل ألوفاً من الأنبياء ليس معهم كتاب إنما بعثوا بإقامة التوراة وأحكامها وحمل الناس عليها (الذين أسلموا) اتقادوا لله تعالى ، وهذه صفة أجريت على النبيين على سبيل اللوح فإن النبوة أعظم من الإسلام قطعاً ، وفيه رفع لشأن المسلمين وتعمير باليهود المعاصرين له صلى الله عليه وسلم بأن أنبياءهم كانوا يدينون بدين الإسلام الذي دان به محمد صلى الله عليه وسلم واليهود بمعزل من الإسلام والافتداء بدين الأنبياء عليهم السلام (كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم) أى من النبيين الذين أسلموا وحكموا بالتوراة فإنه صلى الله عليه وسلم قد حكم بالتوراة . قال فإني أحكم بما في التوراة كما في الحديث والله أعلم .

قال المنذرى : فيه رجل من مزينة وهو مجهول .

(حين قدم) ظرف لقوله زنى (رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) ليس أنه وقع واقعة الزنا حين قدم صلى الله عليه وسلم المدينة على الفور لما في الروايات الصحيحة على ما قال الحافظ أنهم تحاكموا إليه وهو في المسجد بين أصحابه والمسجد —

فاجتمع أخباراً من أخبارهم فبعمثوا قوماً آخرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا سلوه عن حد الزاني - وساق الحديث قال فيه - قال ولستم تكونوا من أهل دينه فيحكم بينكم فخير في ذلك قال . ﴿ فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾ .

— لم يكن بناؤه إلا بعد مدة من دخوله صلى الله عليه وسلم (بجبل مطلى) اسم مفعول بوزن مرمى أى بجبل ملطخ (بقار) قال فى القاموس : القير بالكسر والقار شئ أسود بطل به السفن والإبل أو هما الزيت انتهى (فاجتمع أخبار) جمع خبر بمعنى العالم أى علماء من علمائهم (فقالوا) أى الأخبار للذين بعثوهم (ولم يكونوا من أهل دينه) صلى الله عليه وسلم لأنهم كانوا يهود (فخير) بصيغة المجهول من التخيير (فى ذلك) أى فى الحكم (قال) أى أبو هريرة أو دونه قال الله تعالى (فإن جاءوك) أى جاءك اليهود وتحاكموا إليك (فاحكم بينهم) أى اقض بينهم (أو أعرض عنهم) أى عن الحكم والقضاء بينهم . وفيه تخيير لرسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحكم بينهم وبين الإعراض عنهم . وقد استدل به على أن حكام المسلمين مخبرون بين الأمرين .

وقد أجمع العلماء على أنه يجب على حكام المسلمين أن يحكموا بين المسلم والذى إذا ترافعا إليهم ، واختلفوا فى أهل الذمة إذا ترافعوا فيما بينهم ، فذهب قوم إلى التخيير ، وبه قال الحسن والشعبي والنخعي والزهري وبه قال أحمد .

وذهب آخرون إلى الوجوب وقالوا إن هذه الآية منسوخة بقوله ﴿ وإن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ وبه قال ابن عباس وعطاء ومجاهد وعكرمة والزهري وعمر ابن عبد العزيز والسدى وهو الصحيح من قول الشافعي وحكاة القرطبي عن أكثر العلماء وليس فى هذه السورة منسوخ إلا هذا وقوله ﴿ ولا آمين البيت ﴾ انتهى . —

٤٤٢٨ - حدثنا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ  
مُجَالِدٌ أَنبَأَنَا عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « جَاءَتِ الْيَهُودُ بِرَجُلٍ  
وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَنِيًّا ، قَالَ ائْتُونِي بِأَعْلَمَ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ فَأَتَوْهُ بِابْنَيْ صُورِيَا  
فَذَشَدَّهَا كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَةِ ؟ قَالَ نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ إِذَا  
شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُسْكَحَلَةِ رُجْمًا . قَالَ  
فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَمْرُجُوهُمَا ؟ قَالََا ذَهَبَ سُلْطَانُنَا ، فَكَّرِهْنَا الْقَتْلَ ، فَدَعَا  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّهُودِ فَجَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ [ أَرْبَعَةٍ ] فَشَهِدُوا  
أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُسْكَحَلَةِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهِمَا » .

— قال المنذرى : وفيه أيضاً مجهول .

( زنيا ) صفة رجل وامرأة ( قال ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( ائتوني بأعلم  
رجلين منكم ) زاد الطبري في حديث ابن عباس « ائتوني برجلين من علماء  
بنى إسرائيل فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه  
من الكبر » ذكره الحافظ في الفتح ( بابنى صوريا ) بصيغة التثنية فى الابن وبضم  
الصاد وسكون الواو ( هذين ) أى الزانيين ( إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره فى  
فرجها مثل الميل فى المسكحلة رجما ) زاد البزار من هذا الوجه « فإن وجدوا الرجل مع  
المرأة فى بيت أو فى ثوبها أو على بطنها فهى ربة وفيها عقوبة » ذكره الحافظ ( ذهب  
سلطاننا ) أى غلبتنا وملكنا من الأرض ( فكبرهنا القتل ) أى خوفاً من أن  
نُقِلَّ ( فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا بأربعة ) فيه قبول  
شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض . وزعم ابن العربى أن معنى قوله فى حديث  
جابر « فدعا بالشهود » أى شهود الإسلام على اعترافهما . وقوله فرجهما —

٤٤٢٩ — حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ [ الْمَغِيرَةِ ]  
عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ لَمْ يَذْكُرْ قَدَعًا  
بِالشُّهُودِ فَشَهِدُوا .

— بشهادة الشهود أى الهيئة على اعترافهما ورد هذا التأويل بقوله فى نفس  
الحديث أنهم رأوا ذكره فى فرجها كالليل فى المسكحلة وهو صريح فى أن  
الشهادة بالمشاهدة لا بالاعتراف .

وقال القرطبي الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا كافر  
لا فى حد ولا فى غيره ولا فرق بين السفر والحضر فى ذلك . وقبل شهادتهم جماعة  
من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم . واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم  
يوجد مسلم . وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود أنه صلى الله عليه وسلم  
نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة والزمهم العمل به لإظهاراً لتحريفهم كتابهم  
وتغييرهم حكمه أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال . والثانى مردود .

وقال النووي : الظاهر أنه رجعهما بالاعتراف ، فإن ثبت حديث جابر فاعل  
الشهود كانوا مسلمين وإلا فلا عبرة بشهادتهم ويتعين أنهما أقرأ بالزنا . قال  
الحافظ : بعد ذكر هذا كله لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، وبمقتضى أن يكون  
الشهود أخبروا بذلك السؤال بقية اليهود لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم  
كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستنداً لما أطلعه الله تعالى فحكم فى ذلك بالوحى  
والزمهم الحجة بينهم ، كما قال تعالى ﴿ وشهد شاهد من أهلها ﴾ أو أن شهودهم  
شهدوا عليهم عند أحبارهم بما ذكر فلما رفعوا الأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
استعلم القصة على وجهها ، فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه فى ذلك ولم  
يكن مستند حكم النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما أطلعه الله عليه انتهى . —

٤٤٣٠ — حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن هُشَيْمٍ عن ابنِ سُبْرَةَ عن الشَّعْبِيِّ بِنَحْوِهِ مِنْهُ .

٤٤٣١ — حدثنا إبراهيم بن الحسن المصيصي أخبرنا حجاج بن محمد قال ابن جريج أنه سمع أبا الزبير سمع جابر بن عبد الله يقول « رجم النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من اليهود وامرأة زنيا » .

— قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف .

( حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ الخ ) .

قال المنذرى : هذا مرسل ، وعن الشعبي بنحوه وهذا أيضاً مرسل انتهى كلام المنذرى .

( حدثنا إبراهيم بن الحسن المصيصي ) بكسر ميم وشدة صاد مهملة أولى ويقال بفتح ميم وخفة صاد نسبة إلى مصيصة بلد في الشام كذا في المغني . وهذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤي ولذا لم يذكره المنذرى .

وقال المزى في الأطراف : حديث رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود وامرأة عند مسلم في الحدود وأبي داود فيه وحديث أبي داود من رواية ابن الأعرابي وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم .

٢٧ — باب في الرجل يزني بحريمه

٤٤٣٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ عَنْ أَبِي الْجَنْهِمِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « بَيْنَمَا [ بَيْنَمَا ] أَنَا أَطُوفُ عَلَى لَيْلٍ لِي ضَلَّتْ إِذْ أَقْبَلَ رَكَبٌ أَوْ فَوَارِسٌ مَعَهُمْ لَوْلَا فَجَعَلَ الْأَعْرَابُ يُطِيفُونَ بِي لَمَنْزِلَتِي مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا [ إِذَا ] أَتَوْا قُبَّةً فَاسْتَخْرَجُوا مِنْهَا رَجُلًا فَضَرَبُوا عُنُقَهُ فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَقَدْ كَرَّمُوا أَنَّهُ أَعْرَسَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ » .

( باب في الرجل يزني بحريمه )

أى التى لم يحل له نكاحها ( بينما أنا أطوف على ليل لي ) أى لطلب ليل لي ( ضلت ) صفة ليل أى ضاعت وغابت ( ركب ) جماعة الركبان ( أو فوارس ) جمع فارس بمعنى راكب الفرس ( فجعل الأعراب يطيفون بي ) الظاهر أنه من باب الأفعال . وقال في الجمع طاف به وأطاف بمعنى ( لمنزلي من النبي صلى الله عليه وسلم ) أى لقرب درجتي عنده صلى الله عليه وسلم ( إذا أتوا ) أى الركب ( قبة ) قال في المصباح : القبة من البنيان معروفة وتطلق على البيت المدور ( فاستخرجوا منها ) أى أخرجوا منها ( فسألت عنه ) أى عن حال المقتول وسبب قتله ( أعرس بامرأة أبيه ) أى نكحها على قواعد الجاهلية وعد ذلك حلالاً فصار مرتدأ . قاله في فتح الودود والحديث سكت عنه المنذرى .

ساق الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله كلام المنذرى إلى آخر الباب ، ثم قال :

وهذا كله يدل على أن الحديث محفوظ ، ولا يوجب هذا تركه بوجه .

فإن البراء بن عازب حدث به عن أبي بردة بن نيار ، واسمه الحارث بن عمرو . وأبو بردة : كنيته ، وهو عمه وخاله ، وهذا واقع في النسب ، وكان معه رهط ، =

٤٤٣٣ - حدثنا عمرو بن قُسيظ الرُّقِّي أخبرنا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عَمْرِو  
عن زَيْدِ بنِ أَبِي أَنَيْسَةَ عن عَدِيٍّ بنِ ثَابِتٍ عن زَيْدِ بنِ الْبَرَاءِ عن أَبِيهِ  
قَالَ « لَقِيتُ عُمَى وَمَعَهُ رَايَةٌ فَقُلْتُ لَهُ أَيْنَ تَرِيدُ ؟ فَقَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى رَجُلٍ نَكَّحَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ  
وَأُخَذَ مَالَهُ » .

— ( لقيت عُمَى ) وفي رواية ابن ماجه مر بنى خالى سماه هشيم فى حديثه الحارث  
بن عمرو ( ومعه راية ) وفي رواية ابن ماجه « وقد عقد له النبي صلى الله  
عليه وسلم لواء » .

واللواء هو الراية ولا يسكها إلا صاحب الجيش ، وإنما عقد له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اللواء ليكون علامة على كونه مبعوثاً من جهته صلى الله  
عليه وسلم ( إلى رجل نكح امرأة أبيه ) قال السندى أى نكحها على قواعد  
الجاهلية فإنهم كانوا يتزوجون بأزواج آبائهم يعدون ذلك من باب الإرث —

= فاقصر على ذكر الرهط مرة ، وعين من بينهم أبا بردة بن نيار باسمه مرة ،  
وبكنيته أخرى ، وبالمعموءة تارة ، وبالحولة أخرى .

فأى علة فى هذا توجب ترك الحديث ، والله الموفق للصواب .

والحديث له طرق حسان يؤيد بعضها بعضاً .

منها : مطرف عن أبى الجهم عن البراء .

ومنها : شعبة عن الركين بن الربيع عن عدى بن ثابت عن البراء .

ومنها : الحسن بن صالح عن السدى عن عدى عن البراء .

ومنها : معمر عن أشعث عن عدى عن يزيد بن البراء عن أبيه .

وذكر النسائى فى سننه من حديث عبد الله بن إدريس حدثنا خالد بن أبى كريمة

عن معاوية بن قرة عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أباه جد معاوية  
إلى رجل عرس بامرأة أبيه ، فضرب عنقه ، وخمس ماله » .

٢٨ — باب في الرجل يزني بجارية امرأته

٤٤٣٤ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا أبان أخبرنا قتادة عن خالد بن عرفة عن حبيب بن سالم « أن رجلاً يقال له عبد الرحمن

— ولذلك ذكر الله تعالى النهي عن ذلك بخصوصه بقوله ﴿ ولا تفكحوا ما نكح آباؤكم ﴾ مبالغة في الزجر عن ذلك ، فالرجل سلك مسلكهم في عد ذلك حلالاً فصار مرتداً فقتل لذلك ، وهذا تأويل الحديث من يقول بظاهره انتهى (فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله) قال في الفيل : فيه دليل على أنه يجوز للإمام أن يأمر بقتل من خالف قطعياً من قطعيات الشريعة كهذه المسألة ، فإن الله تعالى يقول ﴿ ولا تفكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ﴾ ولكنه لا بد من حمل الحديث على أن ذلك الرجل الذي أمر صلى الله عليه وسلم بقتله عالم بالتحريم وفعله مستحلاً وذلك من موجبات الكفر والمرتد يقتل . وفيه أيضاً متمسك لقول مالك أنه يجوز التعزير بالقتل وفيه دليل أيضاً على أنه يجوز أخذ مال من ارتكب معصية مستحلاً لها بعد إراقة دمه انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن غريب . هذا آخر كلامه .

وقد اختلف في هذا اختلافاً كثيراً فروى عن البراء كما تقدم وروى عنه عن عمه كما ذكرنا أيضاً وروى عنه قال مربي خالي أبو بردة بن نيار ومعه لواء وهذا لفظ الترمذى فيه ، وروى عنه عن خاله وسماء هشيم في حديثه الحارث بن عمرو وهذا لفظ ابن ماجه فيه ، وروى عنه قال مر بدا ناس يفلقون ، وروى عنه إلى لأطوف على إبل ضلت في تلك الأحياء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءهم رهط معهم لواء وهذا لفظ النسائى انتهى كلام المنذرى .

(باب في الرجل يزني بجارية امرأته)

(عن خالد بن عرفة) بضم عين وسكون راء وضم فاء وفتح طاء (يقال —



ابن حُنينٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ فَرَفَعَ إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى السَّكُوفَةِ فَقَالَ لَا قُضِيْنَ فِيكَ بِقَضِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَكَ جَلَدَتْكَ مِائَةً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَكَ رَجَمْتُكَ بِالْحِجَارَةِ فَوَجَدُوهُ قَدْ أَحَلَّتْهَا لَهُ فَجَلَدَهُ مِائَةً .

قَالَ قَتَادَةُ : كَتَبْتُ إِلَى حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ بِهَذَا .

-- له عبد الرحمن بن حنين) بالتصغير (فرفع إلى النعمان بن بشير) الأنصاري الخزرجي له ولأبويه صحبة ثم سكن الشام ثم ولي امرأة السكوفة ثم قتل بمحصر رضى الله عنهم (لأقضين فيك) الخطاب لذلك الرجل الذي وقع على جارية امرأته (إن كانت) أى امرأته (أحلتها) أى جعلت جاريته حلالا لك وأذنت لك فيها (جلدتك مائة) قال ابن العربي : يعنى أدبته ، تعزيراً وأبلغ به الحد تنكيلا لأنه رأى حده بالجلد حداً له . قال السفدي بعد ذكر كلام ابن العربي هذا لأن الحصن حده الرجم لا الجلد ، ولعل سبب ذلك أن المرأة إذا أحلت جاريته لزوجها فهو إمارة الفروج فلا يصح لسكن العارية تصدير شبهة ضعيفة فيعزر صاحبها . قال الخطابي : هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه انتهى (جلده مائة) أى مائة جلدة (قال قَتَادَةُ كَتَبْتُ إِلَى حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ) أى بعدما حدثني هذا الحديث خالد بن عرفطة عنه (فكتب) أى حبيب بن سالم (إلى) بشدة الياء (بهذا) أى بهذا الحديث فصار الحديث عنده من حبيب بن سالم حينئذ بغير واسطة .

وقد اختلف أهل العلم في الرجل يقع على جارية امرأته ، فقال الترمذي روى عن غير واحد من الصحابة منهم أمير المؤمنين على وابن عمر أن عليه الرجم . وقال ابن مسعود ليس عليه حد ولكن يعزر . وذهب أحمد وإسحاق إلى مارواه النعمان بن بشير انتهى .

- ٤٤٣٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفُطَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي جَارِيَةً امْرَأَتَهُ قَالَ « إِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ جُلْدَ مِائَةٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجَعَتْهُ » .
- ٤٤٣٦ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ

- قال الشوكاني وهذا هو الراجح لأن الحديث وإن كان فيه المقال فأقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بها الحد .

قال المنذرى : وحينئذ بضم الحاء المهملة وفتح الدون وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة ونون أيضاً .

( في الرجل يأتي جارية امرأته الخ ) .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقال الترمذى : حديث النعمان في إسفاده اضطراب سمعت محمداً يعنى البخارى يقول لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث إنما رواه عن خالد بن عرفطة .

وأبو بشر لم يسمع من حبيب بن سالم هذا الحديث أيضاً إنما رواه عن خالد بن عرفطة هذا آخر كلامه . وخالد بن عرفطة قال أبو حاتم الرازى هو مجهول وقال الترمذى أيضاً سألت محمد بن إسماعيل عنه فقال أنا أتقى هذا الحديث . وقال النسائى أحاديث النعمان كلها مضطربة . وقال الخطابى هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه هذا آخر كلامه . وعرفطة بضم العين وسكون الراء المهملتين وضم الفاء وبعدها طاء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث .

قَتَادَةَ مِنَ الْحُسَيْنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ أَمْرًا تَبِيحًا إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَهِيَ حُرَّةٌ وَعَلَيْهِ لِسِيْدَتُهَا مِثْلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فَهِيَ لَهُ وَعَلَيْهِ لِسِيْدَتُهَا مِثْلُهَا » .

قال أبو داود : رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ وَسَلَامٌ عَنْ الْحُسَيْنِ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ ، لَمْ يَذْكُرْ يُونُسُ وَمَنْصُورٌ قَبِيصَةَ .

— ( عن سلمة بن المحبق ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة ومن أهل اللغة من يكسرها ، والمحبق لقب واسمه صخر بن عبيد قاله في النيل ( استكرهها ) أى أكرهها وألجأها ( فهى ) أى الجارية ( وعليه ) أى الرجل الواقع ( مثلها ) أى مثل الجارية ( وإن كانت ) الجارية ( طاوَعته ) أى وافقته وتابعت ( فهى ) أى الجارية ( له ) أى للرجل . قال الخطابي : لا أعلم أحداً من الفقهاء يقول به وخلق أن يكون منسوخاً . وقال البيهقي في سننه : حصول الإجماع من فقهاء الأمصار بعد التابعين على ترك القول به دليل على أنه إن ثبت صار منسوخاً بما ورد من الأخبار في الحدود ثم أخرج عن أشعث قال بلغنى أن هذا كان قبل الحدود والله أعلم كذا في فتح الودود .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وقال لا تصح هذه الأحاديث . وقال البيهقي وقبيصة بن حريث غير معروف وقد روينا عن أبي داود ، أنه قال سمعت أحمد ابن حنبل يقول الذى رواه عن سلمة بن المحبق شيوخ لا يعرف لا يحدث عنه غير الحسن يعنى قبيصة بن حريث . وقال البخارى في التاريخ : قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق فى حديثه نظر .

٤٤٣٧ — حدثنا علي بن الحسين الدرهمي أخبرنا عبد الأعلى عن سعيد  
عن قتادة عن الحسن بن سلمة بن المحبق عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه  
إلا أنه قال : « وإن كانت طاووعته فهي ومثلها من ماله لسيديها » .

— وقال ابن المنذر : لا يثبت حديث سلمة بن المحبق وقال الخطابي : هذا حديث  
منكر ، وقبيصة بن حريث غير معروف والحجة لا تقوم بمثله . وكان الحسن  
لا يبالي أن يروى هذا الحديث ممن سمع . وقال بعضهم هذا كان قبل الحدود  
انتهى كلام المنذري ( عن الحسن ) هو البصري قاله المنذري ( نحوه ) أى نحوه  
الحديث المتقدم .

( إلا أنه قال وإن كانت ) أى الجارية ( طاووعته ) أى وافقته وتابعته ( فهي  
ومثلها من ماله لسيديها ) هذا يخالف لما فى الرواية المتقدمة من أنها إن كانت  
طاووعته ( فهي له وعليه لسيديها مثلها ) .

قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد اختلف فى هذا الحديث  
عن الحسن فقيل عنه عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق ، وقيل عنه عن  
سلمة من غير ذكر قبيصة ، ، وقيل عنه عن جون بن قتادة عن سلمة .

وجون بن قتادة قال الإمام أحمد لا يعرف ، والمحبق بضم الميم وفتح الحاء  
المهملة وبعدها باء بواحدة مشددة مفتوحة ، ومن أهل اللغة من يكسرها ، والمحبق  
لقب واسمه صخر بن عبيد وسلمة له صحبة سكن البصرة كنيته أبو سنان . كنى  
بابنه سنان وذكر أبو عبد الله بن منده أن لابنه سنان صحبة أيضاً . وجون  
بفتح الجيم وسكون الواو وبعدها نون .

٢٩ - باب فيمن عمل عمل قوم لوط

٤٤٣٨ - حدثنا عبد الله بن محمد بن علي التميمي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » .

قال أبو داود : رَوَاهُ سَلِيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مِنْهُ ، وَرَوَاهُ عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ .

( باب في من عمل عمل قوم لوط )

المراد من عمل قوم لوط اللواط ( من وجدتموه ) أى علمتموه ( فاقتلوا الفاعل والمفعول به ) فى شرح السنة : اختلفوا فى حد اللواطى ، فذهب الشافعى فى أظهر قولييه وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا أى إن كان محصناً يرجم وإن لم يكن محصناً يجلد مائة ، وعلى المفعول به عند الشافعى على هذا القول جلد مائة وتغريب عام رجلاً كان أو امرأة محصناً كان أو غير محصن . وذهب قوم إلى أن اللواطى يرجم محصناً كان أو غير محصن ، وبه قال مالك وأحمد ، والقول الآخر للشافعى أنه يقتل الفاعل والمفعول به كما هو ظاهر الحديث وقد قيل فى كيفية قتلهم ما هدم بناء عليهم ، وقيل رميهم من شاهق كما فعل بقوم لوط . وعقد أبى حنيفة يعزر ولا يحد انتهى ( قال أبو داود رواه سليمان بن بلال ) التميمى أحد الحفاظ ( عن عمرو بن أبى عمرو مثله ) أى مثل رواية عهد العزيز الدراوردي فقال فى روايته عن عمرو بن أبى عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ورواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رفعه ) أى لم يقل فى حديثه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال -

عن إبراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رفعه .

— رفعه قال الزيلعي : وأخرج الحاكم عن عبادة بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يأتي البهيمة « اقتلوا الفاعل والمفعول به . وسكت عنه .

وأخرجه أحمد في مسنده أعنى حديث عباد بن منصور انتهى ( ورواه ابن جريج عن إبراهيم ) هو ابن إسماعيل بن أبي حبيبة كما في سنن ابن ماجه وسنن الدار قطنى .

أو هو ابن محمد بن أبي يحيى كما عند عبد الرزاق وكلاهما يرويان عن داود ابن الحصين ( عن عكرمة عن ابن عباس رفعه ) فابن جريج أيضاً قال في روايته عن ابن عباس رفعه ولم يقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما ابن أبي فديك فروى عن إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن ماجه والدار قطنى .

ثم اعلم أن مفاد قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله رفعه واحد ، غير أن الحديثين لم اعتناء في أداء ألفاظ الحديث فلذا نبه عليه المؤلف رحمه الله تعالى والله أعلم .

ورأيت بخط بعض القدماء على هامش السنن ما نصه رواه إسماعيل بن إسحاق في كتاب الفوائد أخبرنا إسحاق بن محمد قال أخبرنا إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس فذكر معناه ، وإبراهيم هذا هو ابن أبي حبيبة . قال البخارى منكر الحديث انتهى .

قال المذرى وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وفى لفظ النسائى لعن الله من عمل عمل قوم لوط وقال الترمذى وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس —

٤٤٣٩ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن رَاهَوَيْد أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ  
أَنْبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ خُثَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَجَاهِدًا  
يُحَدِّثَانِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « فِي الْبَيْكْرِ يُوجَدُ عَلَى الْوُطَيْقَةِ قَالَ يُرْجَمُ » .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدِيثُ عَاصِمٍ يُضَعَّفُ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو .

— عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه . وروى محمد بن إسحاق هذا  
الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال « من عمل عمل قوم لوط » ولم يذكر القتل  
هذا آخر كلامه وقد أخرجه النسائي بلفظ اللفظة كما قدمناه من حديث عبد العزيز  
ابن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو ، وقال عمرو ليس بالقوى هذا آخر  
كلامه . وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزومي المدني  
كفيلته أبو عثمان ، واسم أبي عمرو ميسرة قد احتج به البخاري ومسلم وروى  
عنه عن الإمام مالك وتكلم فيه غير واحد . وقال يحيى بن معين عمرو بن  
أبي عمرو مولى المطلب ثقة يذكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتتلوا الفاعل والمفعول به . انتهى كلام المنذرى .  
( يوجد على اللوطية ) أى اللواط ( قال أبو داود ، حديث عاصم يضعف )  
بصيغة المعروف من التضعيف ( حديث عمرو بن أبي عمرو ) مفعول يضعف :  
قال المنذرى : يريد حديث عاصم بن أبي النجود الذى يأتى بعد انتهى .  
قلت : قد وقع هذه العبارة فى أكثر النسخ فى هذا المقام وفى آخر الباب الآتى  
أيضاً . وفى بعض النسخ وجد ههنا ولم يوجد فى آخر الباب الآتى والظاهر أن  
موقعها فى آخر الباب الآتى كما لا يخفى على المتأمل .

قال فى فتح الودود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو ،  
كأنه يشير إلى حديث عاصم فى الباب الآتى لكن حديث عاصم إنما هو فى —

— إتيان البهيمة لافي عمل قوم لوط فلو أخره إلى هناك لسكان أتم إلا أن يكون قصد القياس ، ثم رأيت في نسخة مذكوراً في الباب الآتي ولعله أليق انتهى . قلت : لاشك في كونه أليق بل هو الصواب ، ومراد المؤلف تضعيف حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أتى بهيمة » الحديث بحديث عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن ابن عباس قال « ليس على الذي يأتي البهيمة حد » .

قال الزيلعي : وضعف أبو داود هذا الحديث بحديث أخرجه عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن ابن عباس موقوفاً . وكذلك أخرجه الترمذي والنسائي قال الترمذي وهذا أصح من الأول ولفظه « من أتى بهيمة فلا شيء عليه » .

وقال البيهقي : وقد روينا من أوجه عن عكرمة ولا أرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم بن بهدلة في الحفظ ، كيف وقد تابعه جماعة ، وعكرمة عند أكثر الأئمة من الثقات الأنهات انتهى .

وأخرجه الحاكم في المستدرک عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، ومن وجدتموه يأتي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة معه وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وله شاهد في ذكر البهيمة انتهى والله تعالى أعلم .



### ٣٠ - باب فيمن أتى بهيمة

٤٤٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَتَى بِهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ . قَالَ قُلْتُ لَهُ : مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَهُ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ » .

### ( باب في من أتى بهيمة )

أى جامعها .

( من أتى بهيمة فاقتلوه ) أى الآتى ( واقتلوه ) أى البهيمة ( معه ) أى مع الآتى . قال فى اللغات : ذهب الأئمة الأربع إلى أن من أتى بهيمة يعزرو ولا يقتل والحديث محمول على الزجر والتشديد انتهى ( قال ) أى عكرمة ( قلت له ) أى لابن عباس ( ما شأن البهيمة ) أى أنها لا عقل لها ولا تكليف عليها فساها لها تقتل ( قال ) أى ابن عباس ( ما أراه ) بضم الهمزة بصيغة المجهول أى ما أظن النبى صلى الله عليه وسلم ( وقد عمل بها ) أى بتلك البهيمة ( ذلك العمل ) أى القبيح الشنيع . والجملة حالية . وقال السندى نقلا عن السيوطى : قيل حكمة قتلها خوف أن تأتى بصورة قبيحة يشبه بعضها الأدمى وبعضها البهيمه . وأكثر الفقهاء كما حكاه الخطابى على عدم العمل بهذا الحديث فلا يقتل البهيمه ومن وقع عليها ، وإنما عليه التعزير ترجيحاً لما رواه الترمذى عن ابن عباس قال « من أتى بهيمة فلا حد عليه » قال الترمذى : هذا أصح من الحديث الأول ، والعمل على هذا عند أهل العلم انتهى

وقال الحافظ : فى التلخيص : حديث « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط -

قال أبو داود : لَيْسَ هَذَا بِالْقَوِيِّ .

— فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أحمد وأبو داود واللفظ له والترمذى وابن ماجه والحاكم والبيهقى من حديث عكرمة عن ابن عباس واستنكره النسائى ، ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث أبى هريرة وإسناده أضعف من الأول بكثير وقال ابن الطلاع فى أحكامه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم فى اللواط ولا أنه حكم فيه وثبت عنه أنه قال « اقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة وفى حديث أبى هريرة « أحصنا أم لم يحصنا » كذا قال . وحديث أبى هريرة لا يصح ، وقد أخرجه البزار عن طارق عاصم بن عمر العمرى عن سهيل عن أبيه عنه ، وعاصم متروك ، وقد رواه ابن ماجه من طريقه بلفظ « فارجوا الأعلى والأسفل » وحديث ابن عباس يختلف فى ثبوته .

وأما حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أتى بهيمة فاقتلوه » الحديث فى إسناده هذا الحديث كلام رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث عمرو بن أبى عمرو وغيره عن عكرمة عن ابن عباس . وعند البيهقى بلفظ « ملعون من وقع على بهيمة وقال اقتلوه واقتلوا لثلا يقال هذه التى فعل بها كذا وكذا » قال أبو داود : وفى رواية عاصم عن أبى رزين عن ابن عباس « ليس على الذى يأتى البهيمة حد » فهذا يضعف حديث عمرو بن أبى عمرو . وقال الترمذى حديث عاصم أصح ولما رواه الشافعى فى كتاب اختلاف على وعبد الله من جهة عمرو بن أبى عمرو قال إن صح قلت به .

ومال البيهقى إلى تصحيحه لما عضد طريق عمرو بن أبى عمرو عنده من رواية عباد بن منصور عن عكرمة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن دادو بن الحصين عن عكرمة . ويقال إن أحاديث عباد بن منصور عن —

٤٤٤١ — حدثنا أحمد بن يونس أن شريكاً وأبا الأخوص وأبا بكر  
ابن عياش حدثوهم عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال : « ليس  
على الذي يأتي البهيمة حد » .  
قال أبو داود : وكذا قال عطاء ، وقال الحكم : أرى أن يُجلد ولا يُبلغ  
بِهِ الحد ، وقال الحسن : هو بمنزلة الزاني .

— عكرمة إنما سمعها من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود عن عكرمة فكان يدلها  
بإسقاط رجلين ، وإبراهيم ضعيف عندهم وإن كان الشافعي يقوى أمره . انتهى  
( قال أبو داود ليس هذا بالقوى ) ليست هذه العبارة في أكثر النسخ .  
قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وقال البخاري عمرو صدوق ولكنه روى  
عن عكرمة مناكير .

وقال أيضاً ويروى عمرو عن عكرمة في قصة البهيمة فلا أدري سمع أم لا .  
وأخرج هذا الحديث ابن ماجه في سننه من حديث إبراهيم بن إسماعيل عن  
داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « من وقع على ذات محرم فاقتلوه ومن وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة »  
وإبراهيم بن إسماعيل هذا هو أبو حبيبة الأنصارية مولاها المذني كنيته  
أبو إسماعيل . قال الإمام أحمد ثقة : وقال البخاري منكر الحديث وضعفه غير  
واحد من الحفاظ .

( حدثوهم ) أي أحمد بن يونس وغيره ( عن عاصم ) هو ابن أبي النجود  
( عن أبي رزين ) هو مسعود بن مالك الأسدي ( ليس على الذي يأتي البهيمة  
حد ) قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم ( وكذا ) أي مثل قول  
ابن عباس ( قال عطاء ) تابعي جليل مشهور ( وقال الحكم ) بن عتيبة الكوفي —

قال أبو داود : حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بِضَعْفٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو .

— أحد الأئمة الفقهاء (وقال الحسن) هو البصري (هو بمنزلة الزاني) أى فإن كان محصناً يرمم وإن لم يكن محصناً يجلد . وذكر الإمام الخطابي الاختلاف فى هذا الفعل ثم قال وأكثر الفقهاء على أنه يعزر ، وكذلك قال عطاء والفخمي ، وبه قال مالك والثوري وأحمد وأصحاب الرأي وهو أحد قولى الشافعى رحمه الله انتهى مختصراً .

واستدل الإمام أبو بكر بن العربى فى أحكام القرآن على أن اللواط زنا وفيه الحد بأن الله تعالى سماه فى القرآن فاحشة فقال ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ وفى حديث مسلم عن أبى سعيد الخدرى جاء رجل يقال له ماعز فقال يا رسول الله إني أصبت فاحشة فظهرنى ، الحديث قال أهل اللغة : الفاحشة الزنا ذكره فى الصحاح وغيره . وقال إبراهيم الحربى فى كتاب غريب الحديث فى قوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ أجمع المفسرون أنه الزنا انتهى .

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه حدثنا وكيع عن ابن أبى لؤلؤ عن القاسم بن الوليد عن يزيد بن قيس أن علياً رجم لوطياً .

وأخرج البيهقى عن عطاء بن أبى رباح قال أتى ابن الزبير بسبعة فى لواط أربعة منهم قد أحصنوا وثلاثة لم يحصنوا فأمر بالأربعة فرضخوا بالحجارة وأمر بالثلاثة فضرَبوا الحد وابن عباس وابن عمر فى المسجد ذكره الزهلى (قال أبو داود حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبى عمرو) المقصود أنه يظهر من حديث عاصم الذى هو موقوف على ابن عباس ضعف حديث عمرو بن أبى عمرو المرفوع لأنه لو كان صحيحاً لم يقل ابن عباس خلافه البتة .

قال الخطابي : يريد أن ابن عباس لو كان عمده فى هذا الباب حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم لما يخالفه انتهى .

### ٣١ - باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقرر المرأة

٤٤٤٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا طلق بن غنم أخبرنا عبد السلام بن حفص أخبرنا أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها [ فسماها ] له فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألتها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت ، فجلبده الحلد وتركتها » .

٤٤٤٣ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا موسى بن هارون البردي أخبرنا هشام بن يوسف عن القاسم بن فياض الأبنائى [ الأبنائى ]

— قال المنذرى : وأخرجه النسائي وهذا هو حديث عامم الذى أشار إليه أبو داود فى الباب الذى قبله . وعاصم هو ابن أبى النجود وأبو رزين هو مسموع ابن مالك الأسدى مولا م الكوفى انتهى كلام المنذرى .

### ( باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقرر المرأة )

( أن رجلاً أتاه ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( فبعث ) أى أحداً ( عن ذلك ) أى عما أقر ذلك الرجل من الزنا بها ( فجلبده الحلد ) أى جلبده حد الزنا وهو مائة جلدة فظهر من هذا أنه كان غير محصن ( وتركتها ) أى المرأة لأنها أنكرت وتقدم هذا الحديث فى أول باب الرجم على ما فى بعض النسخ .

وأما فى عامة النسخ فهذا الحديث فى هذا المحل وهو الصواب والله أعلم . قال المنذرى : فى إسناده عبد الله بن سلام بن حفص أبو مصعب المدنى . قال ابن معين ثقة ، وقال أبو حاتم الرازى ليس بمعروف .

( أخبرنا موسى بن هارون البردي ) بضم الموحدة صدوق ربما أخطأ . قاله —

عن خَلَادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عن ابْنِ الْمُسَيَّبِ عن ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَجُلًا  
مِنْ بَكْرٍ بْنِ لَيْثٍ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْرَأَهُ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ  
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَجَلَدَهُ مِائَةً وَكَانَ بِكْرًا ، ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَتْ :  
كَذَّبَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَجَلَدَهُ حَدَّ الْفَرِيقِ ثَمَانِينَ » .

— الحافظ ( عن القاسم بن فياض الأبنائى ) بفتح الهمزة بعدها موحدة ساكنة  
ثم نون الصمدانى مجهول قاله الحافظ . وفي هامش الخلاصة منسوب إلى ابني بضم  
الهمزة وسكون الموحدة بوزن لبنى . قال فى القاموس موضع انتهى . وقد وقع  
فى بعض النسخ الأنبارى والظاهر أنه غلط والله تعالى أعلم ( أربع مرات ) أى  
أقر أربع مرات ( فجلده مائة ) أى حد الزنا ( وكان ذلك الرجل المقر ) ثم سأل  
البَيْهَقِيُّ عَلَى الْمَرْأَةِ ( أى على أنها زنت به لأنه إذا أقر أنه زنى بها فقد نفى بأنها  
زنت به واتهمها به ) ( فقالت ) المرأة بعد مجز الرجل عن البَيْهَقِيِّ ( كذب ) أى  
الرجل ( فجلده ) أى ثمانين جلدة ( حد الفرية ) بكسر الفاء وسكون الراء أى  
الكذب والبهتان . وقد استدلل بحديث سهل بن سعد المذكور مالك والشافعى  
فقالا يحد من أقر بالزنا بامرأة معينة للزنا لا للقدف . وقال الأوزاعى وأبو حنيفة  
يحد للقدف فقط ، قال لأن إنكارها شبهة وأجيب بأنه لا يبطل به إقراره .  
وذهب محمد وروى عن الشافعى وغيره إلى أنه يحد للزنا والقدف ، واستدلوا  
بحديث ابن عباس هذا . قال الشوكانى : هذا هو الظاهر لوجهين :

الأول : أن غاية ما فى حديث سهل أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحد ذلك  
الرجل للقدف ، وذلك لا ينتهز للاستدلال به على السقوط لاحتمال أن يكون  
ذلك لعدم الطلب من المرأة أو لوجود مسقط بخلاف حديث ابن عباس فإن فيه  
أنه أقام الحد عليه .

### ٣٢ - باب في الرجل يصيب من المرأة مادون الجماع فيتوب قبل أن يأخذه الإمام

٤٤٤٤ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرِّهٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ أَخْبَرَنَا  
سِمَاكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَأَصَبْتُ  
مِنْهَا مَادُونَ أَنْ أَمْسَهَا فَأَنَا هَذَا فَأَقِيمْ عَلَيَّ مَا شِئْتَ ، فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ سَتَرَ اللَّهُ

— الوجه الثاني : أن ظاهر أدلة القذف العموم فلا يخرج من ذلك إلا ما خرج  
بدليل وقد صدق على من كان كذلك أنه قاذف انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقال هذا حديث منكر هذا آخر كلامه ،  
وفى إسناداه القاسم ابن فياض الأنباري الصنعاني تسكلم فيه غير واحد ، وقال  
ابن حبان بطل الاحتجاج به .

### ( باب في الرجل يصيب من المرأة مادون الجماع الخ )

( قال عبد الله ) هو ابن مسعود رضى الله عنه ( جاء رجل ) هو أبو اليسر  
بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمرو الأنصاري ، وقيل نهبان التمار  
وقيل عمرو بن غزيرة ( إني عالجتها امرأة ) أى داعيتها وزاولت منها ما يكون  
بين الرجل والمرأة غير أنى ما جامعتهما قاله الطائي .

وقال الفووى : معنى عالجها أى تفاولها واستمتع بها ، والمراد بالمس الجماع ،  
ومعناه استمتع بها بالقبلة والمعانقة وغيرهما من جميع أنواع الاستمتاع إلا الجماع  
( من أقصى المدينة ) أى أسفلها وأبعداها عن المسجد لأظفر منها بجماعها ( فأصبت  
منها مادون أن أمسها ) ما موصولة أى الذى تجاوز المس أى الجماع ( فأنا هذا ) -

عَلَيْكَ لَوْ سَتَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا ،  
فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ فَاتَّبَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فَدَعَاهُ فَتَلَا عَلَيْهِ :  
﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ  
مِنَ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَهُ خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ ؟ فَقَالَ : لِلنَّاسِ كَافَّةً .

— أى حاضر بين يديك ( فأقم على ماشئت ) أى أردته مما يجب على كفاية عن غاية  
التسليم والانقياد إلى حكم الله ورسوله ( لوسرت على نفسك ) أى لكان حسفًا  
( فلم يرد عليه ) أى على الرجل أو على عمر ( شيئًا ) من الكلام وصلى الرجل  
مع النبي صلى الله عليه وسلم كما فى حديث أنس ذكره القسطلانى ( فانطلق  
الرجل ) أى ذهب ( فأتبعه ) أى أرسل عقبه ( فتلا ) أى قرأ ( عليه ) أى على  
الرجل السائل ( وأقم الصلاة ) المفروضة ( طرفى النهار ) ظرف لأقم ( وزلفًا من  
الليل ) عطف على طرفى فينتصب على الظرف إذ المراد به ساعات الليل القريبة  
من النهار .

واختلف فى طرفى النهار وزلف الليل ف قيل الطرف الأول الصبح والثانى  
الظهر والعصر ، والزلف المغرب والعشاء ، وقيل الطرف الأول الصبح والثانى  
العصر والزلف المغرب والعشاء ، وليست الظهر فى هذه الآية على هذا القول  
بل فى غيرها .

وقيل الطرفان الصبح والمغرب ، وقيل غير ذلك وأحسنها الأول . قاله  
القسطلانى ( إلى آخر الآية ) وتمام الآية مع تفسيرها هكذا : ( إن الحسنات  
يذهبن السيئات ) أى تكفرها ، والمراد من السيئات الصفات أن الصلاة إلى  
الصلاة مكفرات ما بينهما ما اجتنبت الكبائر ( ذلك ) أى ما ذكر فى هذه  
الآية ( ذكرى ) أى تذكير وموعظة ( للذاكرين ) أى لنعمة الله أو للمتغطين —



### ٣٣ - باب في الأمة تزنى ولم تحصن

٤٤٤٥ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ  
عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ  
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ .  
قال : إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا  
ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَجَبِّهِمُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ » .

— (أله خاصة) بهمزة الاستفهام أى أهذا الحكم للسائل يخصه خصوصاً أم للناس  
عامة ( فقال للناس كافة ) أى يعمهم جميعاً وهو منهم .

قال النووي : هكذا تستعمل كافة حالا أى كلهم ، ولا يضاف فيقال  
كافة الناس ولا السكافة بالألف واللام ، وهو معدود في تصحييف العوام ومن  
أشبههم انتهى .

والحديث دليل ظاهر لما ترجم له المؤلف رحمه الله .

قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وهذا الرجل هو أبو اليسر  
كعب بن عمرو وقيل غير ذلك .

### ( باب في الأمة تزنى ولم تحصن )

( سئل عن الأمة إذا زنت ) أى تحد أم لا ( ولم تحصن ) بفتح الصاد حال  
من فاعل زنت ، وتقييد حدّها بالإحصان ليس بقييد وإنما هو حكاية حال ،  
والمراد بالإحصان هنا ماهى عليه من عفة وحرية لا الإحصان بالتزويج لأن حدّها  
الجلد سواء تزوجت أم لا قاله القسطلانى ( قال إن زنت فاجلدوها ) قيل أعاد  
الزنا فى الجواب غير مقيد بالإحصان للتعبيه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد —

قال ابن شهاب : لا أدري في الثالثة أو الرابعة . والضفير : الحبل .

— في الأمة مطلق الزنا . ومعنى اجلدوها الحد الثلاثين بها المبين في الآية وهو نصف ما على الحرة قاله الحافظ .

وقال القسطلاني : والخطاب في فاجلدوها لملك الأمة ، فيدل على أن السيد يقيم على عبده وأمة الحد ويسمع البينة عليهما ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم خلافاً لأبي حنيفة في آخرين واستثنى مالك القطم في السرقة لأن في القطع مثلة فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بعبده فيخشى أن يتصل الأسر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك ، فيمنع من مباشرته القطع سداً للذريعة ( ولو بضفير ) بالضاد المعجمة فاعيل بمعنى مفعول وهو الحبل المضفور ، وعبر بالحبل للمبالغة في التنفير عنها وعن مثلها لما في ذلك من الفساد ( قال ابن شهاب لا أدري في الثالثة أو الرابعة ) أي لا أدري هل يجلدونها ثم يبيعها ولو بضفير بعد الزنية الثالثة أو الرابعة قاله القسطلاني .

قال النووي ما محصله إنه قال الطحاوي لم يذكر في هذه الرواية قوله ولم تحصن غير مالك وأشار بذلك إلى تضعيفها وأنكر الحفاظ هذا على الطحاوي قالوا بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عبيدة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك ، فهذه اللفظة صحيحة وليس فيها حكم يخالف لأن الأمة تجلد نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة بالتزويج أم لا .

وفي هذا الحديث بيان لمن لم يحصن وفي قوله تعالى : ﴿ فإذا أحسن فإن أنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ بيان من أحصنت فحصل من الآية .

والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تجلد وهو معنى —

٤٤٤٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمَيْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا زَنَتِ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجِدْهَا وَلَا يَمِيزْهَا ثَلَاثَ مَرَارٍ ، فَإِنْ عَادَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَلْيَجْلِدْهَا وَلْيَبْعِمْهَا بِضَفِيرٍ أَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ » .

— ما قال على رضى الله عنه : يا أيها الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحسن منهن ولم يحسن .

والحكمة فى التقييد فى الآية بقوله : ﴿ فَإِذَا أَحْصَن ﴾ التقنيه على أن الأمة وإن كانت مزوجة لا يجب عليها إلا نصف جلد الحر لأنه الذى ينتصف ، وأما الرجم فلا ينتصف ، فليس مراداً فى الآية بلا شك وهذا هو مذهب الشافعى ومالك وأبى حنيفة وجاهير العلماء .

وقال جماعة من السلف لاحد على من لم تكن مزوجة من الإمام والعبيد ومن قاله ابن عباس وطاوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيد انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

( فلموجدھا ) أى الحد الواجب المعروف من صريح الآية : ﴿ فَعَلِيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ( ولا يعيرھا ) من التعمير ، وهو القويىـخ واللوم والتثريب .

قال البيضاوى : كان تأديب الزناة قبل مشروعية الحد التثريب وحده ، فأمرهم بالحد ، ونهاهم عن الاقتصار على التثريب . وقيل المراد به النهى عن التثريب بعد الجلد ، فإنه كفارة لما ارتكبته فلا يجمع عليها العقوبة بالحد والتعمير انتهى .

قال النووى : فيه دليل على أن السهم يقيم الحد على عبده وأمه وهذا مذهبنا —

٤٤٤٧ - حدثنا ابنُ نَفَيْلٍ أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ « فَلْيَضْرِبْهَا كِتَابُ اللَّهِ ،

— ومذهب مالك وأحمد وجواهر العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . وقال أبو حنيفة في طائفة ليس له ذلك ، وهذا الحديث صريح في الدلالة للجمهور انتهى ( ثلاث مرار ) أى قال صلى الله عليه وسلم قوله إذا زنت إلخ ثلاث مرات ( وليبيعها ) قال النووي : — هذا البيع المأمور به مستحب عندنا وعند الجمهور .

وقال داود وأهل الظاهر هو واجب ( بضمير أو بحبل من شعر ) شك من الراوى . وفي رواية البخارى ولو بحبل من شعر . قال القسطلانى . قيد بالشعر لأنه كان الأكثر في حبالهم .

قال الحافظ : واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى ، مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتنى ما لا يرضى اقتناؤه لنفسه . وأجوب بأن السبب الذى باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج ، فإن الإخراج من الوطن المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره .

قال ابن العربى : يرجى عند تبديل الحبل تبديل الحال . ومن المعلوم أن المجاورة تأثيراً فى الطاعة وفى المعصية انتهى .

قال المفزرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه وأخرجه البخارى تعليقاً . ( فليضربها كتاب الله ) وفي رواية للنسائى من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة « فليجلدها بكتاب الله » والمقصود من هذين النظمين —

وَلَا يُتَرَّبُ عَلَيْهَا . وَقَالَ فِي الرَّابِعَةِ « فَإِنْ عَادَتْ فَلْيَضْرِبْهَا كِتَابُ اللَّهِ ثُمَّ لِيَمِمْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ » .

### ٣٤ — باب في إقامة الحد على المريض

٤٤٤٨ — حدثنا أحمد بن سعيد الممداني أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف « أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى فماد جلدته على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لما فوقع عليها فلما دخل عليه رجال قوميه يؤودونه أخبرهم

— فليجلدها الحد المذكور في كتاب الله وهو قوله تعالى : ﴿ فمليهن نصف ما على الخصاصات من العذاب ﴾ ( ولا يترب عليها ) التثريب التعهير أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد والتعهير . وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بنحوه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى من حديث محمد بن إسحاق عن سعيد ، وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث الليث بن سعد عن سعد .

### ( باب في إقامة الحد على المريض )

( اشتكى رجل ) أى مرض ( حتى أضنى ) بصيغة المجهول . قال الخطابى أى أصابه الضنا وهو شدة المرض وسوء الحال حتى يفعل بدنة ويهزل ، ويقال إن الضنا انتكاس العلة انتهى . وفى القاموس : ضنى كرضى ضنى مرض مرضاً مخاطرأ كلما ظن برؤءه فكس وأضناه المرض ( فماد ) أى صار ( جلدته على عظم ) أى لم يبق شيء من اللحم بل بقى عظم عليه جلدته ( فهش ) أى ارتاح . وخف ( لها ) أى لتلك الجارية . قال فى القاموس : المشاشة والمشاش الارتياح والخفة —

بِذَلِكَ وَقَالَ اسْتَفْتُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنِّي قَدْ وَقَعْتُ عَلَى جَارِيَةٍ دَخَلْتُ عَلَى ؛ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا : مَا رَأَيْنَا بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّرِّ مِثْلَ الَّذِي هُوَ بِكَ لَوْ حَمَلْنَا إِلَيْكَ لَنَفَسَخْتَ عِظَامَهُ ، مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذُوا لَهُ مِائَةَ شِمْرَاخٍ فَيَضْرِبُوهُ بِهَا [ فَيَضْرِبُونَهَا ] ضَرْبَةً وَاحِدَةً .

— والنشاط والفعل كدب ومل انتهى وفي النهاية يقال هس لهذا الأمر بهس هشاشة إذا فرح به واستمر وارتاح له وخف ومنه حديث عمر هششت يوما فقبلت وأنا صائم انتهى (فوقع عليهما) أى جامعها (يعودونه) من العيادة والجللة حالية (أخبرهم بذلك) أى وقوعه على تلك الجارية والجماع بها (من الضر) أى المرض (مثل الذى هو) أى الضر (به) أى بذلك الرجل المريض الواقع على تلك الجارية (لنفسخت عظامه) أى تسكسرت وتفرقت (أن يأخذوا له مائة شمراخ) بكسر أوله وفي رواية شرح السفة على مافى المشكاة خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ . قال الطيبي : العثكال الغصن الكبير الذى يكون عليه أغصان صفار ويسمى كل واحد من تلك الأغصان شمراخاً انتهى . وقال فى النهاية . العثكال العذق وكل غصن من أغصانه شمراخ وهو الذى عليه البسر (فيضربوه بها) عطف على يأخذوا . وفي بعض النسخ فيضربونها والضمير المجرور لمائة شمراخ (ضربة واحدة) أى مرة واحدة .

والحديث دليل على أن المريض إذا لم يحتمل الجلد ضرب بعثكال فيه مائة شمراخ أو ما يشابهه ويشترط أن تهاشمه جميع الشماريخ ، وقيل بكفى الاعتماد ، وهذا العمل من الحيل الجائزه شرعاً ، وقد جوز الله مثله فى قوله ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضَمْنًا ﴾ الآية قاله الشوكانى .

٤٤٤٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى  
عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : فَجَرَتْ جَارِيَةٌ لَّآلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا عَلِيُّ انْطَلِقْ فَأَقِمْ عَلَيْهَا الْحَدَّ ، فَاظْلَقْتُ فَإِذَا بِهَا دَمٌ بِسَيْلٍ لَمْ  
يَنْقَطِعْ فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ يَا عَلِيُّ أفرغت؟ فَقُلْتُ أَتَيْتُهَا وَدَمُهَا بِسَيْلٍ ، فَقَالَ  
دَعَهَا حَتَّى يَنْقَطِعَ دَمُهَا ثُمَّ أَقِمْ عَلَيْهَا الْحَدَّ وَأَقِمْوَا الْحَدَّ وَدَعَا عَلَى مَا مَلَكَتْ  
أَيْمَانُكُمْ .

— وقال ابن الهمام : وإذا زنى المريض وحده الرجم بأن كان محصناً حـد لأن  
المستحق قتله ، ورجحه في هذه الحالة أقرب إليه : وإن كان حده الجلد لا يجلد حتى  
يبرأ لأن جلده في هذه الحالة قد يؤدي إلى هلاكه وهو غير المستحق عليه . ولو  
كان المرض لا يرجى زواله كالسل أو كان خداجاً ضعيف الحلقة فعندنا وعند  
الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شمراخ فيضرب به دفعة ، ولا بد من وصول  
كل شمراخ إلى بدنه ، ولذا قبل لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة انتهى . قال  
المفzdرى : وقد روى عن أبي أمامة عن أبيه وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ، وعن أبي أمامة عن سعيد بن سعيد عن عبادة ، وروى أيضاً عن أبي  
حازم عن سهل بن سعد انتهى كلام المفzdرى .

( عن أبي جميلة ) قال المفzdرى : اسمه ميمسرة الطهمى الكوفى ( فجرت )  
أى زنت ( جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وفي رواية مسلم « أمة لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم زنت » ( فإذا ) هى المفاجأة ( دم ) أى دم النفاس ( يسيل )  
أى يجرى . وفي رواية مسلم « فإذا هى حديث عهد بنفاس » ( أفرغت ) بهمة  
الاستفهام أى أفرغت عن إقامة الحد عليها ( دعها ) أى أتركها ( حتى ينقطع —

قال أبو داود : وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى وَرَوَاهُ  
شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى فَقَالَ [ وَقَالَ ] فِيهِ : « قَالَ لَا تَضُرَّ بِهَا حَتَّى تَضَعَ »  
وَالأَوَّلُ أَصَحُّ

— دمها) أى دم نفاسها (ثم أقم عليها الحد) فيه دليل على أن المريض يمهل  
حتى يبرأ .

وظاهر الحديث الأول أنه لا يمهل ، والجمع أن من يرجى برؤه يمهل ومن  
لا يرجى برؤه لا يؤخر والله تعالى أعلم ( وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم )  
فيه دليل على أن السيد يقيم الحد على مملوكه وتقدم الاختلاف فيه .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى باللفظ الأول واللفظ الثانى وفى إسناده  
عبد الأعلى بن عامر الثعلبى ولا يحتج به وهو كوفى . وأبو الأحوص هو سلام  
ابن سليم الحنفى الكوفى ثقة . والثعلبى بالثناء المثناة والعين المهملة . وأبو الأحوص  
بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وبعد الواو المفتوحة صاد مهملة . وأبو جميلة  
بفتح الجيم وكسر الميم وسكون الباء آخر الحروف وبعد اللام المفتوحة  
تاء تأنيث . والطهوى بضم الطاء وفتح الهاء وكسر الواو منسوب إلى طهية بفت  
عبسبس ابن سعد بن زيد مناة بن تميم وفى النسبة إلى طهية لغات منها ما ذكرناه  
والثانية بفتح الطاء وفتح الهاء معاً والثالثة بفتح الطاء وسكون الهاء ، والرابعة  
بضم الطاء وسكون الهاء وعبسبس هذا بفتح العين المهملة وفتح الباء الموحدة  
ومنهم من يسكنها . وقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث أبى عبد الرحمن السلمى  
عبد الله بن حبيب قال خطب على رضى الله عنه فقال « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى  
أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مِنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَحْصَنْ ، فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَنْتُ فَأَمْرٌ بِي أَنْ أَجْلِدَهَا نِإِذَا هِيَ حَدِيثُهُ عَهْدُ بِنَفَاسٍ فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا —



٣٥ — باب في حد القاذف [ القذف ]

٤٤٥٠ — حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي ومالك بن عبيد الواحد  
 السلمي وهذا حديثه أن ابن أبي عدي حدثهم عن محمد بن إسحاق عن  
 عبد الله بن أبي بكر عن حمزة عن عائشة قالت : « لما نزل عذري قام  
 النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك [ ذاك ] وتلا - تعني  
 القرآن - فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حدهم » .  
 ٤٤٥١ — حدثنا النخعي أخبرنا محمد [ حماد ] بن سلمة عن محمد بن

— جلدها أن أقتلها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت  
 وأخرجه الترمذي . وفي رواية لمسلم « أتركها حتى تماثل » ولم يذكر من أحسن  
 منهم ومن لم يحسن انتهى كلام المنذري .

( باب في حد القاذف )

وفي بعض النسخ حد القذف .

وهو الرمي بالزنا والافتهام به ، وحده ثمانون جلدة ( لما نزل عذري ) أي  
 الآيات الدالة على براءتها شبهتها بالمعذر الذي يرى المعذور من الجرم ذكره  
 القاضي وغيره ( فذكر ذلك ) أي عذري ( تلا ) أي قرأ ( تعني ) أي تريد  
 عائشة رضي الله عنها ( القرآن ) بالنصب مفعول تلا ، وهذا تفسير من بعض الرواة  
 لمفعول تلا المحذوف ، والمراد من القرآن قوله تعالى ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك ﴾  
 إلى آخر الآيات ( أمر بالرجلين ) أي بمحدهما أو بإحضارهما وهما حسان بن ثابت  
 ومسطع بن أثانة ( والمرأة ) بالجر أي والمرأة وهي حنة بنت جحش ( فضربوا )  
 بصيغة المجهول ( حدهم ) أي حد المعتزين وهو مفعول مطلق أي فحد واحداهم —

إِسْحَاقَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ عَائِشَةَ قَالَ فَأَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ مِمَّنْ تَكَلَّمُ بِالْفَاحِشَةِ؛ حَسَّانُ بْنُ مُنَابِتٍ وَمِسْطَاحُ بْنُ أَثَانَةَ. قَالَ النَّفِيلِيُّ وَيَقُولُونَ الْمَرْأَةُ [إِنَّ الْمَرْأَةَ] حَمْنَةُ بَذْتُ جَحْشٍ .

### ٣٦ - باب في الحد في الخمر

٤٤٥٢ - حدثنا الحسن بن عليٍّ ومحمد بن المنصور وهذا حديثه قالاً أخبرنا أبو عامرٍ عن ابن جربنج عن محمد بن علي بن ركانة عن عكرمة

— ( ولم يذكر ) أي النفيلي ( ممن تكلم بالفاحشة ) أي القذف ( حسان بن ثابت ) بفتح الحاء والسين المشددة الصحابي الأنصاري شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال صلى الله عليه وسلم في شأنه : « إن روح القدس مع حسان ما دام ينافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ( ومسطح بن أثانة ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وبضم الهمزة في أثانة ( يقولون ) أي الحدوثون ( المرأة ) أي المذكورة في الحديث هي ( حمنة بذت جحش ) أي أخت زينب رضي الله عنها قال المغدري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق هذا آخر كلامه . وقد أسنده ابن إسحاق مرة وأرسله أخرى . وقد تقدم الكلام على الاحتجاج بحديث محمد بن إسحاق .

### ( باب في الحد في الخمر )

قال العيني : الحد المفع لغة ، يقال للبواب حداد لمنعه الناس عن الدخول . وفي الشرع الحد عقوبة مقدرة لله تعالى .

( عن محمد بن علي ) بن يزيد بن ركانة المطلبي عن عكرمة وعنه ابن جريج —

عن ابن عباسٍ « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت [ لم يوقت ] في الخمر حداً » .

وقال ابن عباسٍ : شرب رجل فسكّر فلقى يميل في الفج فأنطلق به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلمّا حاذى بدار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فضحك وقال أفعلمها ؟ ولم يأمر فيه بشيء .

— وثقه ابن حبان (لم يفت في الخمر) أى لم يوقت ولم يعين يقال وقت بالتخفيف يفت فهو موقوت ، وليس المراد أنه مقرر حداً أصلاً حتى يقال لا تثبت بالرأى فكيف أثبت الناس في الخمر حداً بل معناه أنه لم يعين فيه قدراً معيناً بل كان يضرب فيه ما بين أربعين إلى ثمانين وعلى هذا فحين شاور عمر الصحابة اتفق رأيهم على تقرير أقصى المراتب . قيل سببه أنه كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة فاندفع توهم أنهم كيف زادوا في حد من حدود الله مع عدم جواز الزيادة في الحد والله أعلم ، كذا في فتح الودود (فسكر) بكسر الكاف (فلقى) بصيغة المجهول أى رؤى (يميل) حال من المستكن في لقي أى ماثلاً (في الفج) بفتح الفاء وتشديد الجيم أى الطريق الواسع بين الجبلين (فأنطلق به) بصيغة المفعول أى فأخذ وأريد أن يذهب بالرجل (فلما حاذى) أى قابل الشارب (انفلت) أى تخلص وفر (فالتزمه) أى التبع الشارب إلى العباس وتمسك به أو اعقنته متشفعاً لديه (فذكر ذلك) بالبقاء للمجهول أى فذكر ما ذكر (وقال) النبي صلى الله عليه وسلم (أفعلمها) بهمة الاستفهام التعجبي الضمير للمذكورات من الانفلات والدخول والالتزام ، ويجوز أن يكون المصدر أى أعمل الفعلة (ولم يأمر فيه بشيء) قال الخطابي : —

قال أبو داود : هذا مما تفرد به أهل المدينة ، حديث الحسن بن عليّ هذا .

٤٤٥٣ - حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا أبو صخرة عن يزيد بن الحارث عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة هـ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجلاً قد شرب فقال اضربوه . قال أبو هريرة : فبنا الضارب بيده والضارب بغيره والضارب يئوه فلما انصرف قال بعض القوم أخزأك الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليّ الشيطان هـ .

— هذا دليل على أن حد الحمر أخف الحدود وأن الخطر فيه أبسر منه في سائر الفواحيش . ويحتمل أن يسكون إنما لم يعرض له بعد دخوله دار العباس من أجل أنه لم يكن ثبت عليه الحد بإقراره أو شهادة عدول ، وإنما لقي في الطريق يميل فظن به السكر فلم يكشف عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركه على ذلك ( قال أبو داود هذا مما تفرد به الخ ) يشبه أن يكون المعنى أن حديث الحسن بن عليّ الخلال هذا تفرد به عكرمة عن ابن عباس ، وعكرمة مولى ابن عباس معدود في أهل المدينة ، وما روى هذا الحديث غير أهل المدينة والله أعلم .  
والحديث سكت عنه المنذرى .

( قد شرب ) أى الحمر ( فقال ) النبى صلى الله عليه وسلم ( اضربوه ) أى الشارب ولم يعين فيه العدد لأنه لم يكن موقتاً حينئذ ( الضارب بيده ) أى بكفه ( والضارب بئوه ) أى بعد قتله للأيام ( فلما انصرف ) من الضرب ( قال بعض القوم ) قيل إنه عمر رضى الله عنه ( أخزأك الله ) أى أذلأك الله ( لا تقولوا هكذا ) أى لا تدعوا عليه بالخزى وهو الذل والهوان ( لا تعينوا عليه ) أى على —

٤٤٥٤ — حدثنا محمد بن دلوذ بن أبي ناجة الإسكندراني  
أخبرنا ابن وهب أخبرني يحنى بن أيوب وحيوة بن شريح وابن لميمية  
عن ابن الهادي بإسناده ومعناه قال فيه بعد الضرب « ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لأصحابه بكتوه ، فأقبلوا عليه يقولون ما اتقيت  
الله ما خشيت الله ، وما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم  
أرسلوه . وقال في آخره : ولكن قولوا اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ،  
وبغضهم يزيد الحكمة ونحوها » .

— الشارب (الشیطان) لأن الشيطان يريد بتزيينه له المعصية أن يحصل له الخزي  
فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . وقال البيضاوي :  
لاندعوا عليه بهذا الدعاء فإن الله إذا أخزاه استحوذ عليه الشيطان ، أو لأنه إذا  
سمع منكم انهمك في المعاصي وحمله اللجاج والغضب على الإصرار فيصير الدعاء  
وصلة ومعونة في إغوائه وتسويله قاله القسطلاني ويستفاد من هذا الحديث منع  
الدعاء على المعاصي بالإبعاد عن رحمة الله كاللعن . قال المنذرى : والحديث  
أخرجه البخاري .

( بإسناده ) السابق ( ومعناه ) أى الحديث السابق ( قال ) الراوى ( فيه )  
أى فى هذا الحديث ( بكتوه ) بتشديد الكاف من التبكيت وهو التوبيخ  
والتعيير باللسان وقد فسر فى الحديث بقوله ( فأقبلوا عليه ) بفتح الهمزة والموحدة  
ماض من الإقبال أى توجهوا إليه ( ما اتقيت الله ) أى مخالفته ( ما خشيت الله )  
أى ما لاحظت عظمته أو ما خفت عقوبته ( وما استحييت من رسول الله ) أى من  
ترك متابعتة أو مواجهته ومقابلته ( ثم أرسلوه ) أى الشارب ( وقال ) الراوى —  
( ١٢ — من العبود ١٢ )

٤٤٥٥ — حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ح وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ الْمَعْنَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَدَ فِي الْخُمُرِ بِالْجُرِيدِ وَالْفَعَالِ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ فَلَمَّا وُلِّيَ عُمرُ دَعَا النَّاسَ فَقَالَ لَمُمْ إِنَّ النَّاسَ قَدْ دَنَوْا مِنِّ الرَّيْفِ ، وَقَالَ

— (في آخره) أى الحديث (اللهم اغفر له) أى بمحو المعصية (اللهم ارحمه) أى يتوفيق الطاعة أو اغفر له في الدنيا وارضه في العقبى (وبعضهم) أى بعض الرواة (يزيد الكلمة) في حديثه (ونحوها) أى نحو هذه الكلمة وهى اللهم اغفر له وهو معطوف على قوله اللهم اغفر له . والحديث سكنت عنه المفذرى .

(أن النبى صلى الله عليه وسلم جلد) لعل فيه تجريداً أى أمر بالضرب (في الخمر) أى في شاربها أو التقدير جلد شارب الخمر لأجل شربها (بالجريد) وهو جمع جريدة وهى السعفة سميت بها لكونها مجردة عن الخوص وهو ورق الفخل (والفعل) بكسر أوله جمع الفعل وهو مايلبس في الرجل ، والمعنى أنه ضربه ضرباً من غير تعيين عدد وهذا يحمل بينته الرواية الآتية التى رواها ابن أبى عروبة عن قتادة (وجلد) أى ضرب (أبو بكر أربعين) أى جلدة أو ضربة . قال السندى : أى كانوا يكتبون على أربعين أيضاً في زمانهما لأنهم ما كانوا يزيدون عليه قط انتهى . قال العمي : احتج به الشافعى وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر على أن حد السكران أربعون سوطاً . وقال ابن حزم وهو قول أبى بكر وعمر وعثمان وعلى والحسن بن على وعبدالله بن جعفر رضى الله عنه وبه يقول الشافعى وأبو سليمان وأصحابنا . وقال الحسن البصرى والشعبي وأبو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية ثمانون سوطاً . وروى ذلك عن على وخالد ابن الوليد ومعاوية بن أبى سفيان انتهى . قال في الفتح : وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لاقتل فيه ، واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين —

مُسَدَّدٌ : مِنْ الْقُرَى وَالرِّيفِ فَمَا تَرَوْنَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ  
ابْنُ عَوْفٍ : نَرَى أَنْ تَجْعَلَهُ كَأَخْفِ الْحُدُودِ فَجَلَدَ فِيهِ ثَمَانِينَ .  
قال أبو داود : رواه ابنُ أبي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

— وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذمي فلا يححد فيه (فلما ولى عمر) بتشديد اللام  
على صيغة المجهول وبتخفيف اللام المكسورة على صيغة المعروف من الولاية أى  
ملك أمر الناس وقام به (دعا الناس) أى الصحابة (قد دنوا من الريف) فى  
النهاية : الريف كل أرض فيها زرع ونخل ، وقيل هو ما قارب المساء من أرض  
العرب ومن غيرها انتهى . وقال النووى : الريف المواضع التى فيها المياه أو هى  
قرية منها ، ومعناه لما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفتحت الشام  
والعراق وسكن الناس فى الريف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعناب  
والتمار أكثروا من شرب الخمر فزاد عمر فى حد الخمر تغليظاً عليهم وزجراً لهم  
عنها (فقال له) أى لعمر (نرى أن تجعله أى حد الخمر) كأخف الحدود) يعنى  
المنصوص عليها فى القرآن وهى حد السرقة بقطع اليد ، وحد الزنا بجلد مائة ،  
وحدهم القذف ثمانون وهو أخف الحدود . قال النووى : هكذا هو فى مسلم وغيره  
أن عبد الرحمن بن عوف هو الذى أشار بهذا . وفى الموطأ وغيره أنه على بن  
أبى طالب رضى الله عنه وكلاهما صحيح وأشارا جميعاً ، ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا  
القول فوافقه على وغيره فنسب ذلك فى رواية إلى عبد الرحمن رضى الله عنه  
لسبقه به ، ونسب فى رواية إلى على رضى الله عنه لفضيلته وكثرة علمه ورجحانه  
على عبد الرحمن رضى الله عنه ، وفى هذا جواز القياس واستصحاب مشاورة  
القاضى والمفتى أصحابه وحاضرى مجلسه فى الأحكام (فجاد) عمر (فيه) أى فى  
حد الخمر . قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم تمامه . وأخرج البخارى —

وسلم أنه جلد بالجريد والنعال أربعين « ورواه شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ضرب بجریدتین نحو أربعين [الأربعين] » .

٤٤٥٦ — حدثنا مسدد بن مسرهد وموسى بن إسماعيل المعنى قالاً أخبرنا عبد العزيز بن المختار أخبرنا عبد الله الداناج حدثني حنظل بن المنذر الرقاشي هو أبو ساسان قال شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد بن عتبة فشهد عليه حران ورجل آخر فشهد أحدهما أنه رآه شربها يعني الخمر وشهد الآخر أنه رآه يتقيأها ، فقال عثمان إنه لم يتقيأها حتى

— المسند وفعل الصديق فقط وأخرج ابن ماجه المسند منه فقط (أنه) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( جلد بالجريد ) معناه بالفارسية شاخ خرماً (ضرب بجریدتین نحو أربعين) قال النووي : اختلفوا فى معناه ، فأصحابنا يقولون معناه أن الجريدتين كانتا مفردتين جلد بكل واحدة منهما عدداً حتى كمل من الجميع أربعون وقال آخرون ممن يقول جلد الخمر ثمانون معناه أنه جعدهما فجلده بهما أربعين جلدة فيكون المبلغ ثمانين انتهى .

قال المنذرى : وحديث شعبة الذى علقه أبو داود أخرجه مسلم والترمذى وأخرجه البخارى ولم يذكر فيه اللفظ .

(عبد الله الداناج) هو بالدال المهملة والنون والجيم ويقال له أيضاً الدانا بحذف الجيم والداناه بالهاء ومعناه بالفارسية العالم قاله النووي (حدثني حنظل) بمهملة وضاد معجمة مصغراً قاله فى الفتح (شهدت) أى حضرت (عثمان بن عفان) أى عنده (وأنى) بضم الهمزة (فشهد عليه) أى على الوليد (حران) بضم أوله ابن أبان مولى عثمان بن عفان اشتراه فى زمن أبى بكر الصديق ثقة (أنه رآه) أى الوليد (وشهد الآخر أنه رآه) أى الوليد (يتقيأها) أى الخمر (إنه) الوليد —



شَرِبَهَا فَقَالَ لِعَلِيٍّ أَقِمِ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحَسَنِ أَقِمِ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَقَالَ  
الْحَسَنُ وَلَّ حَارَهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَهَا ، فَقَالَ عَلِيٌّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَقِمِ عَلَيْهِ  
الْحَدَّ ، فَأَخَذَ السَّوْطَ فَجَلَدَهُ وَعَلَى يَمْدُهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ قَالَ حَسْبُكَ ،

— ( لم يقيمها ) أى الخمر ( حتى شربها ) أى الخمر ( فقال ) عثمان ( لعلی ) بن أبی  
طالب ( أقم عليه ) أى على الوليد ( الحد ) .

قال النووى : هذا دليل لمالك وموافقيه فى أنه من تقياً الخمر يحد حد  
الشارب ( فقال على للحسن ) ابن على ، معناه أنه لما ثبت الحد على الوليد بن  
عقبة قال عثمان رضى الله عنه وهو الإمام لعلی على سبيل التكرمة له وتفويض  
الأمر إليه فى استيفاء الحد قم فاجده أى أقم عليه الحد بأن تأمر من ترى بذلك  
فقبل على رضى الله عنه ذلك فقال للحسن قم فاجده فامتنع الحسن فقال لابن  
جعفر فقبل فجده ، وكان على مأذوناً له فى التفويض إلى من رأى قاله النووى  
( ول ) أسمر من التولية ( حارها ) أى الخلافة والولاية الحار الشديد المكروه  
( من تولى قارها ) أى الخلافة والولاية ، القار البارد والهنىء الطيب ، وهذا  
مثل من أمثال العرب .

قال الأصمى وغيره معناه ول شدتها وأوساخها من تولى هنيئها ولذاتها أى  
كما أن عثمان وأقاربه يقولون هنىء الخلافة ويختصون به يقولون نكدها وقاذوراتها  
ومعناه ليتولى هذا الجلد عثمان بنفسه أو بعض خاصة أقاربه الأدينين .

قال الخطابى : هذا مثل يقول ول العقوبة والضرب من توليه العمل والنفع  
انتهى ( لعبد الله بن جعفر ) الطيار ( أقم عليه ) أى على الوليد ( فأخذ ) عبد الله  
( السوط فجده ) أى الوليد ( وعلى يمد ) ضربات السوط ( فلما بلغ ) الجلود  
( أربعين ) سوطاً ( قال ) على مخاطباً لعبد الله ( حسبك ) وفى رواية لمسلم فقال —

جَلَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ ، أَحْسَبُهُ قَالَ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ  
وَعُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ .

— أمسك ( وكل سنة ) أى كل واحد من الأربعين والثمانين سنة .

وقال الخطابي : وقوله وكل سنة يقول إن الأربعين سنة قد عمل بها النبي  
صلى الله عليه وسلم في زمانه ، والثمانين سنة قد عمل بها عمر رضى الله عنه  
في زمانه انتهى .

وقال في الفتح : وأما قول على وكل سنة فمعناه أن الاقتصار على الأربعين  
سنة النبي صلى الله عليه وسلم فصار إليه أبو بكر والوصول إلى الثمانين سنة عمر  
ردعاً للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى انتهى .

وقال النووي : معناه أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر سنة يعمل  
بها وكذا فعل عمر ولكن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر أحب إلى  
( وهذا أحب إلى ) إشارة إلى الأربعين التي كان جلدتها وقال لجلاد حسبك ،  
ومعناه هذا الذى قد جلدته وهو الأربعون أحب إلى من الثمانين .

قال في الفتح : قال صاحب المفهم وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة  
أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالباً فأعطوه حكمه ، وهو من  
أقوى حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينسكروا في ذلك  
الزمان منكر انتهى .

وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحرى ما كان في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم فوجده أربعين فعمل به ، ولا يعلم له في زمنه مخالف ،  
فإن كان السكوت إجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به  
أولى لأن مسنده فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم رجع إليه على ففعله  
في زمن عثمان بحضرته وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن —

٤٤٥٧ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ  
الدَّانَاجِ عَنْ حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَكُلُّهُمَا عُتْمَرُ ثَمَانِينَ  
وَكُلُّ سُنَّةٍ » .

قال أبو داود: وقال الأصبغى « ولحارها من تولى قارها » ، ولشديدها  
من تولى هيئتها .

قال أبو داود: هذا كان سيّد قوم حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو سَاسَانَ .

— جعفر الذى باشر ذلك والحسن بن على ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا هو  
الأخير فينبغى ترجيحه ، وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع فى عهد عمر من  
الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعهد ،  
فاحتمل الأمرين أن يكون حداً أو تعزيراً .

وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم فى الصيام أن عمر  
حد الشارب فى رمضان ثم نفاه إلى الشام ، وبما أخرجه ابن أبى شيبة أن علياً  
جلد النجاشى الشاعر ثمانين ، ثم أصبح فجلده عشرين بجراعه بالشرب فى  
رمضان انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم وابن ماجه .

( جلد ) أى ضرب ( فى الخمر ) أى فى شرب الخمر ( وأبو بكر أربعين ) جلده  
أو ضربه ( وكلها ) من التكميل أى عقوبة حد الخمر ( ولشديدها ) تفسير لقوله  
ول حارها ( من تولى هيئتها ) أى سهلها ولينها وهو تفسير لقوله من تولى قارها .  
والحديث سكنت عنه المنذرى .



— وقولهم إنه صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب بالرابعة فضربه ولم يقتله لا يصلح رد هذه الأحاديث لوجوه ، الأول أنه مرسل إذ راويه قبيصة ولد يوم الفتح فكان عمره عند موته صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهرًا فلم يدرك شيئًا يرويه .

الثاني : أنه لو كان متصلًا صحيحًا لكانت تلك الأحاديث مقدمة عليه لأنها أصح وأكثر .

الثالث : أن هذه واقعة عين لا عموم لها .

الرابع : أن هذا فعل والقول مقدم عليه لأن القول تشريع عام والفعل قد يكون خاصًا .

الخامس : أن الصحابة خصوصًا في ترك الحدود بما لم يخص به غيرهم فلاجل ذلك لا يفسقون بما يفسق به غيرهم خصوصية لهم ، وقد ورد بقصة نعمان لما قال عمر أخزاه الله ما أكثر ما يؤتى به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تطعنه فإنه يحب الله ورسوله ، فعلم النبي صلى الله عليه وسلم من باطنه صدق محبته لله ورسوله فأكرمه بترك القتل ، فله صلى الله عليه وسلم أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام فلا أقبل هذا الحديث إلا بنص صريح من قوله صلى الله عليه وسلم وهو لا يوجد .

وقد ترك عمر إقامة حد الخمر على فلان لأنه من أهل بدر ، وقد ورد فيهم : « إعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وترك سعد بن أبي وقاص إقامة منته على أبي مجजन الحسن بلائه في قتال الكفار فالصحابه رضوا الله عنهم جميعًا جديرون بالرخصة إذا بدت من أحدهم زلة .

وأما هؤلاء المدمنون للخمر الفسقة المعروفون بأنواع الفساد ، وظلم العباد ، وترك الصلاة ، ومجاوزة الأحكام الشريعة ، وإطلاق أنفسهم بحال سكرهم —

٤٤٥٩ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن حميد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « هذا الملعون قال : « وأحسبه قال في الخامسة إن شربها فاقتلوه » .

— بالكفريات وما قاربها فإنهم يقتلون بالرابعة لا شك فيه ولا ارتياب .  
وقول المصنف لا نعلم خلافاً رده حق بأن الخلاف ثابت محكى عن طائفة ،  
فروى أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاصي فقال انتوني برجل أقيم عليه حد  
الخنزير فإن لم أقتله فأنا كذاب .  
ومن وجه آخر عنه : انتوني بمن شرب خمرأ في الرابعة ولكم على أن أقتله  
التمهي كلام السيوطي .

قال الزيلعي قال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث أبي صالح  
عن معاوية أصبح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة ورواه ابن حبان في صحيحه  
والحاكم في المستدرک وسكت عنه .

وقال الذهبي في مختصره هو صحيح وأخرجه النسائي في سننه الكبرى انتهى .  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذي وابن ماجه وذكر الترمذي أنه روى عن  
أبي صالح عن أبي هريرة قال سمعت محمد بن أبي البختري يقول حديث أبي صالح عن  
معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ هذا  
( بهذا المعنى ) أى بمعنى حديث معاوية رضى الله عنه المذكور ( قال ) أى موسى  
ابن إسماعيل ( وأحسبه ) أى أظنه ، والظاهر أن الضمير المنصوب راجع إلى  
حماد ( إن شربها ) أو الخمر والخمر مؤنث . وأخرج النسائي في الأثرية من  
حديث مغيرة عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن ابن عمر ونفر من أصحاب محمد  
صلى الله عليه وسلم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شرب الخمر فاجلدوه —

قال أبو داود: وكذا في حديث أبي غطفان في الخامسة .  
 ٤٤٦٠ — حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي أخبرنا يزيد بن هارون  
 الواسطي أخبرنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة

— ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه « انتهى  
 ففيه ذكر القتل في الرابعة وعبد الرحمن هذا ضعيف ضعفه ابن معين قاله ابن القطان  
 وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ذكره الزيلعي (وكذا  
 في حديث أبي غطفان) بالتصغير الهذلي مجهول من الثالثة ، وقيل هو غطفان  
 أو غضيف بالضاد المعجمة كذا في التقريب ، وحديث أبي غطفان أخرجه الطبراني  
 وابن مندة في المعرفة صرح به الحافظ السيوطي في حاشيته على جامع الترمذي  
 (في الخامسة) بيان لقوله كذا وعند الأكثر ذكر القتل في الرابعة كما سيظهر  
 لك . وقال الحافظ في الإصابة غطفان بن الحارث السكندی والد عياض ، قال  
 أبو نعيم له صحبة وأخرج له ابن السكن والطبراني من طريق إسماعيل بن عياض  
 عن سعيد بن سالم السكندی عن معاوية بن عياض بن غطفان عن أبيه عن جده  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد  
 فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه » وأخرجه ابن شاهين وابن أبي خيثمة من طريق  
 إسماعيل المذكور انتهى . فذكر القتل في الثالثة .

وأخرج البزار في مسنده من طريق إسماعيل المذكور وفيه « من شرب  
 الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه ثم إن عاد فاجلدوه » ولم يذكر فيه القتل قال  
 البزار : لا نعلم روى غطفان غير هذا الحديث ، كذا في نصب الراية للزيلعي .

قال المنذرى : وأبو غطفان هذا لا يعرف اسمه وهو هذلي وغطفان بضم  
 الغين المعجمة وبمدح طاء مهملة مفتوحة وياء آخر الحروف ساكنة . —

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا سكرَ فاجلدوه ، ثم إن سكرَ فاجلدوه ، ثم إن سكرَ فاجلدوه ، فإن عادَ الرابعة [ فى الرابعة ] فاقتلوه » .

قال أبو داود : وكذا حديثُ عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا شربَ الخمرَ فاجلدوه ، فإن عادَ الرابعة فاقتلوه » .

قال أبو داود : وكذا حديثُ سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن شربوا الرابعة فاقتلوه » .

— ( إذا سكر ) أى من الشراب . قال فى أقرب الموارد : سكر من الشراب سكرًا نقيض صحًا ( فإن عاد الرابعة فاقتلوه ) فيه دليل ظاهر لمن قال إن الشارب يقتل بعد الرابعة وهم بعض أهل الظاهر ونصره ابن حزم وقواه السيوطى أيضاً كما تقدم ، ويحجى بعض الكلام فى هذا قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه انتهى وقال الزيلعى : وأخرجه ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه انتهى ( قال أبو داود وكذا حديث عمر بن أبى سلمة عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد الرابعة فاقتلوه ) قال المنذرى : وعمر بن أبى سلمة هذا هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى مدنى لا يجهج بحديثه ، وقع لنا حديثه هذا من رواية أبى عوانة ( وكذا حديث سهيل ) .

قال المنذرى : هذا وقع من حديث عبد الرزاق عن معمر عن سهيل وفيه قال فحدثت به ابن الممسكدر قال قد ترك ذلك قد أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبى النعمان فجلده ثلاثاً ثم أنى به الرابعة فجلده ولم يزد انتهى . قال الزيلعى : —



وَكَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
وَكَذَلِكَ [وَكَذَا] حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَالشَّرِيدِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
وَفِي حَدِيثِ الْجُدَلِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فَإِنْ  
عَادَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ » .

---

— ورواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن  
أبي هريرة مرفوعاً « من شرب الخمر فاجلدوه » الحديث . وعن عبد الرزاق  
رواه أحمد في مسنده ( وكذا حديث ابن أبي نعم الخ ) .

قال المنذرى : فأما حديث ابن أبي نعم وهو عبد الرحمن البجلي الكوفي  
فأخرجه النسائي في سننه ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فوقع لنا من حديث  
الحسن البصري عنه وهو منقطع . قال علي بن المديني : الحسن لم يسمع من  
عبد الله بن عمرو شيئاً . وأما حديث الجدلي هذا عبد بن عبد ويقال عبد الرحمن  
ابن عبد وكنيته أبو عبد الله وقد تقدم حديث أبي صالح ذكره عن  
معاوية انتهى .

قلت : حديث عبد الله بن عمرو من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم تقدم آنفاً  
من رواية النسائي .

وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق  
إسحاق بن راهويه أنبأ معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن شهر بن حوشب  
عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً فذكره وسكت عنه .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا وكيع عن قرة عن الحسن عن عبد الله  
ابن عمرو .

٤٤٦١ — حدثنا أحمد بن عبد الله الضبي أخبرنا سفيان قال الزهري أخبرنا عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه » فأتى رجل قد شرب الخمر فجلده ، ثم أتى به فجلده ثم أتى به فجلده ثم أتى به فجلده ورفع القتل فكانت رخصة .

— ورواه أحمد في مسنده حدثنا عفان حدثنا همام حدثنا قتادة عن شهر بن حوشب به .

ورواه ابن راهويه في مسنده حدثنا النضر بن شميل حدثنا قرة بن خالد عن الحسن به وزاد « فكان عبد الله بن عمرو يقول اتنوني رجل شرب الخمر أربع مرات فلنكم على أن أضرب عنقه » .

وكذلك لفظ عبد الرزاق « اتنوني رجل قد جلد فيه ثلاثاً فلنكم على » الحديث . ومن طريق ابن راهويه رواه الطبراني في معجمه .

وأما حديث الشريد فأخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن إسحاق عن الزهري عن عمرو ابن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد مرفوعاً فذكره وقال صحيح على شرط مسلم انتهى . ذكره الإمام الزيلعي .

(قال الزهري أخبرنا عن قبيصة بن ذؤيب) بضم الذال المعجمة مصغراً والضمير في قال لسفيان وفي أخبرنا للزهري أي قال سفيان أخبرنا الزهري عن قبيصة (فإن عاد في الثالثة أو الرابعة) شك من الراوي .

(فأتى) بصيغة المجهول (قد شرب الخمر) والجملة حال من رجل (ورفع القتل) أي رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتل عن ذلك الرجل أي لم يقتله وفي رواية الترمذي من طريق جابر « ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك —

قال سُفْيَانُ : حَدَّثَ الزُّهْرِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَعِنْدَهُ مَنْصُورٌ بْنُ الْمُعْتَمِرِ  
وَمُخَوَّلٌ بْنُ رَاشِدٍ فَقَالَ لَهُمَا : كُونَا وَافِدَيِ أَهْلِ الْعِرَاقِ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

— رجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله « (فكانت رخصة) هذا دليل ظاهر  
على أن القتل بشرب الخمر في الرابعة منسوخ إن ثبت الحديث وسيظهر لك حاله  
في كلام المنذرى .

قال الطيبي : هذا أى قوله لم يقتله قرينة ناهضة على أن قوله فاقتلوه مجاز عن  
الضرب المبرح مبالغة لما عتا وتمرد ، ولا يبعد أن أمر رضى الله عنه أخذ جلد  
ثمانين من هذا المعنى انتهى (وعنده) أى الزهرى والواو للحال (منصور بن  
المعتمر) أحد الأعلام المشهور السكوفى (ومخول) بضم أوله وفتح المعجمة كـعَظَمَ  
(ابن راشد) النهدي مولاهم أبو راشد السكوفى (فقال) الزهرى (كونا) أمر  
من السكون بصيغة التثنية (وافدى أهل العراق بهذا الحديث) وافدى بصيغة  
التثنية سقطت الدون للاضافة . قال فى القاموس : وفد إليه وعلية قدم وورد .

والمقصود أن منصور بن المعتمر ومخول بن راشد لما كانا من أهل العراق  
قال الزهرى لما بعد ما حدثهما هذا الحديث اذهبا بهذا الحديث إلى أهل العراق  
وأخبراهم به ليعلموا أن القتل بشرب الخمر في الرابعة منسوخ وأن الناسخ له هو  
هذا الحديث والله تعالى أعلم .

قال المنذرى : قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : والقتل منسوخ بهذا  
الحديث وغيره . وقال غيره : قد يراد الأمر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل  
وإنما يقصد به الردع والتعذير ، وقد يحتمل أن يكون القتل فى الخامسة واجبا  
ثم نسخ بمحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل . هذا آخر كلامه . وقال غيره :  
أجمع المسلمون على وجوب الحد فى الخمر وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه —

قال أبو داود : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الشَّرِيدُ بْنُ سُؤَيْدٍ وَشُرَحْبِيلُ بْنُ  
أَوْسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو غُطَيْفٍ السَّكَنْدِيُّ  
وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

إلا طائفة شاذة قالت يقتل بعد حده أربع مرات للحديث وهو عند الكفاة  
منسوخ . هذا آخر كلامه . وقبيصة بن ذؤيب ولد عام الفتح وقيل إنه ولد  
أول سنة من الهجرة ولم يذكر له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعده  
الأئمة من التابعين وذكروا أنه سمع من الصحابة فإذا ثبت أن مولده في أول سنة  
من الهجرة أمكن أن يكون سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل إنه  
أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام يدعو له . وذكر عن الزهري أنه كان  
إذا ذكر قبيصة بن ذؤيب قال : كان من علماء هذه الأمة وأما أبوه ذؤيب بن  
حاحلة فله صحبة . انتهى كلام المنذرى .

وأخرج النسائي في السنن الكبرى عن محمد بن إسحاق عن محمد بن المفسكر  
عن جابر مرفوعاً « من شرب الخمر فاجلدوه » إلى آخره ، قال « ثم أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر في الرابعة فجلده ولم يقتله » ورواه البزار  
في مسنده عن محمد بن إسحاق به « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالنعمان قد  
شرب الخمر ثلاثاً فأمر بضربه فلما كان في الرابعة أمر به فجلد الحد فكان نسجاً »  
انتهى ( قال أبو داود الخ ) هذه العبارة إلى قوله عن أبي هريرة ليست في عامة  
النسخ ( روى هذا الحديث ) أى حديث القتل في الرابعة ( وشرحبيل بن أوس )  
وحديثه عند الطبراني والحاكم .

ومقصود المؤلف أن جماعة من الصحابة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه أمر بالقتل في الرابعة ، وأما قبيصة فروى عنه صلى الله عليه وسلم رخصة في  
ذلك والله أعلم .

٤٤٦٢ - حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري أخبرنا شريك عن أبي حصين عن عمار بن سعيد عن علي قال: « لا أدري أو ما كنت أدري من أفتت عليه حداً إلا شارب الخمر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً وإنما هو شيء قلناه نحن » .

— ( قال لا أدري ) من الدية كذا في أكثر النسخ وهو الصحيح والصواب ، وفي بعض النسخ لا أدري وهو غلط ( أو ما كنت أدري ) شك من الراوي أي ما كنت أغرم الدية ( من أفتت عليه حداً ) أي فات ( إلا شارب الخمر ) الاستثناء منقطع أي لكن وديت شارب الخمر لو أفتت عليه الحد فمات . وفي رواية النسائي ، وابن ماجه من طريق أخرى من أفتا عليه حداً فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر ( لم يسن ) بفتح فضم فنون مشددة مفتوحة ( فيه شيئاً ) أي لم يقدر فيه حداً مضبوطاً معيماً ( وإنما هو ) أي الحد الذي نقيم على الشارب ( شيء قلناه نحن ) أي ولم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ : اتفقوا على أن من مات من الضرب في الحد لا ضمان على قاتله إلا في حد الخمر ، فمن على ما تقدم .

وقال الشافعي : إن ضرب بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن ، قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره . والدية في ذلك على عاقلة الإمام وكذلك لو مات في ما زاد على الأربعين انتهى . فإن قلت كيف الجمع بين حديث علي هذا وبين حديثه المتقدم من طريق أبي ساسان المصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين ، قلت جمع الحافظ بينهما بأن يحمل ألفي على أنه لم يحدد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ، ويؤيده قوله وإنما هو شيء صنفناه نحن يشير إلى ما أشار به على عر وعلى هذا فقوله لو مات لوديته —

٤٤٦٣ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ الْمِصْرِيُّ ابْنُ أَخِي رِشْدِينَ  
ابْنِ سَعْدٍ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ

— أى فى الأربعين الزائدة ، وبذلك جزم البيهقى وابن حزم ويحتمل أن يكون قوله  
لم يسنه أى الثمانين لقوله فى الرواية الأخرى وإمّا هو شىء صنعناه ، فكأنه  
خاف من الذى صنموه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً . واختص هو بذلك  
الكونه الذى كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عند ما كان  
الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحدّ ثمانين مائة  
المضروب وداه للعلّة المذكورة . ويحتمل أن يكون الضمير فى قوله لم يسنه لصفة  
الضرب وكونها بسوط الجلد أى لم يسن الجلد بالسوط وإمّا كان يضرب فيه  
بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره ، أشار إلى ذلك البيهقى .

وقال ابن حزم أيضاً : لو جاء عن غير على من الصحابة فى حكم واحد أنه  
مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً  
عن على مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سميد وخبر أبى ساسان  
فخير أبى ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث ، وإذا تعارض  
للمرفوع والموقوف قدم المرفوع .

وأما دعوى ضعف سند أبى ساسان فردودة والجمع أولى مهما أمكن من  
توهين الأخبار الصحيحة . وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهماً ،  
فرواية الإثبات مقدّمة على رواية النفي وقد ساعدتها رواية أنس انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه بنحوه .

قال بعضهم : لم يختلف العلماء فى من مات من ضرب حد وجب عليه أنه  
لادية فيه على الإمام ولا على بيت المال ، واختلفوا فى من مات من التعزير ، —

عن عبد الرحمن بن أذهر قال : « كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآنَ وَهُوَ فِي الرَّحَالِ يَلْتَمِسُ رَحْلَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ ، فَقَالَ لِلنَّاسِ : اضْرِبُوهُ فَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْمِخْفَقِ .

— فقال الشافعي عقله على عاقلة الإمام وعليه الكفارة ، وقيل على بيت المال ، وجهور العلماء أنه لا شيء عليه . هذا آخر كلامه .

فإذا ضرب الإمام شارب الخمر الحد أربعين ومات لم يضمه ، ومن جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية ، فإن جلده واحداً وأربعين ومات ضمن نصف الدية وقيل يضم جزءاً من أحد وأربعين جزءاً من الدية انتهى كلام المنذرى .

( عن عبد الرحمن بن أذهر ) أى القرشى وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف شهد حديثاً روى عنه ابنه عبد الحميد وغيره مات بالحرة ذكره صاحب المشكاة فى الأكمال فى الصحابة ( كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآنَ ) المقصود بيان استحضر القصة كالعيان ( وهو ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فى الرحال ) بكسر الراء جمع رحل بالفتح بمعنى المنزل والمسكن ( يَلْتَمِسُ ) أى يطلب ( ومنهم من ضربه بالمخفقة ) بكسر الميم وسكون التحتية وبعدها تاء مثناة فوقية ثم خاء معجمة كذا ضبط فى الفسخ . وقال فى النهاية قد اختلف فى ضبطها فقيل هى بكسر الميم وتشديد التاء وبفتح الميم مع التشديد وكسر الميم وسكون التاء قبل الياء وبكسر الميم وتقديم الياء الساكنة على التاء قال الأزهري وهذه كلها أسماء لجرائد الدخول وأصل العرجون ، وقيل هى اسم للعصا وقول القضيبي الدقيق اللين ، وقيل كل ما ضرب به من جريد أو عصا أو درة وغير ذلك وأصلها فيما قيل من متخ الله رقبة بالسهم إذا ضربه ، وقيل من تبيخه —

قال ابن وهب: الجريدة الرطبة، ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تراباً من الأرض فرمى به في وجهه.

٢٤٦٤ — حدثنا ابن المزيح قال وجدت في كتاب خالي عبد الرحمن ابن عبد الحميد عن عقميل أن ابن شهاب أخبره أن عبد الله بن عبد الرحمن ابن الأزهر أخبره عن أبيه قال: «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشارب وهو يحنن فتحنى في وجهه التراب، ثم أمر أصحابه فضربوه بنعالهم وما كان في أيديهم حتى قال لهم: ارفعوا، فرفعوا، فتسوف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين ثم جلد عمر أربعين صدرًا من إمارته ثم جلد ثمانين في آخر خلافته، ثم جلد عثمان الخدين كليهما ثمانين وأربعين، ثم أثبت معاوية الخدين ثمانين».

— المذاب وطيعه إذا ألح عليه فأبدت التاء من الطاء انتهى (قال ابن وهب الجريدة الرطبة) الجريدة (هي السمعة سميت بها لسكونها مجردة عن الخوص وهو ورق النخل أي قال ابن وهب في تفسير الميخنة الجريدة الرطبة، وفي المشكاة قال ابن وهب يعني الجريدة الرطبة بزيادة لفظ يعني (فرمى به) أي بالتراب والباء للتمدية أي رماه في وجهه) قال الطبري رمى به لإرغاماً له واستهجاناً لما ارتكبه. والحديث سكت عنه المنذري.

(وهو يحنن) كزبير موضع بين الطائف ومكة (حنن في وجهه التراب) أي رمى به (وما كان في أيديهم) عطف على نعالهم أي ضربوه بنعالهم وما كان في أيديهم من العصا والقضيب وغيرهما (حتى قال لهم ارفعوا) أي كفوا عن ضربه صدر من إمارته) أي في أول خلافته (ثم جلد ثمانين في آخر خلافته) أي إذا —



٤٤٦٥ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا عثمان بن عمر أخبرنا أسامة

ابن زَيْدٍ عن الزُّهْرِيِّ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ الْفَتْحِ وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ ، يَتَخَلَّلُ النَّاسَ يَسْأَلُ عَنْ مَنْزِلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَأَتَى بِشَارِبٍ فَأَمَرَهُمْ فَضَرَبُوهُ بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالسَّوِطِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِعَصَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِسَيْفِهِ ، وَحَتَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التُّرَابَ ، فَلَمَّا كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَتَى بِشَارِبٍ فَسَأَلَهُمْ عَنْ ضَرْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي ضَرَبَ ، فَحَزَرُوهُ أَرْبَعِينَ فَضَرَبَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ كَتَبَ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ انْتَهَكُوا فِي الشُّرْبِ وَتَحَاقَرُوا الْحَدَّ وَالْعُقُوبَةَ ، قَالَ : هُمْ عِنْدَكَ فَسَلِّمُهُمْ - وَعِنْدَهُ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ - فَسَأَلَهُمْ فَأَجْعَمُوا عَلَى أَنْ يَضْرِبَ ثَمَانِينَ . قَالَ وَقَالَ عَلِيٌّ : إِنْ الرَّجُلُ إِذَا شَرِبَ افْتَرَى فَأَرَى أَنْ يَجْعَلَهُ كَحَدِّ الْفَرِيْقَةِ » .

— عتوا وفسقوا كما في رواية البخاري (ثمانين وأربعين) بدل من الحدين ، أى جلد عثمان مرة ثمانين ومرة أربعين (ثم أثبت معاوية) أى ابن أبي سفيان (الحد ثمانين) أى عيه وأقره .

قال المنذرى : في هذه الطرق انقطاع .

(قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) حديث الحسن بن علي إلى آخر قول أبي داود ليس من رواية الأوائى ، ولذا لم يذكره المنذرى في مختصره .

وقال الحافظ في التلخيص : رواه أبو داود والنسائي من طرق والحاكم .

قال أبو داود: أَدْخَلَ عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَبَيْنَ ابْنِ الْأَظْهَرِ  
فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَظْهَرِ عَنْ أَبِيهِ .

### ٣٨ - باب في إقامة الحد في المسجد

٤٤٦٦ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا  
الشَّعْبِيُّ عَنْ زُفَرِ بْنِ وَثِيئَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ

- وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه وأما زرعة فقال لا لم يسمعه الزهري  
من عبد الرحمن بن أذهر انتهى .

وقال المزني في الأطراف : حديث عبد الرحمن بن الأظهر أخرجه أبو داود  
والنسائي في الحدود .

لحديث الحسن بن علي في رواية أبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم ،  
وحديث النسائي في رواية ابن الأثير ولم يذكره أبو القاسم انتهى ( خرزوه )  
أى حفظوه أربعين ، يقال أحرزت الشيء أحرزته إحراراً إذا حفظته وضممته  
وصنفته عن الأخذ . كذا في النهاية ( كحد القرية ) أى كحد القذف ، وهو  
ثمانون سوطاً .

والقرية بكسر الفاء الاسم يقال افتري عليه كذباً أى اختلقه كذا في المصباح  
( أدخل عقيل بن خالد الخ ) فنصار الحديث متصلاً .

وعقيل بن خالد هذا بضم العين ثبت ثقة حجة روى عن الزهري وقاسم  
وسالم ، وعنه الليث ويحيى بن أبوب وثقه أحمد ، وقال أبو حاتم أثبت من  
معمّر والله أعلم .

### ( باب في إقامة الحد في المسجد )

أى هل يجوز أم لا .

( أخبرنا الشَّعْبِيُّ ) بالمعجمة ثم المهملة ثم المثناة مصغراً صدوق من السابعة -

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْغَارُ وَأَنْ  
تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ .

— واسمه محمد بن عبد الله بن المهاجر (عن زفر بن وئيمة) بفتح أوله وكسر المثلثة  
مقبول من الثالثة (عن حكيم بن حزام) بن خويلد المسكي ابن أخى خديجة  
أم المؤمنين أسلم يوم الفتح وصحب وله أربع وسبعمون سنة ثم عاش إلى سنة أربع  
 وخمسين أو بعدها قاله الحافظ (أن يستقاد) أى يطلب القود أى القصاص وقتل  
القاتل بدل القتل أى يقتص (فى المسجد) لثلاثا يقطر الدم فيه كذا قيل .

قلت : ولأن المسجد لم يكن لهذا ( وأن تنشد ) بصيغة المجهول أى تقرأ  
( فيه ) أى المسجد ( الأشعار ) أى المذمومة ( وأن تقام فيه الحدود ) أى سائر  
أى تعمم بعد تخصيص أى الحدود المتعلقة بالله أوبالآدمى لأن فى ذلك نوع هتك  
لحرمة ، واحتمال تلوته بجرح أو حدث . قاله القارى ، ولأنه إنما بنى المسجد  
للاصلاة والذكر لا لإقامة الحدود . والحديث دليل ظاهر لما بوب له المصنف  
رحمه الله .

قال المنذرى : فى إسناده محمد بن عبد الله بن مهاجر الشعمى القصرى  
الدمشق وقد وثقه غير واحد . وقال أبو حاتم الرازى يكتب حديثه ولا يحتج به  
هذا آخر كلامه .

والشعمى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وسكون الهاء آخر الحروف  
وبعدها ثاء مثناة . والنصرى بفتح النون وسكون الصاد المهملة ويقال فيه أيضاً  
العقبلى انتهى كلام المنذرى .

### ٣٩ - باب في ضرب الوجه في الحد

٤٤٦٧ - حدثنا أبو كامل أخبرنا أبو عوانة عن عمر بن الخطاب عن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ضُربَ أحدُكم فليَتَّقِ الوجهَ » .

#### ( باب في ضرب الوجه في الحد )

هذا الباب مع حديثه [ أى حديث أبي كامل ] قد وقع في بعض النسخ ههنا ، وقد وقع حديثه في آخر باب التعزير أيضاً لكن بدون ذكر هذا الباب وليس في بعض النسخ ههنا هذا الباب ولا حديثه ، لكن وقع حديثه في آخر باب التعزير .

( فليَتَّقِ الوجه ) أى فليجتنب عن ضرب الوجه فإنه أشرف أعضاء الإنسان ومعدن جماله ومنيع حواسه فلا بد أن يحترز عن ضربه وتجريحه وتقبيحه .

قال المنذرى : فيه تشریف هذه الصورة عن الشين سريعاً ولأن فيه أعضاء نفيسة وفيها المحاسن وأكثر الإدراكات ، وقد يبطلها بفعله ، والشين فيه أشد منه في غيرها سيما الأسنان والهادى منه وهو الصورة التى خلقها الله تعالى وكرم بها بنى آدم ، وفي إسناده عمر بن أبى سلمة وقد تقدم أنه يحتاج بحديثه .

وقد أخرجه مسلم من حديث الأعرج عن أبى هريرة وأخرجه أيضاً من طرق بمعناه أتم منه .

٤٠ — باب في التعزير

٤٤٦٨ — حَدَّثَنَا مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْزَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : « لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » .

( باب في التعزير )

التمزير مصدر عزز . قال في الصحاح : التعزير التأديب ومنه سمي الضرب دون الحد تعزيراً .

وقال في المدارك : وأصل العزر المنع ، ومنه التعزير لأنه منع عن معاودة القبيح انتهى . ومنه عززه القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح ، ويكون بالقول والفعل بحسب ما يلحق به . كذا في إرشاد السارى .

( لا يجلد ) بصيغة المجهول من الجلد أي لا يجلد أحد ( فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله ) الاستثناء مفرغ .

قال في الفتح : ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الزنا والعرقه وشرب المسكر والحراقة والقذف والزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلف في تسمية الأخيرين حداً ، واختلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الإمام أحمد في المشهور عنه وبعض الشافعية وقال مالك والشافعية وصاحباً أبي حنيفة تجوز الزيادة على العشرة ثم اختلفوا —

٤٤٦٩ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو  
أن بكير بن الأشج حدثه عن سليمان بن يسار حدثني عبد الرحمن بن

- فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود وهل الاعتبار بحد الحر أو العبد قولان .  
وقال الآخرون هو إلى رأى الإمام بالغاً ما بلغ ، وأجابوا عن ظاهر الحديث  
بوجوه منها الطعن فيه ، وتمعن بأنه اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة  
في التصحيح ، ومنها أن عمل الصحابة بخلافه يقتضى نسخه ، فقد كتب عمر  
إلى أبي موسى الأشعري أن لا تبلغ بفسك أ كثر من عشرين سوياً . وعن  
عثمان ثلاثين . وضرب عمر أ كثر من الحد أو من مائة وأقره الصحابة .

وأجيب بأنه لا يلزم في مثل ذلك النسخ . ومنها حمله على واقعة عين بذهب  
معين أو رجل معين قاله الماوردي وفيه نظر ذكره القسطلاني .

قلت : ومن وجوه الجواب قصره على الجلد ، وأما الضرب بالعصا مثلاً  
وباليد فمجاوز الزيادة ، لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الاصطخري  
من الشافعية .

قال الحافظ : كأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب انتهى .  
وليس في أهدى الذين ليسوا بقائلين بظاهر الحديث جواب شاف .

قال في الفيل : قال البيهقي : عن الصحابة آثار مختلفة في مقدار التعزير ،  
وأحسن ما بصار إليه في هذا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر  
حديث أبي بردة المذكور .

قال الحافظ : فتبين بما نقله البيهقي عن الصحابة أن لا اتفاق على عمل  
في ذلك ، فكيف يدعى نسخ الحديث الثابت وبصار إلى ما يخالفه من غير  
برهان انتهى .

قال المذنبى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه . -

جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرْزَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرَّ مَعْنَاهُ .

٤٤٧٠ — حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُعَمَّرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ » .

آخر كتاب الحدود

---

— ( فذكر معناه ) قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .  
( حدثنا أبو كامل ) تقدم هذا الحديث مع شرحه قريباً .

## بسم الله الرحمن الرحيم أول كتاب الديات

### ١ — باب النفس بالنفس

[ باب تفسير قوله تعالى ﴿ النفس بالنفس ﴾ ]

٤٤٧١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُوسَى

عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :  
« كَانَ قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ وَكَانَ النَّضِيرُ أَشْرَفَ مِنْ قُرَيْظَةَ فَكَانَ إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ  
مِنْ قُرَيْظَةَ رَجُلًا مِنَ النَّضِيرِ قُتِلَ بِهِ وَإِذَا قَتَلَ رَجُلٌ مِنَ النَّضِيرِ رَجُلًا مِنْ  
قُرَيْظَةَ فُودِيَ [ يودى ] عَائِةً وَسَقِيَ مِنْ تَمْرٍ ، فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

### ( أول كتاب الديات )

بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عداة وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو  
وسكون الهمزة تقول ودى القاتل يديه إذا أعطى وليه ديبته ، وهى ما جعل فى  
مقابلة النفس وسمى دية تسمية بالمصدر وفاؤها محذوفة والهاء عوض وفى الأمر  
القاتل بدال مكسورة حسب فإن وقفت قلت ده . قاله فى الفتح .

### ( باب النفس بالنفس )

أى هذا باب فى بيان أن النفس مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلتها  
بغير حق .

( كان قريظة ) بالتصغير ( والنضير ) كالأمر وهما قبيلتان وخبر كان  
محذوف أى فى المدينة أو بينهما فرق فى الشرف ونحو ذلك ( قتل ) بصيغة  
الجمهور أى رجل من قريظة ( به ) أى بسبب قتله رجلا من النضير ( فودى ) —



عليه وسلم قَتَلَ رَجُلٌ مِّنَ النَّضِيرِ رَجُلًا مِّنْ قُرَيْظَةَ فَقَالُوا اذْفَعُوهُ إِلَيْنَا نَقْتُلْهُ  
فَقَالُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَوْهُ فَزَلَّتْ : ﴿ وَإِن  
حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾ وَالْقِسْطُ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، ثُمَّ نَزَلَتْ :  
﴿ أَنَحْكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَنْهَوْنَ ﴾ .

قال أبو داود : قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ جَمِيعًا مِّنْ وَلَدِ هَارُونَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

— أى ولى المقتول الذى كان من قريظة على صيغة المجهول من الفداء .

قال فى النهاية : الفداء بالكسر والمد والفتح مع القصر فكاك الأسير ، يقال  
فداء يفديه فداء وفدى وفاداه يقاديه مفاداه إذا أعطى فداءه وأنقذه (مائة وسقى)  
بفتح واو وسكون سين وكسر الواو لفة ستون صاعاً ( فقالوا ) أى بنو قريظة  
( اذفعوه ) أى القاتل من النضير ( نقتله ) أى القاتل ( فقالوا بيننا وبينكم ) أى  
قالت القريظة ذاك حين أبى النضير دفع القاتل إليهم جرياً على العادة السالفة  
( فأتوه ) أى بنو قريظة والنضير عند النبي صلى الله عليه وسلم ( فنزلت ) هذه  
الآية ( بالقسط ) أى العدل ( والقسط النفس بالنفس ) وهذا تفسير من ابن  
عباس ، أى قتل النفس بدل قتل النفس . وأخرج الطبرانى وغيره كما فى الدر  
المفثور عن عكرمة عن ابن عباس أن الآيات من المائدة التى قال الله فيها ﴿ فاحكم  
بينهم أو أعرض عنهم — إلى قوله — المقسطين ﴾ إنما نزلت فى الدية من بنى النضير  
وقريظة ، وذلك أن قتلى بنى النضير كان لهم شرف يريدون الدية كاملة وأن بنى  
قريظة كانوا يريدون نصف الدية فتحاكموا فى ذلك إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأنزل الله ذلك فيهم فحملهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحق  
فجعل الدية سواء .

وأخرج عبد الرزاق عن الزهري فى الآية قال مضت السنة أن يردوا فى —

## ٢ — باب لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه أو أخيه

٤٤٧٢ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا عبيد الله يعني ابن إبياد حدثنا إبياد عن أبي رزمة قال : « انطلقت مع أبي نحو النبي صلى الله عليه

— حقوقهم ومواريتهم إلى أهل دينهم إلا أن يأتوا راغبين في حد يحكم بينهم فيه فيحكم بينهم بكتاب الله وقد قال لرسوله ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ انتهى ( أفحكم الجاهلية يبغون ) أى أفحكم الجاهلية يطلب هؤلاء اليهود . قال النسفي : بنو النضير يطلبون تفاضلهم على بنى قريظة وقد قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القتلى سواء ، فقال بنو النضير نحن لا نرضى بذلك فنزلت انتهى .

وفي الخازن : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أحكم أن دم القرظى وفاء من دم النضيرى ودم النضيرى وفاء من دم القرظى ليس لأحدهما فضل على الآخر في دم ولا عقل ولا جراحة فنضبت بنو النضير وقالوا لا نرضى بحكمك فأنزل الله ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائي .

## ( باب لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه أو أخيه )

قال في النهاية : الجريرة الجناية والذنب .

( حدثنا إبياد ) بكسر الهمزة ابن لقيط السدوسي الكوفي ( عن أبي رزمة ) بكسر الراء المهملة وبعدها ميم ساكنة وثاء مثلثة مفتوحة وثاء تأنيث . قال في أسد الغابة : أبو رزمة التيمي من تميم بن عبد مناة بن أدهم تيم الرباب ويقال التميمي من ولد امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم ، وقد اختلف في اسم أبي رزمة كثير أقاله أبو عمرو .

وسلم ثم إن النبي [رسول الله] صلى الله عليه وسلم قال لأبي: آبتك هذا؟ قال إني ورب الكعبة، قال حقاً قال أشهد به، قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكاً من ثبت شبهي في أبي ومن حلف أبي عليّ، ثم قال أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ .

-- قال الترمذی : أبو رمثة التيمي اسمه حبيب بن حيان وقيل رفاعه بن يربى انتهى (آبتك) بالمد لأنها همزتان الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة لفظة آبتك وهو مرفوع بالابتداء (قال) أبي (إني) من حروف الإيجاب (قال) أبي حقاً أي نقول حقاً إنه ولدي (قال) أبي (أشهد به) بهمزة وصل وفتح هاء أي كن شاهداً بأنه ابني من صلبى وبصهفة المتكلم أيضاً وهو تقرير أنه ابنه، والمقصود التزام ضمان الجفایات عنه على ما كانوا عليه في الجاهلية من مؤاخذه كل من الوالد والولد بجفایة الآخر (قال) أي أبو رمثة (فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي ابتداء (ضاحكاً) أي انتهاء (من ثبت شبهي) أي من أجل ثبوت مشابهتي في أبي بحيث بغنى ذلك عن الحلف ومع ذلك حلف أبي (عليّ) بتشديد الياء (ثم قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم رداً لزعمه (أما) بالتخفيف للتنبؤ به (إنه) للشأن أو الابن (لا يجني عليك) أي لا يؤاخذ بذنبك كذا في المراقبة . وقال السدي : أي جفایة كل منهما قاصرة عليه لا تتعداه إلى غيره، ولعل المراد الإثم وإلا فالدية متعمدية انتهى (ولا تجني عليه) أي لا تؤاخذ بذنبه . قال في النهاية : الجفایة الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العذاب أو القصاص في الدنيا والآخرة . والمعنى أنه لا يطالب بجفایة غيره من أقاربه وأباعدته فإذا جنى أحدهما جفایة لا يعاقب بها الآخر (وقرأ) اسقشاداً —

### ٣ - باب الإمام يأمر بالعفو في الدم

٤٤٧٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد أنبأنا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوف جاء عن أبي شريح الخزازي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أُصِيبَ بِقَتْلِ أَوْ خَبَلٍ فَإِنَّهُ يَخْتَارُ إِحْدَى ثَلَاثٍ إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ وَإِمَّا أَنْ يَغْفِرَ وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ ، وَمَنْ اغْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٌ » .

— (ولا تزر) أى لا تحمل نفس (وازره) آتمة (وزر) إثم نفس (أخرى) .  
قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى مختصراً ومطولاً ، وقال الترمذى حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن إباد .

### (باب الإمام يأمر بالعفو في الدم)

(عن أبى شريح) بضم الشين المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها حاء مهملة اسمه خويلد بن عمرو ويقال كعب بن عمرو ويقال هاني ويقال عبد الرحمن بن عمرو وقيل غير ذلك والأول المشهور قاله المنذرى (الخزازي) بضم أولى المعجمتين (من أصيب بقتل) أى ابتلى بقتل نفس محرمة ممن يرثه (أو خبل) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو الواحدة ، والخبل الجرح بضم الجيم قاله القارى . وقال فى النهاية : الخبل بسكون الباء فساد الأعضاء يقال خبل الحب قلبه إذا أفسده يخبُّله ويخبُّله خبلاً ، ورجل خبل ومخبَّل أى من أصيب بقتل نفس أو قطع عضو ، يقال بنو فلان يطالبون بدماء وخبل أى بقطع يد أو رجل (فإنه) أى المصاب الذى أصابته المصيبة وهو الوارث قاله القارى (إحدى ثلاث) أى خصال (إما أن يقتص) أى يقتاد من خصمه (وإما أن —

٤٤٧٤ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا عبد الله بن بكير بن عبد الله المزني عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفيع اليأس شيء ، فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو » .

— يعفو ) عنه ( فإن أراد ) أى المصاب ( الرابعة ) أى الزائدة على الثلاث ( فخذوا على يديه ) أى امضوه عنها ( ومن اعتدى ) أى إلى الرابعة ( بعد ذلك ) أى بعد بلوغ هذا البيان أو بعد منع الناس إياه والأول أحسن قاله فى فتح الردود . أو أن من اعتدى إلى الرابعة أى تجاوز الثلاث وطلب شيئاً آخر بأن قتل القاتل بعد ذلك أى بعد العفو أو أخذ الدية أو بأن عفا ثم طلب الدية ( فله ) أى للمعتدى ( عذاب أليم ) أى موجه شديد .

قال الحافظ فى الفتح : إن الخير فى القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور وقرره الخطابي ، وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار فى القصاص أو الدية للقاتل انتهى . وأطال الحافظ الكلام فى ذلك فى باب من قتل له قاتل فهو بخير الظنين فليرجع إليه .

قال المفردى : والحديث أخرجه ابن ماجه وفى إسناده محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه وفى إسناده أيضاً سفيان بن أبي العوجاء السلمي قال أبو حاتم الرازى ليس بالمشهور انتهى . قلت : وأخرجه الدارمى بتغيير يسير .

( إلا أمر ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فيه ) أى فى القصاص ( بالعفو ) قال فى الدليل : والترغيب فى العفو ثابت بالأحاديث الصحيحة ونصوص القرآن الكريم ، ولا خلاف فى مشروعية العفو فى الجملة ، وإنما وقع الخلاف فيما هو الأولى للمظلوم هل العفو عن ظالمه أو ترك العفو .

٤٤٧٥ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال «قتل رجل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فدفعه إلى ولي المقتول ، فقال القاتل : يا رسول الله والله ما أردت قتله . قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولي : أما إنه إن كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار . قال : فحلى سبيله . قال : وكان مكتوفاً بذنبيه ، فخرج يجره نسيمة ، فسمى ذا النسيمة .

— قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائي .

( رفع ) على صيغة المجهول ( ذلك ) الأمر ( دفعه ) أى دفع النبي صلى الله عليه وسلم القاتل ( ما أردت قتله ) أى ما كان القاتل عدداً ( قال ) أبو هريرة ( أما ) بالتخفيف للتعبية ( إنه ) أى القاتل ( إن كان صادقاً ) يفيد أن ما كان ظاهره العمد لا يسمع فيه كلام القاتل أنه ليس بعمد فى الحكم ، نعم ينبغى لولى المقتول أن لا يقتله خوفاً من حقوق الإنم به على تقدير صدق دعوى القاتل ( نحلى سبيله ) أى ترك لى المقتول القاتل ( وكان ) أى القاتل ( مكتوفاً ) قال فى النهاية : المكتوف الذى شدت يده من خلفه ( بذنبيه ) بكسر نون قطعة جلد تجعل زماماً للبعير وغيره قاله السندى . وفى النهاية : النسيمة بالكسر سير مضفور يجعل زماماً للبعير وغيره وقد تنسج عريضة تجعل على صدر البعير ( فخرج ) القاتل ( فسمى ) على صيغة المجهول أى القاتل .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى

٤٤٧٦ — حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي أخبرنا يحيى ابن سعيد عن عوف أخبرنا حمزة أبو عمر العائذي حدثني علقمة بن وائل قال حدثني وائل بن حجر قال : « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل قاتل في عنقه النسمة ، قال : فدعا ولي المقتول فقال : أتعفو ؟ قال : لا ، قال : أفتأخذ الدية ؟ قال : لا ، قال : أفتقتل ؟ قال : نعم ، قال : اذهب به ، فلما ولي قال : أتعفو ؟ قال : لا ، قال : أفتأخذ الدية ؟ قال : لا ، قال : أفتقتل ؟ قال : نعم ، قال : اذهب به ، فلما كان في الرابعة قال : أما إنك إن عفوت عنه يئوه بإثمهم وإثم صاحبه ، قال : فعفا عنه ، قال : فأنا رأيته يجره النسمة » .

— ( الجشمي ) بضم الجيم وفتح الشين منسوب إلى قبيلة ( العائذي ) منسوب إلى قبيلة ( برجل قاتل ) بالكسر صفة لرجل ( قال ) وائل ( فدعا ) الذي صلى الله عليه وسلم ( ولي المقتول ) بفتح الياء ( فقال ) النبي صلى الله عليه وسلم لولي المقتول ( أتعفو ) عنه ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم للولي ( اذهب به ) أي القاتل ( فلما ولي ) وأدبر الولي ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( إن عفوت ) خطاب للولي ( عنه ) أي عن القاتل ( يئوه ) بهمة بعد الواو أي يلتزم ويرجع القاتل ( بإثمهم ) أي القاتل ( وإثم صاحبه ) يعني المقتول . قال في النهاية : أصل البواء اللزوم ومعنى يئوه الخ أي كان عليه عقوبة ذنبه وعقوبة قتل صاحبه فأضاف الإثم إلى صاحبه لأن قتله سبب لإثمه انتهى .

قال الخطابي : معناه أنه يتحمل إثمه في قتل صاحبه فأضاف الإثم إلى صاحبه إذ صار بكونه محلاً للقتل سبباً لإثمه وهذا كقوله تعالى ﴿ إن رسولكم الذي —

— أرسل إليكم لجنون ﴿ فأضاف الرسول إليهم وإنا هو في الحقيقة رسول الله أرسله إليهم ، وأما الإثم المذكور ثانياً فهو إثمهم فيما قارفه من الذنوب التي بيده وبين الله سوى الإثم الذي قارفه من القتل ، فهو يبيء به إذا عفا عن القتل ولو قتل لكان كفارة له انتهى .

وقال السفدي في حاشية النسائي ، وقيل في تأويله أى يرجع ملتبساً بإثمه السابق وبالإثم الحاصل له بقتل صاحبه ، فأضيف إلى صاحب لأدنى ملازمة بخلاف ما لو قتل فإن القتل يكون كفارة له عن إثم القتل انتهى .  
وفي رواية لمسلم والنسائي : « أن يبيء بإثمك وإثم صابك » .

قال النووي : معناه يتحمل إثم المقتول لإتلافه مهجته ، وإثم الولي لسكونه لجمه في أخيه ، ويكون قد أوحى إليه صلى الله عليه وسلم بذلك في هذا الرجل خاصة ، ويحتمل أن معناه يكون عفوك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول والمراد إثمهما السابق بمعاصي لما متقدمة لا تعلق لها بهذا القاتل ، فيكون معنى يبيء يسقط ، وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً انتهى .

قال السفدي : لعل الوجه في هذا الحديث أن يقال المراد برجوعه بإثمهما هو رجوعه ملتبساً بزوال إثمهما عنهما ، ويحتمل أنه تعالى يرضى بعفو الولي فيغفر له وللمقتوله فيرجع القاتل وقد أزيل عنهما إثمهما بالمغفرة ( قال ) وائل ( فعفا ) أى الولي ( عنه ) عن القاتل .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن الولي مخير بين القصاص وأخذ الدية ، وفيه دليل على أن دية العمد تجب حالة في مال الجاني ، وفيه دليل على أن الامام يشفع إلى ولي الدم في العفو بعد وجوب القصاص ، وفيه إباحة الاستيثاق بالشد والرباط ممن يجب عليه القصاص إذا خشي انفلاته وذهابه وفيه جواز إقرار من جسيء به في حبل أو رباط وفيه دليل على أن القاتل إذا عفى عنه لم يلزمه تعزير ويحكي —



٤٤٧٧ — حدثنا عبيد الله بن محمد بن ميسرة أخبرنا يحيى بن سعيد  
حدثني جامع بن مطر قال حدثني علقمة بن وائل بإسناده ومعناه .

٤٤٧٨ — حدثنا محمد بن عوف الطائي أخبرنا عبد القدوس بن  
الحجاج أخبرنا يزيد بن عطاء الواسطي عن سماك عن علقمة بن وائل عن  
أبيه قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحبشي فقال : إن هذا  
قتل ابن أخي ، قال : كيف قتلته ؟ قال : ضربت رأسه بالفاص ولم أريد  
قتله ، قال : هل لك مال تؤدى دية ؟ قال : لا ، قال : أفرأيت إن  
أرسلتك تسأل الناس تجمع دية ؟ قال : لا ، قال : فواليك يعطونك

— عن مالك بن أنس أنه قال يضرب بعد العفو مائة سوط ويحبس سنة انتهى .  
قال المنذرى . والحديث أخرجه النسائي .

( بإسناده ) السابق ( ومعناه ) أى الحديث السابق .

( فقال ) الرجل ( إن هذا ) أى الحبشى ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم  
للحبشى ( بالفأس ) آلة ذات هراوة قصيرة يقطع بها الخشب وغيره ( ولم أريد  
قتله ) أى ما كان القتل عمداً ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( دية ) أى المقتول  
وفي رواية مسلم « قال كيف قتلته ؟ قال كنت أنا وهو نختبئ من شجرة فسبني  
فأغضبني فضربته بالفأس على قرنه فقتلته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل  
لك من شيء تؤديه عن نفسك ؟ قال مالى مال إلا كسائى وفأسى ، قال فترى  
قومك يشترونك ؟ قال أنا أهون على قومي من ذاك » الحديث ( أفرأيت ) أى  
أخبرني ( فواليك ) الموالى جمع المولى والمراد به ههنا السود .

قال فى النهاية المولى اسم يقع على جماعة كثيرة فهو الرب والمالك والسيد —

دَيْتَهُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ لِلرَّجُلِ : خُذْهُ ، فَخَرَجَ بِهِ لِيَقْتُلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا إِنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ كَانَ مِثْلَهُ . فَبَلَغَ بِهِ الرَّجُلُ حَيْثُ

— والمدم والمعتق والغاصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد والمعتق والمنعم عليه وأكثرها قد جاءت في الحديث ، فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه ، وكل من ولى أمراً وقام به فهو مولاه ووليه وقد تختلف مصادر هذه الأسماء ، فالولاية بالفتح في النسب والنصرة والعتيق ، والولاية بالكسر في الإمارة والولاء في المعتق والموالة من وإلى القوم ( ديته ) أى المقتول ( خذه ) أى القاتل ( فخرج ) الرجل ( به ) أى بالقاتل ( ليقتله ) أى القاتل ( أما إنه ) أى ولى المقتول ( إن قتلته ) أى القاتل ( كان ) ولى المقتول ( مثله ) أى القاتل .

قال النووي : فالصحيح في تأويله أنه مثله في أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر لأنه استوفى حقه منه بخلاف ما لو عفا عنه ، فإنه كان له الفضل والمنة وجزيل ثواب الآخرة وجميل الثناء في الدنيا ، وقيل فهو مثله في أنه قاتل وإن اختلفا في التحريم والاباحة لكونهما استويا في طاعتها الغضب ومتابعة الهوى لاسيما وقد طلب النبي صلى الله عليه وسلم منه العفو انتهى .

قال الخطابي : يحتمل وجهين أحدهما أنه لم ير لصاحب الدم أن يقتله لأنه ادعى أن قتله كان خطأ أو شبه العمد فأورث ذلك شبهة في وجوب القتل ، والأخرى أن يكون معناه أنه إذا قتله كان مثله في حكم البواء فصارا متساويين لأفضل للمقتص إذا استوفى حقه على المقتص منه انتهى ( فبلغ به ) أى بالقاتل والباء للتعمية ( الرجل ) فاعل بلغ ، والمراد بالرجل ولى المقتول ، والمعنى فأبلغ الرجل الذى هو ولى المقتول القاتل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ( حيث ) —

يَسْمَعُ قَوْلَهُ . فَقَالَ : هُوَ ذَا فَمَرُّ فِيهِ مَا شِئْتُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْسَلُهُ - قَالَ مَرَّةً دَعْنَهُ - يَبُوءُ بِإِنِّمِ صَاحِبِهِ وَإِنِّمِ فَيَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ . قَالَ : فَأَرْسَلَهُ .

٤٤٧٩ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ قَالَ : « كُنَّا مَعَ عُثْمَانَ وَهُوَ مَحْصُورٌ فِي الدَّارِ وَكَانَ فِي الدَّارِ مَدْخُلٌ مِنْ دَخَلَهُ سَمِعَ كَلَامَ مَنْ عَلَى الْبِلَاطِ ، فَدَخَلَهُ

أى حين ( يسمع ) ولى المقتول ( قوله ) أى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إما بلا واسطة أو بواسطة رجل آخر وهذا هو الصحيح كما فى رواية مسلم ونصه : « فرجع فقال يا رسول الله بلغنى أنك قلت إن قتله فهو مثله .

وفى لفظ له قال : فَأَتَى رَجُلٌ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ مَقَالَةٌ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « ( فقال ) الرجل ( هو ) أى القاتل ( ذا ) أى حاضر ( فمر فيه ) أى القاتل ( أرسله ) أى القاتل ( فيكون ) أى القاتل ( من أصحاب الدار ) أى إن مات بلا توبة ولم يغفر له تفضلاً ، أو المعنى فيكون منهم جزاء واستحقاقاً ، وأما وصول الجزاء إليه فوقوف على عدم التوبة وعدم عفو الرب الكريم ، وعقد أحدهما يرتفع هذا الجزاء قاله فى فتح الودود ( قال ) وائل ( فأرسله ) أى أرسل الرجل الذى هو ولى المقتول القاتل .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والنسائى .

( وهو محصور فى الدار ) أى محبوس فيها ، يقال حصره إذا حبسه فهو محصور كذا فى النهاية ( وكان فى الدار مدخل ) هو اسم كان ، ومدخل البيت بفتح الميم لموضع الدخول إليه ( من ) بفتح الميم ( دخله ) أى ذلك المدخل —

عُثْمَانُ فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُتَغَيِّرٌ لَوْنُهُ فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَتَوَاعَدُونََنِي بِالْقَتْلِ آنِفًا  
قَالَ قُلْنَا : بِكَفَيْكَهُمُ اللَّهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : وَلِمَ يَقْتُلُونَنِي ؟ سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى  
ثَلَاثٍ : كُفْرٌ بَعْدَ إِسْلَامٍ ، أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ .  
فَوَاللَّهِ مَا زِنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ قَطُّ وَلَا أُحْبَبْتُ أَنْ لِي بِدِينِي بَدَلًا  
مُنْذُ هَدَانِي اللَّهُ ، وَلَا قَتَلْتُ نَفْسًا فِيمَ يَقْتُلُونَنِي .

— (سمع) أى الداخل (كلام) بفتح الميم مفعول لسمع مضاف إلى (من) بفتح  
الميم (على البلاط) .

قال فى النهاية : البلاط ضرب من الحجارة تفرش به الأرض ثم سمي المكان  
بلاطا اتساعاً وهو موضع معروف بالمدينة انتهى .

قلت : وهو المراد ههنا (فدخله) وفى رواية لأحمد « فدخل ذلك المدخل »  
(عثمان) ليسمع كلام الناس الذين كانوا عند البلاط (فخرج) عثمان (إليهما)  
من المدخل (و) الواو للحال (لأنهم) أى الذين كانوا عند البلاط (قال)  
أبو أمامة (يكفيكهم الله) أى يكفى الله ويرفع ويمنع عدك شرهم (قال) عثمان  
(إلا بإحدى ثلاث) أى من الخصال (بعد إحصان) أى بعد تزويج (ولا  
أحببت أن لى بدينى) وفى لفظ لأحمد « ولا تميت بدلا بدينى » (ولا قتلت  
نفساً) أى بغير حق (فيم يقتلوننى) أى فهأى سبب يريدون قتلى .

ومطابقة الحديث المترجم من حيث أن عثمان رضى الله عنه كان مظلوماً فقال  
لم : لم أردتم قتلى ؟ لانى ما صنعت شيئاً قط يوجب القتل فقال ما زنت الخ ،  
فاعتذر بهذه الكلمات وطلب عنهم العفو والصفح إن صدرت منه زلة .

والحديث ليس من رواية اللؤلؤى ، ولذا لم يذكره المنذرى .

قال أبو داود : عثمانُ وأبو بكرٍ رضي الله عنهما نَزَّكا الخُمَرَ في الجاهليَّةِ .

٤٤٨٠ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد قال أخبرنا محمد بن يعنى ابن إسحاق - فحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال سمعتُ زياد بن ضميرة الضمري ح . وأخبرنا وهب بن بكار وأحمد بن سعيد الهمداني قالاً أخبرنا ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الرحمن ابن الحارث عن محمد بن جعفر أنه سمع زياد بن سعد بن ضميرة السلمي وهذا حديثٌ وهب وهو أتمُّ يحدثُ عروة بن الزبير عن أبيه قال موسى وجده وكاننا شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حَفِينًا ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى

— وقال المزى في الأطراف : والحديث أخرجه أبو داود في الديات والترمذى في الفتن والنسائي في المحاربة وابن ماجه في الحدود ، وحديث أبي داود في رواية أبي بكر بن داسة وغيره ولم يذكره أبو القاسم انتهى .  
قال صاحب المشكاة : رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه ، وللدارمى لفظ الحديث .

(زياد بن ضميرة) بضم الصاد المعجمة وفتح الميم وسكون الياء آخر الحروف وبعدها راء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث . قاله المنذرى (عبد الرحمن بن أبي الزناد) .

قال المنذرى : وقد وثقه الإمام مالك واستشهد به البخارى وتكلم فيه غير واحد (زياد بن سعد بن ضميرة السلمي) قال في التقريب : زياد ويقال زيد بن سعد بن ضميرة ويقال زياد بن ضميرة بن سعد مقبول من الرابعة (وهو أتم) أى حديث وهب (يحدث) أى زياد بن سعد (عروة) بفتح التاء مفعول يحدث (عن —

حَدِيثٌ وَهَبَ أَنْ مُحَلَّمُ بْنُ جَنَامَةَ اللَّيْثِيُّ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَشْجَعٍ فِي الْإِسْلَامِ  
وَذَلِكَ أَوَّلُ غَيْرِ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَسَكَّمُ عُمَيْيْنَةُ  
فِي قَتْلِ الْأَشْجَعِيِّ لِأَنَّهُ مِنْ غُظْفَانَ ، وَتَسَكَّمُ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ دُونَ مُحَلَّمٍ .

— أبيه أى ناقلا عن أبيه وهو سعد (قال موسى) ابن إسماعيل (وجده) بكسر  
الدال أى يحدث زياد عن أبيه سعد وعن جده ضميرة (وكانا) أى سعد وضميرة (أن  
محلم) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها وبعدها ميم قاله المنذرى  
(ابن جنادة) بفتح الجيم وتشديد الغاء المثناة وفتحها وبعده الألف ميم مفتوحة  
وتاء تأنيث قاله المنذرى (من أشجع) بسكون الشين المعجمة وبعدها جيم مفتوحة  
وعين مهملة هو ابن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بطن ، وقال  
الجهوري : قبيلة من غطفان وريث بفتح الراء المهملة وسكون الهاء آخر الحروف  
وبعدها ثاء مثناة قاله المنذرى (أول غير) الغير بكسر الغين المعجمة وفتح المثناة  
التحتية وراء الدية قيل هى جمع غيرة وقيل مفرد جمعها أغيار كضلع وأضلاع  
وأصلها من المغايرة لأنها بدل من القتل كذا فى مرعاة الصعود (قضى به) أى بالغير  
[ فتكلم عهينة فى قتل الأشجعى ] قال فى أسد الغابة : الأشجعى هو عامر بن  
الأضبط الأشجعى الذى قتله سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم منهوذا بالشهادة  
انتهى .

وفى رواية لابن إسحاق فى المغازى يقول حدثنى أبى جدى وكانا شهدا  
حنيفكا مع النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظاهر يوم  
حدين ثم جلس إلى ظل شجرة فقام إليه الأقرع بن حابس وعهينة بن حصن وعهينة  
يومئذ يطالب بدم عامر بن الأضبط المقتول الحديث (لأنه) أى الأشجعى (من  
غطفان) وعهينة أيضا كان من غطفان . قال فى أسد الغابة عهينة بن حصن بن حذيفة  
ابن بدر بن عمرو بن جورية بن لوذان بن ثعلبة بن عدى بن فزارة بن ذبيان بن —

لأنه من خندف ، فارتفعت الأصوات وكثرت الخسومة واللغط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عُمَيَّةُ ألا تقبلُ الغيرَ ، فقال عُمَيَّةُ : لا واللهِ حتى أدخل على نساءي من الحرب والحزن ما أدخل على نساءي ، قال : ثم ارتفعت الأصوات وكثرت الخسومة واللغط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عُمَيَّةُ ألا تقبلُ الغيرَ ؟ فقال عُمَيَّةُ مثل ذلك أيضاً ،

— بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان الفزارى انتهى فكان نامن قبيلة واحدة [ دون محم ] ابن جثامة أى من جانبه وفى رواية ابن إسحق فى المغازى والأقرع يدافع عن محم ابن جثامة القاتل . (لأنه) أى محم (من خندف) وأقرع بن حابس أيضاً من خندف وهى بكسر الحاء المعجمة وسكون الفون وبعدها الدال المهملة المكسورة وهى زوج الياس بن مضر واسمها ابلى انقشب إليها ولد الياس بن مضر وهى أمهم ، وكان سبب تلقيها بذلك أن الياس بن مضر خرج مفتجعاً [ قال فى المصباح انتجع القوم إذا ذهبوا لطلب السكلاء منه ] فنفرت إليه من أرنب فطلبها ابنه عمرو بن الياس فأدركها فسمى مدركة ، وخرج عامر بن الياس فى طلبها فأخذها فطبخها فسمى طابخة ، وانقمع عمير بن الياس فى الخباء فلم يخرج فسمى قعة فخرجت أمه ابلى تظفر مشى الخندفة - وهو ضرب من المشى فيه تبختر - فقال لها الياس أين تخندفين وقد ردت الإبل فسميت خندفاً قاله المنذرى .

(واللغط) بفتح الحاءين قال فى النهاية : اللغط صوت وضجة لا يفهم معناها (أ) همزة الاستفهام (لا تقبل الغير) أى الدية والاستفهام للتقرير (لا والله) أى لا أقبل والواو للقسام (حتى أدخل) من الإدخال (على نساءه) أى القاتل (من الحرب) بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين أى المقاتلة (والحزن) بفتح الحاء المهملة وفتح الزاى المعجمة وبضم الحاء وسكون الزاى (ما) موصولة -

إِلَى أَنْ قَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ يُقَالُ لَهُ مُكَيِّتِلٌ عَلَيْهِ شِكَّةٌ وَفِي يَدِهِ  
دِرْقَةٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أُجِدْ لِمَا فَعَلَ هَذَا فِي غُرَّةِ الْإِسْلَامِ مَثَلًا  
إِلَّا غَنَمًا وَرَدَّتْ فَرُمِي أَوْ لَهَا فَفَفَرَ آخِرُهَا ، اسْنَنِ الْيَوْمَ وَغَيْرُ غَدَا ، فَقَالَ

— (أدخل) أى القاتل (قال) أى سعداً وضميرة (مثل ذلك) أى القول السابق  
(مكيتل) بمثناة مصغر وقيل بكسر المثلثة وآخره راء اللبى قاله فى الإصابة (عليه  
شكة) بكسر الشين المعجمة السلاح (وفى يده) أى مكيتل (درقة) الدرقة  
الحجفة وهى الترس من جلود ليس فيها خشب ولا عصب (فقال) مكيتل (لما فعل  
هذا) أى حمل (فى غرة الإسلام) قال فى النهاية : غرة الإسلام أوله وغرة كل  
شئ أوله (إلا غنما وردت) على الماء للشرب (فرمى) بصيغة الجهمول أى بالنبل  
أو الحجارة لقتلها أو لطردها (أولها) أى الغنم (فففر آخرها) أى بقية الغنم  
لخوف القتل فكذلك ينبغى لك أن تقتل هذا الأول حتى يكون قتله عظة  
وعبرة للآخرين قاله السندى (اسنن اليوم) صيغة أمر من سن سفة من باب نصر  
(وغير غداً) صيغة أمر من التغير، وهذا مثل ثمان ضربه لترك القتل كما أن الأول  
ضربه للقتل ولذلك ترك العطف ، أى وإلا قولهم هذا ومعناه وقرر حكمتك  
اليوم وغيره غداً أى إن تركت القصاص اليوم فى أول ما شرع واكتفيت بالدية  
ثم أجريت القصاص على أحد بصير ذلك كهذا المثل والحاصل إن قتلت اليوم  
يصير مثله كمثل غنم وإن تركت اليوم يصير مثله كهذا المثل قاله السندى .

وقال الإمام ابن الأثير فى النهاية : أسنن اليوم وغير غداً أى اعمل بسننك  
التي سننتها فى القصاص ثم بعد ذلك إذا شئت أن تغير فغير أى تغير ما سننت ،  
وقيل تغير من أخذ الغير وهى الدية انتهى .

وقال الخطاى : هذا مثل يقول إن لم تقتص منه اليوم لم تثبت سننك غداً —



رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خَسُونَا فِي فَوْرِنَا هَذَا ، وَخَسُونَا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَذَلِكَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَحَلَّمَّ رَجُلٌ طَوِيلُ آدَمٍ وَهُوَ فِي طَرَفِ النَّاسِ ، فَلَمْ يَزَالُوا حَتَّى تَحْلَصَ فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَيْنَاهُ تَدْمَعَانِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ فَعَلْتُ

— ولم ينفذ حكمك بعدك أو إن لم تفعل ذلك وجد القاتل سبيلا إلى أن يقول مثل هذا القول أعنى قوله اسنن اليوم وغير غداً ففتغير لذلك سنتك وتبدل أحكامها انتهى . وقال السيوطى فى مرقاة الصعود : إن مثل محم فى قتله الرجل وطلبه أن لا يقتص منه وتؤخذ منه الدية والوقت أول الإسلام وصدده كمثل هذه الغنم الغافرة ، بمعنى إن جرى الأمر مع أولياء هذا القتل على ما يريد محم فبطل الناس عن الدخول فى الإسلام معرفتهم أن القود يغير بالدية والموضع خصوصاً وهم حراس على درك الأوثار وفيهم الأنفة من قبول الديات ، ثم حث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإقادة منه بقوله اسنن اليوم وغير غداً يريد إن لم تقتص منه غيرت سنتك ولكنك أخرج الكلام على الوجه الذى يهيج المخاطب ويحمله على الإقدام والجسارة على المطلوب منه .

( خسون ) أى إبلا لولى المقتول ( فى فورنا هذا ) أى على الوقت الحاضر لا تأخير فيه ( وخسون ) إبلا والمعنى أن النبى صلى الله عليه وسلم رضى بالدية بدل القصاص فقال إن على القاتل مائة إبلا فى الدية لولى المقتول خسون إبلا فى الوقت الحاضر وخسون إبلا بعد الرجوع إلى المدينة ( وذلك ) أى القتل والقصة كان ( طويل آدم ) أى أسمر اللون ( وهو ) أى محم جالس ( فى طرف الناس ) أى فى جانبهم ( فلم يزالوا ) أى معاوونون لمحم انتصروا له ( حتى تحلص ) بتفجخ الخاء وشدة اللام بصيغة الماضى أى نجا محم من القتل ( وعيناه ) أى محم ( تدمعان ) أى —

الَّذِي بَلَغَكَ ، وَإِنِّي أَنُوبُ إِلَى اللَّهِ ، فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَفْتَلَمْتُ بِسِلَاحِكَ فِي غُرَّةِ الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ  
لَا تَغْفِرْ لِمُحَلِّمٍ بِصَوْتِ عَالٍ . زَادَ أَبُو سَلَمَةَ : فَقَامَ وَإِنَّهُ لَيَتَلَقَّى دُمُوعَهُ  
بِطَرَفِ رِدَائِهِ .

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : فَزَعَمَ قَوْمُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
اسْتَغْفَرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْفَضْلُ بْنُ شُمَيْلٍ : الْغَيْرُ الدِّيَّةُ .

— تَسِيلَانِ الدَّمْعَ وَهُوَ مَاءُ الْعَيْنِ (بصوت عال) أَى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
هَذِهِ الْجُمْلَةُ اللَّهُمَّ اخْ بِصَوْتِ عَالٍ (فَقَامَ) مُحَلِّمٌ (وَإِنَّهُ) أَى مُحَلِّمًا (لَيَتَلَقَّى) أَنْ لِيَأْخُذَ  
وَيَسْمَعَ . قَالَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ : وَتَلَقَّاهُ أَى اسْتَقْبَلَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ  
مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ فَقَعَاهُ أَنَّهُ أَخَذَهَا عَنْهُ أَنْتَهَى (فَزَعَمَ قَوْمُهُ) أَى مُحَلِّمٌ (اسْتَغْفَرَ لَهُ) أَى  
لِحَلِّمٍ مُطَابَقَةٌ الْحَدِيثُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَمَرَ  
عِيْدَةَ بِأَخْذِ الدِّيَةِ عَوَاضَ الْقَصَاصِ فَهُوَ أَمْرٌ بِالْعَفْوِ . أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقَصَاصُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ  
الدِّيَةُ فَقَالَ اللَّهُ لَهُذِهِ الْأُمَّةُ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصَ فِي الْقَتْلِ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ فَمَنْ عَفَى  
لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَةَ فِي الْعَمْدِ .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ مُخْتَصَرًا وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ  
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

## ع — باب ولى العمد يأخذ الدية

٤٤٨١ — حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا  
ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا شُرَيْحٍ السَّكَمِيَّ  
يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا إِنَّكُمْ بِأَمْعَشَرَ خُرَاعَةَ  
قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذِيلٍ وَإِنِّي عَاقِلُهُ ، فَمَنْ قَتَلَ لَهُ بَعْدَ مَقَالَتِي هَذِهِ  
قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ : بَيْنَ أَنْ يَأْخُذُوا الْعَمَلَ أَوْ يَقْتُلُوا » .

### ( باب ولى العمد يأخذ الدية )

أى هذا باب فى بيان أن ولى المقتول بالقتل العمد يأخذ الدية ويرضى بها .  
( سمعت أبا شريح ) بالتصغير ( السكمي ) هو أبو شريح خويلد بن عمرو  
السكمي العدوي الخزاعي أسلم قبل الفتح ومات بالمدينة سنة ثمان وستين روى  
عنه جماعة وهو مشهور بكثيرته ( ألا بفتح الهمزة واللام المخففة وهى كلمة تنبيه  
تدل على تحقق ما بعدها وتأتى لمعان آخر ( خراعة ) بضم الخاء للمعجمة وبالزاي  
وهى قبيلة كانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا فى ظاهرها  
وهذا من تكمه خطبته صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، وكانت خراعة قتلوا فى  
تلك الأيام رجلا من قبيلة بنى هذيل بقتيل لهم فى الجاهلية ، فأدى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عنهم دية لإطفاء الفتنة بين القَتِيلين ( هذا القَتِيل ) أى المقتول  
( من هذيل ) بالتصغير ( وإنى عاقله ) أى مؤد دية من العقل وهو الدية سميت  
به لأن لم يلها تعقل بفناء ولى الدم أو لأنها تعقل أى تمنع دم اللقاتل عن السفك  
( فأهله ) أى وارث القَتِيل ( بين خيرتين ) بكسر ففتح وبسكن أى اختيارين ،  
والمعنى بخير بين أمرين . وقال بعض شراح المصايب : الخيرة الإنم من الاختيار —

٤٤٨٢ - حدثنا عباس بن الوليد بن مزيد أخبرني أبي أخبرنا الأوزاعي حدثني يحيى ح . وأخبرنا أحمد بن إبراهيم حدثني أبو داود أخبرنا حرب بن شداد أخبرنا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أخبرنا أبو هريرة قال : « لما فُتحت مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن

-- (بين أن يأخذوا) أى أولياء المقتول (العقل) أى الدية من عاقلة القاتل (أو يقتلوا) أى قاتله .

قال الخطابي : فيه بيان أن الخيرة إلى ولي الدم فى القصاص وأخذ الدية ، وأن القاتل إذا قال لأعطينكم المال فاستفيدوا منى واختار أولياء الدم المال كان لهم مطالبته به ، ولو قتله جماعة كان لولى الدم أن يقتل منهم من شاء وبطالب بالدية من شاء ، وإلى هذا ذهب الشافعى وأحمد وإسحاق .

وقد روى هذا المعنى عن ابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب والشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة . وقال الحسن والنخعي ليس لأولياء الدم إلا الدم إلا أن يشاء القاتل أن يعطى الدية انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

(من قتل له قتيل) أى القتل بهذا القتل لا يقتل سابق لأن قتل القاتل محال . قال فى العمدة : قتل فعيل بمعنى مفعول سى بما آل إليه حاله وهو فى الأصل صفة لمحذوف أى لولى قتيل ويحتمل أن يضمن قتل معنى وجد له قتيل ، قال ولا يصح هذا التقدير فى قوله عليه السلام « من قتل قتيلا فله سلبه » ، والأول من قبيل تسمية العصير خمرأ وجواب من الشرطية قوله (فهو) أى -

يُودَى ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْتُبْ لِي ، قَالَ الْعَبَّاسُ : اكْتُبُوا لِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ « وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَحْمَدَ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : اكْتُبُوا لِي - يَعْنِي خُطْبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٤٤٨٣ — حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى  
عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
« لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ، وَهَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَمَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ  
فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ » .

— وَلى القَتِيل (بِخَيْرِ النُّظَرَيْنِ) وَهِيَ الدِّيَّةُ وَالْقَصَاصُ (إِمَّا أَنْ يُودَى) بِضَمِّ التَّحْقِيقِ  
وَسَكُونِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمِهْمَلَةِ أَيْ يَعْطَى الْقَاتِلُ أَوْ أَوْلِيَائِهِ أَوْ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ  
الدِّيَّةَ (وَلِمَّا أَنْ يُقَادَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنَ الْقَوَدِ وَهُوَ الْقَصَاصُ أَيْ يُقْتَصُّ مِنَ الْقَاتِلِ  
يَعْنَى يُقْتَلُ الْقَاتِلُ بِهِ (أَبُو شَاهٍ) بِهَاءٍ لَا غَيْرَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَقِيلَ بِالتَّاءِ ، قَالَ  
الْعَيْنِيُّ (قَالَ الْعَبَّاسُ) هُوَ ابْنُ الْوَلِيدِ فِي حَدِيثِهِ (اِكْتُبُوا لِي) بِصِيغَةِ الْجَمْعِ .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن  
ماجه مختصراً ومطولاً .

( لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ) قَالَ فِي الْفَتْحِ ، وَأَمَّا تَرْكُ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ فَأُخِذَ  
بِهِ الْجُمْهُورُ إِلَّا أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ إِذَا قَتَلَ  
غِيلَةً أَنْ يَقْتُلَ وَلَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ ذَمِيًّا اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ مَنَعِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ  
بِالْكَافِرِ ، وَهِيَ لَا تَسْتَنْتِ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ الْفَسَادُ فِي الْأَرْضِ ،  
وَخَالَفَ الْحَفْظِيَّةُ فَقَالُوا : يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِالذِّمَى إِذَا قَتَلَهُ بِغَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ وَلَا يَقْتُلُ —  
( ١٥٠ — عَوْنُ الْعَبُودِ ١٢ )

٥ — باب من قتل بعد أخذ الدية

[ باب هل يقتل بعد أخذ الدية ]

٤٤٨٤ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أخبرنا مطر الوراق وأخضبه عن الحسن بن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا أُغْنِي مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَةِ » .

— بالمستأن . وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ( دفع ) بصيغة الجھول أى القاتل ( فإن شاءوا ) أى أولياء المقتول ( قتلوه ) أى القاتل ( وإن شاءوا ) أى أولياء المقتول . والحديث ليس من رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكره المنذرى .

وقال المزى فى الأطراف : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود فى الديات ، وكذا الترمذى وابن ماجه فيه ، وقال الترمذى : حسن غريب ، وحديث أبي داود فى رواية ابن الأعرابى وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

( باب من قتل بعد أخذ الدية )

( مطر الوراق ) قال المنذرى : مطر بن طهمان الوراق ضعفه غير واحد ولم يحزم [ لم يخرج ] سماعه من الحسن ، وقد روى هذا عن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل ( عن الحسن ) .

قال المنذرى : الحسن هذا هو البصرى ولم يسمع من جابر بن عبد الله فهو منقطع ( لا أعنى ) قال فى النهاية : هذا دعاء عليه أى لا أكثر ماله ولا أستغنى انتهى .

قال السندى : وهذا يدل على أن أعنى ماض مبنى للفعول وهو كذلك فى نسخ صحيحة وفى بعض النسخ والأصول الصحيحة بضم الهمز وكسر الفاء أى —

٦ — باب فيمن سقى رجلاً سمّاً أو أطعمه فمات ، أيقاد منه

٤٤٨٥ — حدثنا يحيى بن حبيب بن عريّ أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا شعبة عن هشام بن زبدة عن أنس بن مالك « أن امرأة يهودية أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها ، فجاء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت : أردت لأقتلك فقال : ما كان الله ليمسكك على ذلك ، أو قال على . قال فقالوا : ألا تقتلها ؟

— بصيغة المتكلم من الإغفاء لغة في العفو أى لا أَدْع ولا أتركه بل أقتص منه ريثومه ما أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ « لا أعافى أحداً قتل بعد أخذ الدية » انتهى ؛ وكان الولي في الجاهلية يؤمن القاتل بقبول الدية ثم يظفر به فيقتله فيرد الدية فزجر عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

( باب فيمن سقى رجلاً سمّاً )

قال النووي : أما السم فبفتح السين وضمها وكسرهما ثلاث لغات الفتح أفصح جمعه سمّام وسموم ، أو أطعمه فمات ، أى الرجل ، أيقاد أى أيقطع منه ، أى من الساق .

( أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ) فى خير ( بشاة مسمومة ) وأكثرت من السم فى الذراع لما قيل لها إنه عليه الصلاة والسلام يحبها ( فأكل ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( منها ) أى من الشاة وأكل معه بشر بن البراء ثم قال لأصحابه امسكوا فإنها مسمومة ( فجاء بها ) أى باليهودية ( فسألها ) أى اليهودية ( عن ذلك ) الأمر ( فقالت ) اليهودية ( فقال ) النبى صلى الله عليه وسلم ( ليمسكك ) ( يساطك ) بكسر الكاف ( على ذلك ) أى على قتلى ، فيه بيان عصمته صلى الله عليه —

قال : لا ، فازلت أعرفها في لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
 ٤٤٨٦ — حدثنا داودُ بنُ رُشَيْدٍ أخبرنا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ ح وأخبرنا  
 هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا عَبَّادٌ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ  
 حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ هَارُونُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ  
 امْرَأَةً مِنَ الْيَهُودِ أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شاةً مَسْمُومَةً . قَالَ :  
 فَمَا عَرَضَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

— وسلم من الناس كلهم كما قال الله ﴿ والله بمصمك من الناس ﴾ وهي معجزة  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سلامته من السم المهلك لغيره ، وفي إعلام الله  
 تعالى بأنها مسمومة ، وكلام عضو موت له ، كما جاء في الرواية الآتية أنه صلى الله  
 عليه وسلم قال « إن الذراع تخبرني أنها مسمومة » ( أو قال على ) شك من  
 الراوى ( قال ) أى أنس ( فقالوا ) أى الصحابة ( ألا نقتلها ) أى اليهودية بهمة  
 الاستفهام والاستفهام للتقرير ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( لا ) لأنه كان  
 لا ينتقم لنفسه ، ثم مات بشر فقتلها به قصاصاً ( فازلت ) قول أنس ( أعرفها )  
 أى العلامة كأنه بقى للسم علامة وأثر من سواد أو غيره ( فى لهوات ) بفتح  
 اللام والهاء والواو جمع لهاء وهى اللحمة المعلقة فى أصل الحنك ، وقيل هى ما بين  
 منقطع اللسان إلى مقطع أصل الفم ومراد أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يمتربه المرض من تلك الأكلة أحياناً ويحتمل أنه كان يعرف ذلك فى اللهوات  
 بتغير لونها أو بفتور فيها أو تحفير قاله القسطلانى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم .

( سفیان بن حسین ) قال المنذرى : هو أبو محمد السامى الواسطى ، وقد  
 استشهد به البخارى وأخرج له مسلم فى المقدمة وتكلم فيه غير واحد ( قال ) —



قال أبو داود : هذه أخت مَرْحَبِ الْيَهُودِيَّةِ الَّتِي سَمَّتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٤٤٨٧ — حدثنا سليمان بن داود المهرى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : « كان جابر بن عبد الله يحدث أن يهودية من أهل خيبر سَمَّتْ شاة مصلية ثم أهدتها لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخذ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذراعَ فأكلَ منها وأكلَ رَهْطٌ من أصحابه معه ، ثم قال لهم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ارفعوا أيديكم ، وأرسل رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى اليهودية فدعاها فقال لها : أَسَمَمْتَ هذه الشاة ؟ قالت اليهودية من أخبرك ؟ قال : أخبرني هذه في هدي

— أبو هريرة (فما عرض) بتخفيف الراء ، ما نافية أى ما تعرض (لها) أى لليهودية بشيء أى فى أول الأمر ، فلما مات بشر الذى أكل مع الفهي صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية قصاصاً .  
(قال أبو داود هذه أخت مرحب » .

قال المذرى : وقد ذكر غيره أنها ابنة أخى مرحب وأن اسمها زينب بنت الحارث ، وذكر الزهرى أنها أسلمت .

(شاة مصلية) أى مشوية (ثم أهدتها) أى الشاة المسمومة (فأكل منها) أى من الذراع (وأكل رَهْطٌ) أى جماعة (معه) صلى الله عليه وسلم (ثم قال لهم) أى لأصحابه الآكلين (ارفعوا أيديكم) ولا تأكلوا منها (وأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم) رجلاً (فدعاها) أى دعا الرجل اليهودية فجاءت (أسممت هذه الشاة) بهمة الاستفهام أى أجعلت فيها السم (قال) النبي صلى —

الذَّرَاعُ . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَمَا أَرَدْتِ إِلَى ذَلِكَ ؟ قَالَتْ قُلْتُ : إِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا اسْتَرْخَفَا مِنْهُ ، فَعَفَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُعَاقِبْهَا ، وَتَوَفَّى بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ وَاسْتَحْجَمَ

— اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (هذه في يدي الذراع) بضم العين بدل من هذه (قالت) اليهود (قلت) (أى فى نفسى) (إن كان) (أى محمد (نبياً) وياً كل الشاة المسمومة (فلم يضره) صلى الله عليه وسلم أكل السم (وإن لم يكن) (أى محمد (نبياً) فيأ كاه فيموت) (استرخفا منه) (أى من محمد صلى الله عليه وسلم) (فعفا عنها) (أى عن اليهودية) (ولم يعاقبها) (أى لم يؤاخذ النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية بهذا الفعل .

قال فى مرقاة الصعود : وفى الحديث الذى يلهمه فأمر بقتلها فقتلت .

قال الواقدي : الثابت عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلها وأمر بلحم الشاة فأحرق .

وقال البيهقي فى سننه : اختلف الروايات فى قتلها وما روى عن أنس أصح ، قال ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم فى الابتداء لم يعاقبها حين لم يمت أحد من الصحابة ممن أكل فلما مات بشر بن البراء أمر بقتلها ، فروى كل واحد من الرواة ما شاهد انتهى .

قال النووي : قال القاضى عياض : واختلف الآثار والعلماء هل قتلها النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ، فوقع فى صحيح مسلم أنهم قالوا ألا نقتلها ؟ قال لا ، ومثله من أبى هريرة وجابر ، وعن جابر من رواية أبى سلمة أنه صلى الله عليه وسلم قتلها ، وفى رواية ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفعها إلى أولياء بشر بن البراء بن معمر وكان أكل منها فأت بها فقتلوها .

وقال ابن سحنون : أجمع أهل الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلها .

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى كَاهِلِهِ مِنْ أَجْلِ الَّذِي أَكَلَ مِنَ الشَّاةِ ؛  
حَجَمَهُ أَبُو هِنْدٍ بِالْقَرْنِ وَالشَّفَرَةِ - وَهُوَ مَوْلَى لِبْنِي بَيَاضَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ .

٤٤٨٨ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ  
أَبِي سَلَمَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَتْ لَهُ يَهُودِيَةٌ يَحْيَى بَرَّ

- قال القاضي عياض : وجه الجمع بين هذه الروايات والأقاويل أنه لم يقتلها  
أولاً حين اطلع على سمها ، وقيل له اقتلها فقال لا ، فلما مات بشر بن البراء من  
ذلك سلمها لأوليائه فقتلوها قصاصاً ، فيصح قولهم لم يقتلها أى فى الحال ، ويصح  
قولهم قتلها أى بعد ذلك والله أعلم انتهى ( على كاهله ) قال فى المصباح : الكاهل  
مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق ، وقال أبو زيد : الكاهل من الإنسان خاصة  
ويستعار لغيره وهو ما بين كتفيه ( حجه ) أى النهى صلى الله عليه وسلم ( بالقرن )  
قال فى النهاية : وهو اسم موضع فإما هو الميقات أو غيره ، وقيل هو قرن نور  
جعل كاللحمة انتهى ، وبالفارسية شاخ كاو ( والشفرة ) قال فى النهاية الشفرة  
السكين العريضة ( وهو ) أى أبو هند ( مولى لبني بياضة من الأنصار ) .

قال المنذرى : هذا الحديث منقطع ، الزهرى لم من يسمع من جابر بن  
عبد الله ، وذكر بعضهم أنه ليس فى الحديث أكثر من أن اليهودية أهدتها  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم أى بعثتها إليه فصارت ملكاً له ، وكان أصحابه  
أضيافاً له ولم تسكن هى قدمتها إليه وإليهم ، وما كان هذا سبيله فالتقود فيه ساقط  
لما ذكرنا من علة المباشرة وتقديمها على السبب . وأشار إلى أن حديث أبى  
سامة مرسل وحديث جابر منقطع كما ذكرنا ( عن أبى سامة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ) مرسل ، وفى بعض النسخ زيادة أبى هريرة بعد أبى سامة  
وهو غلط لأن هذا الحديث من هذه الطريق مرسل ذكره المنذرى .

بِشَاةٍ [شَاةٌ] مَصْلِيَّةٌ نَحْوَ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ : فَمَاتَ بِشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ الْأَنْصَارِيُّ ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ : مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَفَعْتَ ، فذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَابِرٍ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَتَلَتْ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الْحِجَامَةِ ه .

٤٤٨٩ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ

— وقال المزني في الأطراف : رواه أبو داود عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله الطحان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدت له يهودية شاة الحديث .

وقال في كتاب المراسيل من الأطراف : محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدت له يهودية بخير شاة مصلية الحديث انتهى ( أهدت له أي للنبي صلى الله عليه وسلم ( مصلية ) أي مشوية ( نحو حديث جابر ) السابق ( قال ) الراوى ( فأرسل ) أي النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ( فأمر بها ) أي باليهودية ( فقتلت ) قصاصاً من بشر . قال الخطابي : وقد اختلف الناس فيما يجب على من جعل في طعام رجل سما فأكله فمات ، فقال مالك عليه القود ، وأوجب الشافعي في أحد قوليه إذا جعل في طعامه سما وأطعمه إياه وفي شرابه فسماه ولم يعلمه أن فيه سما فمات . قال الشافعي : ولو خلطه بطعام فوضعه ولم يقل له كله فأكله أو شربه فمات فلا قود عليه ( ولم يذكر ) الراوى ( أمر الحجامة ) قال المفردى : وهذا مرسل ، ورويفاه عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وقال البيهقي أيضاً : ويحتمل أنه لم يقتلها في الابتداء ثم لما مات بشر بن البراء أمر بقتلها والله عز وجل أعلم .

( حدثنا وهب بن بقية عن خالد ) الحديث ليس من رواية اللؤلؤى وإنما —

أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ » . وَأَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ . زَادَ : فَأَهْدَتْ لَهُ يَهُودِيَّةٌ بِخَيْبَرٍ شَاةً مَضْلِيَّةً سَتَّتَهَا ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا وَأَكَلَ الْقَوْمُ ، فَقَالَ : ارْزَعُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا أَخْبَرَتْنِي أَنَّهَا مَسْمُومَةٌ ، فَكَاتَ بِشَرُّ بْنُ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ الْأَنْصَارِيُّ ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ : مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ ؟ قَالَتْ : إِنْ كُنْتُ نَدِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ الَّذِي صَنَعْتُ ، وَإِنْ كُنْتُ مَلِكًا أَرَحْتُ النَّاسَ مِنْكَ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَتَلَتْ ، ثُمَّ قَالَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : مَا زِلْتُ أُجِدُّ مِنَ الْأَكْلَةِ الَّتِي أَكَلْتُ بِخَيْبَرٍ فَهَذَا أَوَانٌ قَطَعْتُ أَبْهَرِي » .

— هو في رواية ابن داسة هكذا مختصراً ، وأما في رواية ابن الأعرابي فهو أنهم من هذا والله أعلم .

(وإن كنت) بالخطاب (ملكاً) من الملوك (فأمر بها) أي باليهودية (ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (في وجعه) أي مرضه (مازلت أجد) أي الماء (من الأكلة) الأكلة بالفتح المرة وبالضم اللقمة وهي المراد ههنا (فهذا أوان) قال في المصباح : الأوان بفتح الهمزة وكسرهما لغة الحين والزمان انتهى . وفي النهاية : ويجوز في أوان الضم والفتح فالضم لأنه خبر المبتدأ والفتح على البناء لإضافته إلى مبنى (قطعت أبهرى) قال في النهاية : الأبهر عرق في الظهر وهما أبهران ، وقيل هما الأكلان اللذان في الذراعين ، وقيل هو عرق —

٤٤٩٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ  
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ أُمَّ مُبَشِّرٍ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : مَا يُتَّهَمُ [ مَا تُتَّهَمُ ] بِكَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي لَا أَتَّهَمُ بِإِبْنِي شَيْئًا إِلَّا الشَّاةَ الْمَسْمُومَةَ الَّتِي أَكَلْتُ  
مَعَكَ بِحَنِينٍ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَأَنَا لَا أَتَّهَمُ بِنَفْسِي إِلَّا  
ذَلِكَ فَهَذَا أَوَّانُ قَطْعِ أَهْرَى » .

— مستبطن القلب فإذا انقطع لم يبق معه حياة انتهى . هذا الحديث ليس  
من رواية الثؤلوى ولذا لم يذكره المفردى .

وقال المزى فى الأطراف : حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
ياكل المدينة ولا يأكل الصدقة فأهدت له يهودية بخير شاة مصلية الحديث  
أخرجه أبو داود فى الديلم عن وهب بن بقية عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبى  
سلمة عن أبى هريرة به . قال وهب فى موضع آخر عن أبى سلمة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يذكر أبا هريرة [ أى بذكر أبى هريرة ] هكذا وقع هذا  
الحديث فى رواية أبى سعيد بن الأعرابى عن أبى داود ، وعند باقى الرواة عن  
أبى سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه أبو هريرة وقد جوده ابن  
الأعرابى عن أبى داود ولم يذكره أبو القاسم ( مايتهم بك ) على صيغة الجهمول  
وما استفهامية أى شىء من المرض يظن بك . قال فى المصباح اتهمته بالثقل  
أى ظننت به سوء ( فلانى لا أتهم ) أى لا أظن ( بابنى شيئاً ) من المرض ( وأنا )  
أيضاً ( لا أتهم ) أى لا أظن ( بنفسى ) من المرض ( إلا ذلك ) أى أتر السهم .  
هذا الحديث ليس من رواية الثؤلوى ولذا لم يذكره المفردى .

وقال المزى فى الأطراف : حديث أم مبشر أخرجه أبو داود فى الديلم —

قال أبو داود : وَرُبَّمَا حَدَّثَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُرْسَلًا عَنْ  
مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنِ  
الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَّ  
مَعْمَرًا كَانَ يُحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مَرَّةً مُرْسَلًا فَيَكْتُبُونَهُ ، وَيُحَدِّثُهُمْ مَرَّةً بِهِ  
فَيُسْنِدُهُ فَيَكْتُبُونَهُ ، وَكُلُّهُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا . قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : فَلَمَّا قَدِمَ ابْنُ  
الْمُبَارَكِ عَلَى مَعْمَرٍ أَسْنَدَ لَهُ مَعْمَرٌ أَحَادِيثَ كَانَ يُوقِفُهَا .

٤٤٩١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا  
رَبَاحٌ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ  
مَالِكٍ عَنْ أُمِّ أُمِّ مُبَشَّرٍ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ كَذَّابًا قَالَ عَنْ أُمِّ  
وَالصَّوَابِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ  
مَعْنَى حَدِيثِ تَخْلِيدِ بْنِ خَالِدٍ نَحْوَ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ « فَمَاتَ بَشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ  
ابْنِ مَعْرُورٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ فَقَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ ؟  
فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَابِرٍ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُبِّلَتْ »  
وَلَمْ يَذْكُرِ الْحِجَامَةَ .

— عَنْ تَخْلِيدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ  
عَنْ أَبِيهِ بِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ رَبَاحٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ  
الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ أُمَّ مُبَشَّرٍ دَخَلَتْ عَلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ تَخْلِيدِ بْنِ خَالِدٍ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ابْنُ  
الْأَعْرَابِيِّ كَذَّابًا قَالَ هُنَّ أُمُّهُ وَالصَّوَابُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ . وَهَذَا الْحَدِيثُ —

٧ - باب من قتل عبده أو مثل به ، أيقاد منه ؟

٤٤٢٠ - حدثنا علي بن الجعد حدثنا شعبة ح . وأخبرنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن قتادة عن الحسن بن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ » .

— في رواية أبي سعيد بن الأعرابي وأبي بكر بن داسة عن أبي داود ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

( باب من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه )

( حدثنا حماد ) فشعبة وحماد يرويان عن قتادة ( عن الحسن ) هو البصري ( عن سمرة ) بن جندب ( من قتل عبده قتلناه ) .

قال الترمذي : قد ذهب بعض أهل العلم من التابعين منهم إبراهيم النخعي إلى هذا . وقال بعض أهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا في دون النفس ، وهو قول أحمد وإسحاق . وقال بعضهم إذا قتل عبده لا يقتل به وإذا قتل عبداً غيره قتل به ، وهو قول سفيان الثوري انتهى .

وقال القاري : قال الخطابي : هذا زجر ليرتدعوا فلا يقدموا على ذلك ، كما قال صلى الله عليه وسلم في شارب الخمر « إذا شرب فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه ثم قال في الرابعة أو الخامسة فإن عاد فاقتلوه » ثم لم يقتله حين جاء به وقد شرب رابعاً أو خامساً وقد تأوله بعضهم على أنه إنما جاء في عبد كان يملكه فزال عنه ملكه فصار كغزوآله بالحرية . وذهب بعضهم إلى أن الحديث منسوخ بقوله تعالى ﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد - إلى - والجروح قصاص ﴾ انتهى . ومذهب أصحاب أبي حنيفة أن الحر يقتل بعبد غيره دون عبده نفسه . وذهب الشافعي ومالك —



٤٤٢١ — حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة بإسناده مثله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من خصى عبده خصيناه » ثم ذكر مثل حديث شعبة وسامد .

— أنه لا يقتل الحر بالعبد وإن كان عبد غيره . وذهب إبراهيم النخعي وسفيان الثوري إلى أنه يقتل بالعبد وإن كان عبد نفسه ( ومن جدد ) بفتح الدال المهملة ( عبده ) أى قطع أطرافه ( جددناه ) قال فى النهاية : الجدد قطع الأنف والأذن والشفة وهو بالأنف أخص فإذا أطلق غلب عليه ، يقال رجل أجدد ومجدوع إذا كان مقطوع الأنف انتهى . وفى شرح السنة : ذهب عامة أهل العلم إلى أن طرف الحر لا يقطع بطرف العبد ، ثبت بهذا الاتفاق أن الحديث محمول على الزجر والردع أو هو منسوخ انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن غريب ، وقد تقدم الكلام فى سماع الحسن من سمرة .

( بإسناده ) أى الحديث السابق ( خصيناه ) فى المصباح : خصيت العبد أخصيه خصاء بالكسر والمد سلات خصيه وقد مر تأويله فى الحديث الذى قبله . قال السندى : المراد بقوله قتلناه وأمثاله عاقبناه وجازيناه على سوء صفيحه إلا أنه عبر بلفظ القتل ونحوه للمشاكله كما فى قوله تعالى ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ وفائدة هذا التعمير الزجر والردع وليس المراد أنه تكلم بهذه الكلمة لمجرد الزجر من غير أن يريد به معنى أو أنه اراد حقيقة لقصد الزجر ، فإن الأول يقتضى أن تكون هذه الكلمة مهملة ، والثانى يؤدى إلى الكذب لمصلحة الزجر ، وكل ذلك لا يجوز ، وكذا كل ما جاء فى كلامهم من نحو قولهم هذا وارد على سبيل التغليظ والقشديد ، فرادهم أن اللفظ يحمل على معنى مجازى مناسب للمقام انتهى ( ثم ذكر مثل حديث شعبة ) ولفظ النسائى من طريق —

قال أبو داود : وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ هِشَامٍ مِثْلَ حَدِيثِ مُعَاذٍ .

٤٤٩٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ شُعْبَةَ مِثْلَهُ . زَادَ : ثُمَّ إِنَّ الْحَسَنَ نَسِيَ هَذَا الْحَدِيثَ فَكَانَ يَقُولُ : « لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ » .

٤٤٩٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : « لَا يُقَادُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ » .

٤٤٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ تَسْنِيمٍ الْعَتَكِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

— محمد بن بشار عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال « من خصى عبده خصيئناه ومن جدد عبده جددناه » انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائي .

( بإسناد شعبة مثله ) أى مثل حديث شعبة . ولفظ ابن ماجه من طريق وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه » انتهى ( نسي هذا الحديث ) أى حديث سمرة « من قتل عبده قتلناه » قال الخطابي : يحتمل أنه لم ينس الحديث واسكبه كان يتأوله على غير معنى الإيجاب ويراه نوعاً من الزجر ليرتدعوا فلا يقدموا على ذلك . وذهب بعض أهل العلم إلى أن حديث سمرة منسوخ .

( لا يقاد الحر بالعبد ) أى لا يقتص من الحر إذا قتل الحر العبد .

( محمد بن الحسن بن تسنيم ) قال فى التقریب : محمد بن الحسن بن تسنيم بفتح المثناة وسكون المهملة وكسر الفون بعدها تحتانية ساكدة الأزدي العتكي بفتح —

بَكَرٍ أَنبَا نَا سَوَّارَ أَبُو خَمْزَةَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ  
 «جَاءَ رَجُلٌ مُسْتَصْرِخٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : جَارِيَةٌ لَّهُ [ لِي ]  
 يَأْرُسُوهَ اللَّهُ ، فَقَالَ : وَيَحْكَمَ مَالَكَ ؟ فَقَالَ : شَرٌّ أَبْصَرَ [ شَرًّا أَبْصَرَ ] لِسَيِّدِهِ  
 جَارِيَةٌ لَّهُ فَفَكَارَ فَجَبَّ مَذَاكِيرَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
 عَلَى بِالرَّجُلِ ، فَطُلِبَ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

— المهملة والمثناة البعري نزيل الكوفة صدوق انتهى (حدثنا عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده) .

قال المنذرى : وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في حديث عمرو بن  
 شعيب ( جاء رجل ) أى عبد ( مستصرخ ) أى مستغيث . فى النهاية الاستصرخ  
 الاستغاثة ( فقال ) أى المستصرخ : هذه جارية له ( أى لفلان يعنى لسيدي وقد  
 أوجعنى السيد من أجلها ) ( فقال ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ويحكم ) فى  
 النهاية : ويح كلمة ترحم وتوجع يقال لمن وقع فى هلكة لا يستحقها ، وقد يقال  
 بمعنى المدح والتعجب وهى منصوبة على المصدر وقد ترفع وتضاف ولا تضاف  
 يقال ويح زيد ويحأ له ويح له ( فقال ) العبد المستصرخ ( شر ) أى حصل شر  
 ( أبصر ) بيان للشر أى نظر العبد ( لسيده جارية له ) أى للسيد أى نظر العبد  
 جارية لسيده وفى رواية ابن ماجه « جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم صارخاً  
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك قال سيدى رآنى أقبل جارية له  
 فجب ماذا كبرى » الحديث ( فكار ) من الفيرة وهى الحمية والأنفة يقال رجل غيور  
 وامرأة غيور أى غار السيد عليه ( فجب ماذا كبره ) أى قطع السيد ذكر عبده  
 ( على ) أى انتوفى ( بالرجل ) أى السيد ( فطلب ) على بناء المفعول أى السيد  
 ( فلم يقدر عليه ) على صيغة المجهول أى لم يتمكن منه . وفى المصباح قدرت على —

اذْهَبْ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى مَنْ نَصَرْتَنِي ؟ قَالَ : عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، أَوْ قَالَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ .

قال أبو داود : الَّذِي عَتَقَ كَانَ اسْمُهُ رَوْحُ بْنُ دِينَارٍ .

قال أبو داود : الَّذِي جَبَّهَ زَنْبَاعٌ .

قال أبو داود : هَذَا زَنْبَاعٌ أَبُو رَوْحٍ كَانَ مَوْلَى الْعَبْدِ .

— الشيء قويته عليه وتمكنت منه ( اذهب ) للعبد المقطوع مذاكيره ( فأنت حر ) كأنه صلى الله عليه وسلم اعتق عليه لثلاثين مجتريء الناس على مثله . قاله السندی في حاشية ابن ماجه . والصحيح أن من يفعل ذلك الفعل الشنيع بعبدته يعتق عليه العبد ويصير حراً وبوب ابن ماجه باب من مثل بعبدته فهو حراً انتهى . والأمر كما قال والله أعلم ( فقال ) العبد ( على من نصرتي ) وفي رواية لابن ماجه « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فأنت حر » ، قال على من نصرتي يا رسول الله قال يقول أرايت إن استرقني مولاى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل مؤمن أو مسلم ( أو قال ) شك من الراوى ( قال أبو داود الذي عتق كان اسمه الخ ) هذه العبارة إلى آخرها وجدت في بعض النسخ .

وأخرج ابن ماجه من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن سلمة بن روح بن زنباع عن جده أنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخصى غلاماً له فأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم بالمثلثة انتهى .

# ٨ - باب القسامة

٤٤٩٧ - حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُغَنَّى قَالَا أَنبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ إِسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ وَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ « أَنَّ مُحْيِصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ وَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

## ( باب القسامة )

بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم وهي الأيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم . وخص القسم على الدم بالقسامة . وقد حكى إمام الحرمين أن القسامة عند الفقهاء اسم للإيمان . وعند أهل اللغة اسم للجانحين . وقد صرح بذلك في القاموس . قال الفووي قال القاضي عياض : حديث القسامة أصل من أصول الشرع وقاعدة من أحكام الدين وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به . وروى عن جماعة : إبطال القسامة ، واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها أم لا ، فقال جماعة من العلماء يجب وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وقول الشافعي في القديم . وقال السكوفيون والشافعي في أصح قوليه لا يجب بل يجب الدية . واختلفوا فيمن يحلف في القسامة ، فقال مالك والشافعي والجمهور يحلف الورثة ويجب الحق بخلفهم .

وقال أصحاب أبي حنيفة يستحلف خمسون من أهل المدينة ويتجرأهم الولي يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا قاتله فإذا حلفوا قضى عليهم وعلى أهل الحلة وعلى عاقبتهم بالدية انتهى .

( بشير بن إسار ) بالتصغير ( عن سهل بن أبي حنمة ) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام ( ورافع بن خديج ) بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة والجيم - ( ١٦٠ - عون المعبود ١٢ )

سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْبَرَ فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ فَاتَّهَمُوا  
الْيَهُودَ ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَابْنَا عَمِّهِ حُوَيْصَةُ وَمُحَيِّصَةُ ،  
فَاتَّوَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَسَكَّلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ وَهُوَ  
أَصْغَرُهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : السَّكْبَرُ السَّكْبَرُ ، أَوْ قَالَ :  
لِيَبْدَأَ الْأَكْبَرُ ، فَتَسَكَّلَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ : يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَلْيَدْفَعْ بِرُمْتِهِ . قَالُوا : أَمْرٌ

— ( أن محيصة ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الياء المشددة وفتح الصاد المهملة  
وقد يسكن الياء وكذلك حويصة الآتي ذكره ، وقال في القاموس : حويصة  
ومحيصة ابنا مسعود مشددتي الصاد صحابيان ، ولا شك أن تشديد الصاد إنما  
يكون عند سكون الياء <sup>(١)</sup> ( قبل خيبر ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى إلى خيبر  
( فى النخل ) اسم جنس بمعنى النخيل ( فقتل ) بصيغة الجهور ( فجاء أخوه )  
أى أخو عبد الله بن سهل ( عبد الرحمن بن سهل ) بدل من أخوه ( وابدا عمه )  
الضمير الجرور لعبد الله ( حويصة ومحيصة ) بالرفع فيهما على البدلية من ابنا عمه  
( فى أسر أخيه ) أى المقتول ( وهو ) أى عبد الرحمن ( أصغرهم ) أى أصغر من  
الثلاثة ( السكبر السكبر ) بضم فسكون وبالنصب فيهما على الإغراء أى ليبدأ  
الأكبر بالكلام أو قدموا الأكبر إرشاداً إلى الأدب فى تقديم الأسن والتكوير  
للتأكيد ( أو ) للشك ( فتسكلا ) أى حويصة ومحيصة ( فى أمر صاحبهما ) أى  
المقتول ( خمسون ) أى رجلا ( على رجل منهم ) أى من اليهود ( فليدفع ) بصيغة  
الجهور ( برمته ) بضم الراء وتشديد الميم الجبل والمراد ها هنا الجمل الذى يربط  
فى ربة القاتل ويسلم فيه إلى ولى العقيل .

وفيه دليل لمن قال إن القسامة يثبت فيها القصاص وقد سبق بيان مذهب —

( ١ ) كذا فى الأصل والسياق مضطرب والصواب فتح الصاد بعد كسر الياء المشددة .

لَمْ نَشْهَدُهُ كَيْفَ تَحْلِفُ ؟ قَالَ : فَتُبِّرْتُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ .  
قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمٌ كُفَّارٌ . قَالَ : فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مِنْ قَبْلِهِ . قَالَ قَالَ سَهْلٌ : دَخَلْتُ مِرْبَدًا لَهُمْ يَوْمًا فَرَكَضَتْنِي نَاقَةٌ مِنْ تِلْكَ  
الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرِجْلَيْهَا . قَالَ حَمَّادٌ هَذَا أَوْ نَحْوُهُ .

— العلماء فيه وتأول القائلون بعدم القصاص فيها بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه  
الدية لكونها ثبتت عليه ( فتُبِّرْتُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ ) أى تبرأ إليكم  
من دعواكم بخمسين يميناً .

وقيل : معناه يخلصونكم من اليمين بأن يحلفوا فإذا حلفوا انتهت الخصومة  
ولم يثبت عليهم شيء وخلصتم أتم من اليمين . كذا قال النووي ( قوم كفار )  
أى هم قوم كفار لا تقبل أيمانهم أو كيف نعتبر أيمانهم ( فوداه ) بتخفيف الدال  
أى أعطى دية القتل ( من قبله ) بكسر ففتح أى من عنده وإيماء وداه صلى الله  
عليه وسلم من عنده قطعاً للنزاع وإصلاحاً للذات البين فإن أهل القتل لا يستحقون  
إلا أن يحلفوا أو يستحلفوا المدعى عليهم وقد امتنعوا من الأمرين وهم مكسورون  
بقتل صاحبهم ، فأراد صلى الله عليه وسلم جبرهم وقطع المنازعة بدفع دية من  
عنده ( قال سهل ) أى ابن أبى حشمة ( مربدأ ) بكسر الميم وفتح الباء هو الموضع  
الذى يحبس فيه الإبل والغنم والذى يجعل فيه التمر ليحفف ( فركضتنى ) أى  
ضربتنى بالرجل والركض الضرب بالرجل .

وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليماً ( قال حماد ) أى  
ابن زيد ( هذا أو نحوه ) أى هذا الحديث هكذا كما رويناه أو فيه تفسير بعض  
الألفاظ مع اتحاد المعنى والله أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . —

قال أبو داود : رَوَاهُ بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ وَمَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ  
 قَالَ فِيهِ : « أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ » .  
 وَلَمْ يَذْكُرْ بَشَرٌ دَمَ . وَقَالَ عَبْدَةُ عَنْ يَحْيَى كَمَا قَالَ حَمَّادٌ . وَرَوَاهُ ابْنُ  
 عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى فَبَدَأَ بِقَوْلِهِ : « تُبَرِّئُكُمْ يَهُودُ خَمْسِينَ يَمِينًا يَحْلِفُونَ »  
 وَلَمْ يَذْكُرِ الاسْتِحْقَاقَ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا وَفهم من ابنِ عُمَيْيَةَ .

— ( أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ ) أَى بَنَيْتُمْ  
 حَقِّكُمْ عَلَى مَنْ حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ وَهَلْ ذَلِكَ الْحَقُّ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ .  
 وَكَلِمَةُ أَوْ لَلشَّكِّ . ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حَكْمَ الْقِسَامَةِ مَخَالَفٌ لِسَائِرِ الدَّعَاوَى مِنْ جِهَةِ أَنَّ  
 الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى وَأَنَّهَا خَمْسُونَ يَمِينًا وَهُوَ يَخْصُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْبَيْئَةُ  
 عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » ( وَلَمْ يَذْكُرْ بَشَرٌ دَمَ ) بِفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ غَيْرِ  
 تَنْوِينٍ عَلَى الْحِكَايَةِ .

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ دَمًا بِالتَّنْوِينِ أَى قَالَ بَشَرٌ فِي رِوَايَتِهِ تَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ  
 بِحَذْفِ لَفْظَةِ دَمَ ( وَقَالَ عَبْدَةُ عَنْ يَحْيَى ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ أَى فِي رِوَايَتِهِ ( كَمَا قَالَ  
 حَمَّادٌ ) أَى ابْنُ زَيْدٍ فِي رِوَايَتِهِ الْمَذْكُورَةِ ( وَلَمْ يَذْكُرِ الاسْتِحْقَاقَ ) أَى لَمْ يَذْكُرْ  
 ابْنَ عُمَيْيَةَ قَوْلَهُ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ ( وَهَذَا وَهم من ابنِ عُمَيْيَةَ )  
 الْمَشَارِ إِلَىهِ هُوَ بَدَأَتْهُ بِقَوْلِهِ تَبَرِّئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا يَحْلِفُونَ .

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْكِتَابِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ : قَالَ أَبُو عِيْسَى بُلْغَنِي عَنْ  
 أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ هَذَا الْحَدِيثُ وَهم من ابنِ عُمَيْيَةَ يَعْنِي التَّبَدُّلُ انْتَهَى . وَأَبُو عِيْسَى  
 هَذَا هُوَ الرَّمْلِيُّ أَحَدُ رِوَاةِ أَبِي دَاوُدَ .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُمَيْيَةَ لَا يُثَبِّتُ أَقْدَمُ —



٤٤٩٨ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح أننا ابن وهب أخبرني مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنمة أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه « أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم فأتى محيصة فأخبر أن عبد الله ابن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين ، فأتى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه . قالوا : والله ما قتلناه . فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ، ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن

— [ إقدام ] النبي صلى الله عليه وسلم الأنصارين في الأيمان أو يهود ، فيقال في الحديث إنه قدم الأنصارين فيقول هو ذلك وما أشبهه هذا ، وحديث الإمام الشافعي أيضاً عن ابن عوف أنه بدأ بالأنصار وقال وكان سفيان يحدثه هكذا وربما قال لا أدري أبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأنصار في أمر يهودي فيقال له إن الناس يحدثون أنه بدأ بالأنصار قال فهو ذاك وربما حدثه ولم يشك وذكر البيهقي أن البخاري ومسلماً أخرجا هذا الحديث من حديث الليث بن سعد وحماد بن زيد وبشر بن المفضل عن يحيى بن سعيد وانفقوا كلهم على البداء بالأنصار .

( أنه أخبره ) أى أن سهل بن أبي حنمة أخبر أبا ليلى ( هو ) تأكيد للضمير المرفوع في أخبر ( ورجال من كبراء قومه ) الضمير لسهل بن أبي حنمة ( من جهد ) بفتح الجيم وضمه أى فحط وفقر ومشقة ( فأتى محيصة ) بصيغة المجهول وكذا ما بعده ( فى فقير ) بقاء ثم قاف هو البئر القريبة القعر الواسعة الفم ، وقيل الحفرة التى تكون حول النخل ( أو عين ) شك من الراوى ( فأتى ) أى محيصة ( يهود ) بالنصب وهو غير ملصوف لأنه اسم للقبيلة ففيه التأنيث والعلمية ( حتى —

سَهْلٍ ، فَذَهَبَ مُحْيِصَةُ لِيَتَكَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَخْيَبِرُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَبُرَ كَبِيرٌ - يُرِيدُ السَّنَ - فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِمَّا أَنْ يَدُودًا صَاحِبَكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، فَكَتَبُوا : إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُوَيْصَةَ وَمُحْيِصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ ؟ قَالُوا : لَيْسُوا مُنَافِقِينَ ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَائَةٍ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ . قَالَ سَهْلٌ : لَقَدْ رَكُضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَرَامَةٌ .

— قدم) أى فى المدينة (فذكر لم ذلك) أى ما جرى له (ثم أقبل هو) أى محيصة (وهو) أى حويصة (أ كبر منه) أى من محوصة (وعبد الرحمن بن سهل) هو أخو المقتول (فذهب محيصة ليمسككم) وإنما بدر لسكونه حاضراً فى الوقعة (كبر كبر) أى عظم من هو أكبر منك وقدمه فى التمسك (يريد السن) أى يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله كبر كبر كبير السن ، وفيه إرشاد إلى الأدب يعنى أنه ينبغي أن يتكلم الأكبر سناً أولاً (إما أن يدؤوا صاحبكم) بفتح الياء وضم الدال الخفيفة من ودى يدى دبة كوعد يعد عدة أى إما أن يعطوا دية صاحبكم المقتول (وإما أن يؤذنوا) أى يخبروا ويعلموا (بحرب) أى من الله ورسوله والضميران لليهود (إليهم) أى إلى يهود خيبر (ليسوا مسلمين) أى فكيف تقبل إيمانهم (فوداه) أى أعطى ديقه (حتى أدخلت) بصيغة الجهور والضمير للناقة (لقد ركضتنى) أى ضربتنى برجلها . —

٤٤٩٩ — حدثنا محمود بن خالد وكثير بن عبيد قالاً أخبرنا ح .  
وأخبرنا محمد بن الصباح بن سفيان أنبأنا الوليد عن أبي عمرو عن عمرو بن  
شعيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قتل بالقسامة رجلاً من بني نصر  
ابن مالك ببصرة الرغاء على شط لية البصرة قال : القاتل والمقتول منهم .

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

( حدثنا محمود بن خالد الخ ) قال المزى فى الأطراف : هذا الحديث أخرجه  
أبو داود فى المراسيل عن محمود بن خالد وكثير بن عبيد ومحمد بن الصباح بن  
سفيان ثلاثهم عن الوليد عن الأوزاعى عن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله  
ابن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ( من بنى نصر  
ابن مالك ) بالصاد المهملة . وفى بعض النسخ بالضاد المعجمة . وروى ابن عبد البر  
عن عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن الزبير أنهما قضيا بذلك . ذكره الزرقانى  
فى شرح اللوطا ( ببصرة الرغاء ) فى القاموس : بركة الرغاء بالضم موضع بليّة  
الطائف بنى بها النبي صلى الله عليه وسلم مسجداً وإلى اليوم عامر يزار . وفى المعالم  
للخطابى : البصرة البلدة تقول العرب هذه بورتنا أى بلدنا قال الشاعر :

كان بقاياهم ببصرة مالك بقية سحق من رداء محبير

( على شط لية البصرة ) الشط شاطئ النهر ، وليّة بالكسر واد لثقيف أو  
جبل بالطائف أعلاه لثقيف وأسفله لنصر بن معاوية ، والبصرة البلدة والمنخفض  
من الأرض والروضة العظيمة ومستنقع الماء واسم مدينته النبى صلى الله عليه وسلم  
وقرية بالبحرين وكل قرية لها نهر جار وماء ناقع كذا فى القاموس ( قال ) أى  
محمود بن خالد فى روايته دون كثير ومحمد ( القاتل والمقتول منهم ) أى من بنى —

وَهَذَا لَفْظُ مَحْمُودٍ بِبَحْرَةِ أَقَامَهُ مَحْمُودٌ وَحْدَهُ عَلَى شَطِّ لِيَّةٍ .

— نصر بن مالك (وهذا لفظ محمود) بن خالد (ببحرة) أى قال محمود فى روايته ببخرة الرغاء على شط لية البحرة وزاد فيه القاتل والمقتول منهم .

وأما كثير بن عبيد ومحمد فقالا فى روايتهما إنه قتل بالقسامة رجلا من بنى نصر بن مالك بالرغاء ولم يذكر القاتل والمقتول منهم .

وعبارة الكتاب فيها تقديم وتأخير وقع من النسخ ، وحق العبارة هكذا ، وهذا لفظ محمود ببخرة الرغاء على شط لية البحرة الخ .

فقوله ببخرة بدل من قوله هذا لفظ محمود ؛ وأما قوله أقامه محمود وحده فضعفه كما قاله المزى فى الأطراف أى محمود أقومهم بهذا الحديث انتهى .

ولفظ أبى داود فى كتاب المراسيل من هذا الوجه عن عمرو بن شعيب أنه حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قتل بالقسامة رجلا من بنى نصر بن مالك ببخرة الرغاء . قال محمود على شط لية القاتل والمقتول منهم ، وقال كثير الرغاء انتهى .

قال المنذرى : هذا معضل ، وعمرو بن شعيب اختلف فى الاحتجاج بحديثه انتهى .

## ٩ — باب في ترك القود بالقسامة

٤٥٠٠ — حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني أخبرنا أبو نعيم أخبرنا سميعة بن عبيد الطائي عن بشير بن يسار « زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نفرًا من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً ، فقالوا للذين وجدوه عندهم قتلتم صاحبكم ؟ فقالوا ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً ، فانطلقنا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم قال فقال لهم تأتونني بالبيعة على من قتل هذا ، قالوا ما لنا ببيعة [ ببيعة ] قال فيحلفون لكم ؟ قالوا لا نرضى بأيمان اليهود ، فذكره رسول [ نبي ] الله صلى الله عليه وسلم أن يبطل دمه فوداه مائة [ بمائة ] من إبل الصدقة . »

## ( باب في ترك القود بالقسامة )

القود القصاص وقتل القاتل بدل القتل .

( فتفرقوا فيها ) أي في خيبر ( فوجدوا أحدهم ) أي أحداً من نفر الذين انطلقوا إلى خيبر ( فقالوا للذين وجدوه ) أي القتل ( عندهم ) وهم يهود خيبر ( من إبل الصدقة ) وتقدم في الروايات المتقدمة أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عدله ، وجمع باحتمال أنه اشتراها من إبل الصدقة .

== ساق الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله كلام المنذرى — على حديث بشير بن يسار — إلى قوله : ولم يذكر مسلم لفظ الحديث — ثم قال :

وذكر النسائي من حديث عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن ابن محصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر ، فقال رسول الله =

٤٥٠١ - حدثنا الحسن بن علي بن راشد أنبأنا هشيم عن أبي حيان التميمي أخبرنا عبيدة بن رفاعة عن رافع بن خديج قال « أَصَحَّ

— وقال في المفهم : رواية من عنده أصح .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ، ولم يذكر مسلم لفظ الحديث . وبشير بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وسكون الهاء آخر الحروف وراء مهملة . ويسار بياء مفتوحة ، وسين مهملة مفتوحة ، وبعد الألف راء مهملة .

== صلى الله عليه وسلم : أقم شاهدين على من قتله أذفعه إليك برمته قال : يارسول الله : أين أصيب شاهدين ؟ وإنما أصبح قتيلا على أبوابهم ، قال : فتحلف خمسين قسامة ؟ قال يارسول الله فكيف أحلف على ما لا أعلم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فتستحلف منهم خمسين قسامة ؟ فقال يارسول الله كيف نستحلفهم وهم اليهود ؟ فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ديتهم عليهم وأهانهم بنصفها » .

قال النسائى : لا نعلم أحداً تابع عمرو بن شعيب على هذه الرواية ، ولا سعيد بن عبيد على روايته عن بشير بن يسار ، والله أعلم .

وقال مسلم : رواية سعيد بن عبيد غلط ويحيى بن سعيد أحفظ منه .

وقال البيهقى : هذا يحتمل أن لا يخالف رواية يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار وكأنه أراد بالبينة هنا أيمان المدعين مع اللوث كما فسرته يحيى بن سعيد أو طالهم بالبينة ، كما فى رواية سعيد بن عبيد ، فلما لم يكن عندهم بيعة عرض عليهم الأيمان ، كما فى رواية يحيى بن سعيد . فلما لم يحلفوا ردها على اليهود كما فى الروایتين جميعاً .

ويدل على ما ذكره البيهقى حديث النسائى عن عمرو بن شعيب .

والصواب رواية الجماعة الذين هم أئمة أثبات « أنه بدأ بأيمان المدعين ، فلما لم يحلفوا ثنى بأيمان اليهود » .

وهذا هو المحفوظ فى هذه القصة وما سواه وهم وبالله التوفيق .

رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَقْتُولًا بِحَيِّبَةَ [ بِحَيِّبَةَ مَقْتُولًا ] فَأَنْطَلَقَ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لَكُمْ شَاهِدَانِ بِشَهْدَانِ عَلَى قَتْلِ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَسْكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّمَا نَحْنُ يَهُودٌ وَقَدْ يَحْتَرِثُونَ [ يَحْتَرِثُونَ ] عَلَى أَعْظَمَ مِنْ هَذَا قَالَ فَأَخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ فَاسْتَحْلَفُوهُمْ [ فَاسْتَحْلَفَهُمْ ] فَأَبَوْا فَوَدَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ .

٤٥٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى الْحَرَّانِيُّ أَخْبَرَنَا [ حَدَّثَنِي ] مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُجَيْدٍ قَالَ « إِنْ سَهَلًا وَاللَّهِ أَوْهَمَ الْحَدِيثِ ؛ إِنْ »

— ( أصبح رجل من الأنصار ) وهو عبد الله بن سهل ( لم يكن ثم ) بفتح المثلثة أى هناك وهو موضع القتل ( وقد يحتريثون على أعظم من هذا ) أى من النفاق ومخادعته الله ورسوله وقتل الأنبياء بغير حق وتحريف الكلم عن مواضعه ( قال ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( فاستحلفوهم ) بكسر اللام وهو وما قبله أمران ( فأبوا ) أى أولياء المقتول عن استحلاف اليهود . والحديث دليل لمن ذهب إلى أن المدعى عليهم يبدون فى القسامة .

قال المفردى : عباية بفتح العين المهملة وبعدها باء موحدة مفتوحة وبعده الألف ياء آخر الحروف وتاء تأنيت .

( عن عبد الرحمن بن بجيد ) بضم الموحدة وفتح الجيم وسكون الياء وبعدها دال مهملة ( قال ) أى محمد بن إبراهيم وليست هذه المقولة لعبد الرحمن بن بجيد ( إن سهلاً ) يعنى ابن أبى حنيفة ( أوهم الحديث ) أى وهم فيه . —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى يَهُودَ أَنَّهُ قَدْ وَجِدَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ قَتِيلٌ قَدْ دُوهُ ، فَكَتَبُوا يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِيفًا مَا قَتَلْنَاهُ وَمَا عَلِمْنَا قَاتِلًا قَالَ فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ مِائَةَ نَاقَةٍ .

— قال الحافظ في الإصابة : قد أخرج أبو داود وابن منسدة وقاسم بن أصبغ حديث القسامة من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن بجيد أنه حدثه ، قال محمد بن إبراهيم وما كان سهل بن أبي حنمة بأكثر منه علماً ولكنه كان أسن منه انتهى (قدوه) أمر من الدية (فكتبوا) أى يهود .

قال المنذرى : فى إسناده محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه وقال الإمام الشافعى رضى الله عنه فقال قائل ما مدعك أن تأخذ بحديث ابن بجيد ؟ قلت لا أعلم ابن بجيد سمع من النبى صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن سمع منه فهو مرسل فلفسنا وإليك نثبت المرسل ، وقد علمت سهل صاحب النبى صلى الله عليه وسلم وسمع منه وساق الحديث سياقاً لا يثبت به الإنبات فأخذت به لما وصفت انتهى كلام المنذرى .

وفى الإصابة فى ترجمة عبد الرحمن بن بجيد قال أبو بكر بن أبى داود له صحبة . وقال ابن أبى حاتم روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن جدته . وقال ابن حبان يقال له صحبة ثم ذكره فى ثقات التابعين . وقال البغوى لا أدرى له صحبة أم لا .

وقال أبو عمر أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه فى ما أحسب وفى صحبته نظر ، إلا أنه روى ، فمنهم من يقول إن حديثه مرسل ، وكان يذكر بالعلم انتهى .



٤٥٠٣ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال [رجل] من الأنصار « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود - وبدأ بهم - يخلف منكم خمسون رجلاً فأبوا فقال للأنصار استحقوا ، فقالوا نخلف على الغيب يا رسول الله ؟ فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على يهود لأنه وجد بين أظهرهم . »

— ( فقال للأنصار استحقوا ) في القاموس استحقه استوجبه والمراد ههنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأنصار بأن يستوجبوا الحق الذي يدعونه على اليهود بأيمانهم فأجابوا بأنهم لا يخلفون على الغيب ( دية على يهود ) وفي رواية سهل بن أبي حنمة المتقدمة أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده . —

ذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

كلام المنذرى على حديث الزهري عن أبي سلمة - إلى قول الشافعي رحمه الله وكله عندنا بنعمة الله ثقة - ثم قال : وهذا الحديث له علة ، وهي أن معمرًا انفرد به عن الزهري وخالفه ابن جريج وغيره ، فرووه عن الزهري بهذا الإسناد بعينه عن أبي سلمة وسليمان عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على اليهود » ذكره البيهقي .

والقسامة في الجاهلية : كانت قسامة الدم .

وفي قول الشافعي : إن حديث ابن شهاب مرسل نظر . والرجال من الأنصار لا يمتنع أن يكونوا صحابة .

فإن أبا سلمة وسليمان كل منهما من التابعين قد لقي جماعة من الصحابة إلا أن =

— ورواية سهل في الصحيحين ، فإن أمكن حمل ذلك على قصتين فلا إشكال وإن لم يمكن وكان الخرج معهداً فالمصير إلى ما في الصحيحين هو المتعين . قال الخطابي في المعالم : في الحديث حجة لمن رأى أن اليمين على المدعى عليهم ، إلا أن أسانيد الأحاديث المتقدمة أحسن اتصالاً وأصح معوناً وقد روى ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بدأ في اليمين —

== الحديث غير مجزوم باتصاله ، لاحتمال كون الأنصاريين من التابعين والله أعلم . قال البيهقي : وأصح ما روى في القتل بالقسامة وأعله بعد حديث سهل ما رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال : « قتل رجل من الأنصار — وهو سكران — رجلاً آخر من الأنصار من بني النجار ، في عهد معاوية ، ولم يكن على ذلك شهادة إلا لطيع وشبهة . قال فاجتمع رأى الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه . قال خارجة بن زيد : فركبنا إلى معاوية وقصصنا عليه القصة ، فكتب معاوية إلى سميد بن العاص فذكر الحديث — وفيه : فقال سميد : أنا منفذ كتاب أمير المؤمنين ، فاغدوا على بركة الله ، فغدونا عليه ، فأسلمه إلينا سميد بعد أن حلفا عليه خمسين يميناً » . وفي بعض طرقه « وفي الناس يومئذ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن فقهاء الناس ما لا يحصى ، وما اختلف اثنان منهم أن يحلف ولادة المقتول ويقتلوا أو يستحيوا ، خلفوا خمسين يميناً وقتلوا وكانوا يخبرون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالقسامة » .

وأما حديث محمد بن راشد الكحولى عن مكحول « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض في القسامة بقود » فمنقطع .

وأما ما رواه الثورى في جامعه عن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن « أن عمر بن الخطاب قال : القسامة توجب العقل ولا تشيط الدم » فمنقطع موقوف .

وأما حديث الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه استخلف اليهود خمسين يميناً ، ثم جعل عليهم الدية » .

== فلا يحل لأحد معارضة رواية الأئمة الثقات بالكلبى وأمثاله .

— بالمدين سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج وسويد بن النعمان .  
وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا واث لأنه لا يملك بها إلا دية  
القتيل ولا يحلف الإنسان إلا على ما يستحقه ، والورثة يفتسمون على قدر  
مواريثهم انتهى .

قال المذري : قال بعضهم وهذا حديث ضعيف لا يلتفت إليه . وقد قيل —

== وأما حديث عمر بن صبيح عن مقاتل بن حيان عن صفوان عن ابن المسيب  
عن عمر في قضائه بذلك ، وقوله : « إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله  
عليه وسلم » .

فلا يجوز أيضاً معارضة الأحاديث الثابتة بحديث من قد أجمع علماء الحديث على  
ترك الاحتجاج به ، وهو ابن صبيح الذي لم يسفر صباح صدقه في الرواية .  
وأما حديث سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي « أن عمر بن الخطاب  
كتب في قتيل وجد بين جيزان ووداعة : أن يقياس ما بين الفريقين ، فإلى أيهما  
كان أقرب أخرج منهم خمسين رجلاً حتى يوافوه بمكة ، فأدخلهم الحجر ، ثم قضى  
عليهم بالدية ، فقالوا : ما وقت أموالنا أيماننا ، ولا أيماننا أموالنا . فقال عمر :  
كذلك الأمر » .

وفي لفظ قال عمر : « حقنت بأيمانكم دماءكم ، ولا يطل دم امرئ مسلم » .  
فقال الشافعي وقد قيل له : هذا ثابت عندك ؟ قال لا ، إنما رواه الشعبي عن  
الحارث الأعور ، والحارث مجهول ، ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالإسناد الثابت ، أنه بدأ بالمدينين ، فلما لم يحلفوا قال « قتلتمكم يهود بخمسين ديناراً »  
وإذا قال « قتلتمكم » لم يكن عليهم غرامة ، ولما لم يقبل الأنصار أيمانهم وداه  
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يجعل على يهود شيئاً ، والقتيل بين أظهرهم .

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة عن ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول :  
سافرت إلى جيزان ووداعة ثلاثاً وعشرين سنة أسأله عن حكم عمر بن الخطاب في  
القتيل وأحكى لهم ما روى عنه ، فقالوا « إن هذا شيء ما كان يبلدنا قط » .

قال الشافعي : والعرب أحفظ شيء لأمر كان .

— للإمام الشافعي رضي الله عنه ما منعك أن تأخذ بحديث ابن شهاب فقال مرسل والقتيل أنصاري والأنصاريون بالعناية أولى بالملم به من غيرهم إذ كان كل نعمة وكل عندنا بفضلة الله نعمة . قال البيهقي رضي الله عنه : وأظفـه أراد بحديث الزهري ما روى عنه معمر عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار وذكر هذا الحديث .

== وأما حديث أبي سعيد الخدري « أن قتيلًا وجد بين حيين ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقاس إلى أيهما أقرب ، فوجد أقرب إلى أحد الحيين بشبر ، فألقي ديته عليهم » فرواه أحمد في مسنده وهو من رواية أبي إسرائيل الملائى عن عطية العوفى ، وكلاهما فيه ضعف .

ومع هذا فليس فيه ما يضاد حديث القسامة .

وقد ذهب إليه أحمد في رواية حكاه في كتاب الورع عنه .

وأما حديث ابن عباس « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم . ولسكن اليمين على المدعى عليه » .

فهذا إنما يدل على أنه لا يعطى أحد بمجرد دعواه دم رجل ولا ماله .

وأما في القسامة فلم يعط الأولياء فيها بمجرد دعواهم بل بالمينة ، وهى ظهور اللوث وأيمان خمسين ، لا بمجرد الدعوى ، وظهور اللوث وحلف خمسين بينة بمنزلة الشهادة أو أقوى .

وقاعدة الشرع : أن اليمين تكون في جانبه أقوى المتداعيين . ولهذا يقضى للمدعى يمينه إذا نكل المدعى عليه ، كما حكم به الصحابة لقوة جانبه بنكول الخصم المدعى عليه ، ولهذا يحكم له بيمينه إذا أقام شاهداً واحداً لقوة جانبه بالشاهد ، فالقضاء بها في القسامة مع قوة جانب المدعين باللوث الظاهر أولى وأحرى .

وطرد هذ القضاء بها في باب اللعان : إذا لاعن الزوج ونكلت المرأة . فإن الذى يقوم عليه الدليل أن الزوجة تعد ، وتكون أيمان الزوج بمنزلة الشهود ، كما قاله مالك والشافعي .

وقال أبو حنيفة لا تقبل في الموضعين .

١٠ — باب يقاد من القاتل

[ باب أيقاد من القاتل بحجر أو بمثل ما قتل ]

٤٥٠٤ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا همام عن قتادة عن أنس  
 « أن جاريةً وجدت روضاً رأسها بين حجرين فقبل لها من فعل  
 بك هذا أفلان أفلان حتى سمي اليهودي فأومت [ فأومت ] برأسها ،  
 فأخذ اليهودي ، فأعترف ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يرص  
 رأسه بالحجارة . »

( باب يقاد من القاتل )

وفي بعض النسخ أيقاد من القاتل بحجر أو بمثل ما قتل وهذا أنسب ( أن  
 جارية ) أى بنتاً ، والجارية من النساء ما لم تبلغ ( وجدت ) بصيغة المجهول ( قد  
 رض ) على البناء المفعول أى كسر ودق ( من فعل بك هذا ) أى الرض  
 ( أفلان ) أى فعل بك كناية عن أسماء بعضهم ( حتى سمي ) بصيغة المجهول  
 ( فأومت ) من الإيماء . وفي بعض النسخ فأومت أى أشارت ( برأسها ) أى  
 قالت نعم ( أن يرص ) بصيغة المجهول .

وفي هذا الحديث فوائد : منها قتل الرجل المرأة وهو إجماع من يعتقد به .  
 ومنها أن الجاني عمداً يقتل قصاصاً على الصفة التى قتل فإن قتل بسيف قتل هو —

== وقال مالك : تقبل في الموضعين .

وقال أحمد : تقبل في القسامة دون اللعان .

وقال الشافعى : تقبل في اللعان دون القسامة .

وقول مالك أرجح وعليه تدل الأدلة .

٤٥٥ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أنها [عن] مَعْمَرٍ  
عن أبي ثوب عن أبي قلابة عن أنس « أن يهودياً قتل جارية من الأنصار  
على حليّ لما تمّ ألقاها في قلبه ورَضَخَ [ورَضَّ] رأسها بالحجارة فأخذ  
فألقى به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر به أن يُرْجَمَ حتّى يموت ، فرُجِمَ  
حتّى مات » .

— بالسيف وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوها قتل بمثل لأن اليهودى رَضَخَهَا  
فَرْضَخَ هو . ومنها ثبوت القصاص في القتل بالمتقلات ولا يختص بالحديدات ،  
وهذا مذهب الشافعى ومالك وأحمد وجاهير العلماء .

وقال أبو حنيفة رحمه الله لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر  
أو خشب أو كان معروفًا بقتل الناس بالمنجنيق وبالإلقاء في النار ، كذا  
قال النووي .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى [ومسلم والنسائى] وابن ماجه .  
وفى بعض طرق البخارى فرض رأسه بالحجر الذى رَضَ به بعد أن وضع رأسه  
على الآخر .

(على حلى لها) بضم الحاء المهملة وكسر اللام وتشديد النحنية جمع حليمة  
(في قلب) أى بير (فأخذ) بصيغة الجهمول أى اليهودى (فألقى) على البقاء  
المفعول (أن يرم) أى يكسر ويدق رأسه .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى . قيل إن هذا لا يخالف الأحاديث  
التي ذكرنا فيها الرَضَخَ والرض لأن الرجم والرضخ والرض كله عبارة عن الضرب  
بالحجارة . ثم بين قتادة الموضع الذى ضرب عليه ولم يبينه أبو قلابة فهو أخذ  
بالبيان . وقيل رماه [رمى] بالحجر الأعلى أو الحجارة ورأسه على آخر رجم —

قال أبو داود : وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أُيُوبَ نَحْوَهُ .

٤٥٠٦ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَازِينٍ عَنْ شُعْبَةَ  
عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَسٍ « أَنْ جَارِيَةً كَانَتْ عَلَيْهَا أُوضَاحٌ لَهَا  
فَرَضَخَ رَأْسَهَا يَهُودِيٌّ بِحَجَرٍ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَبِهَا رَمَقٌ ، فَقَالَ لَهَا : مَنْ قَتَلَكَ ؟ فُلَانٌ قَتَلَكَ ؟ فَقَالَتْ : لَا بَرَأْسَهَا .  
قَالَ : مَنْ قَتَلَكَ ؟ فُلَانٌ قَتَلَكَ ؟ قَالَتْ [ فَقَالَتْ ] : لَا بَرَأْسَهَا . قَالَ : فُلَانٌ  
[ حَتَّى قَالَ فُلَانٌ ] قَتَلَكَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ بَرَأْسَهَا . فَأَمَرَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ففُتِلَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ » .

— بالحجارة وقد يكون رجمه أنواعاً مما فعل بها لما جاء في الحديث الآخر ثم ألقاها  
في قليب ورضخ رأسها بالحجارة ، وهذا رجم لا يشك فيه . وقال بعضهم : قيل  
إن هذا كان الحكم أول الإسلام يقبل قول القاتل وأن هذا معنى الحديث  
وما جاء من اعترافه ، وإنما جاء من رواية قتادة ولم يقله غيره وهو مما عد عليه  
وفيما قاله نظر ، فإن لفظة الاعتراف قد أخرجها البخاري في صحيحه وأبو داود  
والترمذي . وفي صحيح مسلم « فأخذ اليهودي فأقر » وفي لفظ البخاري « فلم يزل  
به حتى أقر » وقال البيهقي : ولا يجوز دعوى النسخ فيه لأنه النهي صلى الله  
عليه وسلم عن المثلة إذ ليس فيه تاريخ ولا سبب يدل على النسخ ولكن [ يمكن ]  
الجمع بينهما بأنه إنما نهى عن المثلة فيمن وجب قتله ابتداء لا على طريق المكافأة  
والجزاء . انتهى كلام المنذرى .

( كان عليها أوضاح لها ) جمع وضع بفتحين . قال الخطابي : يريد حلياً لها .  
وفي النهاية : هي نوع من الحلى يعمل من الفضة سميت بها لبياضها واحدها وضع  
( وبها رمق ) بفتحين هو بقية الحياة والروح ( فقالت لا برأسها ) وفي رواية —

## ١١ - باب أيقاد المسلم من الكافر

٤٥٠٧ - حدثنا أحمد بن حنبل ومُسَدَّدٌ قَالَا أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْشَرُ إِلَى عَلِيٍّ فَقُلْنَا : هَلْ عَهْدٌ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَمْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ؟ فَقَالَ : لَا ، إِلَّا مَا فِي كِتَابِي هَذَا . قَالَ مُسَدَّدٌ قَالَ : فَأَخْرَجَ كِتَابًا ، وَقَالَ أَحْمَدُ : كِتَابًا مِنْ قِرَابِ سَيْفِهِ فَإِذَا فِيهِ : الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ وَهُمْ بِذِي حَلَى مِنْ سِوَاهُمْ وَيَسْتَعِي

— مسلم « فأشارت برأسها أن لا » . .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . فيه دليل على قتل الرجل بالمرأة وقال به أئمة الأمصار إلا الحسن البصرى وعطاء وما روى عن على . وفيه صحة القصص بالقتل . وفيه بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل اليهودى بأيمان المدعى أو بقوله وقتله باعترافه بالحجر على أنه أراد الحجر الذى رماها به بعد أن وضع رأسه على الآخر .

### ( باب أيقاد المسلم من الكافر )

( عن قيس بن عباد ) بضم العين وتخفيف الموحدة مخضرم ( والأشتر ) بالمججمة الساكنة والمثناة المفتوحة كذا ضبطه الحافظ وهو مالك بن الحارث ( إلى على ) أى ابن أبى طالب رضى الله عنه ( هل عهد إليك ) أى أوصالك ( فأخرج كتاباً ) وليس يخفى أن ما فى كتابه ما كان من الأمور الخصوصية ( وقال أحمد كتاباً من قراب سيفه ) أى زاد أحمد بن حنبل فى روايته بعد قوله كتاباً لفظ « من قراب سيفه » والقراب بكسر القاف وعاء من جلد شبه الجراب يطرح فيه الراكب سيفه بغمده وسوطه ( فإذا فيه ) أى فى الكتاب ( المؤمنون تكافأوا ) —



بِذَمِّهِمْ أَذْنَاهُمْ . أَلَا لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ ، مَنْ

— بحذف إحدى التائين أى تتساوى (دماؤهم) أى فى الديات والقصاص . فى شرح السنة يريد به أن دماء المسلمين متساوية فى القصاص بقاد الشريف منهم بالوضع والكبير بالصغير والعالم بالجاهل والمرأة بالرجل وإن كان المقتول شريفاً أو عالماً والقاتل وضيعاً أو جاهلاً ، ولا يقتل به غير قاتله على خلاف ما كان يفعله أهل الجاهلية وكانوا لا يرضون فى دم الشريف بالاستفادة من قاتله الوضع حتى يقتلوا عدة من قبيلة القاتل (وهم) أى المؤمنون (يد) أى كأنهم يد واحدة فى التعاون والتناصر (على من سواهم) قال أبو عبيدة : أى المسلمون لا يسمهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضاً على جمع الأديان والملل (ويسعى بذمتهم أدناهم) الذمة الأمان ومنها سعى المعاهد ذمياً لأنه أومن على ماله ودمه للجزية . ومعنى أن واحداً من المسلمين إذا أمن كافراً حرم على عامة المسلمين دمه وإن كان هذا الجير أدناهم مثل أن يكون عبداً أو امرأة أو عسيفاً تابعاً أو نحو ذلك فلا يخفف ذمته (ألا) بالتخفيف للتنبيه (لا يقتل مؤمن بكافر) .

قال الخطابى : فيه بيان واضح أن المسلم لا يقتل بأحد من الكفار سواء كان المقتول منهم ذمياً أو مستأمناً أو غير ذلك لأنه نفى عن نسكرة فاشتمل على جنس الكفار عموماً (ولا ذو عهد فى عهده) قال القاضى : أى لا يقتل الكفرة ما دام معاهداً غير ناقض . وقال ابن الملك : أى لا يجوز قتله ابتداء ما دام فى العهد .

وفى الحديث دليل على أن المسلم لا يقاد بالكافر أما الكافر الحربى فذلك لإجماع ، وأما الذمى فذهب إليه الجمهور لصدق اسم الكافر عليه ، وذهب الشعمى والذمى وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقتل المسلم بالذمى ، وقالوا : إن قوله ولا ذو عهد فى عهده معطوف على قوله مؤمن فيكون التقدير ولا ذو عهد فى —

أُحْدِثَ حَدَّثًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، وَمَنْ أُحْدِثَ حَدَّثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ  
اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .

قَالَ مُسَدَّدٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ : فَأُخْرِجَ كِتَابًا .

— عهده بكافر كما في المعطوف عليه والمراد بالكافر المذكور في المعطوف هو  
الحربي فقط بدليل جعله مقابلاً للمعاهد ، لأن المعاهد يقتل بمن كان معاهداً مثله  
من الذميين إجماعاً ، فيلزم أن يقيد الكافر في المعطوف عليه بالحربي كما قيد في  
المعطوف ، فيكون التقدير لا يقتل مؤمن بكافر حربي ولا ذو عهد في عهده  
بكافر حربي . وهو يدل بمنهومه على أن المسلم يقتل بالكافر الذمي ويحجب بأن  
هذا مفهوم صفة وفي العمل به خلاف مشهور ، والخفية ليسوا بقائلين به وبأن  
الجملة المعطوفة أعنى قوله ولا ذو عهد في عهده مجرد الدهي عن قتل المعاهد  
فلا تقدير فيها أصلاً . وبأن الصحيح المعلوم من كلام المحققين من الفحاة وهو  
الذي نص عليه الرضی أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في الحكم  
الذي لأجله وقع العطف وهو ما هنا النهي عن القتل مطلقاً من غير نظر إلى  
كونه قصاصاً أو غير قصاص ، فلا يستلزم كون إحدى الجملتين في القصاص أن  
تسكون الأخرى مثلها حتى يثبت ذلك التقدير المدعى ( من أحدث حدثاً فعلى  
نفسه ) أى من جنى جناية كان مأخوذاً بها ولا يؤخذ بجرم غيره ، وهذا في العمدة  
الذي يلزمه في ماله دون الخطأ الذي يلزم عاقلته قاله الخطابي ( أو آوى محدثاً ) أى  
آوى جانبياً أو أجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتل منه .

قال المفردى : وأخرجه النسائي . وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث  
أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي قال « سألت علياً هل عندكم شيء مما  
ليس في القرآن ؟ فقال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر » وأخرجه  
الترمذي والنسائي وابن ماجه .

٤٥٠٨ - حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ نَحْوَ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، زَادَ فِيهِ : « وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ، وَيُرُدُّ مُشِدَّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ وَمُتَسَرِّبِهِمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ » .

— (ويجير) من الإجارة أى يعطى الأمان (أقصاهم) أى أبعدهم (ويرد مشداهم) أى قويهم (على مضعفيهم) أى ضعيفهم .

قال فى النهاية : المشد الذى دوابه شديد قوية ، والمضعف الذى دوابه ضعيفة يريد أن القوى من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة انتهى (ومتسريهم) أى الخارج من الجيش إلى القتال (على قاعدهم) أى بشرط كونه فى الجيش ، قاله السندى . وقال الإمام ابن الأثير فى النهاية فى مادة سرى : يرد متسريهم على قاعدهم المتسرى الذى يخرج فى السرية وهى طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعائة تبعث إلى العدو وجمها سرايا ثموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة —

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله آخر الباب :

وأما الحديث الذى ذكره أبوداود فى كتاب المراسيل عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمى قال « قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلماً بكافر قتله غيلة ، وقال : أنا أولى وأحق من أوفى بذمته » فرسل لا يثبت .

ورواه أيضاً من حديث ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن البيهاتى ولا يصح من الوجهين الإرسال وابن البيهاتى .

وقد أسنده بعضهم من حديث ابن البيهاتى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح .

وهذا الحديث مداره على ابن البيهاتى ، والبلية فيه منه ، وهو مجمع على ترك الاحتجاج به ، فضلاً عن تقديم روايته على أحاديث الثقات الأئمة ، المخرجة فى الصحاح كلها .

١٢ - باب فيمن وجد مع أهله رجلاً ، أ يقتله ؟

٤٥٠٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد وعبد الوهاب بن نجيدة الحوطي  
اللمعي واحد قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل عن أبيه عن أبي  
هريرة « أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجيد مع أهله  
[ امرأته ] رجلاً أ يقتله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا . قال  
سعد : بلى والذي أكرمك بالحق . قال النبي صلى الله عليه وسلم : اسمعوا  
إلى ما يقول سيدكم » .

— المسكر وخيارهم من الشيء السرى النفيس . وقيل : سموا بذلك لأنهم ينفذون  
سراً وخفية وليس بالوجه لأن لام السرراء وهذه باء . ومعنى الحديث أن  
الإمام أو أمير الجيش يبعثهم وهو خارج إلى بلاد العدو فإذا غنموا شيئاً كان  
بينهم وبين الجيش عامة لأنهم رده لهم وفئة ، فإذا بعثهم وهو مقيم فإن القاعدین  
معه لا يشاركونهم في المقيم ، فإن كان جعل لهم نفلاً من الغنيمة لم يشاركهم غيرهم  
في شيء منه على الوجهين معاً . انتهى كلامه .  
قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

( باب فيمن وجد مع أهله رجلاً أ يقتله )

( وعبد الوهاب بن نجيدة ) بفتح النون وسكون الجيم ( الحوطي ) بفتح  
المهملة بعدها واو ساكنة ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ) أى لا يقتل  
( قال سعد بن أبي وقاص ) أكرمك بالحق ( الواو للقسام ، وليس هو رداً لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفة لأمره وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان  
عند رؤيته الرجل عند امرأته واستملاء الغضب عليه فإنه حينئذ يعالجه بالسيف  
( اسمعوا إلى ما يقول سيدكم ) عدى السمع إلى لتضمنه معنى الإصغاء . —

قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ : « إِلَى مَا يَقُولُ سَعْدٌ » .

٤٥١٠ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَبُ سَعْدَ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمْنِيَهُ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ : نَعَمْ » .

— زاد مسلم في رواية بعد هذا « إنه لفيور وأنا أغير منه والله أغير مني » .  
قال القارى . وفيه اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لسعد وأن ما قاله سعد قاله له غيره ( قال عهد الوهاب الخ ) أى قال عبد الوهاب في روايته سعد مكان سيدكم .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه .

( أَرَأَيْتَ ) أى أخبرنى وليس هذا اللفظ فى بعض النسخ ( رجلاً ) أى أجنبياً ( حتى آتى ) بهمزة ممدودة وكسر الفوقية أى أجىء ( قال ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( نعم ) أى يمهله ويأتى بأربعة شهداء .

قال النووى : اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجده قد زنى بامرأته ، فقال جمهورهم لا يقبل قوله بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بذلك بينة أو يعترف به ورثة القتيل ، والبيعة أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا ويكون القتل محصناً وأما فيما بينه وبين الله تعالى ، فإن كان صادقاً فلا شيء عليه .

وقال بعض أصحابنا : يجب على كل من قتل زانياً محصناً ما لم يأمر السلطان بقتله والصواب الأول .

وجاء عن بعض السلف تصديقه فى أنه زنى بامرأته وقتله بذلك انتهى —

### ١٣ - باب العامل يصاب على يديه خطأ

٤٥١١ - حدثنا محمد بن داود بن سفيان أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا مغمور عن الزهري عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بمث أبي جهم بن حذيفة مصدقاً فلاحه رجل في صدقة فضر به أبو جهم فشجه ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : القود يارسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لكم كذا وكذا ، فلم يرضوا . فقال : لكم كذا وكذا ، فلم يرضوا ، فقال : لكم كذا وكذا ، فرفضوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إني خاطب العشية على الناس ونحيرهم بريضاكم ، فقالوا : نعم ، فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن هؤلاء اللئيميين أتوني يريدون القود فمرضت عليهم كذا وكذا فرفضوا ، أَرْضَيْتُمْ ؟ قالوا : لا ، فهم المهاجرون بهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفوا

— قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

( باب العامل )

أى عامل الصدقة يصاب أحد على يديه خطأ فهل فيه قود .

( فلاحه ) نازعه وخاصمه من اللجاج . وفى نسخة الخطابي فلاحاه بالحاء المهملة منقوصاً وهما بمعنى ( فشجه ) جرح رأسه وشقه ، والشج ضرب الرأس خاصة وجرحه وشقه ( فأتوا ) أى أهل الرجل المشجوج ( فقالوا القود ) بالنصب بفعل مقدر أى نحن نريد القصاص ونطلبه ( لكم كذا وكذا ) أى من المال والمعنى أتركوا القصاص واعفوا عنه ، وخذوا فى عوضه كذا وكذا من المال ( إني خاطب ) من الخطبة بالضم ( العشية ) أى فى وقتها ، وهى ما بعد الزوال —

عَنْهُمْ ، فَسَكَتُوا ، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَرَادَهُمْ فَقَالَ : أَرْضَيْتُمْ ، فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَقَالَ :  
إِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَنُحْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ ، فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ  
صلى الله عليه وسلم فقال : أَرْضَيْتُمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ .

#### ١٤ — باب القود بغير حديد

٤٥١٢ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا همام عن قتادة عن أنس « أن  
جاريةً وُجِدَتْ قد رُضَّ رأسُها بين حجرين فقِيلَ لها : مَنْ فَعَلَ بِكِ هَذَا ؟

— ( فهم المهاجرون بهم ) أى قصدوا زجرهم .

قال الخطابي في المعالم : في هذا الحديث من الفقه وجوب الإفادة من الوالى  
والعامل إذا تناول دماً بغير حق كوجوبها على من ليس بوال ، وجواز إرضاء  
المشجوج بأكثر من الدية في دية الشجة إذا طلب المشجوج القصاص . وأن  
القول في الصدقة قول رب المال وليس للساعي ضربه ولم كراهه على ما لم يظهر  
له من ماله .

وقوله : « فلاحاه » معناه نازعه وخاصمه . وفي بعض الأمثال : عاداك  
من لاحاك .

وروى عن أبي بكر وعمر أقادا من العمال ، وعن رأى عليهم القود الشافعى  
وأحمد وإسحاق انتهى ملخصاً .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه ، ورواه يونس بن يزيد عن  
الزهري منقطعاً .

قال البيهقي : ومعه بن راشد حافظ قد أقام إسناده فقامت به الحجة .

#### ( باب القود بغير حديد )

قد وجد هذا الباب مع حديثه في نسخة واحدة ، وقد تقدم حديث الباب —

فُلَانٌ أَفْلَانٌ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ ، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا ، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ  
فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ .

١٥ — باب القود من الضربة وقص الأمير من نفسه .

٤٥١٣ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب عن عمرو - يعني  
ابن الحارث - عن بكير بن الأشج عن عبيدة بن مسافع عن أبي سعيد  
الخدري قال : « بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ قَسَمًا أَقْبَلَ  
رَجُلٌ فَأَكَبَّ عَلَيْهِ فَطَعَنَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَرْجُونٍ كَانَ مَعَهُ  
فَجَرَحَ بِوَجْهِهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَالَ فَاسْتَقِدْ ، قَالَ  
بَلْ عَفَوْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . »

— في باب يقاد من القاتل بهذا الإسناد واللفظ .

( باب القود من الضربة وقص الأمير من نفسه )

وسيجيء معنى القص ( عن بكير ) بالتصغير ( فأكب عليه ) في القاموس  
أكب عليه أقبل ولزم ( فطعننه ) أى ضربه ووخزه ( بالمرجون ) بضم العين  
وسكون الراء المهملتين وضم الجيم هو عود أصفر فيه شماريح العذق ( فاستقد )  
أى خذ القصاص منى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال الشافعى فى رواية الربيع : وروى من حديث عمر أنه قال « رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى القود من نفسه ، وأبا بكر يعطى القود من نفسه  
وأنا أعطى القود من نفسى » احتج به الشافعى فى القصاص فيما دون النفس .  
وقد تقدم حديث النعمان بن بشير وقوله لمدعى السرقة « إن شئت أن أضربهم »



٤٥١٤ - حدثنا أبو صالح أنبأنا أبو إسحاق الفزاري عن الجريري عن أبي أنسرة عن أبي فراس قال « خطبنا عمر بن الخطاب فقال إني لم أبعث محمالي ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم، فمن فعل به ذلك [ به غير ذلك ] فليزفعه إلى أقصه منه . قال عمر بن العاص : لو أن رجلاً أدب بعض رعيته أتقصه منه ؟ قال إى والذي نفسي بيده إلا أقصه [ لأقصه ] [ أقصه ] وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أقص من نفسه » .

— ( أنبأنا أبو إسحاق الفزاري ) بفتح الفاء والزاي المعجمة بهما ألف فراء مهملة ( عن الجريري ) بالتصغير ( عن أبي فراس ) بكسر الفاء ( أبشاركم ) أى أجسامكم ( فن فعل به ) بصيغة المجهول ( ذلك ) أى الضرب وأخذ الأموال ( أقصه منه ) فى القاموس : أقص الأمير فلاناً من فلان اقتص له منه ، فجرحه مثل جرحه أو قتله قوداً ( قال إى ) بكسر الهمزة وسكون الياء أى بلى ( أقص من نفسه ) فى القاموس أقص الرجل من نفسه مكن من الاقتصاص منه . —

== فإن خرج منه علم وإلا أخذت من ظهوركم مثل ما أخذت من ظهورهم فقالوا : هذا حككم ؟ فقال هذا حكم الله ورسوله » .

وروى النسائي من حديث محمد بن هلال عن أبيه عن أبي هريرة قال : « كنا نقعد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد ، فإذا قام قمنا ، فقام يوماً وقتنا معه حتى إذا بلغ وسط المسجد أدركه أعرابى ، فحيد بردائه من ورائه ، وكان رداؤه خشناً ، فحمر رقبتة ، قال يا محمد ، احمل لى على بعيرى هذين ، فإنك لا تحمل من مالك ولا من مال أهلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، وأستغفر الله ، لا أحمل لك حتى تقيدنى مما جبت بى ، فقال الأعرابى : لا والله لا أقيدك ، فلما سمعنا قول الأعرابى أقبلنا إليه سراعاً فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ==

— قال المذرى : وأخرجه النسائى . وأبو فراس قيل هو الربيع بن زياد بن أنس الحارنى وقيل كنيته أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن . وسئل أبو زرعة —

== فقال : عزمت على من سمع كلاً أن لا يبرح مقامه حتى آذن له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من القوم : يا فلان احمل له على بعير شميراً ، وعلى بعير تمرّاً ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انصرفوا .  
ترجم عليه القود من الجبذة ، ورواه أبو داود .

وروى النسائى أيضاً من حديث سعيد بن جبير أخبرنى ابن عباس « أن رجلاً وقع فى أب كان له فى الجاهلية ، فلطمه العباس ، فجاء قومه ، فقالوا لثلمطه كما لطمه فلبسوا السلاح ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم ، فصعد المنبر ، فقال أيها الناس ، أى أهل الأرض تعلمون أكرم على الله ؟ قالوا أنت ، قال : فإن العباس منى وأنا منه لاتسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا ، فجاء القوم فقالوا يا رسول الله ، نعوذ بالله من غضبك استغفر لنا » .

وترجم عليه القود من اللطمة .

وروى النسائى أيضاً حديث أبى سعيد المتقدم وقال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئاً بيننا إذا كب عليه رجل قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهرجون كان معه ، فصاح الرجل ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تعال فاستقد ، فقال الرجل بل عفوت يا رسول الله » .

وترجم عليه القود من الطعنة .

وفى الصحيحين عن عائشة قالت : « لدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه فأشار أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهة للمريض للدواء ، فلما أفاق قال : لا يبقى أحد منكم إلا لد ، وأنا أنظر ، إلى العباس ، فإنه لم يشهد » .

ومن بعض تراجم البخارى عليه : « باب القصص بين الرجال والنساء فى الجراحات »

وفى الباب حديث أسيد بن حضير « أن النبى صلى الله عليه وسلم طمته فى خاصرته ==

— الرازي عن أبي فراس هذا الذي روى عنه أبو نصره عن عمر فقال لا أعرفه  
وقال الخافظ أبو أحمد الكراييسي ولا أعرف أبانصره روى عن الربيع بن زياد —

== بعود فقال : اصبرني فقال : اصطر ، قال : إن عليك قيصاً ، وليس على قيص ،  
فرفع النبي صلى الله عليه وسلم عن قيصه . فاحتضنه وجعل يقبل كشحه ، قال :  
إنما أردت هذا يارسول الله » رواه أبو داود في كتاب الأدب ، وسيأتي هناك إن  
شاء الله تعالى .

« واصبرني » أي أقدمني من نفسك و « واصطر » أي استقم . والاصطبار :  
الاقتصاص . يقال : أصبرته بقتيله : أقدمته منه .

وذكر النسائي من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن  
عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقاً ، فلاحاه  
رجل في صدقه ، فضر به أبو جهم ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : القود  
يارسول الله ، فقال ، لكم كذا وكذا فلم يرضوا به ، فقال : لكم كذا وكذا ، فرضوا  
به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني خاطب على الناس ونخبرهم برضاكم ،  
قالوا : نعم ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن هؤلاء أتوني يريدون القود  
فعرضت عليهم كذا وكذا ، فرضوا ، قالوا : لا ، فهم المهاجرون بهم ، فأمرهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يكفوا ، فكفوا ، ثم دعاهم فقال : أرضيتم ؟ قالوا : نعم ،  
قال : فإني خاطب على الناس ونخبرهم برضاكم ، قالوا : نعم ، فخطب الناس ثم قال :  
أرضيتم ؟ قالوا : نعم »

وترجم عليه : السلطان يصاب على يده .

### فصل

وقد اختلف الناس في هذه المسألة — وهي القصاص في اللطمة والضربة ونحوها  
مما لا يمكن المتص أن يفعل بخصمه مثل ما فعله به من كل وجه — هل يسوع القصاص  
في ذلك ، أو يعدل إلى عقوبته بجنس آخر ، وهو التعزير ؟ على قولين .

أصحهما : أنه شرع فيه القصاص ، وهو مذهب الخلفاء الراشدين ، ثبت ذلك عنهم  
حكاه عنهم أحمد وأبو إسحاق الجوزجاني في المترجم ، ونص عليه الإمام أحمد في رواية  
الشالنجي وغيره ، قال شيخنا رحمه الله : وهو قول جمهور السلف .  
==

— شيئاً إنما روى عنه أبو مجلز وقتادة وذكره الشعبي في بعض أخباره . وأبو فراس  
الذى روى عنه أبو نصره هو النهدي . هذا آخر كلامه . وأبو نصره بفتح النون  
وسكون الضاد المعجمة هو المنذر بن مالك العوفي . —

== والقول الثاني : أنه لا يشرع فيه القصاص ، وهو المنقول عن الشافعي ومالك  
وأبي حنيفة ، وقول المتأخرين من أصحاب أحمد ، حتى حكى بعضهم الإجماع على أنه  
لا قصاص فيه .

وليس كما زعم ، بل حكاية إجماع الصحابة على القصاص أقرب من حكاية الإجماع  
على منعه . فإنه ثبت عن الخلفاء الراشدين ، ولا يعلم لهم مخالف فيه .  
ومأخذ القولين : أن الله تعالى أمر بالعدل في ذلك ، فبقى النظر في : أى  
الأمرين أقرب إلى العدل ؟ .

فقال المانعون : المائلة لا يمكن هنا ، فكأن العدل يقتضى العدول إلى جنس آخر  
وهو التعزير ، فإن القصاص لا يكون إلا مع المائلة ، ولهذا لا يجب في الجرح حتى  
ينتهى إلى حد ، ولا في القطع إلا من مفصل ، لتكن المائلة ، فإذا تعذرت في القطع  
والجرح صرنا إلى الدية . فكذا في اللطمة ونحوها ، لما تعذرت صرنا : إلى التعزير .  
قال المجوزون : القصاص في ذلك أقرب إلى الكتاب والسننة والقياس والعدل  
من التعزير .

أما الكتاب : فإن الله سبحانه قال ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) وقال ( فمن  
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) .

ومعلوم : أن المائلة مطلوبة بحسب الإمكان ، واللطمة أشد ممائلة للطمة ، والضربة  
للضربة من التعزير لها ، فإنه ضرب في غير الموضع ، غير مماثل لافي الصورة ، ولا في  
الحل ، ولا في القدر ، فأتم فررتهم من تفاوت لا يمكن الاحتراز منه بين اللطمتين ،  
فصرتم إلى أعظم تفاوتاً منه ، بلا نص ولا قياس .

قالوا : وأما السنة : فما ذكرنا من الأحاديث في هذا الباب ، وقد تقدمت ، ولو  
لم يكن في الباب إلا سنة الخلفاء الراشدين لسكنى بها دليلاً وحجة .  
قالوا . فالتعزير لا يعتبر فيه جنس الجنابة ، ولا قدرها ، بل قد يعزروه بالسوط =

== والمعصا ويكون إنما ضربه بيده أو رجله ، فكانت العقوبة بحسب الإمكان في ذلك أقرب إلى العدل الذى أنزل الله به كتيبه وأرسل به رسله .

قالوا : وقد دل الكتاب والسنة في أكثر من مائة موضع على أن الجزاء من جنس العمل في الخير والشر ، كما قال تعالى ( جزاءاً وفاقاً ) أى : وفق أعمالهم ، وهذا ثابت شرعاً وقدرأ .

أما الشرع . فلقوله تعالى ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص ﴾ فأخبر سبحانه : أن الجروح قصاص ، مع أن الجراح قد يشتد عذابه إذا فعل به كما فعل ، حتى يستوفى منه .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه رضى رأس اليهودى » كما رضى رأس الجارية وهذا القتل قصاص ، لأنه لو كان لنقض العهد أو للحرابة لكان بالسيف . ولا يرضخ الرأس .

ولهذا كان أصح الأقوال : أنه يفعل بالجاني مثل ما فعل بالجاني عليه ، ما لم يكن محرماً لحق الله كالقتل باللواط ، وتجريح الحجر ونحوه ، فيحرق كما حرق ، ويلقى من شاقق كما فعل ، ويمتحن كما خنق ، لأن هذا أقرب إلى العدل . وحصول مسمى القصاص وإدراك الثأر ، والتشفي ، والزجر المطلوب من القصاص . وهذا مذهب مالك والشافعى ، وإحدى الروايات عن أحمد .

قالوا : وأما كون القصاص لا يجب في الجرح حتى ينتهى إلى حد ، ولا في الطرف حتى ينتهى إلى مفصل لتحقق الماثلة — فهذا إنما اشترط لئلا يزيد المقتص على مقدار الجناية ، فيصير الجنى عليه مظلوماً بذهاب ذلك الجزء ، فتعذرت الماثلة فصرنا إلى الدية وهذا بخلاف اللطمة والضربة ، فإنه لو قدر تعدى المقتضى فيها لم يكن ذلك بذهاب جزء ، بل بزيادة ألم ، وهذا لا يمكن الاحتراز منه ، ولهذا توجبون التعزير مع أن ألمه يكون أضغاف ألم اللطمة ، والبرد من سن الجاني مقدار ما كسر من سن الجنى عليه مع شدة الألم وكذلك قلع سنه وعينه أو نحو ذلك لا بد فيه من زيادة ألم ==

= ليصل المجنى عليه إلى استيفاء حقه فهلا اعتبرتم هذا الألم المقدرة زيادته في اللطمة والضربة ، كما اعتبرتموه فيما ذكرنا من الصور وغيرها ؟ .

قال المانعون : كما عدلنا في الإلتاف المالى إلى القيمة ، عند تعذر المماثلة ، فكذلك ههنا ، بل أولى لحرمة البشرية ، وتأكدها على حرمة المال .

قال المجوزون : هذا قياس فاسد من وجهين .

أحدهما : أنكم لاتقولون بالمماثلة في إلتاف المال ، فإنه إذا أتلف عليه ثوباً لم تجوزوا أن يتلف عليه مثله من كل وجه . ولو قطع يده أو قتله لقطعت يده وقتل به ، فلم الفرق بين الأموال والأبشار ، ودل على أن الجناية على النفوس والأطراف يطلب فيها المقاصة بما لا يطلب في الأموال .

والثانى : أن من هو الذى سلم لكم أن غير المكيل وللوزون يضمن بالقيمة لا بالنظر . ولا إجماع في المسألة ولانص ؟ بل الصحيح : أنه يجب المثل في الحيوان وغيره بحسب الإمكان كما ثبتت عن الصحابة في جزاء الصيد : أنهم قضوا فيه بمثله من النعم بحسب الإمكان ، فقضوا في النعامة ببذنه ، وفي بقرة الوحش ببقرة ، وفي الظبي بشاة ، إلى غير ذلك .

قال المانعون : هذا على خلاف القياس « فيصار إليه إتباعاً للصحابة ، ولهذا منعه أبو حنيفة وقدم القياس عليه ، وأوجب القيمة .

قال المجوزون : قولكم : إن هذا على خلاف القياس : فرع على صحة الدليل الدال على أن المعتبر في ذلك هو القيمة ، دون النظر ، وأنتم لم تذكروا على ذلك دليلاً من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، حتى يكون قضاء الصحابة بخلافه على خلاف القياس ، فأين الدليل ؟ :

قال المانعون : الدليل على اعتبار القيمة في إلتاف الحيوان دون المثل : أن النبي صلى الله عليه وسلم ( ضمن معتق الشقص إذا كان موسراً بقيمته ) ولم يضمنه نصيب الثمريك بمثله . فدل على أن الأصل هو القيمة في غير المكيل والموزون .

قال المجوزون : هذا أصل ما بنيتم عليه اعتبار القيمة في هذه المسائل وغيرها ، ولكنه بناء على غير أساس فإن هذا ليس مما نحن فيه في شيء فإن هذا ليس من =

== باب ضمان التلغات بالقيمة بل هو من باب تملك مال الغير بالقيمة ، كتملك الشقص المشفوع بشعنه ، فإن نصيب الشريك يقدر دخوله في ملك المعتق ، ثم يعتق عليه بعد ذلك ، والقائلون بالسراية متفقون على أن يعتق كله على ملك المعتق ، والولاء له دون الشريك .

واختلفوا : هل يسرى العتق عقب إعناقه ، أو لا يعتق حتى يؤدي الثمن ؟ على قولين للشافعي ، وهما في مذهب أحمد ، قال شيخنا : والصحيح : أنه لا يعتق إلا بالأداة وعلى هذا يبنى : ما إذا أعتق الشريك نصيبه بعد عتق الأول وقبل وزن القيمة ، فعلى الأول : لا يعتق عليه ، وعلى الثاني : يعتق عليه ، ويكون الولاء بينهما .

وعلى هذا أيضاً : يبنى ما إذا قال أحدهما : إذا أعتقت نصيبك فنصيبى حر ، فعلى القول الأول لا يصح هذا التعليق ، ويعتق كله في مال المعتق . وعلى القول الثاني : يصح التعليق ، ويعتق نصيب الشريك من ماله .

فظهر أن استدلالكم بالعتق استدلال باطل ، بل إنما يكون إتلافاً إذا قتله ، فلو ثبت لكم بالنص أنه ضمن قاتل العبد بالقيمة دون المثل : كان حجة ، وإنى لكم بذلك ؟ .

قالوا : وأيضاً فالفرق واضح بين أن يكون التلغ عيناً كاملة أو بعض عين . فلو سلمنا أن التضمين كان تضمين إتلاف لم يجب مثله في العين الكاملة .

والفرق بينهما : أن حق الشريك في العين التي لا يمكن قسمتها في نصف القيمة مثلاً أو ثلثها ، فالواجب له من القيمة بنسبة ملسكه ، ولهذا يجبر شريكه على البيع إذا طلبه ليتوصل إلى حقه من القيمة ، والنبي صلى الله عليه وسلم راعى ذلك ، وقوم عليه العبد قيمة كاملة ، ثم أعطاه حقه من القيمة ، ولم يقوم عليه الشقص وحده ، فيعطيه قيمته .

فدل على أن حق الشريك في نصف القيمة .

فإذا كان كذلك فلو ضمننا المعتق نصيب الشريك بمثله من عبيد آخر لم نجبره على البيع إذا طلبه شريكه ، لأنه إذا لم يكن له حق في القيمة بل حقه في نفس العين فحقه باق منها .

== قالوا : فظهر أنه ليس معكم أصل تقيسون عليه ، لامن كتاب ولا سنة ولا إجماع وقد ثبت في الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم اقترض بكراً وقضى خيراً منه » واحتج به من يجوز قرض الحيوان ، مع أن الواجب في القرض رد المثل ، وهذا يدل على أن الحيوان مثلي .

ومن العجب أن يقال : إذا اقترض حيواناً رد قيمته ، ويقاس ذلك على الإلتاف والغصب فيترك موجب النص الصحيح لقياس لم يثبت أصله بنص ولا إجماع ، ونصوص أحمد : أن الحيوان في القرض يضمن بمثله .

وقال بعض أصحابه : بل بالقيمة طرداً للقياس على الغصب .

واختلف أصحابه في موجب الضمان في الغصب والإلتاف على ثلاثة أوجه .

أحدها : أن الواجب القيمة في غير المكيل والموزون .

والثاني : الواجب المثل في الجميع .

والثالث : الواجب المثل في غير الحيوان ، ونص عليه أحمد في الثوب والقصة ونحوهما . ونص عليه الشافعي في الجدار المهدوم ظلماً بإعاد مثله ، وأقول الناس بالقيمة أبو حنيفة ، ومع هذا فعنده إذا ألتف ثوباً ثبت في ذمته مثله لا قيمته ، ولهذا يجوز الصلح عنه بأكثر من قيمته ، ولو كان الثابت في الذمة القيمة لما جاز الصلح عنها بأكثر منها .

فظهر أن من لم يعتبر المثل فلا بد من تناقضه أو مناقضته للنص الصريح ، وهذا مالا ملخص منه .

واصل هذا كله : هو الحكومة التي حكم فيها داود وسليمان عليهما السلام وقصها الله علينا في كتابه . وكانت في الحرث ، وهو البستان ، وقيل : إنها كانت أشجار عنب . فنفتت فيها الغنم - والنفس إنما يكون ليلاً - فقضى داود لأصحاب البستان بالغنم ، لأنه اعتبر قيمة ما أفسدته ، فوجده يساوي الغنم ، فأعطاهم إياها ، وأما سليمان فقضى على أصحاب الغنم بالمثل ، وهو أن يعمرؤا البستان كما كان ، ثم رأى أن مغله إلى حين عوده يفوت عليهم ، ورأى أن مغل الغنم يساويه ، فأعطاهم الغنم يستغلونها حتى يعود ببستانهم كما كان ، فإذا عاد ردوا إليهم غنمهم .



== فاختلف العلماء في مثل هذه القضية على أربعة أقوال .

أحدها : القول بالحكم السليمانى في أصل الضمان ، وكيفيته ، وهو أصح الأقوال وأشدها مطابقة لأصول الشرع والقياس ، كما قد بينا ذلك في كتاب مفرد في الاجتهاد وهذا أحد القولين في مذهب أحمد ، نص عليه في غير موضع ، ويذكر وجهاً في مذهب مالك والشافعى .

والثانى : موافقته في النفس دون المثل ، وهذا المشهور من مذهب الشافعى ومالك وأحمد .

والثالث : عكسه ، وهو موافقته في المثل دون النفس ، وهو قول داود وغيره فإنهم يقولون : إذا أتلّف البستان بتقريطه ضمنه بمثله . وأما إذا انفلتت الغنم ليلاً لم يضمن صاحبها ما أتلّفته .

والرابع : أن النفس لا يوجب الضمان ، ولو أوجب لم يكن بالمثل بل بالقيمة ، فلم توافقه لا في النفس ولا في المثل ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وهذا من اجتهادهم في القياس ، والعدل هو الذى أوجبه الله .

فكل طائفة رأت العدل هو قولها ، وإن كانت النصوص والقياس وأصول الشرع تشهد بحكم سليمان ، كما أن الله سبحانه أثبت عليه به ، وأخبر أنه فهمه إياه . وذكر مأخذ هذه الأقوال وأدلتها وترجيح الراجح منها له موضع غير هذا أليق به من هذا .

والمقصود : أن القياس والنص يدلان على أنه يفعل به كما فعل ، وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم « رضى رأس اليهودى كما رضى رأس الجارية ، وأن ذلك لم يكن لنقض العهد ولا للجارية ، لأن الواجب في ذلك القتل بالسيف ، وعن أحمد في ذلك أربع روايات .

إحدها من : أنه لا يستوفى القود إلا بالسيف فى العنق ، وهذا مذهب أبى حنيفة . والثانية : أنه يفعل به كما فعل إذا لم يكن محرماً لحق الله تعالى ، وهذا مذهب مالك والشافعى .

والثالثة : إن كان الفعل أو الجرح مرهقاً فعل به نظيره ، وإلا فلا . =

== والرابعة : إن كان الجرح أو القطع موجبا للقود لو انفرد فعل به نظيره ، وإلا فلا .

وعلى الأقوال كلها : إن لم يمت بذلك قتل .

وقد أباح الله تعالى للمسلمين أن يمثلوا بالكفار إذا مثلوا بهم ، وإن كانت المثلة منهيّا عنها . فقال تعالى ﴿ وإن عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به ﴾ وهذا دليل على أن العقوبة بجذع الأنف وقطع الأذن ، وبقر البطن ونحو ذلك هي عقوبة بالمثل ليست بعدوان ، والمثل هو العدل .

وأما كون المثلة منهيّا عنها : فلما روى أحمد في مسنده من حديث سمرة بن جندب وعمران بن حصين قال « ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة » .

فإن قيل : فلو لم يمت إذا فعل به نظير ما فعل ، فأتم تقتلونه ، وذلك زيادة على ما فعل ، فأين المماثلة ؟

قيل : هذا ينتقض بالقتل بالسيف ، فإنه لو ضربه في العنق ولم يوجبه ، كان لنا أن نضربه ثانية وثالثة ، حتى يوجبه اتفاقا ، وإن كان الأول إذا ضربه ضربة واحدة .

واعتبار المماثلة له طريقان :

إحداهما : اعتبار الشيء بنظيره ومثله . وهو قياس العلة الذي يلحق فيه الشيء بنظيره .

والثاني : قياس الدلالة الذي يكون الجمع فيه بين الأصل والفرع ، بدليل العلة ولازمها ، فإن انضاف إلى واحد من هذين عموم لفظي : كان من أقوى الأدلة ، لاجتماع العمومين : اللفظي والمعنوي ، وتضافر الدليلين : السمعي والاعتباري .

فيكون موجب الكتاب والميزان ، والقصاص في مسائلنا : هو من هذا الباب كما تقدم تقريره ، وهذا واضح لا خفاء به ، والله الحمد والمنة .

١٦ — باب عفو النساء عن الدم

٤٥١٥ — حدثنا داود بن رُشيد أخبرنا الوليد عن الأوزاعي أنه سمع حصناً أنه سمع أبا سلمة يُخبر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عَلَى الْمُقْتَلَيْنِ أَنْ يَنْحَجِرُوا الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَتِ امْرَأَةً »

( باب عفو النساء عن الدم )

( داود بن رشيد ) بالتصغير ( سمع حصناً ) بكسر ثم مهملة ساكنة ثم نون ابن عبد الرحمن أو ابن محسن مقبول قاله الحافظ في التقریب ( على المقتلين ) أى أولياء المقتول الطالبين القود وهو على صيغة لاسم فاعل ، وإنما سماهم مقتلين لما ذكره الخطابي فقال يشبهه أن يكون معنى المقتلين همنا أن يطالب أولياء القتل القود فيمتنع القلة فينشأ بينهم الحرب والقتال من أجل ذلك ، فجعلهم مقتلين لما ذكرنا .

قال : ويحتمل أن يكون الرواية بنصب التائين ، يقال اقتتل فهو مقتتل غير أن هذا يستعمل أكثره فيمن قتله الحب ( أن ينحجزوا ) بجاء مهملة ثم جيم ثم زاي أى يمتدوا ويكفوا عن القود بعفو أحدهم ( الأول فالأول ) أى الأقرب فالأقرب ( وإن كانت امرأة ) كلمة إن وصلية .

ذكر الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

حديث « على المقتلين أن ينحجزوا الأول فالأول » وكلام المنذرى إلى آخره ، ثم قال :

وليس فى شيء من هذا ما يبين وجه الحديث .

وقد روى « الأول فالأول » وروى « الأولى فالأولى » بفتح الهمزة ، أى =

قال أبو داود : يَفْحَجُزُوا بِسُكْفُوا عَنْ الْقَوْدِ .  
[ قال أبو داود : يَغْنِي أَنْ عَفَوَ النِّسَاءُ فِي الْقَتْلِ جَائِزٌ إِذَا كَانَتْ لِمُحْدَى  
الْأُولِيَاءِ وَبَلَفَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ يَفْحَجُزُوا : بِسُكْفُوا عَنْ الْقَوْدِ ] .

— قال الخطابي تفسيره أن يقتل رجل وله ورثة رجال ونساء فأبهم عفا ، وإن  
كان امرأة سقط القود وصار دية .

قال وقد اختلف الناس في عفو النساء فقال أكثر أهل العلم : عفو النساء  
عن الدم جائز كمعفو الرجال .

وقال الأوزاعي وابن شبرمة ليس للنساء عفو وعن الحسن وإبراهيم النخعي  
ليس للزوج ولا للمرأة عفو في الدم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي . وحسن هذا قال أبو حاتم الرازي لا أعلم  
روى عنه غير الأوزاعي ولا أعلم أحدا نسبته وقال غيره حصن بن عبد الرحمن —

== الأقرب فالأقرب ، وهو أولى ، وبه يتبين معنى الحديث .  
وأصل الحجز : المنع ، ومنه الحاجز بين الشيثين « وينحجزوا » مطاوع حجزته  
فانحجز وهو يدل على حاجز بينهم ، وهو عفو من له الدم ، فإنه إذا عفا وجب عليهم  
أن ينحجزوا . لأن صاحب الدم قد عفا ، وهذا العفو لحق يستحقه الأولى فالأولى  
من المقتول ، وإن كان امرأة ، فإذا عفت — وهى أولى بالمقتول — فقد حجز  
عفوها بينهم ، ولا يجوز للرجال الأباعد بعد ذلك الطلب بدمه ، وقد عفا عنه  
الأولى منهم .

فقد انضح محمد الله وجهه ، وأسفر صبح معناه .  
وعلى هذا : فيكون « الأولى فالأولى » فاعل فعل دل عليه المذكور ، أى  
يحجز بينهم الأولى فالأولى ، وإن كان امرأة .  
وترجمة أبي داود تشعر بهذا ، والله أعلم .

١٧ — باب من قتل في عميا بين قوم

٤٥١٦ — حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا حماد بن وأخبرنا ابن السرح  
أخبرنا سفيان وهذا حديثه عن عمرو عن طاوس قال : « مَنْ قُتِلَ وَقَالَ  
ابْنُ عُبَيْدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ فِي رَمِيٍّ  
يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحِجَارَةٍ أَوْ بِالسَّيَاطِ أَوْ ضُرِبَ بِعَصَا فَهُوَ خَطَاٌ وَعَقْلُهُ عَقْلُ  
الْخَطَاِ . وَمَنْ قُتِلَ هَذَا فَهُوَ قَوْدٌ . وَقَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ : قَوْدٌ يَدٌ تُنَمَّ اتَّفَقَا وَمَنْ

— ويقال ابن محسن أبو حذيفة التراغمي من أهل دمشق روى عن أبي سلمة  
بن عبد الرحمن روى عنه الأوزاعي وذكر له هذا الحديث .

( باب من قتل في عميا بين قوم )

هذا الباب إنما وقع ههنا في نسخة وسائر النسخ خالصة عنه .

( عن طاوس قال من قتل ) هذا لفظ رواية ابن السرح فلم يرفع الحديث ،  
وأما محمد بن عبيد فرفعه كما قال المؤلف . وقال ابن عبيد الخ ( من قتل في عميا )  
بكسر عين وتشديد ميم مكسورة وقصر فعيل من العمى كالرميا من الرمي أي  
من قتل في حال يعنى أمره فلا يتبين قاتله ولا حال قتله ( في رمي يكون بينهم )  
هذا بيان لما قبله أي ترى القوم فوجد بينهم قتيل ( فهو خطأ ) أي حكمه  
حكم الخطأ حيث يجب الدية لا القصاص ( وعقله عقل الخطأ ) أي ديته دية الخطأ  
( فهو قود ) بفتح قين أي لحكمه القصاص ( وقال ابن عبيد قود يد ) أي زاد  
في روايته لفظ يد بعد قود .

قال في فتح الودود أي لحكم قتله قود نفسه وعبر عن النفس باليد مجازاً —

حَالِ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَمَنَّةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ»  
وَحَدِيثُ سُفْيَانَ أَتَمُّ .

٤٥١٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ  
سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِيكَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ .

— (ثم انفقا) أى محمد بن عبيد وابن السرح (ومن حال دونه) أى صار حائلاً  
ومانعاً من الإقتصاص (لا يقبل مفعه صرف ولا عدل) .  
قال الخطابي : فسروا العدل الفريضة والصرف التطوع انتهى . وقيل  
الصرف التوبة والعدل الفدية .

قال فى المعالم : وقد اختلف العلماء فىمن تلزمه دية هذا القميل ، فقال مالك  
ابن أنس ديته على الذين نازعوه ، وقال أحمد بن حنبل : ديته على عواقل  
الآخرين إلا أن بدعوا على رجل بعينه فيكون قسامة ، وكذلك قال إسحاق .  
وقال ابن أبى ليلى وأبو يوسف : ديته على عاقلة الفريقين الذين اقتتلوا معاً .  
وقال الأوزاعي عقله على الفريقين جميعاً إلا أن تقوم بينة من غير الفريقين  
أن فلاناً قتله فعليه القود والقصاص .

وقال الشافعى : هو قسامة إن ادعوه على رجل بعينه أو طائفة بعينها ،  
وإلا فلا عقل ولا قود .

وقال أبو حنيفة : هو على عاقلة القبيلة التى وجد فىهم إن لم يدع أولياء  
القتيل على غيرهم انتهى .

(فذكر معنى حديث سفیان) قال المفردى : يعنى ابن عيينة يعنى الحديث  
المرسل الذى قبله . وأخرجه النسائى وابن ماجه مرفوعاً . وقال البيهقى وقوله  
خطأ وعقله عقل الخطأ يشبه أن يكون المراد به هو شبه خطأ لا يجب فيه القود —

## ١٨ - باب الدية كم هي

٤٥١٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال أخبرنا محمد بن راشد ح  
وأخبرنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء أخبرنا أبي أخبرنا محمد بن راشد عن  
سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله

— كالحديث الأول والله أعلم ، يرد الحديث الذي فيه إلا أن قتل الخطأ  
وسياتي إن شاء الله تعالى .

### ( باب الدية كم هي )

الدية مصدر ودى القاتل المقتول إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس  
ثم قيل لذلك المال الدية تسمية بالمصدر .

واعلم أن القتل على ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد ، وإليه ذهب  
الشافعية والحنفية والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجاهير العلماء  
من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فحملوا في العمد القصاص ، وفي الخطأ الدية ،  
وفي شبه العمد الدية مغالطة ، ويأتى تفصيل الدية وبيان تغليظها في الباب .

قال في الهداية : العمد ما عمد ضربه بسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح  
كالخدد من الخشب وليطة القصب ، وشبه العمد عند أبي حنيفة رحمه الله أن  
يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما أجرى مجرى السلاح .

وقال أبو يوسف ومحمد ، وهو قول الشافعية رحمه الله : إذا ضربه  
بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة فهو عمد ، وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقتل  
به غالباً .

( حدثنا مسلم بن إبراهيم ) حديث هارون بن زيد في روايه اللؤلؤي .  
وأما حديث مسلم بن إبراهيم ففي رواية ابن الأعرابي وأبي بكر بن داسة —

صلى الله عليه وسلم قضى : أن من قتل خطأ فدبته مائة من الإبل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرون [ عشرة ] بني لبون ذكراً .

٤٥١٩ - حدثنا يحيى بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان أخبرنا حسين بن المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينار وثمان مائة آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف [ على النصف ] من دية المسلمين . قال : فكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقال : ألا إن الإبل قد غلت . قال : فقرضها عمر على أهل الذهب

— ولم يذكره أبو القاسم ذكره المزي في الأطراف (قضى أن من قتل خطأ الخ) قال الخطابي في المعالم : لا أعرف أحداً قال بهذا الحديث من الفقهاء ( ثلاثون بنت مخاض ) وهى التى طعنت فى الثانية ، سميت بها لأن أمها صارت ذات مخاض بأخرى ( بنت لبون ) وهى التى طعنت فى الثالثة ، سميت بها لأن أمها تلد أخرى وتسكون ذات لبن ( حقة ) وهى التى طعنت فى الرابعة وحق لها أن تتركب وتحمل .

قال المفردى : وأخرجه النسائى وابن ماجه . وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب ثم ذكر قول الخطابي وسكت عنه .

( قيمة الدية ) أى قيمة الإبل التى هى الاصل فى الدية ( النصف ) بالنصب على أنه خبر كان والرفع على أنه خبر المبتدأ ( من دية المسلمين ) من تبعيضية متعلقة بالنصف ( قال ) أى جده ( حتى استخلف عمر ) بصيغة المجهول أى جعل خليفة ( فقام ) أى عمر ( ألا ) بالتخفيف للتنبيه ( قد غلت ) من الغلاء وهو —



ألف دينار، وعلى أهل الورق اثنتي عشرة ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة  
وعلى أهل الشاة اثني شاة، وعلى أهل الحلال مائتي حلة. قال: وترك دية  
أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية.

— ارتفاع الثمن أى ازدادت قيمتها (قال) أى جسده (فقرضها) أى قدر الدية  
(وعلى أهل الورق) بكسر الراء ويسكن أى أهل الفضة (اثني عشر ألفاً) أى  
من الدراهم (وعلى أهل الشاة) بالهمز فى آخره اسم جنس (أثنى شاة) بالتاء  
لواحدة من الجنس (وعلى أهل الحلال) بضم ففتح جمع حلة، وهى لآزار ورداء  
من أى نوع من أنواع الثياب، وقيل الحلال برودالين، ولا يسمى حلة حتى  
يكون ثوبين (قال) أى جسده (وترك دية أهل الذمة) أى وترك صر دية أهل  
الذمة على ما كان عليه فى عهده صلى الله عليه وسلم.

قال الطيبي: يعنى لما كانت قهمة دية المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثمانية آلاف درهم مثلاً بقيمة دية أهل الذمة نصفه أربعة آلاف درهم،  
فلما رفع عمر دية المسلم إلى اثني عشر ألفاً وقرر دية الذمى على ما كان عليه من  
أربعة آلاف درهم صار دية الذمى كثلث دية المسلم مطلقاً. ولعل من أوجب  
الثبوت نظر إلى هذا انتهى.

وقال الخطايب: وإنما قومها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل القرى  
لعزة الإبل عندهم فبلغت القيمة فى زمانه من الذهب ثمانى مائة دينار ومن الورق  
ثمانية آلاف درهم، فجرى الأمر كذلك إلى أن كان عمر، وعزت الإبل فى  
زمانه، فبلغ بقيمتها من الذهب ألف دينار ومن الورق اثنا عشر ألفاً، وعلى  
هذا بنى الشافعى أصل قوله فى دية العمد فأوجب فيه الإبل وإن كان لا يصر إلى  
النقود إلا عند إعواز الإبل، فإذا أعوزت كانت فيها قيمتها ما بلغت ولم تعتبر  
فيها قيمة عمر التى قومها فى زمانه لأن كانت قهمة تعديلاً فى ذلك الوقت والقيم —

٤٥٢٠ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أنبأنا محمد بن

إسحاق عن عطاء بن أبي رباح « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الدبة على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ، وعلى أهل القمح شيئاً لم يحفظه محمد » .

قال أبو داود : قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني قال أخبرنا أبو ثعلبة أخبرنا محمد بن إسحاق قال : ذكر عطاء عن جابر بن عبد الله قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكر مثل حديث موسى وقال : « وعلى أهل الطعام شيئاً لا أحفظه » .

— تختلف فتزيد وتنقص باختلاف الأزمنة وهذا على قوله الجديد .

وقال في قوله القديم بقيمة عمر رضى الله عنه وهو اثنا عشر ألفاً أو ألف دينار ، وقد روى مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الورق انتهى والحديث سكنت عنه المنذرى .

( وعلى أهل القمح ) بفتح فسكون البر ( لم يحفظه محمد ) أى ابن إسحاق . قال المنذرى : هذا مرسل وفيه محمد يعنى ابن إسحاق ( وذكر مثل حديث موسى ) يعنى المرسل الذى قبله .

والحديث استدل به من قال إن الدبة من الإبل مائة ، ومن البقر مائتان ، ومن الشاة ألفان ، ومن الحلال مائتان كل حلة إزار ورداء وقميص وسراويل . وفيه رد على من قال إن الأصل في الدبة الإبل وبقية الأصناف مصالحه لا تقدير شرعى كذا في الغيل .

٤٥٢١ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ عَنْ زَيْدِ  
ابْنِ جُبَيْرٍ عَنْ خِشْفِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِي \* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي دِيَةِ الْخَطَا عِشْرُونَ حِقَّةً وَعِشْرُونَ  
جَذْعَةً وَعِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ وَعِشْرُونَ بِنِيَ مَخَاضٍ  
ذُكْرًا [ ذُكُورًا ] » وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ .

— قال المنذرى : وهذا منقطع لم يذكر فيه من حديثه عن عطاء فهو رواية  
عن مجهول .

(عن خشف) بكسر الخاء وسكون الشين المعجمة وبالفاء (جذعة) وهى  
التي طعنت فى الخامسة وهى أكبر سن يؤخذ فى الزكاة (وعشرون بنى مخاض  
ذكر) بضمين لعله تخفيف ذكور وفى بعض النسخ ذكوراً (وهو قول عبد الله)  
أى ابن مسعود وبه قال أبو حنيفة رحمه الله .

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وهذا الحديث قد رواه إسرائيل عن أبى إسحاق السبعى — عمرو بن عبد الله —  
عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « فى الخطأ أخماسا : عشرون حقة ،  
وعشرون جذعة ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون بنات مخاض ، وعشرون بنى  
مخاض » ذكره البيهقى .

قال : وكذلك رواه سفيان الثورى عن أبى إسحاق عن علقمة عن عبد الله  
وعن منصور عن إبراهيم عن عبد الله ، وكذلك رواه أبو مجاز عن أبى عبيدة  
عن عبد الله .

قال البيهقى : فهذا الذى قاله عبد الله بن مسعود فى السن أقل مما حكاه  
الشافعى عن بعض التابعين ، واسم الإبل يقع عليه ، وهو قول صحابى فقيه ، فهو  
أولى بالاتباع .

— وذهب الليث ومالك والشافعي إلى أن دية الخطأ عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .

قال المفزري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . وقد روى عن عبد الله مرفوعاً .  
وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه روى عن عبد الله مرفوعاً إلا بهذا الإسناد هذا آخر كلامه .

== قال : ومن رغب عنه احتج بحديث سهل ابن أبي حنيفة في القسامة : « فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من إبل الصدقة » وليس لبني المخاض مدخل في فرائض الصدقات قال : وحديث القسامة — وإن كان في قتل العمد ، ونحن نتكلم في دية الخطأ — فكان النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يثبت القتل عليهم وداه بدية الخطأ متبرعاً بذلك .

وعلى حديث ابن مسعود بأنه منقطع ، لأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة .  
قال يعقوب بن سفيان : حدثنا بندار حدثنا أمية بن خالد حدثنا شعبة قال : كنت عند أبي إسحاق الهمداني ف قيل له : إن شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة شيئاً فقال صدق .

وأما أبو عبيدة فلم يسمع من أبيه ، قال شعبة : عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة تحفظ من أبيك شيئاً ؟ قال لا .

ثم ذكر تعليل حديث خشف بن مالك المرفوع .

ومراد البيهقي يقول : إن ما في حديث ابن مسعود أقل مما حكاه الشافعي عن بعض التابعين والأخذ به أولى — أن الشافعي قال في رواية الربيع : وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « في قتل عمد الخطأ مغلظة ، منها : أربعون خلفه في بطونها أولادها » ففي ذلك دليل على أن دية الخطأ الذي لا يخالطه عمد مخالفة لهذه الدية . وقد اختلف الناس فيها ، فألزم القاتل مائة من الإبل بالسنة ، ثم ما لم يختلفوا فيه فلا ألزمه من أسنان الإبل إلا أقل ما قالوا يلزمه لأن اسم الإبل يلزم الصغار =

— وذكر الخطابي أن خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث .  
وعدل الشافعي عن القول به لما ذكرنا من العلة في رواته ولأن فيه بنى مخاض  
ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة القسامة أنه ودى قتيل خيبر  
بمائة من إبل الصدقة وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض . وقال الدارقطني هذا  
حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث وبسط الكلام في ذلك وقال  
لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود وهو رجل مجهول لم يرو عنه  
إلا زيد بن جبير ثم قال لا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج بن أرطاة  
والحجاج رجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن من لم يلقه ولم يسمع منه ، ثم  
ذكر أنه قد اختلف فيه على الحجاج بن أرطاة .

= والسكبار . فدية الخطأ أخماس : عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون  
بني لبون ذكور ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .

أخبرنا مالك عن ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وبلغه عن سليمان بن  
يسار أنهم كانوا يقولون ذلك .

فهذا الذي ألزمه البيهقي لأجله أن يقول بما قاله ابن مسعود لوجهين .  
أحدهما : أنه أقل مما قاله هؤلاء .

والثاني : أنه قول صحابي من فقهاء الصحابة ، فالأخذ به أولى من قول التابعين .  
وأما تعليله بما ذكر : فضعيف ، فإنه قد روى من وجوه متعددة عن ابن مسعود  
إذ أجمع بعضها إلى بعض ، قوى مجموعها على دفع العلة التي علل بها .

وقد ثبت عن إبراهيم أنه قال : إذا قلت قال عبد الله فهو ما حدثني به جماعة عنه  
وإذا قلت حدثني فلان عن عبد الله فهو الذي سميت .

وأبو عبيدة شديد العناية بحديث أبيه وفتاويه ، وعنده في ذلك من العلم ما ليس  
عند غيره .

٤٥٢٣ - حدثنا محمد بن سليمان الأنباري أخبرنا زيد بن الحباب عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلاً من بني عدى قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديتة اثني عشر ألفاً» . قال أبو داود : رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يذكر ابن عباس .

- وقال البيهقي : وخشف بن مالك مجحول ، وقال الموصلي : خشف بن مالك ليس بذلك وذكر له هذا الحديث . وخشف بكسر الخاء وسكون الشين المعجمة وفاء واختلف على الحجاج بن أرطاة والحجاج غير محتج به والله أعلم . ( أن رجلاً من بني عدى قتل ) بصيغة المجهول ( ديتة اثني عشر ألفاً ) أى من الدراهم ( رواه ابن عيينة الخ ) حاصله أن الحديث رواه ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن عكرمة مرسلًا فإنه لم يذكر ابن عباس . وفى الحديث دليل على أن الدية من الفضة اثنا عشر ألف درهم . -

= وأبو إسحاق - وإن لم يسمع من علقمة - فإمامته وجلالته وعدم شهرته بالتدليس تمنع أن يكون سمعه من غير ثقة ، فيعد إسقاطه تدليساً للحديث . وبعد : فى المسألة مذهبنا آخران .

أحدهما : أنها خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنت لبون أربعاً ، حكاه الشافعي فيما بلغه عن ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق بن ضمرة عن علي .

الثاني : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن لبون ذكر ، رواه البيهقي عن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت . وكل هذا يدل على أنه ليس فى الأسنان شيء مقدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

— قال الخطابي : قال مالك وأحمد وإسحاق أن الدية إذا كانت نقداً فن الذهب ألف دينار ، ومن الورق اثنا عشر ألفاً ، وروى ذلك عن الحسن البصري وعروة ابن الزبير ، وعبد أبي حنيفة من الذهب ألف دينار ومن الدراهم عشرة آلاف ، وكذلك قال سفيان الثوري ، وحكى ذلك عن ابن شبرمة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى مرفوعاً ومرسلأ وأرسله النسائى وابن ماجه مرفوعاً ، وقال الترمذى : ولا نعلم أحداً يذكر فى هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم . هذا آخر كلامه . ومحمد بن مسلم هذا هو الطائفى وقد أخرج له البخارى فى المتابعة ومسلم فى الاستشهاد . وقال يحيى بن معين ثقة وقال مرة إذا حدث من حفظه يخطئ وإذا حدث من كتابه فليس به بأس ، وضعفه الإمام أحمد بن حنبل ، وذكر أبو داود أن ابن عيينة لم يذكر ابن عباس . وذكر الترمذى أنه لا يعلم أحداً ذكر ابن عباس فى هذا الحديث غير محمد بن مسلم . وقد أخرج النسائى عن محمد بن ميمون عن ابن عيينة وقال فيه سمعناه مرة يقول عن ابن عباس . وأخرجه الدارقطنى فى سننه عن أبي محمد بن صاعد عن محمد بن ميمون وقال فيه عن ابن عباس . وقال الدارقطنى : قال ابن ميمون وإنما قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر ذلك كان يقول عن عكرمة عن النبی صلى الله عليه وسلم . وذكره البيهقى من حديث الطائفى موصولاً وقال ورواه أيضاً سفيان عن عمرو بن دينار موصولاً . ومحمد بن ميمون هذا هو أبو عبد الله المسكى الخياط روى عن ابن عيينة وغيره . قال النسائى صالح وقال أبو حاتم الرازى كان أمياً مغفلاً ذكر لى أنه روى عن أبي سعيد مولى بنى هاشم عن شعبة حديثاً باطلاً وما أبعد أن يكون وضع الشيخ فإنه كان أمياً انتهى كلام المنذرى .

١٩ - باب في دية الخطأ شبه العمد<sup>(١)</sup>

٤٥٢٤ - حدثنا سليمان بن حرب ومُسَدَّدُ اللَّعَمِي قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَهْمِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ مُسَدَّدٌ - «خَطَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ بِسُكَّةٍ فَكَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَعَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ - إِلَى هَهْنَا حَفِظْتُهُ مِنْ مُسَدَّدٍ - ثُمَّ اتَّفَقَا: أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثُورَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُذَكَّرُ وَتُدْعَى مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ تَحْتَ قَدَمِي؛ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَسِدَائَةِ الْبَيْتِ. ثُمَّ قَالَ: أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَايَا

(باب في دية الخطأ شبه العمد)

تكرر هذا الباب في بعض النسخ وقع ههنا وبعد باب فيمن تطيب الخ ولم يقع في بعض النسخ إلا بعد الباب المذكور والله أعلم .

(فكبر) أى قال الله أكبر (وهزم الأحزاب وحده) قال فى الجميع : أى من غير قتال من الآدميين بأن أرسل ريحاً وجنوداً وهم أحزاب اجتمعوا يوم الخندق ، ويحتمل أحزاب الكفار فى جميع الدهر والوإطان ( إلى ها ههنا حفظته من مسدد ) أى إلى هذا الموضع من الحديث حدثنى مسدد وحده وحفظته منه ، ومن بعد هذا الموضع إلى آخر الحديث قد حدثنى سليمان ومسدد كلاهما (ثم اتفقا) أى سليمان ومسدد (ألا إن كل مأثرة) المأثرة هى ما يؤثر ويذكر من مكارم أهل الجاهلية ومفاخرهم (تحت قدمي) خبران أى باطل وساقط . —

(١) تكرر هذا الباب فى بعض النسخ ، وقع ههنا وبعد باب فيمن تطيب .. الخ ولم يقع فى بعض النسخ إلا بعد الباب المذكور .



شِبْهُ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا  
أَوْلَادُهَا ، وَحَدِيثُ مُسَدِّدٍ أَنْتُمْ .

٤٥٢٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ هِذَالٍ  
الْإِسْنَادِ نَحْوَ مَعْنَاهُ .

— قال الخطابي : معناه إبطالها وإسقاطها ( إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة  
البيت ) بكسر السين وبالذال المهملة وهي خدمته والقيام بأمره أى فهمما باقيان  
على ما كانا . قال الخطابي : وكانت الحجابة في الجاهلية في بني عبد الدار والسقاية  
في بني هاشم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار بنو شيبه يحجبون البيت  
وبنو العباس يسقون الحجيج ( ثم قال ألا ) بالتخفيف للتنبيه ( شبه العمد ) بدل  
من الخطأ ( ما كان بالسوط والعصا ) بدل من البذل ( مائة ) خبر ( في بطونها  
أولادها ) يعنى الحوامل . قال الخطابي : في الحديث إثبات قتل شبه العمد ، وقد  
زعم بعض أهل العلم أن ليس القتل إلا العمد المحض أو الخطأ المحض ، وفيه بيان  
أن دية شبه العمد مغلظة على العاقلة . واختلاف الناس في دية شبه العمد فقال  
بظاهر الحديث عطاء والشافعي ، وإليه ذهب محمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة  
وأبو يوسف وأحمد وإسحاق هي أرباع . وقال أبو ثور دية شبه العمد أخماس .  
وقال مالك بن أنس : ليس في كتاب الله عز وجل إلا الخطأ والعمد وأما شبه  
العمد فلا نعرفه . ويشبهه أن يكون الشافعي إنما جعل الدية في العمد أثلاثاً بهذا  
الحديث ، وذلك أنه ليس في العمد حديث مفسر أو الدية في العمد مغلظة وفي  
شبه العمد كذلك فحمل أحدهما على الآخر ، وهذه الدية تلزم العاقلة عند الشافعي  
لما فيه من شبه الخطأ كدية الجنين انتهى .

قال المغدري : وأخرجه الذهبي وابن ماجه وأخرجه البخاري في التاريخ —

٤٥٢٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ قَالَ : « خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ أَوْ فَتَحَ مَكَّةَ عَلَى دَرَجَةِ الْبَيْتِ أَوِ الْكَعْبَةِ » .

قال أبو داود : كذا رواه ابنُ عُيَيْنَةَ أيضًا عن عليِّ بنِ زَيْدٍ عن القاسمِ ابنِ رَبِيعَةَ عن ابنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرواهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِثْلَ حَدِيثِ خَالِدٍ وَرواهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ السَّدُوسِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلِ زَيْدٍ وَأَبِي مُوسَى مِثْلَ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

— الكبير وساق اختلاف الرواة فيه ، وأخرجه الدارقطني في سننه وساق أيضًا اختلاف الرواة فيه .

( على درجة البيت ) قال في الجمع : الدرجة المرقاة ( أو الكعبة ) شك من الراوى ( قال أبو داود كذا رواه ابن عيينة إلى قوله عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن عمرو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) غرض المؤلف من ذكر هذه الأسانيد بيان اختلاف الرواة ، وحاصله أن القاسم بن ربيعة يقول مرة عن عبد الله بن عمرو أى ابن العاص ومرة عن عبد الله بن عمر ، ثم هو قد يذكر بينه وبين عبد الله بن عمرو بن العاص واسطة عقبة بن أوس كما في رواية خالد وقد لا يذكر كما في رواية أيوب . وقد أشار المذنب إلى وجه الجمع ( وقول زيد ) أى ابن ثابت ( وأبي موسى ) أى الأشعري ( مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث عمر رضى الله عنه ) بالجر عطف على حديث النبي أى مذهب زيد —

٤٥٢٧ — حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ  
 قَالَ : « قَضَى عُمَرُ فِي شِبَعِ الْعَمَدِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً  
 مَا بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا » .

— وَأَبَى مُوسَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ .  
 وَحَدِيثِ عُمَرَ هُوَ مَذْكُورٌ بَعْدَ هَذَا .

قال المنذرى : وحديث القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
 أخرجه النسائي وابن ماجه . وعلى بن زيد هذا هو ابن جدهان القرشي التيمي  
 المسكن نزل البصرة ولا يحتج بحديثه . ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس الذي  
 تقدم في الحديث قبله ، يقال فيه عقبة بن أوس ويعقوب بن أوس . وأراد أن  
 مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه  
 وسلم وفي حديث عمر رضي الله عنه وحديث عمر الذي أشار إليه أبو داود وهو  
 الذي ذكره بعد هذا .

وقد قيل يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمرو وعبد الله  
 ابن عمرو بن العاص فروى عن هذا مرة وعن هذا مرة . وأما رواية خالد الخذاء  
 عن عبد الله بن عمرو وسمعه من عبد الله بن عمرو فرواه مرة عن عقبة ومرة عن  
 عبد الله بن عمرو . انتهى كلام المنذرى .

(خلفة) بفتح فسكسر أى حامله . قال في المصباح : الخلفة بكسر اللام هى  
 الحامل من الإبل وجمعها مخاض من غير لفظها كما تجمع المرأة على النساء من غير  
 لفظها ( ما بين ثنية ) الثنى الجبل يدخل فى السنة السادسة والثانية ثنية .  
 ولفظ كتاب الخراج لأبى يوسف القاضى قال عمر بن الخطاب فى شبة العمدة  
 ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفة ( إلى بازل  
 عامها ) متعلق بثنية . فى القاموس : بزل ناب الهجير بزلا وبزولا طلع . وذلك —

٤٥٢٨ - حدثنا هنادٌ أخبرنا أبو الأخوصِ عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عليٍّ أنه قال : « في شبه العمدة أثلاثاً [أثلاثٌ] ثلاثٌ وثلاثون حقةً وثلاثٌ وثلاثون جذعةً وأربعٌ وثلاثون مذبةً إلى بازلٍ عامها كلُّها خليفةٌ » .

٤٥٢٩ - حدثنا هنادٌ أخبرنا أبو الأخوصِ عن سُفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال قال عليٌّ : « في الخطأ أربعاً ، خمسٌ وعشرون حقةً ، وخمسٌ وعشرون جذعةً ، وخمسٌ وعشرون بناتٍ لبونٍ ، وخمسٌ وعشرون بناتٍ نخاضٍ » .

٤٥٣٠ - حدثنا هنادٌ أخبرنا أبو الأخوصِ عن أبي إسحاق عن علقمة والأسودِ « قال عبدُ الله في شبه العمدة خمسٌ وعشرون حقةً وخمسٌ »

— في ابتداء السنة التاسعة وليس بعده سن يسمى انتهى . وإليه ذهب الشافعي رحمه الله . وذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى حديث عبد الله بن مسعود الآتي .

قال المفذرى : مجاهد لم يسمع من عمر فهو منقطع .

( قال في شبه العمدة ) أى فى دية شبه العمدة ( أثلاثاً ) حال أو تمييز ، وفى بعض النسخ أثلاث بالرفع ( كلها ) أى جميع الأربع والثلاثين ( خليفة ) هى الفاقة الحاملة إلى نصف أجلها ثم هى عشار .

قال المفذرى : عاصم بن ضمرة تسكلم فيه غير واحد وقد تقدم الكلام عليه . ( قال على فى الخطأ ) أى الخطأ المحض كما هو الظاهر ، وإلى هذا ذهب الحسن البصرى والشعبي فى دية الخطأ المحض . والحديث سكنت عنه المفذرى .  
ولسكنه قد تسكلم فى عاصم بن ضمرة كما مر آنفاً .

وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ نَخَاضٍ .

٤٥٣١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ رَبُّو عَنْ أَبِي عِمَاظٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ « فِي الْمَغَظَةِ أَرْبَعُونَ جَذَعَةً خَانَةً وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، وَفِي الْخَطِّ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعِشْرُونَ بَنُو لَبُونٍ ذُكُورٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ نَخَاضٍ » .

٤٥٣٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي الدِّيَةِ الْمَغَظَةِ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً .

— ( قال عبد الله في شبه العمدة الخ ) هو ابن مسعود . قال في اللغات : والتغليظ في شبه العمدة عند ابن مسعود رضى الله عنه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد أن يوجب الإبل أربعاً خمس وعشرون بنت نخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والتغليظ عند الشافعي ومحمد أن يوجب ثلاثين جذعة وثلاثين حقة وأربعين ثنية كلها خلفات ، وأما الخطأ المحض فلا تغليظ فيه بالاتفاق انتهى .

والحديث سكت عنه المنذرى .

( عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في المغظة ) وهي دية شبه العمدة .

قال المنذرى : أبو عياض هذا يقال كنيته أبو عبد الرحمن واسمه عمرو بن الأسود ويقال عمر بن الأسود ويقال قيس بن ثعلبة عيسى بالنون حمى سكن —

## ٢٠ - باب أسنان الإبل

قال أبو داود قال أبو عبيد [ عَنْ ] غَيْرِ وَاحِدٍ : إِذَا دَخَلَتِ  
النَّاقَةُ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ فَهُوَ [ فَهِيَ ] حِقٌّ وَالْأُنْثَى حِقَّةٌ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ  
أَنْ يُرَكَّبَ عَلَيْهِ [ عَلَمُهَا ] وَيَحْمَلَ ، فَإِذَا دَخَلَتْ [ دَخَلَ ] فِي الْخَامِسَةِ  
فَهُوَ جَذَعٌ وَجَذَعَةٌ ، فَإِذَا دَخَلَ فِي السَّادِسَةِ وَالْبَقِيَّةُ ثَمَنِيَّةٌ فَهُوَ ثَمَنِيٌّ  
وَتَمَنِيَّةٌ ، فَإِذَا دَخَلَ فِي السَّابِعَةِ فَهُوَ رَبَاعٌ وَرَبَاعِيَّةٌ ، فَإِذَا دَخَلَ فِي  
الثَّامِنَةِ وَالْبَقِيَّةُ السَّنُ الدَّيْ [ الَّتِي ] بَعْدَ الرَّبَاعِيَّةِ فَهُوَ سَدِيسٌ وَسَدَسٌ ، فَإِذَا

— داران أدرك الجاهلية وسمع من غير واحد من الصحابة وهو ثقة وقد احتج  
البخارى به في صحيحه وتوفى وهو صائم رضى الله عنه .

### ( باب أسنان الإبل )

( قال أبو عبيد ) القاسم بن سلام البغدادي ( وغير واحد ) من أهل اللغة  
( فهو حق ) بالكسر ، سمي بذلك لاستحقاقه أن يحمل عليه وأن يفتع به  
( وألقى ) أى طرح ، يقال ألقيت الشيء طرحته ، واللقى على وزن عصا الشيء  
الملقى المطروح ، كذا في المصباح ( ثنية ) الثنية واحدة الثغايا من السن . قال ابن  
سيدة : وللإنسان والخف والسمع ثنيتان من فوق وثنيتان من أسفل ، والثني  
من الإبل الذى يلقى ثنيته وذلك في السادسة . وإنما سمي البعير ثنياً لأنه ألقى  
ثنيته انتهى ( بعد الرباعية ) الرباعية مثل الثمانية لإحدى الأسنان الأربعة التى تلى  
الثغايا بين الثنية والغاب تكون للإنسان وغيره والجمع رباعيات كذا في اللسان  
( فهو سدس ) بفتح السين وكسر الدال ( وسدس ) بفتح السين وفتح الدال  
المهملتين . ولفظ المؤلف في كتاب الزكاة فإذا دخل في الثامنة وألقى السن السدس  
الذى بعد الرباعية فهو سدس وسدس إلى تمام الثامنة انتهى . قال في اللسان : —

دَخَلَ فِي التَّاسِعَةِ وَفَطَرَ نَابَهُ وَطَلَعَ فَمَوْ بَازِلٌ ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الْعَاشِرَةِ فَهُوَ مُخْلِفٌ ثُمَّ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ وَلَسِكِنْ يُقَالُ بَازِلٌ عَامٍ وَبَازِلٌ عَامَيْنِ ، وَمُخْلِفٌ عَامٍ وَمُخْلِفٌ عَامَيْنِ إِلَى مَا زَادَ .

وقال الضرير بن شميل : بِنْتُ تَخَاضٍ لِسَنَةٍ وَبِنْتُ لَبُوبٍ لِسَنَتَيْنِ ، وَحِقَّةٌ لثَلَاثٍ ، وَجَدَعَةٌ لِأَرْبَعٍ ، وَثَنِيٌّ لِخَمْسٍ ، وَرَبَاعٌ لِسِتٍّ ، وَسَدِسٌ لِسَبْعٍ ، وَبَازِلٌ لثَمَانٍ .

قال أبو داود قال أبو حاتم والأصمعي : وَالْجَذْوَعَةُ وَقْتُ وَلَيْسَ بِسَنَةٍ . قال أبو حاتم قال بعضهم : فَإِذَا أَلْمَى رَبَاعِيَّتَهُ فَهُوَ رَبَاعٌ ، وَإِذَا أَلْمَى نَذِيَّتَهُ فَهُوَ ثَنِيٌّ .

— السن السديس هو السن التي بعد الرباعية والسديس والسدس من الإبل والغنم الملقى سديسه ، وقد أسدس البعير إذا ألقى السن بعد الرباعية وذلك في السنة الثامنة ( وفطر ) أي ظهر وطلع ( نابه ) هي السن التي خلف الرباعية ( وطلع ) عطف تفسير لفطر ( فهو بازل ) وكذلك الأنتى بغير هاء ، وجمل بازل وناقعة بازل وهو أقصى أسنان البعير ( فهو مخلف ) بضم الميم وسكون الخاء وكسر اللام . وفي اللسان : والاختلاف أن يأتي على البعير البازل سنة بعد بزوله يقال بعير مخلف والمخلف من الإبل الذي جاز البازل ( بازل عام ) بالإضافة ( وبازل عامين ) قال في شرح القاموس : وقولهم بازل عام وبازل عامين إذا مضى له بعد البزول عام أو عامان انتهى .

وكذا معنى قولهم : مخلف عام ومخلف عامين ومخلف ثلاثة أعوام إلى خمس سنين إذا مضى له بعد الاختلاف عام أو عامان أو ثلاثة أعوام إلى خمس سنين ( والجذوعة وقت وليس بسن ) قال في اللسان : الجذع اسم له في زمن ليس بسن —

وقال أبو عبيد : إِذَا انْفَجَحَتْ فِيهِ خَلْفَةٌ فَلَا تَزَالُ خَلْفَةً إِلَى عَشْرَةِ أَشْهُرٍ فَإِذَا بَلَغَ [ بَلَغَتْ ] عَشْرَةَ أَشْهُرٍ فَهِيَ عَشْرَاءُ .  
قال أبو حاتم : إِذَا أَلْقَى نَذِيئَتَهُ فَمَوْ تَنِيَّ وَإِذَا أَلْقَى رَبَاعِيَّتَهُ فَمَوْ رَبَاعٍ .

## ٢١ — باب ديات الأعضاء

٤٥٣٣ — حدثنا إسحاق بن إسماعيل أخبرنا عبدة - يعني ابن سليمان - أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق ابن أوس عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ » .

٤٥٣٤ — حدثنا أبو الوليد أخبرنا شعبة عن غالب التمار عن مسروق ابن أوس عن الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ . قُلْتُ : عَشْرٌ عَشْرٌ ؟ قال : نَعَمْ » .

— تنبت ولا تسقط وتماقها أخرى (انفجحت) بصيغة المجهول أى أحببت (فهي خلفه) بفتح الخاء وكسر اللام الحامل من الفوق وتجمع على الخلفات (فهي عشاء) بضم العين وفتح الشين ، يقال عشت الفاقة بالتنقيط فهي عشاء أى على حملها عشرة أشهر كذا في المصباح . وقد مر تفسير هذا الباب مفصلاً في كتاب الزكاة فليراجع إليه .

## ( باب ديات الأعضاء )

( الأصابع سواء ) أى حتى الإبهام والخنصر ، وإن كانا مختلفين في المفصل ( عشر عشر من الإبل ) أى في كل إصبع من الأصابع عشر من الإبل ، وأصابع الرجل واليد في ذلك سواء . والحديث سكنت عنه المنذرى .



قال أبو داود : رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ غَالِبٍ قَالَ سَمِعْتُ  
مَسْرُوقَ بْنَ أَوْسٍ . وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي غَالِبُ التَّمَّارُ بِإِسْنَادِ  
أَبِي الْوَلِيدِ . وَرَوَاهُ حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةٍ عَنْ غَالِبٍ بِإِسْنَادِ إِسْمَاعِيلِ .

٤٥٣٥ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى ح . وَأَخْبَرَنَا ابْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا  
أَبِي ح . وَأَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَنبَأَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ  
قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ . قَالَ : يَعْنِي الْإِبْهَامَ وَالْخِنْصَرَ .

٤٥٣٦ — حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ  
حَدَّثَنِي شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ الْتَنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ  
هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » .

— (قلت عشر عشر) أى هل فى كل إصبع عشر من الإبل (قال أبو داود رواه  
محمد بن جعفر الخ) المقصود من هذا الكلام بيان اختلاف ألفاظ الرواية ، فى  
رواية محمد بن جعفر روى غالب عن مسروق بلفظ السماع ، وفى رواية أبى الوليد  
المذكورة بالنعنة ولم يجعل شعبة وإسماعيل بين غالب ومسروق واسطة وجعل  
سعيد بن أبى عروبة بينهما واسطة حميد بن هلال ، ثم روى سعيد وشعبة عن  
غالب بالنعنة ، وروى إسماعيل وحفظه عن غالب بالتحديث والله تعالى أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

( هذه وهذه سواء قال يعنى الإبهام والخنصر ) .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه . —

قال أبو داود : رَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ عَنْ شُعْبَةَ بِمَعْنَى عَبْدِ الصَّمَدِ .

قال أبو داود : حَدَّثَنَا الدَّارِمِيُّ عَنِ النَّضْرِ .

٤٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَرْبِيعٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ

أَبْنَانَا أَبُو خَمْزَةَ عَنْ يَزِيدَ النَّخَوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ » .

٤٥٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ أَخْبَرَنَا أَبُو ثَمِيمَةَ

عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ عَنْ يَزِيدَ النَّخَوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءً » .

٤٥٣٩ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا هَمَامٌ أَخْبَرَنَا [أَبْنَانَا] حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ

— (والأسنان سواء) ففي كل سن خمس من الإبل (الثنية والفرس سواء)

الثنية واحدة الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل ، والفرس واحد الأضراس وهي ما سوى الثنايا من الأسنان ، يعني أن الأسنان كلها سواء لا تفاوت فيما ظهر منها وما بطن وما يفتقر إليها كل الافتقار وما ليس كذلك (هذه وهذه سواء) يعني الإبهام والخنصر (حدثناه الدارمي عن النضر) أي

ابن شميل ، والضمير المنصوب في حدثناه يرجع إلى ما رواه النضر بن شميل .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ولفظه « دية أصابع اليدين والرجلين سواء

عشرة من الإبل لكل إصبع » وقال حسن صحيح غريب .

وأخرجه ابن ماجه ولفظه « الأسنان سواء الثنية والفرس سواء في لفظه

أنه قضى في السن خمساً من الإبل » .

(الأسنان سواء والأصابع سواء) الحديث سكت عنه المنذرى .

(جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) الحديث سكت عنه المنذرى . —

عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ وَهُوَ مُسْنِدٌ ظَهَرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ « فِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ » .

٤٥٤٠ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ

أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمُ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِي الْأَسْنَانِ خَمْسٌ خَمْسٌ » .

قال أبو داود: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ شَيْبَانَ وَلَمْ أَسْمَعْهُ [أَسْمَعُ] مِنْهُ لِحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - صَاحِبُ لَنَا ثِقَةً - قَالَ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ رَاشِدٍ - عَنْ [أَخْبَرَنَا] سُلَيْمَانَ - يَعْنِي ابْنَ مُوسَى - عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَوْمُ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَرْبَعًا ثَمَّةً دِينَارٍ أَوْ عَدْلُهَا مِنَ الْوَرَقِ وَيُقَوِّمُهَا عَلَى أَمْنَانَ الْإِبِلِ ، فَإِذَا غَلَّتْ

-- ( وهو مسند ظهره إلى الكعبة ) الجملة حالية . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

( قال في الأسنان خمس خمس ) قال المنذرى : وأخرجه النسائي

( قال أبو داود وجدت ) أى حديث عمرو بن شعيب المذكور بعد هذا المصدر بقوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم دية الخطأ ( ولم أسمعه منه ) أى من شيبان ( صاحب لنا ) أى تلميذ لنا وهو بدل من أبو بكر ( ثقة ) صفة لصاحب ( يقوم دية الخطأ الخ ) من التقويم أى يجعل قيمة دية الخطأ ( على أهل القرى ) جمع قرية ( أو عدلها ) بفتح أوله ويكسر ، قيل العدل بالفتح مثل الشيء في القيمة وبالكسر مثله في المنظر .

وقال الفراء بالفتح ما عدل الشيء من غير جنسه وبالكسر من جنسه . -

رَفَعَ فِي قِيَمَتِهَا ، وَإِذَا هَاجَتْ رُخْصًا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا ، وَبَلَغَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَيْنَ أَرْبَعِيَّةٍ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِيَّةٍ دِينَارٍ أَوْ [وَأَعْدَلُهَا مِنَ الْوَرِقِ ثَمَانِيَّةٌ آلَافٍ دِرْهَمٍ] . قَالَ : وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مَائَتَتَيْنِ بَقَرَةً ، وَمَنْ كَانَ دِيَّةً عَقْلِهِ فِي الشَّاءِ فَأَلْفِي [فَأَلْفًا] شَاةٍ . قَالَ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ الْعَقْلُ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ عَلَى قَرَابَتِهِمْ فَمَا فَضَلَ فَلِلْمَعْصِيَةِ . قَالَ : وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ الدِّيَّةُ كَامِلَةً وَإِنْ جُدِعَتْ تُنْدَوُتُهُ

— قال الحافظ ابن حجر في هذه الرواية للأكثر بالفتح فالمنى أو مثلهما في القيمة (من الورق) بكسر الراء وبسكن أى الفضة (ويقومها) أى وكان يقوم دية الخطأ (على أثمان الإبل) جمع ثمن بفتح تين ، وهذه الجملة بيان لقوله يقوم دية الخطأ بمعنى أن المراد من تقويم دية الخطأ تقويم إبلها (فإذا غات) أى الإبل بمعنى زاد ثمنها (رفع في قيمتها) أى زاد في قيمة الدية (وإذا هاجت) من هاج إذا ثار أى ظهرت قيمتها (رخصاً) بضم فسكون ضد الغلاء حال والمعنى إذا رخصت ونقصت قيمتها (نقص) أى النبي صلى الله عليه وسلم (من قيمتها) أى قيمة الدية (وبلغت) أى قيمة الدية للخطأ (ومن كان دية عقله) وفى بعض الروايات كما فى المشكاة وعلى أهل الشاة ألقى شاة (فى الشاة) جمع شاة (إن العقل) أى الدية (ميراث بين ورثة القتيل على قرابتهم) معناه أن دية القتيل تركة يقسم بين ورثته كما أثر تركته (فما فضل) أى من سهام أصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة فى كتاب الله تعالى (فالمعصية) المعصية كل من يأخذ من التركة ما أبقره أصحاب الفرائض وعند الأفراد يحرز جميع المال (إذا جُدِعَ) أى قطع والمراد إذا استوعب فى القطع (الدية) بالنصب على —

فَنِصْفُ الْعَقْلِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عَدْلُهَا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ أَوْ مِائَةُ بَقَرَةٍ أَوْ أَلْفُ شَاةٍ ، وَفِي الْيَدِ إِذَا قُطِعَتْ نِصْفُ الْعَقْلِ ، وَفِي الرَّجْلِ نِصْفُ الْعَقْلِ ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الْعَقْلِ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثٌ أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الشَّاءِ ، وَالْجَانِفَةُ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَفِي الْأَصَابِعِ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْأُسْنَانِ فِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ . وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ بَيْنَ عَصَبَتِهَا مَنْ كَانُوا لَا يَرْتُونَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَرَثَتِهَا ، فَإِنْ قُتِلَتْ

— المفعولية (كاملة) حال من الدية (وإن جدعت ثدودته) بضم مثلثة مهموزاً وفتحها بلا همز وبعد المثلثة نون والمراد بها همنا أرنبة الأنف أى طرفه ومقدمه كذا فى فتح الودود (خمسون من الإبل) بيان النصف (أو عدلها) بالرفع عطف على خمسون (وفى المأمومة) أى الشجة التى تصل إلى جلدة تسمى أم الدماغ واشتقاق المأمومة منه (ثلاث وثلثون من الإبل) بيان ثلث العقل (وثلث) أى ثلث قيمة إبل (والجائفة) أى وفى الجائفة وهى الطمعة التى تصل إلى جوف الرأس أو البطن أو الظهر .

قال الخطابى : فإن نفذت الجائفة حتى خرجت من الجانب الآخر فإن فيها ثلثى الدية لأنهما حينئذ جائعتان (أن عقل المرأة) أى الدية التى وجبت بسبب جفائيتها (بين عصبتها) أى هم يتحملونها (من كانوا لا يرتون منها) أى من المرأة وهذه صفة كاشفة للعصبة أى دية المرأة القاتلة يتحملها عصبتها الذين لا يرتون منها (إلا ما فضل عن ورثتها) أى ذوى الفرائض .

قال الخطابى : يقول إن العصبة يتحملون عقلها كما يتحملون عن الرجل وأنها —

فَعَقَلَهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهُمْ . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ  
وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا .

— ليست كالعبد الذي لا يحمل العاقلة جبايته وإنما هي في رقبته . وفيه دليل على أن  
الأب والجد لا يدخلان في العاقلة لأنه يسهم لها السدس وإنما العاقلة الأعمام  
وأبناء العمومة ومن كان في معنهم من العصابة انتهى (فإن قتلت) بصيغة المجهول  
أى المرأة (فعلها) أى ديتها (بين ورثتها) أى سواء كانوا أصحاب الفرائض  
أو عصابة ، فإن دية المرأة للمقتولة كسائر تركتها فلا تختص بالعصابة بل تقسم أولا  
بين أصحاب الفرائض فإن فضل منها شيء يقسم بين العصابة بخلاف دية المرأة  
القاتلة التى وجبت عليها بسبب قتلها فإن العصابة يتحملونها خاصة دون أصحاب  
الفرائض .

قال الخطابى : يريد أن الدية موروثه كسائر الأموال التى تملكها أيام حياتها  
يرثها زوجها . وقد ورث رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة أشيم الضبابى من  
دية زوجها (وم) أى ورثتها (يقتلون قاتلهم) الظاهر أن يكون قاتلها أى  
قاتل المرأة ولكن أضيف القاتل إلى الورثة لأنهم هم المستحقون بقتله ، فالإضافة  
لأدنى مناسبة . والمعنى أن الورثة يرثون دية المرأة للمقتولة وبأخذونها وهم يقتلون  
قاتلها فهم مختارون إن شاؤا أخذوا الدية ولم يقتلوا قاتلها وإن شاؤا قتلوا قاتلها  
وليس لغيرهم حق فى واحد من هذين الأمرين (ليس للقاتل شيء) أى من دية  
المقتول ولا من تركته (وإن لم يكن له) أى المقتول (وارث) أى سوى القاتل  
(فوارثه أقرب الناس إليه) أى إلى المقتول .

قال الخطابى : معنى قوله فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه أن  
بعض الورثة إذا قتل المورث حرم ميراثه وورثته من لم يقتل من سائر الورثة . —

قال مُحمَّدٌ : هَذَا كُلُّهُ حَدَّثَنِي بِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
قال أَبُو دَاوُدَ : مُحمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ ، هَرَبَ إِلَى الْبَصْرَةِ  
مِنْ الْقَتْلِ .

٤٥٤١ — حدثنا مُحمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَخْبَرَنَا مُحمَّدُ بْنُ هَكَّارٍ  
ابْنَ بِلَالٍ الْعَمَلِيُّ أَنبَأَنَا مُحمَّدٌ — يَعْنِي ابْنَ رَاشِدٍ — عَنْ سُلَيْمَانَ — يَعْنِي ابْنَ  
مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قالَ : « عَقْلٌ شَبَهُ الْعَمْدَ مُعَلِّظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ » .

— وإن لم يكن له وارث إلا القاتل فإنه يحرم الميراث وتدفع تركته إلى أقرب الناس  
من بعد القاتل ، وهذا كالرجل يقتله ابنه وليس له وارث غير ابنه القاتل وللقاتل  
إن فلان ميراث المقتول يدفع إلى ابن القاتل ويحرم القاتل انتهى .  
وقيل : المراد من قوله وارث ذو فرض ، والمعنى وإن لم يكن للمقتول  
ذو فرض فوارثه أقرب الناس إليه من العصابات كذا قيل .

قلت : هذا غير ظاهر بل ليس بصحيح والظاهر هو ما قال الإمام الخطابي  
فتدبر ( قال محمد ) يعنى ابن راشد وهذه مقولة شيبان ( هذا كله ) أى كل حديث  
رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى هذا المتن الطويل المتقدم .  
قال المنذرى : وأخرجه الفسائى وابن ماجه وفى إسنادة محمد بن راشد الدمشقى  
المسكحولى وقد وثقه غير واحد وتسكلم فيه غير واحد .

( عقل شبه العمد معلط ) قد مر بحثه ( ولا يقتل صاحبه ) أى صاحب شبه  
العمد وهو القاتل سماه صاحبه لصدور القتل عنه ، وإنما قال صلى الله عليه وسلم  
هذا دفعا لثبوتهم جواز الاقتصاص فى شبه العمد حيث جعله كالعمد المحض فى العقل —

قال : وَزَادَنَا خَلِيلٌ عَنْ ابْنِ رَاشِدٍ : وَذَلِكَ أَنَّ يَنْزُو الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَتَكُونُ دِمَاءٌ فِي عَمِيًّا فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمْلٍ سِلَاحٍ .

— (قال) هذا مقول أبي داود المؤلف والقائل هو محمد بن يحيى بن فارس شيخه ذكره المزي (وزادنا خليل) بن زياد الحاربي روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازي ولفظ أحمد في مسنده حدثنا أبو النضر وعبد الصمد قال حدثنا محمد يعني ابن راشد حدثنا سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « عقل شبه العمدة مغلف مثل عقل العمدة ولا يقتل صاحبه وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس » قال أبو النضر فيكون رمياً في عمياً في غير فتنة ولا حمل سلاح (وذلك) أي قتل شبه العمدة الذي لا يقتل صاحبه (أن ينزو الشيطان بين الناس) النزول الوثوب والتسرع إلى الشر (فتكون دماء) ضبط بضم الهمزة في نسخة شيخنا العلامة الدهلوي . وكذلك ضبط في بعض النسخ الآخر أي فتوجد دماء فكلما تكون تامة .

وفي بعض النسخ فيكون دماً بالافراد والعصب ولا يظهر وجهه الاثم إلا أن يقال إن ضمير يكون راجع إلى نزو الشيطان وهو اسمه ودماً خبره ، والمعنى يكون نزو الشيطان بين الناس دماً أي سبب دم وفيه تكلف كما لا يخفى (في عمياً) بكسر العين والميم المشددة وتشديد الياء أي في حال يعنى أمره فلا يقبض قاتله ولا حال قتله وقد تقدم ضبطه ومعناه (في غير ضغينة) الضغينة الحقد والمداوة والبغضاء .

والحاصل أن قتل شبه العمدة يحصل بسبب وثوب الشيطان بين الناس فيكون القتال بينهم من غير حقد وعداوة ولا حمل سلاح بل في حال يعنى أمره ولا يتبين قاتله ولا حال قتله ، ففي مثل هذه الصورة لا يقتل القاتل بل عليه دية مغلفة مثل دية قتل العمدة .



٤٥٤٢ - حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين أن خالد بن الحارث حدثهم قال أخبرنا حسين - يعني المصنف - عن عمرو بن شعيب أن أباه أخبره عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « في المواضع خمس » .

٤٥٤٣ - حدثنا محمود بن خالد السلمي أخبرنا مروان - يعني ابن محمد - أخبرنا الهيثم بن حميد حدثني العلاء بن الحارث حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين القائمة السادة لمكانها بثلاث الدية » .

— قال المنذرى : و خليل هذا لم ينسب وقد تقدم الكلام على محمد بن راشد وعمر بن شعيب انتهى .

وفي التهذيب : خليل غير منسوب عن محمد بن راشد في ترجمة خليل بن زياد الحارثي انتهى .

( فضيل ) بالتصغير اسم أبي كامل ( في المواضع خمس ) جمع موضحة بكسر الضاد أى الجراحة التى ترفع اللحم من العظم وتوضحه أى فى كل موضحة خمس من الإبل كذا فى المرقاة وفى الجمع ، والوضع البياض من كل شئ ومنه الحديث « أمر بصيام الأواضع » أى أيام الليالى الأواضح أى البياض جمع واضحة والموضحة التى تبدى وضع العظم أى بياضه وجمعه المواضع انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن . ( فى العين القائمة السادة لمكانها ) بتشديد الدال المهملة أى الباقية فى مكانها صحيحة لكن ذهب نظرها وإبصارها . وقال التوربشتى : أراد بها العين التى لم تخرج من الحدة ولم يخل موضعها فبقيت فى رأى العين على ما كانت لم يشوه —

— خلقتها ولم يذهب بها جمال الوجه (بثالث الدية) وإنما وجب فيها ثلث دية العين الصحيحة لأنها كانت بعد ذهاب بصرها باقية الجلال فإذا قلعت أو فقئت ذهب ذلك . قال ابن الملك : عمل بظاهر الحديث إسحاق وأوجب الثلث في العين المذكورة وعامة العلماء أوجبوا حكومة العدل لأن المنفعة لم تفت بكاملها فصارت كالسن إذا سودت بالضرب ، وحملوا الحديث على معنى الحكومة إذ الحكومة بلغت ثلث الدية .

وفي الطيبي : وكان ذلك بطريق الحكومة وإلا فاللازم في ذهاب ضوئهما الدية ، وفي ذهاب ضوء إحداهما نصف الدية عند الفقهاء .

وفي شرح السنة : معنى الحكومة أن يقال لو كان هذا الجروح عبداً كم كان ينتقص بهذه الجراحة من قيمته فيجب من ديته بذلك القدر ، وحكومة كل عضو لا تبلغ فيه المقدرة حتى لو جرح رأسه جراحة دون الموضحة لا تبلغ حكومتها أرش الموضحة وإن قبض شينها .

وقال الشمني : حكومة العدل هي أن يقوم الجاني عايشه عبداً بلا هذا الأثر ثم يقوم عبداً مع هذا الأثر فقدّر التفاوت بين القيمتين من الدية ، هو هي أي ذلك القدر هي حكومة العدل ، وهذا تفسير الحكومة عند الطحاوي وبه أخذ الحلواني ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وكل من يحفظ عنه العلم ، كذا قال ابن المنذر ذكره في المرقاة وفي فتح الودود ، وقد عمل بظاهره بعض العلماء لكن عامتهم أوجبوا فيها حكومة عدل وحملوا الحديث على أن الحكومة في تلك الواقعة بلغت هذا القدر لا أنه شرع الثلث في الدية على الإطلاق انتهى .

قال المفزري : وأخرجه النسائي وزاد « وفي اليد الشلاء إذا قطعت بثلاث ديتها وفي السن السوداء إذا نزع بثلاث ديتها » .

## ٢٢ - باب دية الجنين

٤٥٤٤ - حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمرَ التَّمِيمِيّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ [نَضْلَةَ] عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ « أَنَّ امْرَأَتَيْنِ  
كَانَتَا تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ هَذِيلٍ فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمَمُودٍ فَقَتَلَتْهَا  
[وَجَنَيْتَهَا] فَاخْتَصَمَا [فَاخْتَصَمَا] إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَقَالَ أَحَدُ  
الرَّجُلَيْنِ : كَيْفَ نَدَى مَنْ لَا صَاحَ وَلَا أَكْلَ ، وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهْلَ ،  
فَقَالَ : أَسَجِّعُ كَسَجِّعِ الْأَعْرَابِ ، وَقَصَى فِيهِ بِغُرَّةٍ وَجَعَلَهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ .

### ( باب دية الجنين )

الجنين على وزن عظيم هو حمل المرأة ما دام في بطنها ، سمي بذلك لاستقراره  
فإن خرج حياً فهو ولد أو ميتاً فهو سقط ، وقد يطلق عليه جدين ( عن عبيد بن  
نضلة ) بفتح النون وسكون المعجمة الخزاعي أبو معاوية السكوفي ثقة كذا في  
التقريب . وفي نسخ الصحيح لمسلم نضيلة مصغراً ، وكذا ذكره مصغراً الذهبي  
في كتاب المشقة . وقال عبيد بن نضيلة : الخزاعي المقرئ أحد التابعين  
بالسكوفة انتهى .

ونقل بعض العلماء عن ابن حبان أنه قال نضلة وقيل نضيلة انتهى والله أعلم  
( من هذيل ) بالتصغير قبيلة ( بممود ) بفتح العين أى خشب ( فقتلتها ) وفى  
بعض النسخ « فقتلتها وجنينها » ( فاختما ) أى ولى القاتلة والمقتولة ، وفى بعض  
النسخ « فاختموا » أى أولياؤهما ( فقال أحد الرجلين ) وهو ولى القاتلة  
( كيف ندى ) ودى بدى دية ( من لا صاح ) أى ما صرخ ( ولا أكل ) يوقف  
عليه بالسكون مراعاة للسجع الآتى ( ولا شرب ولا استهل ) بتشديد اللام من  
الاستهلال وهو رفع الصوت والمعنى كيف نعطى دية الجنين الذى لم يظهر منه -

٤٥٤٥ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور  
بإسناده ومعناه وزاد قال : « فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتولة  
على عصبة القاتلة وغرة لهما في بطنها » .  
قال أبو داود : وكذلك رواه الحكم عن مجاهد عن المفيرة .

— شيء مما يلزم الأحياء من الصياح والأكل وغيرهما (فقال) أى النهي صلى الله  
عليه وسلم (أجمع كسجع الأعراب) أى أهل البوادي ، والسجع الكلام  
المقفى والهمزة للانكار ، وإنما أنكره وذمه صلى الله عليه وسلم لأنه عارض  
به حكم الشرع ورام لإبطاله ولأنه تسكفه فى مخاطبته (وقضى فيه) أى فى الجنين  
(بغرة) بضم الغين المعجمة وشدة الراء وأصلها البياض فى وجه الفرس والمراد  
ها هنا العبد أو الأمة كما فسر بهما فى الروايات الآتية (وجعله) أى العقل (على  
عاقلة المرأة) أى القاتلة . ولم يذكر فى هذا الحديث دية المرأة المقتولة وماتى  
ذكرها فى الرواية الآتية .

قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
(وكذلك) أى بذكر دية المقتولة على عصبة القاتلة وبذكر غرة لهما فى  
بطنها رواه الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن المفيرة كما رواه جرير عن منصور  
بذكر الحملتين فهذه متابعة لمنصور .

وأما شعبة عن منصور فلم يذكر دية المرأة المقتولة كما صرح به مسلم فى  
صححه وأشار إليه المؤلف . وتابع جريراً بذكر الحملتين مفضل وسفيان كما عفا  
مسلم وغيره .

وشعبة قد تفرد بين أصحاب منصور بعدم ذكر الجملة المذكورة والله أعلم —

٤٥٤٦ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَارُونُ بْنُ عَبَّادٍ الْأَرْدِيُّ  
الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ « أَنَّ  
عُمَرَ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : شَهِدْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهَا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ، فَقَالَ : إِنِّي  
بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ . قَالَ : فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ . زَادَ هَارُونُ : فَشَهِدَ لَهُ -  
يَعْنِي : ضَرَبَ الرَّجُلُ بَطْنَ امْرَأَتِهِ » .

قال أبو داود : بَلَغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أُنَمَّا سُمِّيَ إِمْلَاصًا لِأَنَّ الْمَرْأَةَ  
تَزْلِقُهُ قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زَلَقَ مِنَ الْيَدِ وَغَيْرِهِ فَقَدْ مَلِصَ

— ( استشار الناس في إِمْلَاصِ المرأة ) أى إسقاطها الولد . قال النووي :  
أملصت المرأة بالولد إذا وضعته قبل أوانه وكل ما زلق من اليد فقد مَلِصَ بفتح  
الميم وكسر اللام وأملص أيضاً لغتان ( قضى فيها ) أى فى إِمْلَاصِ المرأة ( بغرة  
عبد أو أمة ) قال النووي : الرواية فيه غرة بالتنوين وما بعده بدل منه ورواه  
بعضهم بالإضافة والأول أوجه ، وأو فى قوله أمة للتقسيم لا للشك ( يعنى ضرب  
الرجل بطن امرأته ) هذا تفسير الإِمْلَاصِ من أحد الرواة ووقع تفسيره فى الاعتصام  
من البخارى رحمه الله هو أن تضرب المرأة فى بطنها فتلقي جنينها ( لأن المرأة  
تزلقه ) بكسر اللام فى القاموس زلقه عن مكانه يُزْلَقُ بَعْدَهُ ونحوه ( فقد ملص )  
بفتح الميم وكسر اللام .

قال المذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه . وقد قيل إن عمر لما جاءه خلاف  
ما يعلم فى الديات أراد التثبت لا أنه يرد خبر الواحد . وقيل كان يفعل ذلك مع  
الصحابة حتى يبالغ غيرهم فى التثبت فيما يحدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا رآه يفعل ذلك مع الصحابة .

٤٥٤٧ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب عن هشام عن أبيه عن المغيرة عن عمر بمعناه .

قال أبو داود : رواه حماد بن زبد وحماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر قال .

٤٥٤٨ — حدثنا محمد بن مسعود المصيصي أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاووساً عن ابن عباس عن عمر أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، فقام حمل بن مالك بن النابتة ، فقال « كنت بين امرأتين ، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وجنيتها ، ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيتها بفرقة وأن تقتل » .

— ( أخبرنا وهيب ) بالتصغير هو ابن خالد البصري وهكذا في كتاب الديات من صحيح البخاري . وفي بعض النسخ وهب وهو غلط ( عن عمر بمعناه ) قال المفزري : وأخرجه البخاري .

( أنه سأل ) أي الناس ( في ذلك ) زاد في رواية ابن ماجه يعنى في الجنين ( فقام حمل ) بفتح الحاء المهملة والميم ( بن مالك بن النابتة ) بالوحدة المكسورة وبالعين المعجمة ( كنت بين امرأتين ) زاد في رواية ابن ماجه « لى » ( بمسطح ) بكسر الميم أى عود من أعواد الخباء ( بفرقة ) أى عهد أو أمة ( وأن تقتل ) بصيغة المجهول أى القاتلة قصاصاً .

قال المفزري : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقوله « وأن تقتل » لم يذكر في غير هذه الرواية . وقد روى عن ابن دينار أنه شك في قتل المرأة بالمرأة —

قال أبو داود: قال المنذر بن شميل المسطح هو الصويح .

قال أبو داود: وقال أبو عبيد المسطح عود من أعواد الخباء .

٤٥٤٩ - حدثنا عبد الله بن محمد الزهري أخبرنا سفيان عن عمرو عن طائوس قال: « قام عمر على المنبر ، فدكر معناه ، ولم يذكر : وأن تقتل . زاد بغرة عبد أو أمة قال : فقال عمر الله أكبر لو لم أسمع بهذا لقصينا بمنبر هذا » .

٤٥٥٠ - حدثنا سليمان بن عبد الرحمن التمار « أن عمرو بن طلحة حدثهم قال أخبرنا أسباط عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس في قصة حمل بن مالك قال « فأشقط غلاماً قد نبت شعره ميتاً وماتت المرأة فقضى على المائلة الدية ، فقال عمر إنها قد أشقطت يا نبي الله غلاماً قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة : إنه كاذب إنه والله ما استهل ولا شرب ولا

— ( هو الصويح ) بفتح الصاد ويضم الذي يخبز به معرب كذا في القاموس ( عود من أعواد الخباء ) بكسر الخاء المعجمة والمد هو الخيمة .

( ولم يذكر وأن تقتل ) أى لم يذكر سفيان في روايته لفظ « وأن تقتل » كما ذكره ابن جريج في روايته المذكورة ( زاد بغرة عبد أو أمة ) أى زاد سفيان بعد غرة لفظ عبد أو أمة بخلاف رواية ابن جريج المذكورة فإنه اقتصر فيها على قوله غرة ( لو لم أسمع بهذا ) أى بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي هذا منقطع طائوس لم يسمع من عمر .

( قد نبت شعره ) صفة أولى لقوله غلاماً ( ميتاً ) صفة ثمانية له ( فقال عمر )

أى عم المقتولة ( فقال أبو القاتلة ) وفي بعض الروايات الآتية فقال حمل بن مالك —

أَكَلَ ، فَمِثْلُهُ يُطْلُ [ بَطْلٌ ] فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَجَعُ الْجَاهِلِيَّةُ وَكَمَا أَنْتُمْ ؟ أَدَّ فِي الصَّبِيِّ غُرَّةً .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ اسْمُهُ إِحْدَاهُمَا مُذَكَّكَةً وَالْأُخْرَى أُمُّ غُطَيْفٍ .

٤٥٥١ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا

عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا جُبَّالِدٌ حَدَّثَنِي [ حَدَّثَنَا ] الشَّعْبِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ أَمْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَيْلٍ قَتَلَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَلَوْلَا قَالَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ [ رَسُولُ اللَّهِ ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَّةَ الْمُقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ ، وَبَرَأَ زَوْجَهُمَا وَوَلَدَهَا . قَالَ فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمُقْتُولَةِ

— ابن النابغة وهو زوج القاتلة وفي رواية للطبراني « فقال أخوها العلاء بن مسروق » ويجمع بين الروايات بأن كل واحد من أبيها وأخيها وزوجها قال ذلك والله تعالى أعلم ( ما استهل ) أى ما صاح ( فمثله يطل ) بصيغة المضارع المجمhol من طل دمه إذا أهدر . وفي بعض النسخ « بطل » بصيغة الماضي المعلوم من البطلان قال الخطابي : يروى هذا الحرف على وجهين أحدهما بطل على وزن الفعل الماضي من البطلان ، والثانى على وزن الفعل الغابر من قولهم طل دمه إذا أهدر ( وكهاتها ) بالنصب عطف على سجع الجاهلية ( أد ) أمر من التأدية ( قال ابن عباس كان اسم إحداهما الخ ) .

قال المنذرى : غطوف بضم الغين المعجمة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفاء آخره ، ومليكة بضم الميم وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وكاف مفتوحة وتاء تأنيث .

( وبرأ زوجها وولدها ) أى برأهما من تحمل الدية . وفيه دليل على أن —



مِيرَاثُهَا لَنَا؟ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا. مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا. »

٤٥٥٢ — حدثنا وَهْبُ بْنُ بَيَّانٍ وَابْنُ السَّرْحِ قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « أَقْتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَيْلٍ فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتُمَا فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةُ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ [ أَوْ أَمَةٍ ] وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتَيْهَا وَوَرَثَهَا وَلَدُهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حُلُّ بْنُ مَالِكٍ بْنُ النَّبَاطِغَةِ الْهَذَلِيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أُغْرِمُ دِيَةَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَنَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يَطْلُ [ بَطْل ]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ السُّكَّانِ. مِنْ أَجْلِ سَجْعِدِ الَّذِي سَجَّعَ. »

— الزوج والولد ليسا من العاقلة وإليه ذهب مالك والشافعي (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) أى ليس ميراثها لكم بل (ميراثها لزوجها وولدها) كان تخصيص التوريث بين زوجها وولدها لأجل أنهم هم كانوا من الورثة في الواقع وإلا فالظاهر أن ميراثها لورثتها أياما كان كما قال في الرواية الآتية وورثها ولدها ومن معهم. قال المنذرى: وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي إسنادده مجالد ابن سعيد وقد تكلم فيه غير واحد.

(وقضى بدية المرأة) أى المقتولة (على عاقلتها) أى عاقلة القاتلة (وورثها) أى الدية (ولدها ومن معهم) الضمير للولد لأنه جنس يطاق على الواحد والجمع (كيف أغرم) بفتح الراء أى أضمن (إنما هذا) أى القاتل أو قاتل هذا (من —

٥٥٣ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة في هذه القصة قال « ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبناتها وأن العقل على عصبتها » .

٥٥٤ - حدثنا عباس بن عبد العظيم أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا يوسف بن صهيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه « أن امرأة

— إخوان السكهان) بضم كاف وتشديد هاء جمع كاهن وكانوا يروجون مزخرفاتهم بالأسجاع ويزوقون أكاذيبهم بها في الاستماع ( من أجل سجعه ) أى قاله صلى الله عليه وسلم من أجل سجعه . قال الطيبي : ولم يعبه بمجرد السجع دون ما تضمنه سجعه من الباطل ، أما إذا وضع السجع في مواضعه من الكلام فلا ذم فيه ، وكيف يذم وقد جاء في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير . قلت : ومنه ماورد « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشيع ، ومن دعاء لا يسمع ، ومن هؤلاء الأربع » .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ( ثم إن المرأة التي قضى عليها الخ ) قال النووي : قال العلماء هذا الكلام قد يوم خلاف مراده ، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي الجنى عليها أم الجدين لا الجانية ، وقد صرح به في حديث آخر بقوله « فقتلتها وما في بطنها » فيكون المراد بقوله « التي قضى عليها » أى التي قضى لها فمير عليها عن لها . وأما قوله « والعقل على عصبتها » فالمراد القاتلة أى على عصابة القاتلة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

حَذَفَتْ [حَذَفَتْ] امْرَأَةً فَأَسْقَطَتْ فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَعَلَ فِي وَلَدِهَا خَمْسَ مِائَةِ شَاةٍ ، وَنَهَى يَوْمَئِذٍ عَنِ الْحَذْفِ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : كَذَا الْحَدِيثُ خَمْسَ مِائَةِ شَاةٍ وَالصَّوَابُ مِائَةُ شَاةٍ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَكَذَا قَالَ عَبَّاسٌ وَهُوَ وَهُمْ .

٤٥٥٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنِينِ بِفُرَّةٍ عَبْدًا أَوْ أُمَةً أَوْ فَرَسًا أَوْ بَغْلًا » .

— ( حذفت امرأة ) بالخاء المعجمة والذال المعجمة أى رمتها ، وفى بعض النسخ حذفت بالخاء المعجمة قال فى الجمع : الحذف هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابيك وترمى بها ، أو تتخذ مخذفة [مخذفة بالكسر فلاحن] من خشب ثم ترمى بها الحصاة بين إبهامك والسبابية انتهى ( فأسقطت ) أى حملها ( فرفع ) بصيغة المجهول ( ونهى يومئذ عن الحذف ) أى الرمي بالحجر والعصا ونحوهما . وفى بعض النسخ بالخاء المعجمة ( كذا الحديث خمس مائة شاة الغ ) أى وقع فى هذا الحديث لفظ خمس مائة شاة وهو وهم والصواب مائة شاة .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى مسنداً ومرسلاً وقال هذا وهم . ويبنى أن يكون أراد مائة من الغنم . وقد روى النهى عن الحذف عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل . هذا آخر كلامه . وحديث عهد الله بن مغفل الذى أشار إليه النسائى أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الجنين بفرة عبدًا أو أمة أو فرس أو بغل ) قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ولبس فى حديثهما أو فرس —

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو] وَلَمْ يَذْكُرَا فَرَسًا وَلَا بَغْلًا [فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ] .

٤٥٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوْقِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا قَمَرِيكُ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : « الْغُرَّةُ خُمْسُ مَائَةٍ يَعْنِي دِرْهَمٌ » [دِرْهَمًا] .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ رَبِيعَةُ « الْغُرَّةُ خُمْسُونَ دِينَارًا » .

— أو بغل وقال الترمذى حسن (قال أبو داود روى) بصيغة الماضى المعلوم وفاعله حماد بن سلمة وخالد بن عبد الله (عن محمد بن عمرو) بفتح العين وبالتنوين (لم يذكرا) أى حماد بن سلمة وخالد بن عبد الله . قال الخطابى فى المعالم : يقال أن عيسى بن يونس قد وهم فيه وهو يغلط أحياناً فيما يرويه إلا أنه قد روى عن عطاء وطاوس ومجاهد وعروة بن الزبير أنهم قالوا الغرة عبيد أو أمة أو فرس فيشبهه أن يسكون الأصل عندهم فيما ذهبوا إليه حديث أبى هريرة والله أعلم وأما البغل فأمره أعجب ، وقد يحتمل أن تسكون هذه الزيادة إنما جاءت من قبل بعض الرواة على سبيل القيمة إذا عدت الغرة من الرقاب والله أعلم انتهى .

قال المنذرى : قال الخطابى : يقال إن عيسى بن يونس قد وهم فيه وقد يغلط أحياناً فيما يروى . قال البيهقى ذكر البغل والفرس غير محفوظ ، وروى من وجه آخر ضعيف ومرسل وهو تفسير طاوس .

(حدثنا محمد بن سنان) بكسر السين (العوقى) بفتح المهملة والواو بعدها قاف (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعى (قال ربيعه) هو ابن أبى عبد الرحمن وهذان الاثران سكنت عنهما المنذرى . وروى ابن أبى شيبه فى مصنفه عن إسماعيل بن عياش عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قوم لغرة خمسين ديناراً —

## ٢٣ -- باب في دية المسكاتب

٤٥٥٧ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يعلی بن عُمَيْرٍ أخبرنا حَجَّاجُ الصَّوَّافُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِيَةِ الْمَسْكَاتِبِ يُقْتَلُ ؛ يُؤْدَى مَا أَدَّى مِنْ مَسْكَاتِبَتِهِ [ كِتَابَتِهِ ] دِيَةَ الْحُرِّ وَمَا بَقِيَ دِيَةِ الْمَمْلُوكِ » .

— وأخرج البزار في مسنده عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن امرأة حذفت امرأة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بخمس مائة ونهى عن الحذف كذا في تخريج الهداية .

### ( باب في دية المسكاتب )

( حدثنا عثمان بن أبي شيبة ) من عثمان إلى قوله عن يحيى بن أبي كثير في عامة النسخ ومنها نسخة صحيحة لشيخنا الدهلوى ، وأما في بعض النسخ فهكذا حدثنا مسدد أخبرنا يحيى بن سعيد وإسماعيل عن هشام وحدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يعلى بن عبيد أخبرنا حجاج الصواف جميعاً عن يحيى بن أبي كثير لكن ما وجدنا إسناد مسدد عن يحيى بن سعيد وإسماعيل عن هشام عن يحيى ابن أبي كثير في أطراف المزي والله أعلم ( يقتل ) بصيغة المجهول حال من المسكاتب ، أى قضى صلى الله عليه وسلم في دية المسكاتب حال كونه مقتولا ( يؤدى ) بتخفيف الدال مضارع مجهول من ودى يدى دية أى يعطى دية المسكاتب ( ما أدى ) بفتح الهمزة وتشديد الدال أى قضى ووفى ( من مكاتبته ) أى من مال الكتابة ( دية الحر ) بالنصب ، والمعنى أن المسكاتب إذا قتل يعطى دية حر بقدر ما أدى من مال الكتابة ويعطى دية عبد بقدر ما بقى ، فإن أدى — ( ٢١ — عون المعبود ١٢ )

٤٥٥٨ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ  
أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ : « إِذَا أَصَابَ الْمُسْكَاتِبُ حَدًّا أَوْ وَرِثَ مِيرَاثًا يَرِثُ عَلَى إِقْدَرِ  
مَا عَتَقَ مِنْهُ » .

قال أبو داود : رَوَاهُ وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَلِيٍّ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَرْسَلَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ  
أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَجَمَلَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ  
قَوْلَ عِكْرِمَةَ .

— نصفه مثلاً فيعطى نصف دية الحر ونصف دية العبد قال الخطابي : أجمع عامة  
الفقهاء على أن المسكاتب عبد مابق عليه درهم في جنايته والجناية عليه ، ولم  
يذهب إلى هذا الحديث أحد من العلماء فيما بلغنا إلا إبراهيم النخعي ، وقد روى  
في ذلك أيضاً شيء عن علي بن أبي طالب وإذا صحح الحديث وجب القول به  
إذا لم يكن منسوخاً أو معارضاً بما هو أولى منه والله أعلم .  
قال المنذرى : وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً .

( إذا أصاب المسكاتب حدًّا ) أى استحق دية ( أو وِث ) بفتح فسكون  
راء مخفف ( يرث على قدر ماعق منه ) أى بحسبه ومقداره ، والمعنى إذا ثبت  
للمسكاتب دية أو ميراث ثبت له من الدية والميراث بحسب ماعق منه ، كما  
لو أدى نصف كتابته ثم مات أبوه وهو حر ولم يخلف غيره فإنه يرث منه نصف  
ماله أو كما إذا جنى على المسكاتب جناية وقد أدى بعض كتابته فإن الجانى عليه  
يدفع إلى ورثته بقدر ما أدى من كتابته دية حر ويدفع إلى مولاه بقدر مابق  
من كتابته دية عبد مثلاً إذا كاتبه على ألف وقيمة مائة فأدى خمس مائة ثم قتل —

## ٢٤ — باب في دية الذمي

٤٥٥٩ — حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرملي أخبرنا عيسى بن يونس عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « دية المعاهد نصف دية الحر » .

— فلورثة العهد خمس مائة من ألف نصف دية حر ولولاه خمسون نصف قيمته كذا في المرقاة .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حسن .

### ( باب في دية الذمي )

( دية المعاهد ) بكسر الهاء وقيل بفتحها أى الذمي ( نصف دية الحر ) أى المسلم قال الخطابي : ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا ، وإليه ذهب عمر بن عبدالعزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك بن أنس وابن شبرمة وأحمد بن —

ذكر الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله أول حديث عن عمرو بن شعيب ، ثم قال :

هذا الحديث صحيح إلى عمرو بن شعيب ، والجمهور يحتجون به ، وقد احتج به الشافعى في غير موضع ، واحتج به الأئمة كلهم في الديات .

قال الشافعى : قضى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في دية اليهودى والنصرانى بثلاث دية المسلم ، وقضى عمر في دية المجوسى بمائة درهم ، ولم يعلم أن أحداً قال في حياتهم أقل من هذا ،

وقد قيل : إن دياتهم أكثر من هذا ، فالزمناء قائل كل واحد من هؤلاء الأقل مما أجمعوا عليه .

قال البيهقى : حديث عمرو بن شعيب قد زواه حسين المعلم عن عمرو عن أبيه عن جده ، قال « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة

قال أبو داود : رَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْخَارِثِ  
عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مِنْهُ .

— حنبل ، غير أن أحمد قال إذا كان القتل خطأ فإن كان عمداً لم يقدر به وبضائف  
عليه بائني عشر ألفاً . وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية دية المسلم ، وهو  
قول الشعبي والنخعي ومجاهد ، ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود . وقال  
الشافعي وإسحاق بن إبراهيم بن راهوية دية الثالث من دية المسلم ، وهو قول  
ابن المسيب والحسن وعكرمة ، وروى ذلك أيضاً عن عمر خلاف الرواية الأولى  
وكذلك قال عثمان بن عفان . قال الخطابي : وقول رسول الله أولى ولا بأس  
بإسناده ، وقد قال به أحمد ، وبعضه حديث آخر ، وقد رويده فيما تقدم من  
طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ،  
ودية أهل الكتاب يومئذ النصف انتهى .

= دينار ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ : النصف من دية المسلمين .  
قال : فكان ذلك حتى استخلف عمر - فذكر خطبته ورفع الدية ، حتى غلت الإبل  
قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية » قال : فسببه - والله أعلم -  
أن يكون على قوله « على النصف من دية المسلمين » راجعاً إلى ثمانية آلاف درهم .  
فتكون ديتهم في روايته في عهد النبي صلى الله عليه وسلم « أربعة آلاف درهم  
ثم لم يرفعها عمر فيما رفع من الدية » فكأنه علم أنها في أهل الكتاب توقيف ، وفي  
أهل الإسلام تقويم .

قال : والذي يؤكده ما قلنا : حديث جعفر بن عون عن ابن جريج عن عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل  
رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف » وليس في شيء من هذا ما يوجب ترك القول  
بحديث عمرو بن شعيب .



— قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن ولفظه « دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن » ولفظ النسائى نحوه ، ولفظ ابن ماجه « قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين » وهم اليهود والنصارى وقد تقدم الكلام على الاختلاف بحديث عمرو بن شعيب .

== أما المأخذ الأول — وهو الأخذ بأقل ما قيل — فالشافعى رحمه الله كثيراً ما يعتمد عليه ، لأنه هو المجمع عليه ، ولكن إنما يكون دليلاً عند انتفاء ما هو أولى منه ، وهنا النص أولى بالاتباع .

وأما المأخذ الثانى فضعيف جداً ، فإن حديث ابن جريج ، وحسينا المعلم وغيرهما عن عمرو : صريحة فى التنصيف . ففى أحدهما قال « نصف دية المسلم » والآخر قال « أربعة آلاف » مع قوله « كانت دية المسلم ثمانية آلاف » .

فالروايتان صريحتان فى أن تنصيفها توقيف وسنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يترك ذلك باجتهاد عمر رضى الله عنه فى رفع دية المسلم . ثم إن عمر لم يرفع الدية فى القدر وإنما رفع قيمة الإبل لما غلت ، فهو — رضى الله عنه — رأى أن الإبل هى الأصل فى الدية . فلما غلت ارتفعت قيمتها ، فزاد مقدار الدية من الورق ، زيادة تقويم لازيادة قدر فى أصل الدية .

ومعلوم أن هذا لا يبطل تنصيف دية الكافر على دية المسلم ، بل أقرها أربعة آلاف ، كما كانت فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت الأربعة الآلاف حينئذ هى نصف الدية .

وقوله : « علم أنها فى أهل الكتاب توقيف » فهو توقيف تنصيف ، كما صرح به الرواية .

فعمر أداه اجتهاده إلى ترك الأربعة الآلاف كما كانت ، فصارت ثلثاً برفعه دية المسلم ، لا بالنص والتوقيف . وهذا ظاهر جداً ، والحجة إنما هى فى النص . واختلف الفقهاء فى هذه المسألة .

فقال الشافعى : دية الكتابى على الثلث من دية المسلم فى الخطأ والعمد . =

٢٥ - باب في الرجل يقاتل الرجل فيدفعه عن نفسه

٤٥٦٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قَاتَلَ أَجِيرٌ لِي رَجُلًا فَمَضَّ يَدَهُ فَأَمْتَرَعَهَا فَنَدَرْتُ نَذِيئَتَهُ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْدَرَهَا ،

( باب في الرجل يقاتل الرجل فيدفعه عن نفسه )

( فمض ) العض بالفارسية كزیدن والضمور الرفوع للأجير ( يده ) أى يد الرجل ( فامتزعها ) أى جذب الرجل يده ( فندرت ) بالفون والبال المهملة أى سقطت ( نذيته ) أى ثنية الأجير والثنية وحيدة الشفايا وهى الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل ( فأتى ) الأجير العاض طالباً قصاص نذيته ( فأهدرها ) -

= وقال أبو حنيفة . دية مثل دية المسلم في العمد والخطأ .

وقال مالك : دية نصف دية المسلم في العمد والخطأ .

وقال أحمد : إن قتله عمداً فديته مثل دية المسلم ، وإن قتله خطأ فعنه فيه روايتان :

إحداها : أنها النصف ، وهى الرواية الصحيحة في مذهبه .

والثانية : أنها الثلث ، وإن قتله من هو على دية عمداً ، فمنه فيه أيضاً روايتان .

إحداها : أنها نصف دية المسلم .

والثانية : ثلثها .

وأما حديث أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية العاصرين دية الحر المسلم وكان لهم عهد .

فقال الشافعى : لا يثبت مثله ، وقال البيهقى : ينفرده أبو سعد سعيد بن المرزبانى البقال ، وأهل العلم لا يحتجون بمحدثه .

وأما حديث أبي كرز الفهرى عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى ذمياً دية مسلم » =

وَقَالَ أُتْرِبِدُ أَنْ بَضَعَ يَدُهُ فِي فَيْكَ تَقْضُمُهُمَا كَالْفَحْلِ ؟ قَالَ وَأَخْبَرَنِي  
ابْنُ أَبِي مُائِكَةَ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَهْدَرَهَا ، وَقَالَ بَعْدَتْ سِنُّهُ  
[ نَفَذَتْ سِنُّهُ ] «

— أى أبطلها أى النبى صلى الله عليه وسلم ولم يوجب فيها شيئاً (أن يضع) أى  
الرجل (تقضمهما) بفتح الضاد المعجمة ويكسر من قضم كفرح أكل بأطراف  
أسنانه (كالفحل) أى كقضم الفحل وهو الذكر من كل حيوان والمراد ههنا  
الذكر من الإبل (قال) أى عطاء (وأخبرنى ابن أبى مليكة) هو عبد الله  
ابن عبيد الله بن زهير وهو أبو مليكة بن عبد الله بن جدعان (عن جده) زهير  
ابن عبد الله بن جدعان صحابى مدنى (أن أبا بكر أهدرها) أى الثنية (وقال  
بعدت سنه) هكذا فى أكثر النسخ بعدت من البعد وسنه أى سن العاض التى  
عض بها وهذا دعاء عليه .

وفى بعض النسخ نفذت سنة أى هكذا جرت سنة النبى صلى الله عليه وسلم  
فى حق العاض ولم يوجب له شيئاً والله أعلم .  
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ، وليس فيه قصة أبى بكر  
وأخرجه ابن ماجه من حديث محمد بن إسحاق وقال فيه يملئ وسامة ابنى أمية —

= فقال الدارقطى والبيهقى : أبو كرز هذا متروك الحديث لم يروه عن نافع غيره .  
زاد الإمام ابن القيم هذين البابين التالين وإن لم يردا فى سنن الإمام أبى داود  
عقب شرحه لباب دية الذمى وهما :

### باب لا يقتص من الجرح قبل الاندمال

عن جابر « أن رجلاً جرح فأراد أن يستقيد ، فنهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يستقاد من الجراح حتى يبرأ المجرع » رواه الدارقطى .  
=

٤٥٦١ - حدثنا زيادُ بنُ أيوبَ أخبرنا هُشَيْمٌ أخبرنا حجاجُ وعَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ بَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ يَهْدَا زَادَ « ثُمَّ قَالَ - بَعْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلْعَاضِ إِنْ شِئْتَ أَنْ تُمْكِنَهُ مِنْ يَدِكَ فَيَمَضُّهَا ثُمَّ تَنْزِعَهَا مِنْ فِيهِ ، وَأَبْطَلَ دِيَةَ أَسْفَانِهِ » .

- ( إِنْ شِئْتَ أَنْ تُمْكِنَهُ مِنْ يَدِكَ ) مِنَ التَّحْكِيمِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَذْهُوبُ لِلرَّجُلِ الْمَعْضُوضِ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ : مَكْفَتُهُ مِنَ الشَّيْءِ وَأَمْكِنْتُهُ مِنْهُ فَتُمْكِنُ وَاسْتُمْكِنَ وَحَدِيثُ الْهَابِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْجَفَايَةَ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَجْلِ الدَّفْعِ عَنِ الضَّرَرِ تَهْدَرُ وَلَا دِيَةَ عَلَى الْجَانِي ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَقَالُوا : لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الصَّائِلِ . وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجِبُ الضَّمَانُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَقَدْ صَحَّ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةٍ أَوْ أُمَيَّةَ رَجُلًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ ، قَالَ بَعْضُهُمُ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَا جِيرَ يَعْلَى لَا لِيَعْلَى انْتَهَى .

= وَذَكَرَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ الرَّزَنْجِيِّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْجَرْحِ حَقٌّ يَنْتَهَى » .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ « أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَقْدَنِي . فَقَالَ حَقٌّ تَبْرَأُ ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَقْدَنِي ، فَأَقْدَاهُ ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَرَجْتُ ، فَقَالَ قَدْ نَهَيْتَكَ فَمَصِيتَنِي فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ ، وَبَطَلَى عَرَجَكَ ، ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْجَرْحِ حَقٌّ يَبْرَأُ صَاحِبَهُ » رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ .

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ « أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

## ٢٦ - باب فيمن تطيب ولا يعلم منه طب فأعنت

[باب فيمن تطيب بغير علم]

٤٥٦٢ - حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي ومحمد بن الصَّبَّاح بن سفيان أن الوليد بن مسلم أخبرهم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ تَطَيَّبَ وَلَا يُعَلِّمُ مِنْهُ طِبًّا فَهُوَ ضَامِنٌ » .

(باب فيمن تطيب ولا يعلم منه طب فأعنت)

أى أضر بالمريض .

(من تطيب) بتشديد الواو أى تعاطى علم الطب وعالج مريضاً (ولا يعلم منه طب) أى معالجة صحيحة غالبية على الخطأ فأخطأ فى طبه وأتلف شيئاً من المريض (فهو ضامن) لأنه تولد من فعله الهلاك وهو متمد فيه إذ لا يعرف ذلك فتكون جنايته مضمونة على عاقلته .

== ليستفيد ، فقيل له : حتى تبرأ ، فأبى وعجل واستقاد فيست رجله وبرئت رجل المستقادمه . فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال ليس لك شيء إنك أبيت .

ولم يكن لهذا الحديث علة ، وهى أن أبان وسفيان روياه عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم - فذكره مرسل .

قال عبد الحق : وهو عندهم أصح ، طى أن الذى أسنده ثقة جليل ، وهو إسماعيل بن علية .

باب من اطلع فى بيت قوم بغير إذنه

عن سهل بن سعد « أن رجلاً اطلع فى جحر فى باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدرى رجل به رأسه فقال له رسول الله ==

قالَ نَصْرُ قالَ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ .

قالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا الْوَلِيدُ لَا نَذْرِي أَصْحِيحٌ هُوَ أَمْ لَا  
[ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ] .

— قال الخطابي : لا أعلم خلافا في أن المعالج إذا تعدى تلف المريض كان ضامنا والمتعاطى علما أو عملا لا يعرفه متعدي فاذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط القود عنه لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض . وجناية الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقبته انتهى . ( قال نصر ) بن عاصم في روايته عن الوليد بن مسلم حدثني ابن جريج ، وأما محمد بن الصباح فقال عن ابن جريج ( لم يروه ) أي الحديث مسندا ( إلا الوليد ) بن مسلم ( لا ندرى أصحح هو أم لا ) أي لا ندرى هو صحيح مسند أم لا . ورواه الدارقطني من طريقين عن عهد الله بن عمرو وقال لم يسنده عن ابن جريج غير الوليد بن مسلم وغيره يرويه مرسل . وأخرجه —

== صلى الله عليه وسلم : لو أعلم أنك تنظرني لطعنت به في عينك إنا جعل الإذن من أجل البصر » أخرجه .

وعن أنس « أن رجلا اطلع في بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص أو بمشاقص ، فسكأنى أنظر إليه يحتل الرجل ليطمنه » أخرجه أيضا .

وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذن خذفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك جناح » . وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اطلع في بيت قوم بغير إذنه ، فقد حل لهم أن يفتأوا عينه » رواه مسلم .

وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اطلع في بيت قوم ففتأوا عينه ، فلا دية له ولا قصاص » رواه النسائي .

( انتهى شرح البابين )

٤٥٦٣ — حدثنا محمد بنُ الملاء أخبرنا حفصُ أخبرنا عبدُ العزيز بنُ عمر بن عبد العزيز حَدَّثَنِي بَعْضُ الْوَفْدِ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى أَبِي قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا طَبِيبٍ تَطَبَّبَ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَطَبَّبَ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَعْنَتَ فَمَوْضَايْنِ » . قال عبدُ العزيز : أما إِنَّهُ لَيْسَ بِالْعَنْتِ إِنَّمَا هُوَ قَطْعُ الْعُرُوقِ وَالْبِطُّ وَالسَّكِيُّ .

— الحاكم في المستدرک فی الطب وقال صحیح . وأقره الذهبي ، قاله المناوی . قال المنذرى : وأخرجه النسائي مسنداً ومنقطعاً وأخرجه ابن ماجه انتهى .

( فأعنت ) أى أضر بالمریض وأفسده ( فهو ضامن ) أى لمن طبه بالدية على عاقلته إن مات بسببه لشهوره بالإقدام على ما يقتل بغير معرفة ، وأما من سبق له بذلك تجارب فهو حقیق بالصواب وإن أخطأ فعن بذل الجهد الصفاى أو قصور الصفاة وعند ذلك لا يكون ملوماً كذا قال العلامة الملقى ( قال عبد العزيز ) أى الراوى المذكور ( أما ) بالتخفيف للتعبیه ( إنه ) أى الطیب ( إنما هو قطع العروق ) أى الفصد ( والبط ) أى الشق يقال : بططت القرحة شققتها ( والسكى ) قال فى القاموس : كواه يكويه كياً أحرقت جلده بحديدة ونحوها . ومراد عبد العزيز والله أعلم بمراده أن لفظ الطیب الواقع فى الحديث ليس المقصود منه معناه الوصفى العام الشامل لسكل من يعالج بل المقصود منه قاطع العروق والبساط السكاوى ، ولسكن أنت تعلم أن لفظ الطیب فى اللغة عام لسكل من يعالج الجسم فلا بد للتخصیص ببعض الأنواع من دلیل .

قال المنذرى : بعض الوفد مجهول ولا يعلم له صحبة أم لا انتهى . وقال المزى فى الأطراف : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان عن بعض من قدم على أبيه ولا يعلم هل له صحبة أم لا انتهى .

٢٧ - باب في دية الخطأ شبه العمد

٤٥٦٤ - حدثنا سليمان بن حَرْبٍ وَمُسَدَّدُ الْمَعْنَى قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عُمَيَّةَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ قَالَ مُسَدَّدٌ : « خَطَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ - ثُمَّ انْفَقَا - فَقَالَ : أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْتَرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ تُذَكَّرُ وَتُدْعَى تَحْتَ قَدَمَيْهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَابَةِ الْحَاجِّ وَسِدَانَةِ الْبَيْتِ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شِبْرَ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْمَصْصَا - مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا » .

٤٥٦٥ - حدثنا موسى بن إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ خَالِدٍ بِهَِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ مَعْنَاهُ .

— وعبد العزيز بن عمر من طبقة تبع التابعين ، لم يلق أحداً من الصحابة ، والله أعلم .

( باب في دية الخطأ شبه العمد )

هذا الباب مع هذا الحديث ثابت في بعض النسخ في هذا الحل ، وكذا ثابت في مختصر المنذرى . ثم قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وتقدم في باب الدية كم هي وذكر اختلاف الرواة فيه انتهى . وأما في أكثر النسخ فمما في هذا الباب مع هذا الحديث ساقط من هذا الحل وتقدم بيان ذلك مشروحاً في باب الدية كم هي فليرجع إليه والله أعلم .



٢٨ - باب القصاص من السنن

٤٥٦٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَسَرَتِ الرَّبِيعُ أُخْتُ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ ثَمِيَّةَ امْرَأَتِهِ ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَضَى بِكِتَابِ اللَّهِ الْقِصَاصَ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ [ ثَمِيَّةً ] لَا تُكْسَرُ ثَمِيَّتُهُمَا الْيَوْمَ ، قَالَ : يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ ؛ فَرَضُوا بِأَرْشٍ أَخَذُوهُ . فَعَجَبَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ » .

( باب القصاص من السنن )

( كسرت الربيع ) بضم راء وفتح موحدة وتشديد تحتية مكسورة هي عمة أنس بن مالك ( أخت أنس بن النضر ) بدل من الربيع وهو عم أنس بن مالك ( ف قضى بكتاب الله القصاص ) بالجر بدل من كتاب الله وبالنصب على المفعولية ( لا تكسر ) بصيغة المجهول ( ثميتها ) أى ثنية الربيع ، ولم يرد أنس الرد على النبي صلى الله عليه وسلم والإنكار بحكمه وإنما قاله توقفاً ورجاء من فضله تعالى أن يرضى خصمها ويبقى في قلبه أن يعفو عنها ابتغاء مرضاته ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم حين رضى القوم بالأرش ما قال ( قال يا أنس ) أى ابن النضر ( كتاب الله القصاص ) الأشهر فيهما الرفع على أن كتاب الله مبتدأ والقصاص خبره .

قال الخطابي : معناه فرض الله الذى فرضه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وأنزله من وحيه وتكلم به . وقال بعضهم : أراد به قوله عز وجل ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ ﴾ وهذا على قول من يقول : إن شرائع الأنبياء لازمة لنا . وقيل إشارة إلى قوله ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ -

قال أبو داود : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ قيلَ له : كيفَ يُقتَصَرُ مِنَ  
السنِّ ؟ قال : تُبرَدُ .

## ٢٩ - باب في الدابة تنفع برجلها

٤٥٦٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا

— فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به إلى قوله سبحانه ﴿والجروح قصاص﴾ انتهى مختصراً  
(فرضوا) أو أولياء المرأة الجني عليها (بأرش) بفتح الهمزة أى بالدية (لأبره)  
أى جملة بارأ فى يمينه لا حائناً (قال تبرد) بصيغة الجهمول . قال فى شرح  
القاموس : وبرد الحديد بالمبرد ونحوه من الجواهر يبرده برد اسخلة ، والبرادة  
بالغم السخلة . وفى الصحاح البرادة ما سقط منه والمبرد كغبر ما برد به وهو  
السوهان بالفارسية انتهى . والحديث يدل على وجوب القصاص فى السن ،  
وظاهره وجوب القصاص ولو كان ذلك كسراً لا قلعاً ولا يكن بشرط أن يعرف  
مقدار المكسور ، ويمكن أخذ مثله من سنن الكافر فيكون الاقتصاص بأن  
تبرد سن الجانى إلى الحد الداهب من سن الجنى عليه كما قال أحمد بن حنبل .  
كذا فى النيل .

قال المفردى : وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه . والربيع بغم الرأ  
المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف وكسرها وبعدها عين  
مهملة ، وكذا وقع فى لفظ أبى داود والبخارى والنسائى وابن ماجه « كسرت  
الربيع » وفى صحيح مسلم وسنن النسائى من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن  
أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً . ورجح بعضهم الأول .

## ( باب في الدابة تنفع برجلها )

يقال : نفعت الدابة أى ضربت برجلها .

سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الرَّجُلُ جُبَارٌ » .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الدَّابَّةُ تَضْرِبُ بِرِجْلِهَا وَهُوَ رَاكِبٌ .

— ( الرجل جبار ) بضم الجيم أى هدر أى ما أصابته الدابة برجلها فلا قود على صاحبها .

قال الخطابي : قد تكلم الناس فى هذا الحديث ، وقيل إنه غير محفوظ ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ . قالوا وإنما هو العجاء جرحها جبار ولو صح الحديث كان القول به واجبا ، وقد قال به أصحاب الراى ، وذهبوا إلى أن الراكب إذا رحت دابته إنسانا برجلها فهو هدر ، وإن نفخته بيدها فهو ضامن ، وذلك أن الراكب يملك تصرفها من قدامها ولا يملك ذلك منها فيما ورأها انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى . وقال الدارقطنى : لم يروه غير سفيان بن حسين ، وخالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعر وان جريج والزبيدى وعقيل وليث بن سعد وغيرهم كلهم روه عن الزهرى فقالوا العجاء جبار والبير جبار والمعدن جبار ولم يذكروا الرجل وهو الصواب .

ثم ذكر المنذرى بعد هذا عبارة الخطابي المذكورة بحرفها ثم قال : وذكر غيرة أن أبا صالح السمان وعبد الرحمن الأعرج ومحمد بن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو الحفوظ عن أبى هريرة . وروى آدم بن أبى إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « الرجل جبار » وقال الدارقطنى تفرد به آدم بن أبى إياس عن شعبة . هذا آخر كلامه . وسفيان ابن حسين هو أبو محمد السلمى الواسطى استشهد به البخارى وأخرج له مسلم فى المقدمة ولم يحتج به واحد منهما وتكلم فيه غير واحد انتهى كلام المنذرى .

٣٠ - باب المعجماء والمعدن والهتر جبار

٤٥٦٨ - حدثنا مسددٌ أخبرنا سُفْيَانُ عن الزُّهْرِيِّ عن سَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ : «الْمَعْجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ وَالْمَعْدَنُ جُبَارٌ وَالْبَثْرُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ»  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : الْمَعْجَمَاءُ الْمُنْفَلَتَةُ الَّتِي لَا يَكُونُ مَعَهَا أَحَدٌ وَتَكُونُ  
بِالنَّهَارِ لَا تَكُونُ بِاللَّيْلِ .

( باب المعجماء والمعدن والهتر جبار )

( المعجماء ) أى البهومة والدابة وسميت بها لمجمعتها وكل من لم يقدر على  
الكلام فهو أعجمى ( جرحها ) بفتح الجيم على المصدر لا غير قاله الأزهرى ،  
وأما بالضم فهو الاسم كذا فى النهاية والقاموس ( جبار ) بضم الجيم أى هدر .  
قال الخطابى : وإنما يكون جرحها هدرًا إذا كانت منفلة عائرة على وجهها ليس  
لها قائد ولا سائق ولا عليها راكب ( والمعدن ) بكسر الدال ( جبار ) معناه أن  
الرجل يحفر المعدن فى ملكه أو فى موات فيمر بها مار فيسقط فيها فيموت ،  
أو يستأجر أجراً يعملون فيها فيقع عليهم فيموتون فلا ضمان فى ذلك وكذا قوله  
( والهتر جبار ) معناه أنه يحفرها فى ملكه أو فى موات فيقع فيها لإنسان أو غيره  
ويقتاف فلا ضمان ، وكذا لو استأجره لحفرها فوقعت عليه فوات فلا ضمان ( وفى  
الركاز الخمس ) قال النووى : فيه تصريح بوجود الخمس فى الركاز وهو دفين  
الجاهلية وهذا مذهبنا ومذهب أهل الحجاز وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة  
وغيره من أهل العراق هو المعدن وهما عندهم لفظان مترادفان ، وهذا الحديث  
يرد عليهم ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وعطف أحدهما على الآخر  
انتهى ( قال أبو داود : المعجماء ) أى التى يكون جرحها جباراً ( المنفلة ) -

### ٣١ - باب في النار تعدى

٤٥٦٩ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْمَسْقَلَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ح  
وَأَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ الْقُدِّيُّ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ  
الصَّنْعَانِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « النَّارُ جُبَارٌ » .

— أى المشرحة (التي لا يكون معها) أى العجماء (أحد) أى من القائد والسائق  
والراكب ( وتكون بالنهار لا تكون بالليل ) قال النووي : أجمع العلماء على  
أن جنابة البهائم بالنهار لا ضمان فيها ، فإن كان معها راکب أو سائق أو قائد  
فجمهور العلماء على ضمان ما أتلفته ، وأما إذا أتلفت ليلاً فقال مالك يضمن صاحبها  
ما أتلفته : وقال الشافعي وأصحابه بضمن إن فرط في حفظها وإلا فلا  
انتهى مختصراً :

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

### ( باب في النار تعدى )

يحذف إحدى التائين ( النار جبار ) قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن  
ماجه . قال الخطابى : لم أزل أسمع أصحاب الحديث يقولون غاط فيه عبد الرزاق  
إنما هو البئر جبار حتى وجدته لأبى داود عن عبد الملك الصنعاني عن معمر ،  
فدل على أن الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق . هذا آخر كلامه . وعبد الملك  
الصنعاني ضعفه هشام بن يوسف وأبو الفتح الأزدي . وقال بعضهم هو تصحيف  
البئر فإن أهل اليمن يميلون الفار ويسكسون النون فسمعه بعضهم على الإمامة  
فكتبه بالياء فقلوه مصحفاً . فعلى هذا الذى ذكره هو على العكس مما قاله . —  
( ٢٢ — عون المعبود ١٢ )

### ٣٢ - باب جنابة العبد يكون للفقراء

٤٥٧٠ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن أبي نصر عن عمران بن حصين « أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء ، فأتى أهله النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله إنا ناس [ أناس ] فقراء ، فلم يجعل عليهم [ عليهم ] شيئاً » .

### ٣٣ - باب فيمن قتل في عميا بين قوم

٤٥٧١ - قال أبو داود : حدثت [ حدثنا ] عن سعيد بن سليمان عن

— فإن صح فقله فهي النار يوقدها الرجل في ماله لإرب له فيها فتطيرها الريح فتشتعلها في مال أو متاع لغيره بحيث لا يملك ردها فيكون هدرًا انتهى كلام المنذرى .

### ( باب جنابة العبد يكون للفقراء )

( فأتى أهله ) أى أهل الغلام القاطع ( الذي ) بالنصب ( فلم يجعل عليه ) وفي بعض النسخ عليهم قال الخطابي معنى هذا أن الغلام الجاني كان جراً وكانت جنابته خطأ وكانت عاقلته فقراء وإنما تواسى العاقلة عن وجد وسعة ولا شيء على الفقير منهم ويشبه أن يكون الغلام المجنى عليه أيضاً كان حرّاً لأنه لو كان عبداً لم يكن لاعتذار أهله بالفقر معنى لأن العاقلة لا تحمل عبداً كما لا تحمل عبداً ولا اعترافاً وذلك في قول أكثر أهل العلم فأما الغلام المملوك إذا جنى على عبد أو حر فجنابته في رقبته في قول عامة أهل العلم انتهى قال المنذرى وأخرجه النسائي .

### ( باب فيمن قتل الخ )

وقد تقدم هذا الباب مع حديثه وقد مر الكلام عليه هناك . قال المنذرى : —

سَلِيمَانَ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ أَوْ رِمِيًّا تَكُونُ  
[يَكُونُ] بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ فَعَقَلَهُ عَقْلُ خَطَاٍ ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَقَوْدُ  
يَدَيْهِ ، فَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »

### آخر كتاب الديات

---

— وأخرجه النسائي وابن ماجه وقد تقدم وأخرجه أبو داود فجاءتقدم مسنداً وقال  
ههنا حدثت عن سعيد بن سليمان ولم يسم من حدثه فهي رواية مجهول انتهى .  
هذا آخر كتاب الديات

## بسم الله الرحمن الرحيم أول كتاب السنة

[ باب شرح السنة ]

٤٥٧٢ — حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن خَالِدٍ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَتِ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً » .

( أول كتاب السنة )

( افتقرت اليهود الخ ) هذا من معجزاته صلى الله عليه وسلم لأنه أخبر عن غيب وقع . قال العلقمي : قال شيخنا ألف الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي في شرح هذا الحديث كتاباً قال فيه قد علم أصحاب المقاولات أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة المختلفة في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد ، وفي تقدير الخير والشر وفي شروط العبادة والرسالة وفي موالات الصحابة وما جرى —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله أحاديث الباب وزاد :

ورواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو يرفعه « لِيَأْتِينَ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، حَذُو النَّمْلِ بِالنَّمْلِ ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّةً عِلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ ، وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ مِلَّةً ، وَتَفَرَّقَتِ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً ، قَالُوا : مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي » قال الترمذي ، حديث حسن غريب مفسر لانعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه ، وفيه الأفریقی عبدالرحمن بن زياد ، وقال : وفي الباب عن سمع ، وعوف بن مالك ، وعبد الله بن عمرو .



٤٥٧٣ -- حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى قالَا أخبرنا أبو المغيرة أخبرنا صفوان ح وأخبرنا عمرو بن عثمان حدثنا بقيّة حدثني صفوان نحوه قال حدثني أزهر بن عبد الله الحارزي عن أبي عامر الهوزي عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال: «ألا إن رسول الله

— مجرى هذه الأبواب لأن المختلفين فيها قد كفر بعضهم بعضاً بخلاف الدواع الأول فإنهم اختلفوا فيه من غير تكفير ولا تنسيق للمخالف فيه فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدريّة من معبد الجهني وأتباعه ، ثم حدث الخلاف بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنتين وسبعين فرقة ، والثالثة والسبعون هم أهل السنة والجماعة وهي الفرقة الناجية انتهى باختصار يسير .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وحديث ابن ماجه مختصر ، وقال الترمذى حسن صحيح .

(الحارزى) قال فى المغنى : الحارزى بمفتوحة وخفة راء وبزى بعد ألف منسوب إلى حراز بن عوف وقيل هو حران بشدة راء وبفون منه أزهر بن —

== وحديث عوف — الذى أشار الترمذى إليه — : هو حديث نعيم بن حماد عن عيسى ابن يونس عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نعيم عن أبيه عن عوف — وهو الذى تكلم فيه نعيم لأجله .

وفى الباب أيضاً حديث أنس بن مالك يرفعه « أن بنى إسرائيل تفرقت على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتى ستفترق على اثنين وسبعين فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة قال : وهى الجماعة » رواه أبو إسحاق الفزارى عن الأوزاعى عن يزيد الرقائى عن أنس ، ورواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الله بن غزوان عن عمرو بن سعد عن يزيد .

صلى الله عليه وسلم قامَ فِيمَا فَقَالَ : أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ السِّكِّابِ  
 اخْتَفَرُوا عَلَى نِثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ  
 وَسَبْعِينَ مِرْقَةً ثَلَاثَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ - زَادَ  
 ابْنُ يَسَى وَعَمَرُو فِي حَدِيثِهِمَا - وَلَمَّا سَمِعْتُ رَجُلًا فِي [ مِنْ ] أُمَّتِي أَقْوَامٌ  
 تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ لِصَاحِبِهِ . وَقَالَ عَمَرُو :  
 الْكَلْبُ لِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ .

— عبدالله انتهى (المهزنى) بمفتوحة وسكون واو ويزاى ونون نسبة إلى مهزوز  
 ابن عوف كذا فى المغنى ( فقال ألا ) بالتخفيف للتنبيه ( وإن هذه الملة ) بمعنى أمته  
 صلى الله عليه وسلم ( وهى ) أى الواحدة التى فى الجنة ( الجماعة ) أى أهل القرآن  
 والحديث والفقه والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره صلى الله عليه وسلم فى جميع  
 الأحوال كلها ولم يبتدعوا بالتخريف والتفريب ولم يبدلوا بالأراء الفاسدة (تجارى)  
 بحذف إحدى العائنين أى تدخل وتسرى ( تلك الأهواء ) أى البدع ( كما  
 يتجارى الكلب ) بالكاف واللام المفتوحتين داء يعرض للانسان من عض  
 الكلب الكلب وهو داء يصيب الكلب فيصيبه شبه الجنون فلا يهضم أحد  
 إلا كلب ويعرض له أعراض ردية ، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً  
 كذا فى النهاية ( قال عمرو الكلب بصاحبه ) أى قال عمرو بن عثمان بصاحبه  
 بالموحدة وأما ابن يحيى فقال باللام ( منه ) أى من صاحبه ( عرق ) بكسر العين  
 والحديث سمكت عنه المنذرى .

# ١ - باب النهى عن الجدال واتباع المتشابه من القرآن

٤٥٧٤ - حدثنا القعنبي أخبرنا يزيد بن إبراهيم التستري عن  
عبد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : « قرأ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ

## ( باب النهى عن الجدال واتباع المتشابه من القرآن )

( عن عبد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد ) قال الحافظ ابن كثير :  
أخرج أحمد في مسنده حدثنا إسماعيل حدثنا يعقوب عن عبد الله بن أبي مليكة  
عن عائشة قالت « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي » الحديث ، هكذا  
وقع هذا الحديث في مسند الإمام أحمد من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة  
رضي الله عنها ليس بينهما أحد .

وهكذا رواه ابن ماجه من طريق إسماعيل بن علية وعبد الوهاب الثقفي  
كلاهما عن أيوب به .

ورواه أبو بكر بن المنذر في تفسيره من طريقين عن أبي الفهم محمد بن  
الفضل السدوسي حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة  
به ، وتابع أيوب أبو عامر الخزاز وغيره عن ابن أبي مليكة ، فرواه الترمذي  
عن بشار عن أبي داود الطيالسي عن أبي عامر الخزاز فذكره ، ورواه سعيد  
ابن منصور في سننه عن حماد بن يحيى عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة ورواه  
ابن جرير من حديث روح بن القاسم ونافع بن عمر الجمحي كلاهما عن ابن أبي  
مليكة عن عائشة ، وقال نافع في روايته عن ابن أبي مليكة حدثني عائشة فذكره  
وقد روى هذا الحديث البخاري عند تفسير هذه الآية ، ومسلم في كتاب  
القدر من صحيحه ، وأبو داود في السنة من سننه ثلاثهم عن القعنبي عن يزيد بن -

مِنْهُ آيَاتٌ مُّخْتَلَفَاتٌ - إِلَى - أُولَى الْأَلْبَابِ ﴿ قَالَتْ : قَالَ [فَقَالَ] رَسُولُ اللَّهِ

— إبراهيم التستري عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت « تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية الحديث ، وكذا رواه الترمذى أيضاً عن بendar عن أبي داود الطيالسى عن يزيد بن إبراهيم به وقال حسن صحيح وذكر أن يزيد بن إبراهيم التستري تفرد بذلك القاسم في هذا الإسناد وقد رواه غير واحد عن ابن أبي مليكة عن عائشة ولم يذكر القاسم كذا قال . وقد رواه ابن أبي حاتم فقال حدثنا أبي حدثنا أبو الوليد الطيالسى حدثنا يزيد بن إبراهيم التستري وحماد بن سلمة عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة فذكره انتهى كلامه .

( هو الذى أنزل عليك الكتاب ) يعنى القرآن ( منه آيات محكمات ) قال الخازن فى تفسيره يعنى مبيّنات مفصلات أحكمت عبارتها من احتمال التأويل والاشتباه ، سميت بحكمة من الإحكام ، كأنه تعالى أحكمها ففنع الخلق من التصرف فيها لظهورها ووضوح معناها إلى ( أولى الأبواب ) وتتمام الآية مع تفسيرها هكذا ( هن أم الكتاب ) يعنى هن أصل الكتاب الذى يعول عليه فى الأحكام ويعمل به فى الحلال والحرام .

فإن قلت : كيف قال هن أم الكتاب ولم يقل أمهات الكتاب ، قلت لأن الآيات فى اجتماعها وتكاملها كالأية الواحدة وكلام الله كله شىء واحد ، وقيل إن كل آية منهن أم الكتاب كما قال ﴿ وجعلنا ابن مريم وأمه آية ﴾ يعنى أن كل واحد منهما آية ﴿ وأخر ﴾ جمع أخرى ﴿ متشابهات ﴾ يعنى أن لفظه يشبه لفظ غيره ومعناه يخالف معناه .

فإن قلت : قد جعله هنا محكماً ومتشابهاً وجعله فى موضع آخر كله محكماً فقال فى أول هود ﴿ الر كتاب أحكمت آياته ﴾ وجعله فى موضع آخر كله متشابهاً —

صلى الله عليه وسلم : فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَأَخَذَرُوهُمْ .

— فقال تعالى في الزمر ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ فكيف الجمع بين هذه الآيات .

قلت : حيث جعله كله محكما أراد أنه كله حق وصدق ليس فيه عيب ولا هزل ، وحيث جعله كله متشابها أراد أن بعضه يشبه بعضا في الحسن والحق والصدق ، وحيث جعله هنا بعضه محكما وبعضه متشابها فقد اختلفت عبارات العلماء فيه ، فقال ابن عباس رضى الله عنه إن الآيات المحكمة هي الناسخ والمقشبات هي الآيات المنسوخة ، وبه قال ابن مسعود وقتادة والسدى .

وقيل : إن المحكمات ما فيه أحكام الحلال والحرام ، والمقشبات ما سوى ذلك يشبه بعضه بعضا ويصدق بعضه بعضا .

وقيل : إن المحكمات ما أطلع الله عباده على معناه ، والمقشبات ما استأثر الله بعلمه فلا سبيل لأحد إلى معرفته ، نحو الخبر عن أشراط الساعة مثل الدجال ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام وطلوع الشمس من مغربها وفناء الدنيا وقيام الساعة ، لجميع هذا مما استأثر الله بعلمه .

وقيل : إن المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، والمقشبات ما يحتمل أوجهاً ، وروى ذلك عن الشافعى .

وقيل : إن المحكم سائر القرآن والمقشبات هي الحروف المقطعة في أوائل السور . قال ابن عباس : إن رهطاً من اليهود منهم حبي بن أخطب وكمب بن الأشرف ونظراؤهما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال له حبي بلغنا أنك أنزل عليك ألم فأنشدك الله أنزلت عليك ؟ قال نعم . قال إن كان ذلك حقاً فإني أعلم —

— مدة ملك أمتك هي إحدى وسبعون سنة فهل أنزل عليك غيرها ؟ قال نعم المص ،  
قال فهذه أكثر هي إحدى وستون ومائة فهل أنزل عليك غيرها ؟ قال نعم الر ،  
قال هذه أكثر هي مائتان وإحدى وثلاثون سنة فهل من غيرها ؟ قال نعم المر ،  
قال هذه أكثر هي مائتان وإحدى وسبعون سنة وقد اختلط عليهما فلا ندري  
أبكثيره نأخذ أم بقليله ونحن ممن لا يؤمن بهذا ، فأنزل الله هذه الآية قوله  
تعالى ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيقتبعون ما تشابه منه ﴾ قاله الخازن في تفسيره .  
وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره : وقد اختلفوا في الحكم والمتشابه ، فروى  
عن السلف عبارات كثيرة ، وأحسن ما قيل فيه هو الذي نص عليه محمد بن  
إسحاق بن يسار حيث قال : منه آيات محكمات فهن حجة الرب وعصمة العباد  
ودفع الخصوم والباطل ليس لمن تعريف ولا تحريف عما وضعن عليه . قال  
والمتشابهات في الصدق ليس لمن تعريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد  
كما ابتلاهم في الحلال والحرام لا بصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق ،  
ولهذا قال تعالى ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ أي ضلال وخروج عن الحق إلى  
الباطل ﴿ فيقتبعون ما تشابه منه ﴾ أي إنما يأخذون منه بالمشابهة الذي يمكنهم  
أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها لاحتمال لفظه لما يصرفونه ، فأما  
الحكم فلا نصيب لهم فيه لأنه دافع لهم وحجة عليهم ولهذا قال تعالى ﴿ ابتغاء  
الفتنة ﴾ أي الإضلال لأتباعهم ، أما لمنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن وهو حجة  
عليهم لا لهم كما قالوا : احتج النصارى بأن القرآن قد نطق بأن عيسى روح الله  
وكلمته أنقاهما إلى مريم وروح منه وتركوا الاحتجاج بقوله ﴿ إن هو إلا عبد أنعمنا  
عليه ﴾ وبقوله ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن  
فهيكون ﴾ وغير ذلك من الآيات المحكمة المصروفة بأنه خلق من مخلوقات الله  
تعالى وعبد ورسول من رسل الله انتهى .

— ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ أى ميل عن الحق . قال الإمام الراغب في مفردات القرآن الزيف الميل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين انتهى . واختلفوا في المشار إليهم ف قيل هم وفد نجران الذين خاصموا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيسى عليه السلام وقالوا ألست تزعم أن عيسى روح الله وكلمته ؟ قال بلى ، قالوا حسبنا فأنزل الله هذه الآية . وقيل هم اليهود لأنهم طلبوا معرفة مدة بقاء هذه الأمة واستخراجه بحساب الجمل من الحروف المقطعة في أوائل السور . وقيل هم المدافقون . قاله الخازن .

﴿ فَيَقْبَعُونَ مَا نَبِأَهُمْ بِهِ ﴾ أى يحيلون الحكم على المتشابهة والمتشابهة على الحكم ، وهذه الآية تعم كل طائفة من الطوائف الخارجة عن الحق من طوائف البدعة ، فإنهم يتلاعبون بكتاب الله تلاعباً شديداً ويوردون منه لتفسيق جهلهم ما ليس من الدلالة في شيء ﴿ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ أى طلباً منهم لفتنة الناس في دينهم والتلبس عليهم وإفساد ذوات بينهم لاتحريكاً للحق ﴿ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ أى تفسيره على الوجه الذى يريدونه ويوافق مذاهبهم الفاسدة . قال الزجاج : المعنى أنهم طلبوا تأويل بعثهم وإحيائهم فأعلم الله عز وجل أن تأويل ذلك ووقته لا يعلمه إلا الله ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ يعنى تأويل المتشابهة ، وقيل لا يعلم انقضاء ملك هذه الأمة إلا الله تعالى لأن انقضاء ملكها مع قيام الساعة ولا يعلم ذلك إلا الله . وقيل يجوز أن يكون للقرآن تأويل استأثره الله بعلمه ولم يطلع عليه أحداً من خلقه ، كعلم قيام الساعة ووقت طلوع الشمس من مغربها وخروج الدجال ونزول عيسى بن مريم وعلم الحروف المقطعة وأشباه ذلك مما استأثر الله بعلمه ، فالإيمان به واجب وحقائق علومه مفوضة إلى الله تعالى ، وهذا قول أكثر المفسرين ، وهو مذهب عبد الله ابن مسعود وابن عباس في رواية عنه وأبى بن كعب وعائشة وأكثر التابعين فعلى هذا القول تم الكلام عند قوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فيوقف عليه قاله —

- الخازن ﴿والراسخون في العلم﴾ أى النابتون في العلم وهم الذين أتقنوا علمهم بحيث لا يدخل في علمهم شك ﴿يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾ يعنى الحكم والمثابه والفاسخ والمفسوخ وما علمنا منه وما لم نعلم ، ونحن معتمدون في المثابه بالإيمان به ونسكل معرفته إلى الله تعالى وفي الحكم يجب علينا الإيمان به والعمل بمقتضاه ﴿وما يذكر إلا أولو الأبواب﴾ أى وما يتعظ بما في القرآن إلا ذوو العقول ، وهذا ثناء من الله تعالى على الذين قالوا آمنا به كل من عند ربنا .

وقال النووى : اختلف المفسرون والأصوليون وغيرهم في الحكم والمثابه اختلافاً كثيراً . قال الفزالى في المستقصى : الصحيح أن الحكم يرجع إلى معنيين أحدهما المكشوف المعنى الذى لا يتطرق إليه إشكال واحتمال ، والمثابه ما يتعارض فيه الاحتمال ، والثانى أن الحكم ما انتظم ترتيبه مفيداً إما ظاهراً وإما بتأويل ، وأما المثابه فالأسماء المشتركة كالقرء فإنه متردد بين الحيض والطور انتهى مخلصاً .

( يتبعون ما تشابه منه ) أى من الكتاب يعنى يبحثون في الآيات المتشابهة لطلب أن يفتقروا الناس عن دينهم ويضلوم ( فأولئك الذين سى الله ) كلا مفعوليه محذوفان أى سماهم الله أهل الزيف ، كذا قال ابن الملك في المبارق ( فاحذروهم ) يعنى لا تجالسوهم ولا تكالموهم فإنهم أهل الزيف والهدع . وفي الصحيحين عن عائشة قالت « تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب إلى قوله أولو الأبواب﴾ قالت : قال إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فاحذروهم » وفي لفظ « فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك سماهم الله فاحذروهم » هذا لفظ البخارى .

ولفظ ابن جرير وغيره « فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه والذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فلا تجالسوهم .



— وأخرج الطبراني وأحمد البيهقي وغيرهم عن أبي أمامة عنه صلى الله عليه وسلم قال هم الخوارج .

قال ابن القيم في اعلام الموقعين : إذا سئل أحد عن تفسير آية من كتاب الله تعالى أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة لموافقة نحلته وهواه ، ومن فعل ذلك استحق المنع من الإفتاء والحجر عليه ، وهذا الذى ذكرناه هو الذى صرح به أئمة التكلام قديماً وحديثاً .

وقال أبو المعالى الجويني في الرسالة النظامية : ذهب أئمة السلف إلى الانكشاف عن التأويل وإجراء الظواهر على موارد وتفويض معانيها إلى الرب تعالى ، والذى ترتضيه رأينا وندين الله به اتباع سلف الأمة ، وقد درج صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض بمعانيها ودرك ما فيها وهم صفوة الإسلام ، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الله والتواصى بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه ومنها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محبوباً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتيقن ، فحق على ذى الدين أن يعتقد تنزه البارى عن صفات المحدثين ولا يخوض فى تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب تعالى انتهى . كذا فى فتح البيان ، والله أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢ - باب مجانبة أهل الأهواء وبغضهم

٤٥٧٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ » .

٤٥٧٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ فَأَخْبَرَنِي [ وَأَخْبَرَنِي ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ ابْنَ مَالِكٍ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ

( باب مجانبة أهل الأهواء وبغضهم )

( أفضل الأعمال الحب في الله ) أى لأجله لا لغرض آخر كميل وإحسان .  
ومن لازم الحب في الله حب أو إيسائه وأصفيائه ، ومن شرط محبتهم اقتفاء آثارهم وطاعتهم ( والبغض في الله ) أى لأمر يسوغ له البغض كالفسقة والظلمة وأرباب المعاصي .

قال ابن رسلان في شرح السنن : فيه دليل على أنه يجب أن يكون للرجل أعداء يبغضهم في الله كما يكون له أصدقاء يحبهم في الله ، هيبانه أنك إذا أحببت إنساناً لأنه مطيع لله ومحبوب عند الله ، فإن عصاه فلا بد أن تبغضه لأنه عاص لله ومعموت عند الله فمن أحب لسبب فها الضرورة يبغض لضده وهذا وصفان متلازمان لا ينفصل أحدهما عن الآخر وهو مطرد في الحب والبغض في العادات انتهى . وأخرج الطبراني في الكبير مرفوعاً عن ابن عباس : « أوثق عرى الإيمان الموالاة في الله والمعاداة في الله والحب في الله والبغض في الله عز وجل » انتهى . قال المنذرى : في إسناده يزيد بن أبي زياد الكوفي ولا يحتاج بحديثه -

بَيْنِي وَحَيْنَ عَمِي - قَالَ : سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ ، وَذَكَرَ ابْنُ السَّرْحِ قِصَّةَ  
تَخْلُفِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَالَ : وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَى  
تَسْوَرَّتْ جِدَارَ حَائِطِ أَبِي قَتَادَةَ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَوَاللَّهِ مَا رَدَّ  
عَلَى السَّلَامِ ثُمَّ سَأَلَ خَبَرَ تَنْزِيلِ تَوْبَتِهِ .

— وقد أخرج له مسلم متابعة وفيه أيضاً رجل مجهول ( وكان ) أى عبد الله  
( قائد كعب ) خبر كان ( من فيه ) بفتح الموحدة وكسر النون وسكون  
التحتية جمع ابن أى من بينهم ( حين عى ) أى كعب وكان أبناؤه أربعة  
عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وعبيد الله ، وجلة كان معترضة بين اسم أن وهو  
عبد الله وخبرها وهو قال ( قصة تخلفه ) أى كعب ( أيها الثلاثة ) هو من  
باب الاختصاص المشابه للنداء لفظاً لا معنى ( حتى إذا طال ) أى المسكت  
( على ) بتشديد الياء ( تسورت ) أى ارتقيت ( جدار حائط أبي قتادة ) الحائط  
البستان ( وهو ) أى أبو قتادة ( ثم سأل ) أى ابن السرح ( خبر تنزيل توبته )  
أى كعب وخبره طويل أورده المؤلف ههنا مختصراً مقتصراً على المحتاج منه .

قال الخطابي : فيه أن تحريم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث إنما هو  
فيما يكون بينهما من قبل عتب وموجدة أو لتقصير يقع في حقوق العشرة ونحوها  
دون ما كان ذلك من حق الدين ، فإن هجرة أهل الهواء والبدعة دائمة على ممر  
الأوقات والأزمان ، ما لم تظهر منهم التوبة والرجوع إلى الحق انتهى . قال  
المغذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى مطولاً ومختصراً .

### ٣ - باب ترك السلام على أهل الأهواء

٤٥٧٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أنه أنا عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر قال « قدمت على أهلي وقد تشقت يداي ، فخلقوني بزعفران ، ففدت على النبي صلى الله عليه وسلم ، فسلمت عليه ، فلم يرد علي ، وقال اذهب فاغسل هذا عنك » .

٤٥٧٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن ثابت البناني عن سمية عن عائشة « أنه اعتل بعير لصفية بنت حيي وعند زينب فضل ظهر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزینب أعطيها بعيراً ، فقالت أنا أعطيت تلك اليهودية ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهجرها ذا الحجة والمحرم وبعض صفر » .

### ( باب ترك السلام على أهل الأهواء )

قال في المصباح : الهوى مقصور مصدر ميل النفس وانحرافها نحو الشيء ، ثم استعمل في ميل مذموم فيقال اتبع هواه وهي من أهل الأهواء انتهى .  
( حدثنا موسى بن إسماعيل الخ ) الحديث قد مر شرحه في باب الترجل ، والمقصود من إيراد ههنا قوله « فسلمت عليه فلم يرد علي » قال المنذري : وقد تقدم في كتاب الترجل أنهم من هذا .

( عن سمية ) مصفراً هي البصرية وحديثها عند المؤلف والنسائي وابن ماجه قال الحافظ : هي مقبولة ( اعتل بعير ) أى حصل له علة ( لصفية بنت حيي ) بالتصغير وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم ( وعند زينب ) أى بنت جحش -

#### ٤ — باب النهي عن الجدل في القرآن

٤٥٧٩ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يزيد بن هارون قال أنبأنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المراء في القرآن كفر » .

— أم المؤمنين رضى الله عنها (فضل ظهر) أى مركب فاضل عن حاجتها (فقلت) أى زينب (تلك اليهودية) تعنى صنية وكانت من ولد هارون عليه السلام فمجرها ذا الحجة الخ) أى ترك صحبتها هذه المدة .  
قال المنذرى : سمية لم تنسب .

#### ( باب النهي عن الجدل في القرآن )

( المراء ) بكسر الميم والمد ( فى القرآن كفر ) قال المداوى : أى الشك فى كونه كلام الله ، أو أراد الخوض فيه بأنه محدث أو قديم ، أو المجادلة فى الآى المتشابهة وذلك يؤدى إلى الجحود فسماه كفراً باسم ما يخاف عاقبته انتهى .  
وقال الإمام ابن الأثير فى النهاية : المراء الجدل والتماهى ، والمراءاة المجادلة على —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله حديث المراء فى القرآن ، ثم قال :  
حديث حسن .

وفى الصحيحين من حديث جندب بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقرأوا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم عنه فقوموا » .

وفى الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » وفى سنن ابن ماجه من حديث أبى أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماض قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ، ثم تلا تلك الآيه ﴿ ماض ربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون ﴾ » .

٥ — باب في لزوم السنة

٤٥٨٠ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ كَثِيرٍ  
ابْنِ دِينَارٍ عَنْ حَرِيرِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ عَنْ

— مذهب الشك والريبة ويقال للمناظرة ممرارة لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه كما يمتري الحالب اللبن من الضرع .

قال أبو عبيد : ليس وجه الحديث عندنا على الاختلاف في التأويل ولكنه على الاختلاف في اللفظ وهو أن يقول الرجل على حرف ، فيقول الآخر ليس هو هكذا ولكنه على خلافه وكلاهما منزل مقروء به ، فإذا جحد كل واحد منهما قراءة صاحبه لم يؤمن أن يكون ذلك يخرج به إلى الكفر لأنه نفى حرفاً أنزله الله على نبيه . وقيل إنما جاء هذا في الجدل والمراء في الآيات التي فيها ذكر القدر ونحوه من المعاني على مذهب أهل الكلام وأصحاب الأهواء والآراء دون ما تضمنته من الأحكام وأبواب الحلال والحرام ، فإن ذلك قد جرى بين الصحابة فمن بعدهم من العلماء وذلك فيما يكون الغرض منه والباعث عليه ظهور الحق ليتبع دون الغلبة والتعجيز انتهى كلامه .

وقال الطيبي : هو أن يروم تكذيب القرآن بالقرآن ليدفع بعضه ببعض فينبغي أن يمتد في التوفيق بين المتخالفين على وجه يوافق عقيدة السلف ، فإن لم يقيس له فليشكله إلى الله تعالى ، وقيل هو المجادلة فيه وإنكار بعضها انتهى .

( باب في لزوم السفة )

( عن حرير ) بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي ( ابن عثمان ) الرحي الحصى ، وفي بعض نسخ السكتاب جرير بالجيم وهو غلط فإن جرير بن عثمان بالجيم ليس في السكتب الستة أحداً من الرواة والله أعلم .

المُقدِّم بن مُعَدِّ كَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ السِّكِّتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ؛ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتَيْهِ يَقُولُ : بَعَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ . أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ الْجَمَارُ الْأَهْلِيَّةُ وَلَا كُتْلُ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَّحِ وَلَا لُقْطَةٌ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْفِنِي عَنْهَا صَاحِبُهَا ، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ

— والحديث سكت عنه المنذرى ( أوتيت السكتاب ) أى القرآن ( ومثله معه ) أى الوحي الباطن غير المتلو أو تأويل الوحي الظاهر وبيانه بتعميم وتخصيص وزيادة ونقص ، أو أحكاماً ومواعظ وأمثالا تماثل القرآن فى وجوب العمل ، أو فى المقدار . قال البيهقى : هذا الحديث يحتمل وجهين أحدهما أنه أوتى من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أوتى من الظاهر المتلو ، والثانى أن معناه أنه أوتى السكتاب وحياً يتلى ، وأوتى مثله من البيان أى أذن له أن يبين ما فى السكتاب فيعم ويخص وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس فى السكتاب له ذكر فيكون ذلك فى وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن ( ألا يوشك ) قال الخطابى : يحذر بذلك مخالفة السنن التى سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس له ذكر فى القرآن على ماذهب إليه الخوارج والروافض من الفرق الضالة فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى ضمنت بيان السكتاب فتجسروا وضلوا انتهى ( رجل شبعان ) هو كناية عن البلادة وسوء الفهم الناشئ عن الشبع أو عن الحماقة اللازمة للتعمم والغرور بالمال والجاه ( على أريكتيه ) أى سريره المزين بالحلل والأنواب ، وأراد بهذه الصفة أصحاب الترفه والدعة الذين لزمو البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه ( فأحلوه ) أى اعتقدوه حلالا ( فحرموه ) أى اعتقدوه حراماً واجتنبوه ( ألا لا يحل لكم ) بيان للقسم الذى ثبت بالسنة وإس له ذكر فى القرآن ( ولا لقطه ) بضم اللام وفتح القاف ما يلتقط مما ضاع من —

فَمَكَتَهُمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يَعُقُّهُمْ بِمِثْلِ قِرَاءِهِ .

٤٥٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ

قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ [ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ كَثِيرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ] عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا أَلْقِينَ أَحَدَكُمْ

— شخص يسقوط أو غفلة (مماهد) أى كافر بينه وبين المسلمين عهد بأمان ، وهذا تخصيص بالإضافة ، ويثبت الحكم فى لقطة المسلم بالطريق الأولى ( إلا أن يستغنى عنها صاحبها ) أى يتركها لمن أخذها استغناء عنها ( فعليهم أن يقرؤه ) بفتح الياء وضم الراء أى يضيفوه من قرئت الضيف إذا أحسنت إليه ( فله أن يعقبهم ) من الإعقاب بأن يتبعهم ويحازيهم من صنيعة . يقال أعقبه بطاعته إذا جازاه وروى بالتشديد يقال عقبهم مشدداً وخففاً وأعقبهم إذا أخذ منهم عقبى وعقبة وهو أن يأخذ منهم بدلا عما فاته ، كذا فى المرقاة ( بمثل قراءه ) باليكسر والقصر أى فله أن يأخذ منهم عوضاً عما حرموه من القرى . قيل هذا فى المضطر أو هو منسوخ وقد سبق الكلام عليه فى كتاب الأطعمة .

قال الخطابى : فى الحديث دليل على أن لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب وأنه مهما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شىء كان حجة بنفسه فأما ما رواه بعضهم أنه قال إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه فإنه حديث باطل لا أصل له . وقد حكى زكريا الساجى عن يحيى بن معين أنه قال هذا حديث وضعته الزنادقة .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن غريب من هذا الوجه ، وحديث أبى داود أتم من حديثهما .



مُتَّكِئًا عَلَى أُرَيْكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ  
فَقِيْلَ لَا نَذَرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبِعْنَاهُ .

— ( لا ألفين ) أى لا أجدن من ألفيته وجدته ( متكئاً ) حال ( على أريكته )  
أى سريره المزين ( بآتيه الأمر ) أى الشأن من شئون الدين ( من أمرى ) بيان  
الأمر ، وقيل اللام فى الأمر زائدة ومعناه أمر من أمرى ( مما أمرت به أو نهيت  
عنه ) بيان أمرى ( لا ندرى ) أى لا نعلم غير القرآن ولا أتبع غيره ( ما وجدنا  
فى كتاب الله اتبعناه ) ما موصولة أى الذى وجدناه فى القرآن اتبعناه وعملنا به .  
ولقد ظهرت معجزة النبى صلى الله عليه وسلم ووقع بما أخبر به ، فإن رجلا خرج  
من الفنجاب من إقليم الهند وانتسب نفسه بأهل القرآن وشتان بينه وبين أهل  
القرآن بل هو من أهل الإلحاد والمرتدين ، وكان قبل ذلك من الصالحين فأضله  
الشيطان وأغواه وأبعده عن الصراط المستقيم ، فنفوه بما لا يتكلم به أهل  
الإسلام ، فأطال لسانه فى إهانة النبى صلى الله عليه وسلم ، ورد الأحاديث  
الصحيحة بأسرها وقال هذه كلها مكذوبة ومفتريات على الله تعالى ، وإنما يجب  
العمل على القرآن العظيم فقط دون أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم وإن كانت  
صحيحة متواترة ، ومن عمل على غير القرآن فهو داخل تحت قوله تعالى ﴿ ومن لم  
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ وغير ذلك من أقواله الكفرية ،  
وتبعه على ذلك كثير من الجهال وجعل له إماما ، وقد أفتى علماء العصر بكفره  
وإلحاده وخرجوه عن دائرة الإسلام ، والأمر كما قالوا والله أعلم . وأيضاً فى  
الحديثين توبيخ من غضب عظيم على من ترك السنة استغناء عنها بالكتاب فكيف  
ينرجح رأى عليها أو قال لا على أن أعمل بها فإن لى مذهبا أتبعه .

قال المذبرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن ، وذكر

أن بعضهم رواه مرسل .

٤٥٨٢ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ح  
وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ وَإِبرَاهِيمُ  
ابْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ [مِنْهُ]  
فَهُوَ رَدٌّ .

قال ابنُ عِيسَى : قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ  
أَمْرِنَا فَهُوَ رَدٌّ » .

٤٥٨٣ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ثَوْرُ  
ابْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ تَعْمِرٍ السَّامِيُّ

— ( عن القاسم بن محمد ) أى ابن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ( من أحدث )  
أى أتى بأمر جديد ( فى أمرنا هذا ) أى فى دين الإسلام ( ما ليس فيه ) أى شيئاً  
لم يكن له سند ظاهر أو خفى من الكتاب والسنة ( فهو ) أى الذى أحدثه  
( رد ) أى مردود وباطل .

قال الخطابى : فى هذا الحديث بيان أن كل شئ نهى عنه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من عقد نكاح وبيع وغيرهما من العقود فإنه منقوض مردود لأن  
قوله « فهو رد » يوجب ظاهره إفساده وإبطاله إلا أن يقوم الدليل على أن  
المراد به غير الظاهر فينزل الكلام عليه لقيام الدليل فيه انتهى ( قال ابن عيسى )  
هو محمد ( من صنع أمراً ) أى عمل عملاً ( على غير أمرنا ) أى ليس فى ديننا ،  
عبر عن الدين به تنبيهاً على أن الدين هو أمرنا الذى نستعمل به .

قال المفذرى : وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه بنحوه .

وَحُجْرُ بْنُ حُبَيْرٍ قَالَ « أَتَيْنَا الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ ، وَهُوَ مِنْ نَزَلِ رَيْمٍ :  
 ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾  
 فَسَلَّمْنَا وَقُلْنَا أَتَيْنَاكَ زَاثِرِينَ وَعَائِدِينَ وَمُقْتَسِبِينَ ، فَقَالَ الْعِرْبَاضُ صَلَّى بِنَا  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً  
 بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، فَقَالَ قَائِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 كَأَنَّ هَذِهِ [ هَذَا ] مَوْعِظَةٌ مُودَعٌ فَمَاذَا تَعْهَدُ لَنَا [ عَلَيْنَا ] فَقَالَ أَوْصِيكُمْ  
 بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا [ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا ] فَإِنَّهُ

— ( وهو ) أى العرباض ( ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ) أى معك إلى  
 الغزو ، والمعنى لا حرج عليهم فى التخلف عن الجهاد ( قلت لا أجد ما أحملكم  
 عليه ) حال من السكاف فى أتوك بتقدير قد ، ويجوز أن يكون استغناءً كأنه  
 قول ما بالهم توالوا . قلت لا أجد ، وتام الآية ﴿ تولوا وأعينهم تفيض من الدمع  
 حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون ﴾ وقوله ﴿ تولوا ﴾ جواب إذا ومعناه انصرفوا  
 ( فسلمنا ) أى على العرباض ( زاثرين ) من الزيارة ( وعائدين ) من العيادة  
 ( ومقتسبين ) أى محصلين العلم منك ( ذرفت ) أى دمت ( ووجلّت ) بكسر  
 الجيم أى خافت ( كأن هذه موعظة مودع ) بالإضافة ، فإن المودع بكسر الدال  
 عند الوداع لا يترك شيئاً مما يهتم المودع بفتح الدال ، أى كأنك تودعنا بها لما  
 رأى من مبالغته صلى الله عليه وسلم فى الموعظة ( فإذا تعهد ) أى توصى ( وإن  
 عبداً حبشياً ) أى وإن كان المطاع عبداً حبشياً .

قال الخطابى : يريد به طاعة من ولاء الإمام عليكم وإن كان عبداً حبشياً ،  
 ولم يرد بذلك أن يكون الإمام عبداً حبشياً . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال « الأئمة من قريش » وقد يضرب المثل فى الشئ بما لا يكاد يصح فى —

مَنْ يَمِشْ مِنْكُمْ بِعِدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ [ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ ] تَمَسَّكُوا بِهَا ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

— الوجود كقوله صلى الله عليه وسلم « من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة » وقدر مفحص القطاة لا يكون مسجداً لشخص آدمي ، ونظائر هذا الكلام كثير ( وعضوا عليها بالنواجذ ) جمع ناجذة بالذال المعجمة ، قيل هو الغرس الأخير ، وقيل هو مرادف السن ، وهو كناية عن شدة ملازمة السنة والتمسك بها .

وقال الخطابي : وقد يكون معناه أيضاً الأمر بالصبر على ما يصيبه من المضض في ذات الله كما يفعله المتألم بالوجع بصيبه ( وإياكم ومحدثات الأمور الخ ) قال الحافظ ابن رجب في كتاب جامع العلوم والحكم : فيه تحذير للأمة من اتباع الأمور المحدثمة المبتدعة وأكد ذلك بقوله « كل بدعة ضلالة » والمراد بالبدعة ما أحدث بما لا أصل له في الشريعة بدل عليه ، وأما ما كان له أصل من الشرع بدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة ، فقوله صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » من جوامع الحكم لا يخرج عنه شيء ، وهو أصل عظيم من أصول الدين . وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع فلأنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية ، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه في التراويح « نعمت البدعة هذه » وروى عنه أنه قال « إن كانت هذه بدعة فنعمت البدعة » ومن ذلك أذان الجمعة الأول زاده عثمان لحاجة الناس إليه وأقره على واستمر عمل المسلمين عليه . وروى عن ابن عمر أنه قال هو بدعة ولعله أراد ما أراد أبوه في التراويح انتهى ملخصاً .

٤٥٨٤ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ  
بِعَنِّي ابْنُ عَتِيقٍ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَا هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ »  
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

— قال المفزري : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وليس فى حديثهما ذكر حجر  
ابن حجر ، غير أن الترمذى أشار إليه تعليقا . وقال الترمذى حسن صحيح هذا  
آخر كلامه . والخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وقال صلى الله عليه وسلم « اقتدوا  
بالمدين من بعدى أبى بكر وعمر » فخص اثنين وقال فإن لم تجدن فأتى أبى بكر  
نخسه ، فإذا قال أحدهم قولاً وخالفه فيه غيره من الصحابة كان المصير إلى قوله  
أولى . والحديث على قسمين محدث ليس له أصل إلا الشهرة [ الشهوة ] والعمل  
بالإرادة فهذا باطل ، وما كان على قواعد الأصول أو مردود إليها فليس ببعدة  
ولا ضلالة انتهى كلام المفزري .

(ألا) بالتخفيف للتنبيه (هلاك المتنطعون) أى المتعمقون الغالون المجاوزون  
الحدود فى أقوالهم وأفعالهم قاله النووى .

وقال الخطابى : المتقطع المتعمق فى الشيء المتكلف للبحث عنه على مذاهب  
أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيه الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم ، وفيه دليل  
على أن الحكم بظاهر الكلام وأنه لا يترك الظاهر إلى غيره ما كان له مساغ  
وأمكن فيه الاستعمال انتهى (ثلاث مرات) أى قال هذه الكلمة ثلاث مرات .  
قال المفزري : وأخرجه مسلم .

٦ - باب من دعا إلى السنة

[ باب لزوم السنة ]

٤٥٨٥ - حدثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى عَنْ جَعْفَرِ أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا » .

٤٥٨٦ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ أَغْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ أَمْرٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحُرِّمَ عَلَى النَّاسِ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » .

( باب من دعا إلى السنة )

( من دعا إلى هدى ) أى إلى ما يهتدى به من الأعمال الصالحة ( كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ) إنما استحق الداعى إلى الهدى ذلك الأجر ليكون الداعى إلى الهدى خصلة من خصال الأنبياء ( لا ينقص ) بضم القاف ( ذلك ) أى الأجر ، وقيل هو إشارة إلى مصدر كان ( من أجورهم شيئًا ) هذا دفع لما يتوهم أن أجر الداعى إنما يكون مثلاً بالتفقيص من أجر التابع وبضم أجر التابع إلى أجر الداعى وضمير الجمع فى أجورهم راجع إلى من باعتبار المعنى . قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

( إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرماً ) الجار والجور حال عن جرماً معناه أن -

٤٥٨٧ — حدثنا يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ  
الهمداني أخبرنا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ  
عَائِدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ عَمْرِوَةَ — وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ —  
أَخْبَرَهُ قَالَ : « كَانَ لَا يَجْلِسُ مُجْلِسًا لِلذِّكْرِ حِينَ يَجْلِسُ إِلَّا قَالَ : اللَّهُ حَكَمَ  
قِسْطُ هَلَكِ الْمُرْتَابُونَ ، فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَوْمَئِذٍ : إِنْ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتْنًا

— أعظم من أجرم جرماً كثافاً في حق المسلمين (من سأل عن أسرار الخ) اعلم أن  
المسألة على نوعين :

أحدهما : ما كان على وجه التبيين فيما يحتاج إليه من أمر الدين وذلك جائز  
كسؤال عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة في أمر الخمر حتى حرمت بعدما كانت  
حلالاً ، لأن الحاجة دعت إليه .

وثانيهما : ما كان على وجه التعنت وهو السؤال عما لم يقع ولا دعت إليه  
حاجة ، فسكوت النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا عن جوابه ردع لسائله ،  
وإن أجاب عنه كان تغليظ له فيكون بسببه تغليظ على غيره ، وإنما كان هذا  
من أعظم الكبائر لعمدى جنائته إلى جميع المسلمين ولا كذلك غيره . كذا  
قال ابن الملك في المبارك .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم .

(عائذ الله) بالنصب اسم أبي إدريس (أن يزيد بن عميرة) بفتح العين وكسر  
الميم وخبر أن قوله أخبره ، وقوله وكان من أصحاب معاذ بن جبل جملة معترضة  
بين اسم أن وخبرها (قال كان) أي معاذ بن جبل (لذكر) أي الوعد (الله  
حكم قسط) أي حاكم عادل (هلك المرتابون) أي الشاكون (إن من ورائكم)  
أي بعدكم (فتناً) بسكسر ففتح جمع فتنة وهي الامتحان والاختبار بالهلية —

يَسْكُنُ فِيهَا النَّاسُ وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَأْخُذَهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ وَالرَّجُلُ  
وَالْمَرْأَةُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ ، فَيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ : مَالِلِنَاسِ  
لَا يَتَّبِعُونَنِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مَا نَهَمُ بِتَتَبُعِي حَتَّى ابْتَدَعَ لَهُمْ غَيْرُهُ ، فَلْيَاكُمْ  
وَمَا ابْتَدَعَ ، فَإِنْ مَا ابْتَدَعَ ضَلَالَةً ، وَأَحْذَرُكُمْ زَيْفَةَ الْحَكِيمِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ  
قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيمِ ، وَقَدْ يَقُولُ الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ  
قَالَ قُلْتُ لِمَ كَذِبَ : مَا يَدْرِ بِنِي رَحِمَكَ اللَّهُ [ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ] أَنْ الْحَكِيمَ قَدْ  
يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ وَأَنْ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ . قَالَ : بَلَى اجْتَنِبْ  
مِنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهَرَاتِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا مَا هَذِهِ وَلَا يَذْنِبُكَ ذَلِكَ عَنْهُ  
فَإِنَّهُ لَمَعْلُ أَنْ يُرَاجِعَ وَتَلَقَّى الْحَقَّ إِذَا تَمَعَّمْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا .

— (ويفتح) بصيغة المجهول وهو كفاية عن شيوع إلقاء القرآن وقراءته وكثرة  
تلاوته لأن من لازم شيوع الإلقاء والقراءة وكثرة التلاوة أن يُفْتَحَ القرآن .  
والمعنى أن في أيام هذه الفتن يشيع إلقاء القرآن وقراءته ويروج تلاوته بحيث  
يقروه المؤمن والمنافق والرجل والمرأة والكبير والصغير والعبد والحر (حتى  
أبتدع لهم) أى اخترع لهم البدعة (غيره) أى غير القرآن ويقول ذلك لما رأهم  
يتركون القرآن والسنة ويتبعون الشيطان والبدعة (فلْيَاكُمْ وما ابتدع) أى  
احذروا من بدعته (فإن ما ابتدع) بصيغة المجهول أو المعلوم (زيفة الحكيم)  
أى انحراف العالم عن الحق . والمعنى أحذركم مما صدر من لسان العلماء من الزيفة  
والزلة وخلاف الحق فلا تتبعوه (قال قلت) ضمير قال راجع إلى يزيد (ما يدرينى)  
بضم التحتية وكسر الراء أى أى شئ . يُعْلَمُ (رحمك الله) جملة معترضة دعائية  
(أن الحكيم) بفتح الهمة مفعول ثانٍ ليدرينى (قال) أى معاذ رضى الله عنه  
(بلى) أى قد يقول الحكيم كلمة الضلالة والمنافق كلمة الحق (اجتنب) بصيغة —



قال أبو داود قال معمر عن الزهري في هذا الحديث : ولا يثنى عليك ذلك عنه مكان يثنى عليك . وقال صالح بن كيسان عن الزهري في هذا الحديث بالمشتهرات [ بالمشتهرات ] مكان المشتهرات ، وقال لا يثنى عليك كما قال عقيل وقال ابن إسحاق عن الزهري قال بلى ما تشأه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أريد بهذه الكلمة .

٤٥٨٨ — حدثنا محمد بن كثير قال أنبأنا سفيان قال : « كتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر ح . وأخبرنا الربيع بن سليمان المؤذن قال أخبرنا أسد بن موسى قال أخبرنا حماد بن ذئيل قال

— الأمر (من كلام الحكيم المشتهرات) أى الكلمات المشتهرات بالبطالان (التي يقال لها ما هذه) أى يقول الناس إنكاراً فى شأن تلك المشتهرات ما هذه (ولا يثنى عليك) أى لا يصرفك عن الصراط المستقيم (ذلك) المذكور من مشتهرات الحكيم (عنه) أى عن الحكيم (فإنه لعله) أى الحكيم (أن يرجع) أى يرجع عن المشتهرات (وتلقى الحق) أى خذه (فإن على الحق نوراً) أى فلا يخفى عليك كلمة الحق وإن سمعتها من المنافق لما عليها من النور والضياء وكذلك كلمات الحكيم الباطلة لا تخفى عليك لأن الناس إذا سمعونها يذكرونها لما عليها من ظلام البدعة والبطالان ويقولون إنكاراً ما هذه ، وتشتهر تلك الكلمات بين الناس بالبطالان ، فعليك أن تجتنب من كلمات الحكيم المفكرة الباطلة ، ولكن لا تترك صحة الحكيم فإنه لعله يرجع عنها (ولا يثنى عليك) بضم الياء وسكون الفون وكسر الهمزة أى لا يمدحك ، فى القاموس نأيته وعنه كسميت بمدت ونأيته فانتأى .

قال المنذرى : وهذا موقوف .

سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْقَيْسِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَفَرُوا بِمُؤْنَتِهِ فَعَلَيْكَ بِمُؤْنَتِهِ » . وَخَبَرَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ قَالَتْ : أَخْبَرَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ - وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَعْنَاهُمْ قَالَ : كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدْرِ ، فَكَتَبَ : « أَمَّا بَعْدُ ، أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْإِقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ وَاتَّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ [رَسُولِهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَكِ مَا أَحْدَثَ الْمُخْدِنُونَ بَعْدَ مَا جَرَتْ بِهِ سُنَّتُهُ وَكُفُّوا مُؤْنَتَهُ فَعَلَيْكَ بِمُؤْنَتِهِ » . ثُمَّ اغْلَمْ

— ( يسأله عن القدر ) بفتح حاءين هو المشهور وقد يسكن الدال ( أخبرنا حماد ابن دليل ) بالتصغير ( فكتب ) أي عمر بن عبد العزيز ( أما بعد أوصيك ) أيها الخاطب الذي سألتني عن القدر ( بتقوى الله والاقتصاد ) أي التوسط بين الإفراط والتفريط ( في أمره ) أي أمر الله أو الاستقامة في أمره ( و ) أوصيك ( اتباع ) أي باتباع ( سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وترك ما أحدث المخدنون ) بكسر الدال أي ابتدع المبتدعون .

والحاصل أنه أوصاه بأمر أربعة : أن يتقى الله تعالى ، وأن يقتصد أي يتوسط بين الإفراط والتفريط في أمر الله أي فيما أمره الله تعالى لا يزيد على ذلك ولا ينقص منه ، وأن يستقيم فيما أمره الله تعالى لا يرغب عنه إلى اليمين ولا إلى اليسار ، وأن يتبع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وطريقته ، وأن يترك ما ابتدعه المبتدعون ( بعد ما جرت به سنته وكفوا مؤنته ) ظرف لأحدث ، وقوله كفوا بصيغة الماضي المجهول من الكفاية ، والمؤنة الثقل ، يقال كفى فلاناً مؤنته أي قام بها دوره فأغناه عن القيام بها .

فمنى كفوا مؤنته أي كفاهم الله تعالى مؤنة ما أحدثوا أي أغناهم الله تعالى عن أن يحملوا على ظهورهم نقل الأحداث والابتداع ، فإنه تعالى قد أكمل —

أَنَّهُ لَمْ يَبْتَدِعِ النَّاسُ بِدْعَةً إِلَّا قَدْ مَضَى قَبْلَهَا مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا أَوْ عِبْرَةٌ فِيهَا [وَعِبْرَةٌ مَا فِيهَا] فَإِنَّ السَّنَةَ إِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا ، وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ كَثِيرٍ : مَنْ قَدْ عَلِمَ مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَالِ وَالْحَقِّ وَالتَّعَمُّقِ ، فَارْضَ

— لعباده دينهم وأتم عليهم نعمته ورضى لهم الإسلام دينا فلم يترك إليهم حاجة للجهاد في أن يحدوا لهم في دينهم أى يزيدوا عليه شيئا أو ينقصوا منه شيئا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « شر الأمور محدثاتها » ( فعملك ) أيها المخاطب ( بلزوم السنة ) أى سنة النبي صلى الله عليه وسلم وطريقته ( فإنها ) أى السنة أى لزومها ( لك بإذن الله عصمة ) من الضلالة والمهلكات وعذاب الله تعالى ونقمته ( ثم اعلم ) أيها المخاطب ( أنه لم يبتدع الناس بدعه إلا قد مضى ) في الكتاب أو السنة ( قبلها ) أى قبل تلك البدعة ( ما هو دليل عليها ) أى على تلك البدعة أى على أنها بدعة وضلالة ( أو ) مضى في الكتاب أو السنة قبلها ما هو ( عبرة فيها ) أى في تلك البدعة أى في أنها بدعة وضلالة .

والدليل على ذلك ما ذكره بقوله ( فإن السنة إنما سنها ) أى وضعها ( من ) هو الله تعالى ، أو النبي صلى الله عليه وسلم ( قد علم ما في خلافها ) أى خلاف السنة أى البدعة ( ولم يقل ابن كثير ) هو محمد أحد شيوخ المؤلف في هذا الحديث لفظ ( من قد علم ) وإنما قاله الربيع وهناد ، وأما محمد بن كثير فقال مكانه لفظاً آخر بمعناه ولم يذكر المؤلف ذلك اللفظ والله أعلم ( من الخطأ والزلل والحق والتعمق ) بيان لما في خلافها ، فإذا كانت السنة إنما سنها ووضعها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحق والتعمق وهو الله تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يترك بيان ما في خلافها في كتابه أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم هذا مما لا يصح . والتعمق المبالغة في الأمر .

قال في النهاية : المتعمق المبالغ في الأمر المتشدد فيه الذى يطلب أقصى غايته . -

لِنَفْسِكَ مَا رَضِيَ بِهِ الْقَوْمُ لِأَنفُسِهِمْ فَإِنَّهُمْ عَلَى [ عَنْ ] عِلْمٍ وَقَفُوا ، وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ كَفُّوا ، وَلَهُمْ عَلَى كَشْفِ الْأُمُورِ كَانُوا أَقْوَى ، وَبِفَضْلِ مَا كَانُوا فِيهِ أَوْلَى ، فَإِنْ كَانَ الْهُدَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ ، وَكُنْتُمْ لِمَنْ

— انتهى . (فارض لنفسك ما رضى به القوم) أى الطريقة التى رضى بها السلف الصالحون أى النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه (لأنفسهم) على ما ورد فى حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين ملة ما أنا عليه وأصحابى ، وعلاه بقوله (فإنهم) أى القوم المذكورين (على علم) عظيم على ما يفيد التذكير متماع بقوله (وقفوا) أى اطلعوا . وقوله (ببصر نافذ) أى ماض فى الأمور متعلق بقوله (كفوا) بصيغة المعروف من باب نصر أى منعوا عما منعوا من الإحداث والابتداع (ولهم) بفتح لام الابتداء للتأكيد والضمير للسلف الصالحين (على كشف الأمور) أى أمور الدين متماع بقوله (أقوى) قدم عليه للاهتمام أى هم أشد قوة على كشف أمور الدين من الخلف وكذا قوله (وبفضل ما كانوا) أى السلف الصالحون (فيه) من أمر الدين متعلق بقوله (أولى) قدم عليه لما ذكر أى هم أحق بفضل ما كانوا فيه من الخلف .

وإذا كان الأمر كذلك فاختر لنفسك ما اختاروا لأنفسهم فإنهم كانوا على الطريق القويم (فإن كان الهدى ما أنتم عليه) أى الطريقة التى أنتم عليها أيها الخدثون المبتدعون (لقد سبقتموهم إليه) أى إلى الهدى وتقدمتموهم وخلفتموهم وهذا صريح البطلان ، فإن السلف الصالحين هم الذين سبقوكم إلى الهدى لا أنتم سبقتموهم إليه ، فثبت أن الهدى ليس ما أنتم عليه .

وقوله لقد سبقتموهم إليه جواب القسم المقدر ، وذلك لأنه إذا تقدم القسم أول الكلام ظاهراً أو مقدرأ وبعده كلمة الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب —

مَا حَدَّثَ بَعْدَهُمْ مَا أَحَدُهُمْ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ ،  
فَإِنَّهُمْ هُمُ السَّابِقُونَ فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ بِمَا يَكُنِي وَوَصَّوْا مِنْهُ مَا يَشْنِي ، فَأَ دُونَهُمْ  
مِنْ مُقَصِّرٍ وَمَا فَوْقَهُمْ مِنْ مُحْسِرٍ ، وَقَدْ قَصَرَ قَوْمٌ دُونَهُمْ فَجَعَلُوا ، وَطَمَحَ  
عَنْهُمْ أَقْوَامٌ فَعَالُوا ، وَإِنَّهُمْ بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَّ هُدًى مُسْتَقِيمٍ .

— القسم مقامه ، كقوله تعالى : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ( ولئن قاتم )  
أيها المحدثون المبتدعون فيما حدث بعد السلف الصالحين ( إن ما حدث ) ماموصوله  
أي الشيء الذي حدث ( بعدهم ) أي بعد السلف الصالحين ( ما أحدهم ) ما نافية  
أي لم يحدث ذلك الشيء ( إلا من اتبع غير سبيلهم ) أي سبيل السلف الصالحين  
( ورغب بنفسه عنهم ) أي عن السلف الصالحين وهو معطوف على اتبع ، أي  
فضل نفسه عليهم .

والحاصل أنكم إن قاتم إن الحادث بعد السلف الصالحين ليس بضلال بل  
هو الهدى وإن كان ذلك مخالفاً لسبيلهم . وجواب الشرط محذوف تقديره  
فذلك باطل غير صحيح . وقوله ( فإنهم ) أي السلف ( هم السابقون ) إلى الهدى  
علة للجواب المحذوف قائمة مقامه . ولا يجوز أن يكون هذا جواباً للشرط ، فإن  
كون السلف هم السابقين متحقق المضي والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً ( فقد  
تكلموا ) أي السلف ( فيه ) أي فيما يحتاج إليه من أمر الدين ( بما يكفي ) للخلاف  
( ووصفوا ) أي بينوا السلف ( منه ) أي مما يحتاج إليه من أمر الدين ( ما يشفي )  
للخلاف ( فمادونهم ) أي فليس دون السلف الصالحين أن تحتهم أي تحت قصرهم ( من  
مقصر ) مصدر ميمي أو اسم ظرف ، أي حبس أو محل حبس من قصر الشيء  
قصرأ أي حبسه ( وما فوقهم ) أي وليس فوقهم أي فوق حصرهم ( من محصر ) —  
( ٢٤ — عون المعبود ١٢ )

كَعَبْتِ تَسْأَلُ عَنِ الْإِفْرَارِ بِالْقَدَرِ فَعَلَى الْخَبِيرِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَعْتَ ، مَا أَعْلَمُ

— مصدر ميمي أو اسم ظرف أيضاً ، أى كشف أو محل كشف من حشر الشيء حسراً أى كشفه ، يقال حسره كره من ذراعه أى كشفها ، وحسرت الجارية خاها من وجهها أى كشفته .

وحاصله أن السلف الصالحين قد حبسوا أنفسهم عن كشف ما لم يحتاج إلى كشفه من أمر الدين حبساً لا مزيد عليه ، وكذلك كشفوا ما احتيج إلى كشفه من أمر الدين كشفاً لا مزيد عليه ( وقد قصر ) من التقصير ( قوم دونهم ) أى دون قصر السلف الصالحين ، أى قصروا قصراً أزيد من قصرهم ( خفوا ) أى لم يلزموا مكانهم الواجب قيامهم فيه ، من جفا جفاء إذا لم يلزم مكانه ، أى انحذروا وانخطوا من علو إلى سفلى بهذا الفعل وهو زيادة القصر ( وطمح ) أى ارتفع من طمح بصره إذا ارتفع وكل مرتفع طامح ( عنهم ) أى السلف ( أقوام ) أى ارتفعوا عنهم فى الكشف ، أى كشفوا كشفاً أزيد من كشفهم ( فعلوا ) فى الكشف أى شددوا حتى جاوزوا فيه الحد ، فهم لاء قد أفرطوا وأسرفوا فى الكشف كما أن أولئك قد فرطوا وقتروا فيه ( وإنهم ) أى السلف ( بين ذلك ) أى بين القصر والطمح أى بين الإفراط والتفريط ( أعلى هدى مستقيم ) يعنى أن السلف أعلى طريق مستقيم ، وهو الاقتصاد والعوسط بين الإفراط والتفريط ، ليسوا بمفرطين كالقوم القاصرين دونهم ولا بمفرطين ، كالأقوام الطامحين عنهم .

( كتبت تسأل ) أيها المخاطب ( عن الإفرار بالقدر ) هل هو سعة أو بدعة ( فعلى الخبير ) أى العارف بخبره ( بإذن الله ) تعالى ( وقعت ) أى سألت بإذن الله تعالى عن ذلك الإفرار من هو عارف بخبر ذلك الإفرار ، يريد بذلك نفسه —

ما أخذت الناس من محدثه ، ولا ابتدعوا من بدعة هي أبين أمراً  
ولا أثبت أمراً من الإقرار بالقدر ، لقد كان ذكره في الجاهلية الجهلاء  
يتكلمون به في كلامهم وفي شعرهم يعزّون به أنفسهم على ما فاتهم ،  
ثم لم يزد الإسلام بعد إلا شدة ، ولقد ذكره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في غير حديث ولا حديثين ، وقد سمعته منه المسلمون فتكلموا به

— ( ما أعلم ما أحدث الناس ) مفعول أول لأعلم ( من محدثة ) بيان لما أحدثه الناس  
( ولا ابتدعوا من بدعة ) عطف تفسير على أحدث الناس من محدثة ( هي )  
فصل بين مفعولى أعلم ( أبين أمراً ) مفعول ثان له ( ولا أثبت أمراً ) عطف على  
أبين أمراً ( من الإقرار بالقدر ) متعلق بأبين وأثبت على التنازع .

يقول : إن الإقرار بالقدر هو أبين أمراً وأثبت أمراً في علمي من كل  
ما أحدثه الناس من محدثة وابتدعوه من بدعة لا أعلم شيئاً مما أحدثوه وابتدعوه  
أبين أمراً وأثبت أمراً منه ، أى من الإقرار بالقدر ، وإنما سمي الإقرار بالقدر  
محدثاً وبدعة لغة نظراً إلى تأليفه وتدوينه فإن تأليفه وتدوينه محدث وبدعة لغة  
بلا ريب . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدونه ولا أحد من أصحابه ولم يسمه  
محدثاً وبدعة باعتبار نفسه وذاته ، فإنه باعتبار نفسه وذاته سنة ثابتة ليس ببدعة  
أصلاً كما صرح به فيما بعد ( لقد كان ذكره ) أى الإقرار بالقدر ( في الجاهلية )  
أى قبل الإسلام ( الجهلاء ) بالرفع فاعل ذكر ( يتكلمون به ) أى بالإقرار  
بالقدر ( في كلامهم ) المنثور ( وفي شعرهم ) أى كلامهم المنظوم ( يعزّون ) من  
التمزية وهو التسليية والتصبير أى يسلون ويصيرون ( به ) أى بالإقرار بالقدر  
( أنفسهم على ما فاتهم ) من نعمة ( ثم لم يزد ) أى الإقرار بالقدر ( الإسلام  
بعد ) مبنى على الضم أى بعد الجاهلية ( إلا شدة ) وإحكاماً حيث فرضه على  
العباد ( ولقد ذكره ) أى الإقرار بالقدر ( رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير —

فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ يَقِينًا وَتَسْلِيمًا لِرَبِّهِمْ وَتَضَعِيفًا لِنَفْسِهِمْ أَنْ يَكُونُ شَيْءٌ لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمُهُ وَلَمْ يُخَصِّهِ كِتَابُهُ وَلَمْ يَمُضْ فِيهِ قَدْرُهُ وَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَفِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ مِنْهُ اقْتَبَسُوهُ وَمِنْهُ تَعَلَّمُوهُ . وَإِنَّ قُلْتُمْ لِمَ أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةً

— حديث (واحد يثنى) بل في أحاديث كثيرة (وقد سمعته) أى الإقرار بالقدر (منه) صلى الله عليه وآله وسلم (المسلمون) أى الصحابة رضى الله عنهم (فتكلموا) أى الصحابة رضى الله عنهم (به) أى بالإقرار بالقدر (في حياته وبعد وفاته) صلى الله عليه وآله وسلم (يقينًا وتسليمًا لرَبِّهم وتضعيفًا لأنفسهم) قال في القاموس : ضعه تضعيفًا عده ضعيفًا (أن يكون شيء) من الأشياء (لم يحط من الإحاطة) (به) أى بذلك الشيء (علمه) أى علم الله تعالى (ولم يخصه) أى ذلك الشيء من الإحصاء وهو العد والضبط أى لم يضبطه (كتابه) أى كتاب الله تعالى وهو اللوح المحفوظ (ولم يمض) أى لم ينفذ (فيه) أى فى ذلك الشيء (قدره) أى قدر الله تعالى .

والحاصل أن المسلمين أى الصحابة رضى الله عنهم أقروا بالقدر وتيقنوا به وسلموا ذلك لرَبِّهم وضعفوا أنفسهم أى استحالوا أن يكون شيء من الأشياء مما عذب وغاب عن علمه تعالى لم يحط به علمه تعالى ولم يضبطه كتابه ولم ينفذ فيه أمره (ولأنه) أى الإقرار بالقدر (مع ذلك) أى مع كونه مما ذكره الجاهلاء فى الجاهلية وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أحاديث كثيرة وأقر به الصحابة وتيقنوا به وسلموه واستحالوا نفيه (لأن محكم كتابه) أى المذكور فى القرآن المجيد (منه) أى من محكم كتابه لا من غيره (اقتبسوه) أى اقتبس الإقرار بالقدر واستفاده السلف الصالحون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه (ومنه) أى من محكم كتابه لا من غيره (تعلموه) أى تعلموا الإقرار بالقدر —



كَذَّابًا وَلَيْمَ قَالَ كَذَّابًا ، لَقَدْ قَرَأُوا مِنْهُ مَا قَرَأْتُمْ ، وَعَلِمُوا مِنْ تَأْوِيلِهِ مَا جَهِلْتُمْ  
وَقَالُوا بَعْدَ ذَلِكَ كُذِّبَ بِكِتَابٍ وَقَدِيرٍ ، وَكُتِبَتْ الشَّقَاوَةُ ، وَمَا يُقَدَّرُ بِكَفَرٍ  
[ يَكُونُ ] وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا نَفْسًا لِنَفْسِنَا  
[ ضَرًّا وَلَا ] نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ثُمَّ رَغِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَرَهَبُوا .

— (ولئن قلتم) أيها المبتدعون (لم أنزل الله آية كذا ولم قال كذا) في شأن  
الآيات التي ظاهرها يخالف القدر (لقد قرءوا) أي السلف (منه) من كتابه  
المحكم (ما قرأتم وعلموا) أي السلف (من تأويله) أي تأويل محكم كتابه  
(ما جهلتم وقالوا) أي السلف أي أقرؤا (بعد ذلك كله) أي بعد ما قرأوا من  
محكم كتابه ما قرأتم وعلموا من تأويله ما جهلتم (بكتاب وقدر) أي أقرؤا بكتاب  
وقدر أي بأن الله تعالى كتب كل شيء وقدره قبل أن يخلق السموات  
والأرض بمدة طويلة (و) أقرؤا بأن (ما يقدر) بصيغة المجهول وما شرطية  
(يكن و) أقرؤا بأن (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن و) بأنا (لانك  
لأنفسنا نفعاً ولا ضرراً ثم رغبوا) أي السلف الصالحون (بعد ذلك) أي بعد  
الإقرار بالقدر في الأعمال الصالحة ولم يمنعهم هذا الإقرار عن الرغبة فيها (ورهبوا)  
الأعمال السيئة أي خافوها واتقوها . وقوله لقد قرأوا الخ جواب القسم المقدر ،  
واستغنى عن جواب الشرط لقيامه مقامه كما تقدم هكذا أفاده بعض الأعلام في  
تعليلات السنن .

ثم اعلم أن البدعة هي عمل على غير مثل سبق .

قال في القاموس : هي الحدث في الدين بعد الإكمال ، والبدعة أصغر من  
الكفر وأكبر من الفسق ، وكل بدعة تخالف دليلاً يوجب العلم والعمل به  
فهي كفر ، وكل بدعة تخالف دليلاً يوجب العمل ظاهراً ، فهي ضلالة ،  
وليست بكفر .

٤٥٨٩ — حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا عبد الله بن يزيد قال أخبرنا سعيد يعني ابن أبي أيوب قال أخبرني [حدثني] أبو صخر عن نافع قال « كان لابن عمر صديق من أهل الشام يكتبه ، فكتب إلى عبد الله بن عمر أنه بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر فأياك أن تكتب إلى فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنه سيكون في أمي أقوام يكتبون بالقدر » .

٤٥٩٠ — حدثنا عبد الله بن الجراح قال أخبرنا حماد بن زيد عن خالد الخذاء قال قلت للحسن : يا أبا سعيد أخبرني عن آدم اللسماء خرق

— قال السيد في التعريفات : البدعة هي الفعلة المخالفة للسنة ، سميت بدعة لأن قائمها ابتدعها من غير مثال انتهى . وهذه فائدة جميلة فاحفظها .

والحديث ليس من رواية الثؤلوي ولذا لم يذكره المفردى ، وذكره المزى في الأطراف في المراسيل وعزاه لأبي داود ، ثم قال هو في روايه ابن الأعرابي وأبي بكر بن داسة انتهى .

( أخبرني أبو صخر ) هو حميد بن زياد ( كان لابن عمر صديق ) بفتح الصاد وكسر الدال الخففة على وزن أمهر أى حبيب من الصداقة وهي الحبة ( فأياك أن تكتب إلى ) أى فاحذر عن الكتابة إلى لأنى تركت حبك والمسكابة إليك .

قال المزى في الأطراف : هو في رواية ابن الأعرابي وأبي بكر بن داسة انتهى .

( قلت للحسن ) أى البصرى . قال في فتح الودود : سأله عن بعض فروع مسألة القدر ليعرف عقيدته فيها لأن الناس كانوا يتهمونهم قدريا إما لأن بعض —



٤٥٩٢ — حدثنا أبو كامل أخبرنا إسماعيل أنبأنا [ أخبرنا ] خالد الخذاء قال : قلت للحسن ( ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم ) قال إلا من أوجب الله تعالى عليه أنه يصلى الجحيم .

٤٥٩٣ — حدثنا هلال بن يسير قال أخبرنا حماد قال أخبرني [ أنبأنا ] حميد قال « كان الحسن يقول لأن بسطة من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن يقول الأمر بيدي » .

٤٥٩٤ — حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا حماد أخبرنا حميد قال « قدم علينا الحسن مكة ، فكلتني فقها أهل مكة أن أكلمه في أن يجلس لهم يوما يعظهم [ يخطبهم ] فيه ، فقال نعم ، فاجتمعوا فخطبهم [ فخطب ] فما رأيت أخطب منه ، فقال رجل يا أبا سعيد من خلق الشيطان ؟ فقال سبحان الله هل من خالق غير الله ، خلق الله

— ( قال ) أى الحسن البصرى فى تفسير قوله تعالى المذكور ( خالق ) أى الله تعالى ( هؤلاء هذه ) أى للجنة ( هؤلاء هذه ) أى للدار .

قال المزى : الحديث فى رواية ابن الأعرابى وابن داسة انتهى .

( قلت للحسن ما أنتم عليه بفاتنين ) أى قلت له ما تقول فى تفسير قوله تعالى ما أنتم عليه الخ ( إلا من هو صال الجحيم ) أى داخلها .

( حماد ) هو ابن زيد نسبته للمزى فى الأطراف ( أخبرني حميد ) هو ابن أبى حميد الطويل ( أن يقول الأمر بيدي ) أى يقول بنى القدر .

( قال أخبرنا حماد ) هو ابن سلمة هكذا نسبته للمزى ( قدم علينا الحسن ) أى البصرى ( أن أكلمه ) أى الحسن ( فما رأيت أخطب ) أى أحسن خطبة —

الشَّيْطَانِ وَخَلَقَ الْخَيْرَ وَخَلَقَ الشَّرَّ ، قَالَ [ يَقُولُ ] الرَّجُلُ : قَاتِلَهُمُ اللَّهُ كَيْفَ يَكْذِبُونَ عَلَى هَذَا الشَّيْخِ .

٤٥٩٥ — حدثنا ابنُ كثيرٍ قالَ أنبأنا [ أخبرنا ] سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ عَنِ الْحَسَنِ « كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ » قَالَ الشَّرْكُ .

٤٥٩٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَجُلٍ قَدْ سَمَاهُ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ الصَّيْدِ عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ » قَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِيمَانِ .

— ووعظاً ( منه ) أى من الحسن ( على هذا الشيخ ) أى الحسن البصرى .  
( كَذَلِكَ ) أى مثل إدخالنا التكذيب فى قلوب الأولين ( نسلكه ) أى ندخل التكذيب ( فى قلوب المجرمين ) أى كفار مكة . كذا فى تفسير الجلالين ( قال ) أى الحسن ( الشرك ) أى أن المراد من الضمير المنصوب فى نسلكه الشرك .

( هن عبيد الصيد ) بكسر الصاد المهملة وسكون التحتانية هو عبيد بن عبد الرحمن المزنى يعرف بالصيد ، قاله الحافظ ( وحيل بينهم ) أى بين الكفار ( وبين ما يشتهون ) من الإيمان وذلك عند البعث حين يفرعون ويقولون آمنا به إذ محل الإيمان هو الدنيا لا الآخرة ( قال ) الحسن ( بينهم وبين الإيمان ) يعنى أن المراد بما الموصولة الإيمان والحائل هو القدر الذى كتب الله لهم ، والذى أحاله بينهم وبين الإيمان هو الله تعالى . وقوله تعالى : ﴿ كَمَا فَعَلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلِ ﴾ أى بأن القدر الذى كتب الله لهم قد حيل بينهم وبين الإيمان ، وتام —

٤٥٩٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمٌ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ :  
« كُنْتُ أَسِيرُ بِالشَّامِ فَنَادَانِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي فَالْتَقَتُ ، فَإِذَا رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ  
فَقَالَ يَا أَبَا عَوْنٍ مَا هَذَا الَّذِي يَذْكُرُونَ عَنِ الْحَسَنِ ؟ قَالَ قُلْتُ لَهُمْ  
يَكْذِبُونَ عَلَى الْحَسَنِ كَثِيرًا . »

٤٥٩٨ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ قَالَ سَمِعْتُ أُيُوبَ  
يَقُولُ : « كَذَبَ عَلَى الْحَسَنِ ضَرْبَانِ مِنَ النَّاسِ : قَوْمُ الْقَدَرِ رَأَيْهِمْ ،  
وَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُنْفَقُوا بِذَلِكَ رَأَيْهِمْ ، وَقَوْمٌ لَهُ فِي قُلُوبِهِمْ شَنَآنٌ وَبُغْضٌ  
يَقُولُونَ أَلَيْسَ مِنْ قَوْلِهِ كَذَا أَلَيْسَ مِنْ قَوْلِهِ كَذَا . »

— الآية هكذا ﴿ ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب . وقالوا  
آمنا به وأنى لهم التناوش من مكان بعيد . وقد كفروا به من قبل ويقذفون  
بالغيب من مكان بعيد . وحيل بينهم وبين ما يشتهون كما فعل بأشياءهم من  
قبل إنهم كانوا في شك مريب ﴾ .

وحاصل معنى الآية الكريمة أن تناوشهم وقولهم في ذلك الوقت أن آمنا  
به لا يفيدهم ولا يغفيهم من إيمانهم لأنهم في الدنيا قد كفروا به ويقذفون  
بالغيب والقدرة الذي كتب الله لهم بكفرهم كان في الدنيا حائلا بينهم وبين الإيمان  
الذي يشتهونه في الآخرة كما حال القدرة بين أشياءهم وبين الإيمان فكفروا ،  
وكانوا في شك من هذا اليوم .

( سليم ) مصغراً هو ابن أخضر قاله المزي .

( ضربان ) أى قسمان ( قوم القدر رأيهم ) أى رأيهم وعقيدتهم نفي القدر  
وهم القدرية ( أن ينفقوا ) من التفريق أى يروجوا ( وقوم له ) أى للحسن  
( شنان ) أى عداوة .

٤٥٩٩ — حدثنا ابنُ المُثنَّى أنَّ يَحْيَى بنَ كَثِيرٍ العَدَنِيَّ حَدَّثَهُمْ  
قَالَ « كَانَ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ يَقُولُ لَنَا يَا فَيْتِيَانُ : لَا تَغْلَبُوا عَلَى الْحَسَنِ فَإِنَّهُ كَانَ  
رَأْيُهُ السُّنَّةَ وَالصَّوَابَ » .

٤٦٠٠ — حدثنا ابنُ المُثنَّى وابنُ بَشَّارٍ قَالَا أَخْبَرَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ  
أَخْبَرَنَا سَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ « لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ كَلِمَةَ الْحَسَنِ تَبْلُغُ  
مَا [ اللّٰهِي ] بَلَغَتْ لَسَكَّتْ بَنَّا بِرُجُوعٍ وَكِتَابًا وَأُشْهِدْنَا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ وَلَسَكَّنَا  
قُلُوبَنَا : كَلِمَةً خَرَجَتْ لَا تُحْمَلُ » .

٤٦٠١ — حدثنا سُكَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا سَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ  
أَيُّوبَ قَالَ « قَالَ لِي الْحَسَنُ مَا أَنَا بِعَائِدٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ أَبَدًا » .

٤٦٠٢ — حدثنا هِلَالُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ

— ( يَا فَيْتِيَانِ ) جَمْعُ فَتَى ( لَا تَغْلَبُوا ) بِصُفْغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْ لَا يَغْلِبُنَا الْقُدْرَةُ فِي  
أَنَّ الْحَسَنَ مِنْهُمْ قَالَهُ السَّفْدِيُّ .

( إِنْ كَلِمَةُ الْحَسَنِ ) الْبَصْرِيُّ الَّتِي قَالَهَا وَحَمَلَهَا بَعْضُ السَّامِعِينَ عَلَى نَفْيِ الْقَدَرِ  
( تَبْلُغُ ) تِلْكَ الْكَلِمَةُ ( مَا بَلَغَتْ ) أَيْ تَبْلُغُ فِي الْحُلِّ الَّذِي بَلَغَتْ وَشَاعَتْ بَيْنَ  
النَّاسِ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَ بِهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( لَسَكَّتْ بَنَّا بِرُجُوعِهِ )  
أَيْ بِرُجُوعِ الْحَسَنِ عَنْ تِلْكَ الْمَقَالَةِ ( وَأُشْهِدْنَا عَلَيْهِ ) أَيْ ذَلِكَ الرَّجُوعُ ( لَسَكَّنَا  
قُلُوبَنَا ) هِيَ ( كَلِمَةٌ خَرَجَتْ ) مِنْ لِسَانِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ( لَا تُحْمَلُ ) بِصُفْغَةِ الْمَجْهُولِ  
أَيْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي اشتهر بَيْنَ النَّاسِ .

( مَا أَنَا بِعَائِدٍ ) مِنَ الْعُودِ ( إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ ) أَيْ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَوْمُ إِلَى

نَفْيِ الْقَدَرِ .

عُثْمَانَ النَّبِيُّ قَالَ « مَا فَسَّرَ الْحَسَنُ آيَةً قَطُّ إِلَّا عَلَى [ عَنِ ] الْإِنْبِاتِ » .

## ٧ - باب في التفضيل

٤٦٠٣ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أُسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ « كُنَّا نَقُولُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَفْضُلَ [ لَا تَفْضِلُ ] بَيْنَهُمْ » .

— ( عن عثمان النبي ) بفتح الموحدة وتشديد اللثغة المكسورة ( إلا على الإنبات ) أى على إنبات القدر ، وفي بعض النسخ عن مكان على .

واعلم أن هذه الروايات كلها أى من حديث أبي كامل عن إسماعيل إلى حديث هلال بن بشر عن عثمان بن عثمان وهو أحد عشر حديثاً ليست من رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكرها المفردى ، بل هذه كلها من رواية ابن الأعرابى وأبي بكر بن داسة . ذكره الحافظ جمال الدين المزي فى الأطراف والله أعلم .

## ( باب في التفضيل )

( لا نعدل ) أى لا نساوى ( بأبي بكر أحدًا ) أى من الصحابة بل نفضله على غيره ( ثم عمر ثم عثمان ) أى ثم لا نعدل بهما أحدًا أو ثم نفضلهما على غيرها ( لا تفضل بينهم ) كذا فى بعض النسخ ، وفى بعضها لا تفضل بصيغة المتكلم أى لا نوقع المفاضلة بينهم . والمعنى لا نفضل بعضهم على بعض .

قال الخطابى فى المعالم : وجه ذلك والله أعلم أنه أراد به الشيوخ وذوى الأسنان منهم الذين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر شاورهم فيه ، وكان على رضى الله عنه فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث السن —



٤٦٠٤ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال قال سالم بن عبد الله أن ابن عمر قال « كنّا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيّ أفضل أمم النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم » .

— ولم يرد ابن عمر الإذراء بعلي ولا تأخيرهُ ودفعهُ عن الفضيلة بعد عثمان وفضله مشهور ولا ينكرهُ ابن عمر ولا غيره من الصحابة ، وإنما اختلفوا في تقديم عثمان عليه ، فذهب الجمهور من السلف إلى تقديم عثمان عليه ، وذهب أهل السكوفة إلى تقديم عليّ على عثمان . قال والمتأخرين في هذا مذاهب منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وبتقديم علي من جهة القرابة ، وقال قوم لا يقدم بعضهم على بعض . وكان بعض مشائخنا يقول أبو بكر خير وعلى أفضل . قال وباب الخيرية غير باب الفضيلة ، وهذا كما يقول إن الحر الهاشمي أفضل من العبد الرومي والحبشي ، وقد يكون العبد الحبشي خير من هاشمي في معنى الطاعة لله والمغفرة للناس ، فباب الخيرية متعدد وباب الفضيلة لازم ، وقد ثبت عن علي أنه قال « خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر فقال ابنه محمد بن الحنفية ثم أنت يا أبت . فكان يقول ما أبوك إلا رجل من المسلمين » انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى .

( كنّا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيّ ) الواو للتحال ( بعده ) قال القارى : أى بعد النبي وأمثاله من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو بعد وجوده انتهى .

والحديث سكّت عنه المنذرى .

٤٦٠٥ - حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان حدثنا جامع بن أبي راشد حدثنا أبو يعلى عن محمد بن الحنفية قال « قلت لأبي : أي الناس خير بمعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أبو بكر ، قال قلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر ، قال : ثم خشيت أن أقول ثم من ، فيقول عثمان ، فقلت : ثم أنت يا أبة ، قال : ما أنا إلا رجل من المسلمين . »

٤٦٠٦ - حدثنا محمد بن مسكين حدثنا محمد - يعني الفريابي - قال سمعت سفيان يقول : « من زعم أن علياً رضي الله عنه كان أحق بالولاية منهما فقد خطأ أباً بكر وعمر والمهاجرين والأنصار رضي الله عن جميعهم وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء . »

٤٦٠٧ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا [حدثني] قبيصة حدثنا

— (عن محمد بن الحنفية) هو ابن علي بن أبي طالب والحنفية أمة (قلت لأبي) أي لعلي بن أبي طالب (قال) أي علي (أبو بكر) أي هو أبو بكر أو أبو بكر هو الخير (ما أنا إلا رجل من المسلمين) وهذا على سبيل التواضع منه مع العلم بأنه حين المسألة خير الناس بلا نزاع ، لأنه بعد قتل عثمان رضي الله عنهم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى .

(قال سمعت سفيان) هو الثوري قاله المزى (من زعم) كما تزعم الشيعة (منهما) أي من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (فقد خطأ) من الفعل (يرتفع له) أي لهذا الزاعم (مع هذا) الزعم والعقيدة الفاسدة (عمل) صالح (إلى السماء) كما في قوله تعالى ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ والحديث سكت عنه المنذرى .

عَبَادُ السَّمَاءِ قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ : « الْخُلَفَاءُ خَمْسَةٌ : أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَانُ وَعَلِيٌّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ » .

## ٨ — باب في الخلفاء

[ باب ما قيل في الخلفاء ]

٤٦٠٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ مُحَمَّدٌ كَتَبْتُهُ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ أَنبَأَنَا [ أَخْبَرَنَا ] مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي أَرَى اللَّيْلَةَ ظُلَّةً يَنْطَفُ مِنْهَا السَّمْنُ وَالْعَسَلُ فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ بِأَيْدِيهِمْ فَالْمُسْتَكْبِرُ وَالْمُسْتَقِيلُ وَأَرَى سَبَبًا وَاصِلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَأَرَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ

— ( الخلفاء ) الراشدون القائمون بأمر الله . والحديث سكت عنه المنذرى .

( باب في الخلفاء )

( ظلة ) بضم الظاء المعجمة أى سحابة لها ظل ، وكل ما أظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة ( ينطف ) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها أى يقطر ( يتكففون ) أى يأخذون بأكفهم . قال الخليل : تكفف بسط كفه ليأخذ ( فالمستكبر والمستقل ) أى فمنهم الآخذ كثيراً ومنهم الآخذ قليلاً ( سبباً ) أى حبلاً ( واصلًا ) أى موصولاً فاعل بمعنى مفعول قاله الخطابي ( أخذت به ) أى —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله :

حديث رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم السمن والعسل وتعبير الصديق رضى الله عنه وكلام المنذرى ، ثم قال :

وهذا يشكل عليه شيثان .

ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرَ فَعَمَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرَ فَعَمَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرَ فَانْقَطَعَ ثُمَّ وَصِلَ فَعَمَلَا بِهِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا بَنِي وَائِي لَتَدَعُنِي فَلَا تُعْبِرُهَا ، فَقَالَ : اعْبُرْهَا ، فَقَالَ : أَمَّا الظُّلَّةُ فَظُلَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَأَمَّا مَا يَنْطَفِ مِنْ السَّمَنِ وَالْعَسَلِ فَهُوَ الْقُرْآنُ لِيُنْهَ وَحَلَاوَتُهُ ، وَأَمَّا الْمُسْتَكْثَرُ وَالْمُسْتَقِيلُ فَهُوَ الْمُسْتَكْثَرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِيلُ مِنْهُ ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَهُوَ الْخَلْقُ الَّذِي أَنْتَ عَلَمِيؤُ تَأْخُذُ بِهِ فَيُعْمَلِيكَ اللَّهُ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ بَعْدَكَ رَجُلٌ فَيَعْمَلُو بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْمَلُو بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ ثُمَّ يُوْصَلُ لَهُ فَيَعْمَلُو بِهِ ، أَيْ رَسُولَ اللَّهِ

— بذلك السبب ( ثم وصل ) بصيغة المجهول ( قال أبو بكر يا بني وائى ) أى أنت مفدى يا بني وائى ( لتدعننى ) بفتح اللام للتأكيـد والـدال والعين وكسر الـدوـن المشددة أى لتتركنى ( فلا أعبرتها ) بضم الموحدة من عبرت الرؤيا بالخلفة إذا فسرتها ( فوعمليـك الله ) أى يرفعك ( ثم يأخذ به بعدك رجل ) هو أبو بكر رضى الله عنه ( ثم يأخذ به رجل آخر ) هو عمر رضى الله عنه ( ثم يأخذ به رجل آخر ) هو عثمان رضى الله عنه ( فينقطع ثم يوصل له فيعملو به ) يعنى أن عثمان كاد أن ينفـطع عن الـلـهـاق بصاحبيه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التى أنـكـروها فـعـبر عنها بانقطاع الحبل ثم وقعت له الشهادة فاتصل فالتحق بهم —

= أحدهما : أن فى نفس الرؤيا « ثم وصل له ، فعلا به » فتفسير الصديق لذلك مطابق لنفس الرؤيا .

والثانى : أن قتل عثمان رضى الله عنه لا يمنع أن يوصل له ، بدليل أن عمر قد قتل ، ومع هذا فأخذ به وعلا به ، ولم يكن قتله مانعاً من علوه به .  
= وقد يحجب عنهما .

لَتَحَدَّثَنِي أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ ؟ فَقَالَ أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا ،  
فَقَالَ أَقْسَمْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتَحَدَّثَنِي مَا الَّذِي أَخْطَأْتُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُقْسِمَ . »

— قاله القسطنطى (أى رسول الله) أى حرف نداء (أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً)  
اختلاف العلماء فى تعيين موضع الخطأ فقليل أخطأ لكونه عبر السمن والعسل  
بالقرآن فقط وهما شيئان وكان من حقه أن يعبرها بالقرآن والسفة ، وقيل غير  
ذلك ، والأولى السكوت فى تعيين موضع الخطأ بل هو الواجب ، لأنه صلى الله  
عليه وسلم سكوت عن بيان ذلك مع سؤال أبى بكر رضى الله عنه ( لا تقسم )  
قال الداودى : أى لا تكرر يمينك فى لا أخبرك ، وقيل معناه إنك إذا  
تفكرت فيما أخطأت به علمته .

== أما الأول فلفظه « ثم وصل له » لم يذكر هذا البخارى ، ولفظ حديثه « ثم  
أخذ به رجل آخر ، فانقطع به ، ثم وصل » فقط ، وهذا لا يقتضى أن يوصل له بعد  
انقطاعه به ، وقال الصديق فى تفسيره فى نفس حديث البخارى « فينقطع به ثم يوصل  
له » فهذا موضع الغلط ، وهذا مما يبين فضل صدق معرفة البخارى ، وغور علمه فى  
إعراضه عن لفظه « له » فى الأول ، وإنما انفرد بها مسلم .

وأما الثانى : فيجيب عنه : بأن عمر رضى الله عنه لم ينقطع به السبب من حيث  
علا به . وإنما انقطع به بالأجل المحتوم ، كما ينقطع الأجل بالسم وغيره ، وأما عثمان  
فانقطع به من حيث وصل له من الجهة التى علا بها ، وهى الخلافة ، فإنه إنما أريد  
منه أن يخلع نفسه ، وإنما قتلوه لعدم إيجابهم إلى خلع نفسه ، خلعه هم بالقتل ظلماً  
وعداوياً فانقطع به من الجهة التى أخذ به منها ، ثم وصل لغيره رضى الله عنه ،  
وهذا سر سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن تعيين موضع خطأ الصديق .

فإن قيل : فلم تكلفتم أنتم بيانه ، وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الصديق من  
تعرفه ، والسؤال عنه ؟ .

٤٦٠٩ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا محمد بن كثير  
حدثنا سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة قال « فأبى أن يخبره » .

— قال النووي : قيل إنما لم يبر النبي صلى الله عليه وسلم قسم أبي بكر لأن  
إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة ، قال ولعل  
المفسدة في ذلك ما علمه من انقطاع السبب بعثمان وهو قتله وتلك الحروب والفتن  
المرية فذكره ذكرها خوف شيوعها انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

قوله ثم يأخذ به بعدك رجل هو أبو بكر ثم يأخذ به رجل آخر هو عمر ،  
ثم يأخذ به رجل آخر فينقطع هو عثمان .

فإن قيل لو كان معنى فونقطع قتل لكان سبب عمر مقطوعاً أيضاً ، قيل  
لم ينقطع سبب عمر لأجل العلو إنما هو قطع لعداوة مخصوصة ، وأما قتل عثمان  
من الجهة التي علا بها وهى الولاية فجعل قتله قطعاً ، وقوله ثم وصل يعنى بولاية  
على ، وقيل إن معنى كتمان النبي صلى الله عليه وسلم موضع الخطأ لئلا يحزن الناس  
بالمعارض لعثمان ، وفيه جواز سكوت العابر وكتمه عبارة الرؤيا إذا كان فيها  
ما يكره وفي السكوت عنها مصلحة انتهى كلام المنذرى .

(فأبى أن يخبره) أى امتنع صلى الله عليه وسلم أن يخبر أبا بكر بما أخطأ —

== قيل : منعه من هذا : ما ذكرناه من تعلق ذلك بأمر الخلافة ، وما يحصل للرايع  
من الحنة ، وانقطاع السبب به ، فأما وقد حدث ذلك ووقع ، فالسكوت فيه كالسكوت  
في غيره : من الوقائع التي يحذر السكوت فيها قبل وقوعها ، سداً للذريعة ، ودرءاً  
للمفسدة ، فإذا وقعت زال المعنى الذى سكنت عنها لأجله .

٤٦١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا ؟ فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتَ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ ، فَرُجِحْتَ [ فَرَجَحْتَ ] أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ ، وَوُزِنَ [ نُمُ ] أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَرُجِحَ [ فَرَجَحَ ] أَبُو بَكْرٍ وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُمَانُ فَرَجِحَ عُمَرُ ، ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .  
( ذات يوم ) أى يوماً ولغة ذات لدفع توهم التجوز بأن يراد باليوم مطلق الزمان لا النهار ، وقيل ذات مقحم قاله القارى ( كان ) حرف مشبه بالفعل ( فوزنت ) بصيغة المجهول المخاطب ( أنت ) ضمير فصل وتأكيد لتصحيح العطف ( فرجعت ) ضبط بالقلم فى بعض النسخ بضم الراء وكسر الجيم وفى بعضها بفتح الراء والجيم ( ثم رفع الميزان ) .

قال القارى : فيه إيماء إلى وجه ما اختلف فى تفضيل على وعثمان ( فرأينا الكراهية فى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وذلك لما علم صلى الله عليه وسلم من أن تأويل رفع الميزان انحطاط رتبة الأمور وظهور الفتن بعد خلافة عمر ، ومعنى رجحان كل من الآخر أن الراجح أفضل من المرجوح .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن .

قيل : يحتمل أن يكون النهى صلى الله عليه وسلم كره وقوف التخبير ، وحصر درجات الفضائل فى ثلاثة ورجا أن يكون فى أكثر من ذلك فأعلمه الله أن التفضيل انتهى إلى المذكور فيه فساء ذلك انتهى كلام المنذرى . —

٤٦١١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم: « أَيْسَكُمُ رَأَى رُؤْيَا ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ وَلَمْ يَذْكُرْ الْكَرَاهِيَةَ قَالَ فَاسْتَأْذَنَّا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي فَسَأَلَهُ ذَلِكَ - فَقَالَ : خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمَلِكَ مَنْ يَشَاءُ » .

— ( فذكر معناه ) أى معنى الحديث السابق ( فاستأذنه ) أى حزن واغتم وهو افتعل من السوء ( لها ) أى للرؤيا .

قال الخطابي : معناه كرهها حتى تبينت المساواة في وجهه ( يعنى ) هذا قول الراوى ( فسأله ) أى فأحزن النبي صلى الله عليه وسلم ( ذلك ) أى ما ذكره الرجل من رؤياه ( فقال ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( خلافة نبوة ) بالإضافة ورفع خلافة على الخبر ، أى الذى رأيت خلافة نبوة ، وقيل التقدير هذه خلافة ( ثم يؤتى الله الملك من يشاء ) وقيل أى انتقضت خلافة النبوة يعنى هذه الرؤيا دالة على أن الخلافة بالحق تنقضى حقيقتها وتنتهى بانقضاء خلافة عمر رضى الله عنه كذا فى المرقاة .

قال الطيبي : دل إضافة الخلافة إلى النبوة على أن لا ثبوت فيها من طلب الملك والمنازعة فيه لأحد وكانت خلافة الشيعة رضى الله عنهما على هذا وكون المرجوحية انتهت إلى عثمان رضى الله عنه دل على حصول المنازعة فيها ، وأن الخلافة فى زمن عثمان وعلى رضى الله عنهما مشوبة بالملك ، فأما بعدها فكانت ملكا عضوضا انتهى .

وقد بسط الكلام فيما يتعلق بالخلافة الذى لا مزيد عليه الشيخ الأجل الحديث ولى الله الدهلوى فى إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء ، وهو كتاب لم —



٤٦١٢ — حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حَرْب عن الزُّبَيْرِ  
عن ابنِ شهابٍ عن عمرو بنِ أبان بنِ عثمانَ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ أنَّه  
كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَرَى اللَّيْلَةَ رَجُلٌ  
صَالِحٌ أَنْ أَبَا بَكْرٍ نِيِطَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنِيِطَ عُمَرُ بِأَبِي بَكْرٍ  
وَنِيِطَ عُثْمَانُ بِعُمَرَ . قَالَ جَابِرٌ : فَلَمَّا قُمْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قُلْنَا : أَمَّا الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمَّا تَنْوِطُ  
بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فَهُمْ وَلَاةُ هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ يُونُسُ وَشُعَيْبٌ لَمْ يَذْكُرَا عُمَرَا .

— يؤلف مثله في هذا الباب ، وفي كتابه : قرة العيين في تفضيل الشيخين ،  
والله أعلم .

قال المفزري : في إسناده على بن زيد بن جعدان القرشي التيمي ، ولا  
يحتاج بحديثه .

( أرى ) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح الهاء أى أبصر في منامه ( نيط )  
بكسر أوله أى علق .

قال الخطابي : النوط التعليق والتنوط التعلق .

قال الطبري : كان من الظاهر أن يقول رأيت نفسى الليلة وأبو بكر نيط بي  
فجرد منه صلى الله عليه وسلم لكونه رسول الله وحبيبه رجلا صالحا ، ووضع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع رجلا تفخيما غب تفخيما انتهى ( وأما تنوط  
بعضهم ببعض ) أى تعلقهم واتصالهم ( فهم ولادة هذا الأمر ) أى أمر الدين  
( قال أبو داود رواه يونس وشعيب ) يعنى عن الزهرى ( لم يذكرا عمرا )  
أى عمرو بن أبان .

٤٦١٣ - حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا عفان بن مسلم أخبرنا حماد بن سلمة عن أشعث بن عمار الرخني عن أبيه عن ممرة بن جندب **« أن رجلاً قال : يا رسول الله إني رأيت كأن دلوًا دلى من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شرباً ضعيفاً ، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشطت وانتضج عليه منها شيء »** .

٤٦١٤ - حدثنا علي بن سهل الرملي أخبرنا الوليد أخبرنا سعيد بن

— قال المنذرى : فعلى ما ذكره أبو داود عنهما يكون الحديث منقطعاً . لأن الزهري لم يسمع من جابر بن عبد الله .

( رأيت ) أى فى المنام ( دلى ) بهيئة المجهول من التدلية أى أرسل ( فأخذ بعراقيها ) قال الخطابي هى أعواد تخالف بينها ثم تشد فى عرى الدلو وتعلق بها الحبل واحدها عرقوة ( حتى تضلع ) أى شرب وافراً حتى روى فتمدد جنبه وضلوعه ( فانتشطت ) قال الخطابي : انتشاط الدلو اضطرابها حتى ينتضج ماؤها ( وانتضج عليه ) أى على على ( منها ) أى من الدلو ( شيء ) أى شيء من الماء .

قال الخطابي : وأما قوله فى أبى بكر فشرب شرباً ضعيفاً ، فإنما هو إشارة إلى قصر مدة أمر ولايته وذلك أنه لم يعش بعد الخلافة أكثر من سنتين وشيء وبقي عمر عشر سنين وشيئاً ، فذلك معنى تضامه والله أعلم . والحديث سكت عنه المنذرى .

عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ : « لَتَمَخُرَنَّ الرُّومُ الشَّامَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا إِلَّا دِمَشْقُ وَعَمَانُ » .

٤٦١٥ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَائِرٍ الْمُرِّيُّ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الْعَلَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْأَعْيَسِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَلْمَانَ يَقُولُ : « سَيَأْتِي مَلِكٌ مِنْ مُلُوكِ الْعَجَمِ يَظْهَرُ عَلَى الْمَدَائِنِ كُلِّهَا إِلَّا دِمَشْقَ » .

٤٦١٦ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْعَلَاءِ عَنْ مَكْحُولٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَوْضِعُ فُسْطَاطِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَلَاخِمِ أَرْضٌ يُقَالُ لَهَا الْقُوطَةُ » .

— ( لَتَمَخُرَنَّ ) بِالْفَتْحِ الْمَنْقُولَةُ مِنْ مَخَرَتْ السَّفِينَةُ وَتَمَخَّرَ كَيْمَنَعَ وَيَفْعَرُ إِذَا جَرَتْ تَشَقَّ الْمَاءُ مَعَ صَوْتٍ . وَكَانَ مَرَادُهُ بِهَذِهِ الْآثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ بَيَانُ انْقِضَاءِ الْخِلَافَةِ وَظُهُورِ الْفِتَنِ بَعْدَ زَمَانِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذًا فِي فَتْحِ الْوُدُودِ ( الرُّومُ ) فَاعِلُ ( الشَّامُ ) مَفْعُولٌ ، وَالْمَعْنَى تَدْخُلُ الرُّومُ الشَّامَ وَتَخْوُضُهُ وَتَجُوسُ خِلَالَهُ ، فَتُشْبِهُهَا بِمَخَرِ السَّفِينَةِ الْبَحْرَ ( لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا إِلَّا دِمَشْقُ وَعَمَانُ ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : عَمَانُ كَغَرَابِ بِلَدِ الْبَلْبَيْنِ وَيَصْرَفُ وَكَشْدَادُ بِلَدِ الشَّامِ . وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِي نَسْخَةِ الْمُنْذَرِيِّ ، وَأُورِدَهُ الْمَزْيِيُّ فِي الْمُرَاسِيلِ وَقَالَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الرُّوَاةِ .

( أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْأَعْيَسِ ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ ( يَظْهَرُ عَلَى الْمَدَائِنِ ) أَيْ يَغْلِبُ عَلَيْهَا . وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا لَيْسَ فِي نَسْخَةِ الْمُنْذَرِيِّ .

وَقَالَ الْمَزْيِيُّ فِي الْمُرَاسِيلِ وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ الْأَوْثَرِيِّ وَحْدَهُ انْتَهَى .  
( مَوْضِعُ فُسْطَاطِ الْمُسْلِمِينَ ) الْفُسْطَاطُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ السِّينِ وَبَطْنِ الْيَمَنِ —

٤٦١٧ — حدثنا أَبُو ظَفَرٍ عَبْدُ السَّلَامِ أَخْبَرَنَا جَعْفَرٌ عَنْ عَوْفٍ قَالَ  
« سَمِعْتُ الْحُجَّاجَ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ : إِنْ مَثَلَ عُثْمَانُ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ عِيسَى  
ابْنِ مَرْيَمَ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ يَقْرَؤُهَا وَيُفَسِّرُهَا : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى  
إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بِشِيرٍ إِلَيْنَا بِيَدِهِ  
وَالِىَ أَهْلِ الشَّامِ » .

— مهملتين الخباء من شعر أو غيره (في الملاحم) جمع ملحمة وهى الحرب وموضع  
القتال (أرض يقال لها الغوطة) بضم الغين المعجمة : اسم البساتين والمياه  
حول دمشق .

والمعنى ينزل جيش المسلمين ويجتمعون هناك . وهذا الحديث أيضاً ليس  
في نسخة المنذرى .

وقال المزى في كتاب المراسيل من الأطراف أخرجه أبو داود وقيل إنه في  
رواية اللؤلؤى فقط انتهى .

وتقدم الحديث متصلاً مرفوعاً من حديث أبي الدرداء أتم من هذا في باب  
المعقل من الملاحم .

( إِنْ مَثَلَ عُثْمَانُ ) بن عثمان ( ومطهرك من الذين كفروا ) وتام الآيه هكذا  
﴿ وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ﴾ ( يشير ) أى الحجاج  
عند قراءة قوله تعالى ﴿ وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا ﴾ ( إلينا ) أى  
إلى أهل العراق ( بيده ) الضمير للحجاج ، وهذا مقول عوف بن أبي جيسلة  
وهو بصرى ( وإلى أهل الشام ) عطف على قوله إلينا .

ومقصود الحجاج من تمثيل عثمان رضى الله عنه بعيسى عليه السلام إظهار  
عظمة الشأن لعثمان ومن تبعه من أمراء بنى أمية ومن تبعهم الذين كانوا في الشام —

٤٦١٨ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني أخبرنا جرير بن

وأخبرنا زهير بن حرب قال أخبرنا جرير عن المغيرة عن الربيع بن خالد  
الضبي قال « سمعت الحجاج يخطب فقال في خطبته رسول أحدكم في حاجته  
أكرم عليه أم خليفته في أهله ؟ فقلت في نفسي : لله على ألا أصلي

— والعراق وتنقيص غيرهم ، يعني مثل عثمان كمثل عيسى عليه السلام ومثل  
متبعيه كمثل متبعيه ، فكما أن الله تعالى جعل متبعي عيسى عليه السلام  
فوق الذين كفروا كذلك جعل متبعي عثمان رضي الله عنه من أهل الشام  
وأهل العراق فوق غيرهم ، بحيث جعل فيهم الخلافة ورفعها عن غيرهم فصاروا  
غالبين على غيرهم .

قال السفدي : لعله أشار بهذه الإشارة عند قوله تعالى : ﴿ وجعل الذين  
اتبعوك ﴾ وأراد بهذا أن أهل الشام تبعوا عثمان فرفعهم ووضع فيهم الخلافة ،  
وغيرهم اتبعوا علياً فأذلهم الله ورفع عنهم الخلافة انتهى . وهذا الأثر أيضاً ليس  
في نسخة المنذرى .

وقال المزني في الأطراف في كتاب المراسيل : أخرجه أبو داود في السنة عن  
أبي ظفر عبد السلام بن مطهر عن جعفر بن سليمان عن عوف بن أبي جميلة  
الأعرجي وهو في رواية ابن داسة وغيره انتهى .

( رسول أحدكم في حاجته ) صفة رسول أي الذي أرسله في حاجته  
( أكرم عليه ) الضمير المجرور لأحدكم ( أم خليفته في أهله ) أي خليفته الذي  
استخلفه في أهله .

وحاصله أن خليفة الرجل الذي استخلفه في أهله يكون أكرم عنده وأحب  
وأفضل من رسوله الذي أرسله في حاجته .

خَلَقَكَ صَلَآةً أَبَدًا وَإِنْ وَجَدْتُ قَوْمًا يُجَاهِدُونَكَ لِأَجَاهِدَكَ مَعَهُمْ . زَادَ  
إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ قَالَ : فَقَاتَلَ فِي الْجُمُحِ حَتَّى قُتِلَ .

— والظاهر أن مقصود الحجاج الظالم عن هذا الكلام الاستدلال على تفضيل  
عبد الملك بن مروان وغيره من أسراء بنى أمية على الأنبياء عليهم السلام بأن  
الأنبياء إنما كانوا رسلا من الله تعالى وبيافين أحكامه فحسب ، وأما عبد الملك  
وغيره من أسراء بنى أمية فهم خلفاء الله تعالى ، ورتبة الخلفاء يكون أعلى من  
الرسل ، فإن كان مراد الحجاج هذا كما هو الظاهر وليس إرادته هذا ببعيد منه  
كما لا يخفى على من اطلع على تفاصيل حالاته فهذه مغالطة منه شنيعة تكفره  
بلا مرية ، ألم يعلم الحجاج أن جميع الرسل خلفاء الله تعالى في الأرض ، ولم يعلم  
أن جميع الأنبياء أكرم عند الله من سائر الناس ، ولم يعلم أن سيد الأنبياء  
محمد صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم عليه السلام ويلزم على كلامه هذا ما يلزم  
فنعوذ بالله من أمثال هذا الكلام .

قال السدي : وكأنه أراد نعوذ بالله تعالى من ذلك — تفضيل المروانيين على  
الأنبياء بأنهم خلفاء الله — فإن أراد ذلك فقد كفر جهنم . وما أبعد عن الحق  
وأضله ، نسأل الله العفو والعافية وإلا فلا يظهر لكلامه معنى انتهى ( فقاتل )  
أى الربيع بن خالد ( فى الجمجم ) قال فى النهاية : الجمجمة قدح من خشب والجمع  
الجمجم وبه سى دبر الجمجم وهو الذى كانت به وقعة عبد الرحمن بن الأشعث  
مع الحجاج بالعراق لأنه كان يعمل به أقذاح من خشب .

وفى حديث طلحة أنه رأى رجلا يضحك فقال إن هذا لم يشهد الجمجم ،  
يريد وقعة دبر الجمجم أى أنه لو رأى كثرة من قتل به من قراء المسلمين  
وساداتهم لم يضحك انتهى . وهذا الأثر أيضاً ليس فى نسخة المنذرى .  
وقال المزى فى الأطراف : قيل إنه فى رواية الثؤلى وحده انتهى . —

٤٦١٩ — حدثنا محمد بن العلاء أخبرنا أبو بكر عن عاصم قال :  
 سمعت الحجاج وهو على المنبر يقول : اتقوا الله ما استطعتم ليس فيها  
 مننوية ، واسمعوا وأطيعوا ليس فيها مننوية لأمر المؤمنين عبد الملك  
 والله لو أمرت الناس أن يخرجوا من باب من المسجدين فخرجوا من باب  
 آخر لحلت لي دماؤهم وأموالهم ، والله لو أخذت ربيعة بمضرة لكان  
 ذلك لي من الله حلالاً [حلالاً] أو باعذيري من عبد هذيل يزعم أن قراءته من  
 عند الله ، والله ما هي إلا رجز من رجز الأعراب ما أنزلها الله على نبيه

— ( قال سمعت الحجاج ) وكان والياً من جانب عبد الملك بن مروان ( ليس  
 فيها ) أى فى هذه الآية ( مننوية ) بفتح الميم وسكون المثلثة وفتح النون وكسر  
 الواو وتشديد الياء أى استثناء ( لأمر المؤمنين ) متعلق باسمعوا وأطيعوا  
 ( عبد الملك ) بدل من أمير المؤمنين ( والله لو أخذت ربيعة بمضرة ) أى بجزيرتهم  
 يريد أن الأحكام مفوضة إلى آراء الأسراء والسلاطين .

وكلامه هذا مردود باطل مخالف للشريعة ( وباعذيري من عبد هذيل )  
 أراد به عبد الله بن مسعود الهذلى أى من الذى يعذرنى فى أمره ولا يلومنى .  
 قاله السندى ( والله ) الواو للقمم ( ما هي ) أى ليس قراءته ( إلا رجز من رجز  
 الإعراب ) الرجز بحر من بحور الشعر معروف ونوع من أنواعه يسكون كل  
 مصراع منه مفرداً وتسمى قصائده أراجيز واحدها أرجوزة ، فهو كهمة السجع  
 إلا أنه فى وزن الشعر كذا فى النهاية ( ما أنزلها الله ) أى القراءة التى يقرأها  
 عبد هذيل ويزعم أنها من عند الله ما أنزلها الله تعالى أى ليست تلك القراءة  
 بقرآن منزل من الله تعالى بل هى رجز من أراجيز العرب .

وما قاله الحجاج كذب صريح وافتراء قبيح على عبد الله بن مسعود رضى —

عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَعَذِيرِي مِنْ هَذِهِ الْحُمْرَاءُ يَزْعُمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَزْمِي بِالْحَجَرِ  
فَيَقُولُ لِي أَن يَقَعَ الْحَجَرُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ ، فَوَاللَّهِ لَأَدْعِيَهُمْ كَالْأَمْسِ الدَّابِرِ .  
قَالَ فَذَكَرْتُهُ لِلْأَعْمَشِ فَقَالَ : أَنَا وَاللَّهِ سَمِعْتُهُ مِنْهُ .

٤٦٢٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ الْأَعْمَشِ  
قَالَ سَمِعْتُ الْحُجَّاجَ يَقُولُ عَلَى الْمَنِيرِ : هَذِهِ الْحُمْرَاءُ هَبْزٌ هَبْزٌ ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْ قَدْ  
قَرَعْتُ عَصًا بَعْضًا لَأَذَرْتَهُمْ كَالْأَمْسِ الذَّاهِبِ - يَعْنِي الْمَوَالِي .

— اللَّهُ عَنْهُ وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَتْ مِمَّا أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اسْتَقْرُوا الْقُرْآنَ مِنْ  
أَرْبَعَةٍ : مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حَسْبِيفَةَ ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ كَعْبٍ ،  
وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

قَالَ السُّنْدِيُّ : وَأَرَادَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسُكُونِهِ ثَبَتَ عَلَى  
قِرَاءَتِهِ وَمَا رَجَعَ إِلَى مُصْحَفِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( مِنْ هَذِهِ الْحُمْرَاءِ ) يَعْنِي الْعَجَمَ  
وَالْعَرَبَ تَسْمَى الْمَوَالِي الْحُمْرَاءَ ( يَزْعُمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَزْمِي بِالْحَجَرِ فَيَقُولُ لِي أَن يَقَعَ  
الْحَجَرُ ) أَيْ عَلَى الْأَرْضِ ( قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ ) هَذَا مَفْعُولٌ يَقُولُ لَعَلَّ مُرَادَ الْحُجَّاجِ  
أَنَّ الْمَوَالِي يُوقِعُونَ الْفَسَادَ وَالشَّرَّ وَالْفِتْنَةَ وَيَقُولُونَ عَقِيبَ إِبْقَاعِ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ  
قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَرْمُونَ الْحُجَّارَةَ ( فَوَاللَّهِ لَأَدْعِيَهُمْ ) أَيْ لَأَتْرُكْنَهُمْ  
( كَالْأَمْسِ الدَّابِرِ ) أَيْ كَالْيَوْمِ الْمَاضِي أَيْ أَتْرُكُهُمْ مَعْدُومِينَ هَالِكِينَ .

قَالَ الْمِزِّي : أَثَرُ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجَسِ وَأَثَرَانِ الْأَعْمَشِ قَوْلِهِ مِنْ رِوَايَةِ  
الْأَوْثَانِيِّ وَحْدَهُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ انْتَهَى ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي مَخْتَصَرِهِ .

( هَذِهِ الْحُمْرَاءُ ) أَيْ الْمَوَالِي ( هَبْزٌ هَبْزٌ ) الْهَبْرُ الضَّرْبُ وَالْقَطْعُ أَيْ هَذِهِ الْمَوَالِي  
يَسْتَحِقُّونَ الْقَطْعَ وَالضَّرْبَ ( أَمَا ) بِالتَّخْفِيفِ حَرْفُ تَنْبِيْهِهِ ( لَوْ قَدْ قَرَعْتُ عَصًا -



٤٦٢١ - حدثنا قطن بن نَسِيرٍ أخبرنا جَعْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - أخبرنا دَاوُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ قَالَ : « جَمَعْتُ مَعَ الْحُجَّاجِ فَخَطَبَ فَنَذَرَ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِمَّاشٍ قَالَ فِيهَا [فِيهِ] : فَانْتَمِعُوا وَأَطِيعُوا الْخَلِيفَةَ اللَّهَ وَصَفِيَّهِ [لِصَفِيِّهِ] عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ قَالَ وَلَوْ أَخَذْتُ رَبِيعَةَ بِمَضَرٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الْحَمْرَاءِ .

٤٦٢٢ - حدثنا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُهْمَانَ عَنْ سَفِينَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ أَوْ مُلْكَةً مَنْ يَشَاءُ .

( بعضا ) أى ضربت العصا بالعصا والمعنى لو أريد قتلهم وهلاكهم (لأذنبهم) أى لا تركبهم وأجعلهم معدومين ( يعنى الموالى ) هذا تفسير للحمراء من بعض الرواة .

( قطن بن نسير ) بنون ومهملة مصغراً ( قال جمعت ) بتشديد الجيم أى صليت الجمعة . وهذه آثار الحجاج ليست فى أكثر النسخ الموجودة ، وكذا ليست فى مختصر المنذرى .

وهذه الآثار لا تستحق أن توضع فى كتاب السفة . وإنما ساق المؤلف الإمام آثار هذا الرجل الفاسق لإظهار جوره وفسقه ولبيان أن أسماء بنى أمية وإن صاروا خلفاء متغلبين لكن ليسوا أهلاً لها ، وإنما هم الأمراء الظالمون لا الخلفاء العادلون والله أعلم .

( عن سفينة ) مولى النبی صلى الله عليه وسلم أو مولى أم سلمة وهى أعتقته ( خلافة النبوة ثلاثون سنة ) قال العلقمى : قال شيخنا : لم يكن فى الثلاثين بعده صلى الله عليه وسلم إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن .

قال سَعِيدٌ قال [ لِي ] سَفِينَةُ : أَمْسِكَ عَلَيْكَ أَبَا بَكْرٍ سَنَتَيْنِ ، وَعُمَرَ عَشْرًا ، وَعُمَانَ اثْنَتَيْ عَشَرَ [ اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ ] ، وَعَلَى كَذَا قال سَعِيدٌ . قُلْتُ

— قالت : بل الثلاثون سنة هي مدة الخلفاء الأربعة كما حررته فدة خلافة أبي بكر سفتان وثلاثة أشهر وعشرة أيام ، ومدة عمر عشر سنين وسنة أشهر وثمانية أيام ، ومدة عثمان أحد عشر سنة وأحد عشر شهرًا وتسعة أيام ، ومدة خلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام . هذا هو التحرير فلعلهم ألفوا الأيام وبعض الشهور . وقال النووي في تهذيب الأسماء : مدة خلافة عمر عشر سنين وخمسة أشهر وإحدى وعشرين يومًا ، وعثمان اثنتي عشرة سنة إلا ست ليال ، وعلى خمس سنين وقيل خمس سنين إلا أشهرًا ، والحسن نحو سبعة أشهر انتهى كلام النووي والأمر في ذلك سهل . هذا آخر كلام العلقمي .

( ثم يؤتى الله الملك أو ملكه من يشاء ) شك من الراوي . وعند أحمد في مسنده من حديث سفينة « الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملكا بعد ذلك . قال المناوي : أي بعد انقضاء زمان خلافة النبوة يكون ملكا لأن اسم الخلافة إنما هو لمن صدق عليه هذا الاسم بعمله للسنة والخلفاء ملوك لا خلفاء ، وإنما تسموا بالخلفاء خلفهم الماضي .

وأخرج البيهقي في المدخل عن سفينة : « أن أول الملوك معاوية رضي الله عنه » والمراد بخلافة النبوة هي الخلافة الكاملة وهي منحصرة في الخمسة فلا يعارض الحديث « لا يزال هذا الدين قائمًا حتى يملك اثنتي عشرة خليفة » لأن المراد به مطلق الخلافة والله أعلم . انتهى كلامه بتغيير ( أمسك عليك أبا بكر سنتين ) أي عده واحسب مدة خلافته ( وعلى كذا ) أي كذا عد خلافته وكان هو من الخلفاء الراشدين ، ولم يذكر سفينة مدة خلافة علي رضي الله عنه . وتقدم ذكر مدة الخلافة لهؤلاء الخلفاء والله أعلم .

لِسَفِينَةَ : إِنْ هُوَ لَاءَ يَزْعُمُونَ أَنْ عَلِيًّا لَمْ يَسْكُنْ بِخَلِيفَةٍ ، قَالَ : كَذَبَتْ  
أُسْتَاهُ بَنِي الزَّرْقَاءِ - يَعْنِي بَنِي مَرْوَانَ ح . وأخبرنا عمرو بن عوف  
أخبرنا هُشَيْمٌ عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ الْمَعْنَى جَمِيعًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُهْمَانَ عَنْ  
سَفِينَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَفَةً  
نَحْمُ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ ، أَوْ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ » .

— ولفظ أحمد في مسنده من حديث حماد بن سلمة وعبد الصمد كلاهما عن  
سعيد بن جهمان . قال سفينه : أمسك خلافة أبي بكر رضى الله عنه سنتين ،  
وخلافة عمر رضى الله عنه عشر سنين وخلافة عثمان رضى الله عنه اثني عشر  
سنة وخلافة علي رضى الله عنه ست سنين (إن هؤلاء) أى بنى مروان (كذبت  
أستاه بنى الزرقاء) الأستاذ جمع أستاذ وهو المعجز ويطلق على حلقة الدبر وأصله  
سته بفتححتين والجمع أستاذ ، والمراد أنه كلمة خرجت من دبرهم ، والزرقاء امرأة  
من أمهات بنى أمية . كذا في فتح الودود .

قال المذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن لا نعرفه  
إلا من حديث سعيد . هذا آخر كلامه . وسعيد بن جهمان وثقه يحيى بن معين  
وأبو داود السجستانى . وقال أبو حاتم الرازى : شيوخ يكتب حديثه ولا يحتج  
به . هذا آخر كلامه .

وجهمان بضم الجيم وسكون الميم وهاء مفتوحة وبعد الألف نون . وسفينه  
لقب واسمه مهران وقيل رومان وقيل نجران وقيل قيس وقيل عمير ، وقيل غير  
ذلك ، وكفنيته أبو عبد الرحمن وقيل أبو البختري والأول أشهر ، وهو مولى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مولى أم سلمة رضى الله عنها ح (أخبرنا عمرو  
ابن عوف) قال المزمى فى الأطراف : حديث عمرو بن عوف فى رواية أبى الحسن  
ابن العبد وأبى بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

٤٦٣٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ أَنَّ أَبَا حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَالِمٍ الْمَازِنِيِّ وَسُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَالِمٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ : « ذَكَرَ سُفْيَانُ رَجُلًا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَالِمٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ ابْنِ عَمْرٍو بْنَ نَفِيلٍ قَالَ : لَمَّا قَدِمَ فَلَانَ إِلَى السَّكُوفَةِ أَقَامَ فَلَانٌ خُطْبِيًّا فَأَخَذَ بِيَدِي سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ : أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا الظَّالِمِ فَأَشْهَدُ عَلَى النَّسْعَةِ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَلَوْ شَهِدْتُ عَلَى الْعَاصِرِ لَمْ أَتِمَّ . قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ : وَالْعَرَبُ يَقُولُ آتَمَّ . قُلْتُ وَمَنِ النَّسْعَةُ ؟ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى حِرَاءٍ : أَتُبْتُ حِرَاءَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ

— ( عن ابن إدريس ) هو عبد الله ( وسفيان ) هو ابن عيينة أو الثوري وهو معطوف على ابن إدريس أي محمد بن العلاء يروي عن عبد الله بن إدريس وسفيان بن عيينة ( قال ) أي محمد بن العلاء ( فيما بينه ) أي بين هلال بن إساف ( سمعت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ) هو أحد العشرة المبشرة بالجنة ( لما قدم فلان إلى السكوفة أقام فلان خطيباً ) قال في فتح الودود : ولقد أحسن أبو داود في الكناية عن اسم معاوية ومغيرة بفلان سترأ عليهما في مثل هذا الجمل لكونهما صحابيين ( فأخذ بيدي سعيد بن زيد ) هذا مقول عبد الله بن ظالم ( فقال ) أي سعيد ( إلى هذا الظالم ) يعني الخطيب . قال بعض العلماء : كان في الخطبة أمر يضاً بسبب على رضى الله عنه أو بتفضله معاوية رضى الله عنه عليه ونحوه ولذلك قال سعيد ما قال انتهى ( لم أتم ) بالإمالة أي لم آتم . قال الخطابي : لم أتم لغة لبعض العرب يقولون أتم مكان آتم ( فات ومن النسعة ) —

قُلْتُ : وَمَنِ النَّسْعَةُ ؟ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قُلْتُ : وَمَنِ الْعَاشِرُ ؟ فَتَلَا : هَذِهِ هُنِيَّةٌ ثُمَّ قَالَ : أَنَا .

قال أبو داود : رواه الأشجعي عن سُفْيَانَ عن مَنْصُورٍ عن هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عن ابنِ حَيَّانٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَالِمٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوُهُ .

٤٦٢٤ — حدثنا حفص بن عمر النمري [ الثميري ] أخبرنا شعبة عن الحر بن الصيَّاح عن عبد الرحمن بن الأَنْسِ « أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ فَذَكَرَ رَجُلٌ عَالِيًّا فَقَامَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ : أَتَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— من استفهامية ( وهو على حراء ) بكسر الحاء وهاء جبل بمكة .

قال النووي : الصحيح أنه مذكر ممدود مصروف ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أي قال سعيد بن زيد : أحدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فتلا ) أي تأخر ( هنية ) أي ساعة يسيرة ( رواه الأشجعي ) هو عبيد الله ابن عبد الرحمن . قال الحافظ ثقة مأمون أثبت الفاس كتابا في النورى انتهى . وزاد الأشجعي في روايته بين هلال بن يساف وبين عبد الله بن ظالم ، واسطة ابن حيان .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح وقد أخرجه مسلم والترمذى والنسائى من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

( حدثنا حفص بن عمر النمري ) بفتح النون والميم قال الحافظ : ثقة ثبت عيب بأخذ الأجرة على الحديث ( عن الحر ) بضم الحاء وتشديد الراء ( بن — ( ٢٦ — عون المعبود ١٢ )

عليه وسلم أَنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ : عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ ، النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ ، وَعُمَانُ فِي الْجَنَّةِ ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ فِي الْجَنَّةِ ، وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَلَوْ شِئْتَ لَسَمَّيْتُ الْعَاشِرَ .  
 قَالَ فَقَالُوا : مَنْ هُوَ ؟ فَسَكَتَ . قَالَ فَقَالُوا : مَنْ هُوَ ؟ قَالَ [ فَقَالَ ] : هُوَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ .

٤٦٢٥ — حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ ابْنُ الْمُثَنَّى النَّخَعِيُّ حَدَّثَنِي جَدِّي رِيَّاحُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : « كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ فُلَانٍ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَعِنْدَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ فَجَاءَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ صَمْرُو بْنِ نُفَيْلٍ فَرَحَّبَ بِهِ وَحَيَّاهُ وَأَتَمَعَدَهُ عِنْدَ رَجُلٍ عَلَى السَّرِيرِ ، فَجَاءَ

— الصياح ) بمهمله ثم تحتانية وآخرة مهملة ( وسعد بن مالك في الجنة ) هو سعد ابن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك ( قال فقالوا من هو ) أي قال عبد الرحمن ابن الأخنس فقال الناس من العاشر ( فسكت ) أي سعيد بن زيد ( قال هو ) أي العاشر ( سعيد بن زيد ) يعني نفسه .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى النسائي .

( ريح بن الحارث ) بكسر الراء ثم التحتانية وهو بدل من جدى ( عغد فلان ) قال في فتح الودود : هو المغيرة بن شعبة ( فرحب به ) قال في المصباح : رحب به بالتشديد قال له مرحباً أي قال مغيرة بن شعبة لسعيد بن زيد مرحباً ( وحياه ) بتشديد الياء في المصباح ، وحياه تحية أصله الدعاء بالحياة ثم كثر حتى استعمل في مطلق الدعاء ، ثم استعمله الشرع في دعاء مخصوص ، وهو سلام عليك انتهى .

رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُقَالُ لَهُ قَيْسُ بْنُ عَلْقَمَةَ فَاسْتَقْبَلَهُ وَسَبَّ فَسَبَّ [وَسَبَّ  
فَسَبَّ] فَقَالَ سَمِيدٌ : مَنْ يَسُبُّ هَذَا الرَّجُلَ؟ قَالَ : يَسُبُّ عَلِيًّا. قَالَ : لَا أَرَى  
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَبُّونَ عِنْدَكَ ثُمَّ لَا تُنْكِرُوا وَلَا تُغَيِّرُوا  
أَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ، وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ أَقْوَلَ عَلَيْهِ  
مَا لَمْ يَقُلْ فَيَسْأَلْنِي عَنْهُ غَدًا إِذَا لَقِيتُهُ ، أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ ،  
وَسَاقٌ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ شَهِدْ رَجُلًا مِنْهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَغَيِّرُ فِيهِ وَجْهَهُ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ وَلَوْ عُمَرُ عُمَرُ نُوْحٍ .

— ( وأقعدته ) الضمير المذنوب إلى سعيد بن زيد ( فاستقبله ) أى استقبل  
مغيرة قيساً ( يسبون ) بصيغة الجھول ( إني لأفنى أن أقول عليه ) أى على النبي  
صلى الله عليه وسلم ( ما لم يقل ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( فيسألني عنه )  
الضمير المجرور يرجع إلى ما ( غدا إذا لقيته ) أى يوم القيامة والواو في قوله  
وإني لأحال والجملة حال وقعت بين قوله يقول ومقولته وهو أبو بكر في الجنة الخ  
( وساق معناه ) أى معنى الحديث السابق ( قال لمشهد ) اللام للتأكيد ومشهد  
مضاف إلى رجل . في الصباح : المشهد المحضر وزنا ومعنى انتهى وجمعه مشاهد  
وفي الجمع المغازى المشاهد لأنهم اوضع الشهادة ( منهم ) من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم ( يغبر فيه ) أى في ذلك المشهد ( وجهه ) فاعل يغبر والمعنى أن حضور  
رجل من الصحابة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضع الفوز لأجل  
الجهاد حال كون الرجل يصيب التراب في وجهه هو خير من عمل أحدكم مادام  
عمره ( ولو عمر عمر نوح ) بصيغة الجھول أعطى عمر نوح .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

٤٦٢٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ح . وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى الْمَعْنَى قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ « أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَعِدَ أَحَدًا فَتَبِعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ فَضَرَبَهُ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرِجْلِهِ وَقَالَ : اثْبُتْ أَحَدُ نَبِيِّ وَصِدِّيقٍ وَشَهِيدَانِ » .

٤٦٢٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ الرَّمْلِيُّ أَنَّ اللَّيْثَ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِّنْ بَايَعٍ [ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ بَايَعَ ] تَحْتَ الشَّجَرَةِ » .

— ( صعد ) بكسر العين أى طلع ( أحدا ) أى جبل أحد ( فتبعه ) أى النبی صلی الله علیه وسلم فی الصعود ( فرجف ) أى تحرك جبل أحد ( فضربه ) أى أحداً ( وقال اثبت أحد ) بالضم حذف عنه حرف النداء ( نبی وصدیق وشهیدان ) أى علیک نبی وصدیق وهو أبو بکر رضی الله عنه وشهیدان أى عمر وعثمان رضی الله عنهما . وتحرك أحد کان من المباہاة .

قال المزنی فی الأطراف : الحديث أخرجه البخاری فی فضل أبی بکر وفی فضل عمر وأبو داود فی السنة ، والترمذی فی المناقب وقال حسن صحیح وأخرجه النسائی انتهى .

( لا یدخل النار أحد من بايع تحت الشجرة ) وهم أهل بیعة الرضوان . قال المنذری : وأخرجه الترمذی والنسائی ، وقال الترمذی حسن صحیح . هذا آخر كلامه . وأخرجه مسلم فی صحیحہ من حدیث جابر بن عبد الله عن أم مبشر أنها سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم يقول عند حفصة « لا یدخل —



٤٦٢٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سلمة ح وحدثنا

أحمد بن سنان أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا [أبناءنا] حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال موسى فلعل الله ، وقال ابن سنان : أطلع الله على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

— الفار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها » وذكر قصة حفصة بنت عمر رضى الله عنهما . انتهى كلام المنذرى .

( قال موسى ) هو ابن إسماعيل ( فلعل الله ) أى اطلع على أهل بدر الحديث ( وقال ابن سنان ) هو أحمد ( اطلع الله ) أى لم يقل ابن سنان فى روايته لفظ فلعل الله كما قال موسى بل بدأ الحديث من قوله اطلع الله . ومعنى اطلع أقبل أى لعل الله أقبل على أهل بدر ونظر إليهم نظر الرحمة والمغفرة ( فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ) هذا كفاية عن كمال الرضى وصلاح الحال وتوفيقهم للخير لا الترخص لهم فى كل فعل .

قيل : ذكر لعل لئلا يسهل من شهد بدر على ذلك وينقطع عن العمل بقوله اعملوا ما شئتم .

قال النووي : معناه الغفران لهم فى الآخرة وإلا فإن توجه على أحد منهم حد أو غيره أقيم عليه فى الدنيا . ونقل القاضى عياض الإجماع على إقامة الحد وإقامه عمر على بعضهم . قال وضرب النبى صلى الله عليه وسلم مسطحاً الحد وكان بدرياً .

قال المنذرى : وهذا الفصل قد أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى الحديث الطويل من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه . —

٤٦٢٩ - حدثنا محمد بن عبيد أن محمد بن نوزر حدثهم عن مقرر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية فذكر الحديث قال : فأتاه - يعني عروة بن مسعود - فجعل يسلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلما كلمه أخذ بلحيته والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه المغفر فضرب يده بنعل السيف وقال : أخر يدك عن لحيته فرفع عروة رأسه فقال : من هذا ؟ فقالوا [ قالوا ] : المغيرة بن شعبة . »

٤٦٣٠ - حدثنا هناد بن السري عن عبد الرحمن بن محمد البخاري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي خالد مولى آل جمدة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتاني

---

— ( فكلما كلمه أخذ بلحيته ) أي بلحية النبي صلى الله عليه وسلم ( قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ) فيه جواز القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من تهيب العدو ، ولا يعارضه النهي عن القيام على رأس الجالس لأن محله ما إذا كان على وجه العظمة والكبر ( بنعل السيف ) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها ( أخر ) فعل أمر من التأخير وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل لحية من بكلمه ولا سيما عند الملاطفة ، وفي الغالب إنما يصنع ذلك النظير بالنظير ، لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يفضي لعروة عن ذلك استماله له وتأليفه ، والمغيرة يمنعه إجلالا للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما قاله الحافظ .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى مطولا .

جِبْرَائِيلُ [جِبْرِيلُ] عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَرَانِي بَابَ الْجَنَّةِ الَّذِي تَدْخُلُ مِنْهُ أُمَّتِي ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَكَ حَتَّى أَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا إِنَّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي .

— ( أنانى جبرائيل عليه السلام فأخذ بيدي الخ ) وذلك إما في ليلة المعراج أو في وقت آخر ( وددت ) بكسر الدال أى أحببت ( حتى أنظر إليه ) أى إلى باب الجنة ( أما ) بالتخفيف للتعنبيه ( إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتي ) قال الطيبي : لما تمنى رضى الله عنه بقوله وددت ، والتمنى إنما يستعمل فيما لا يستدعى إمكان حصوله قيل له لا تتمن النظر إلى الباب فإن لك ما هو أعلى منه وأجل وهو دخولك فيه أول أمتي ، وحرف التنبيه ينبهك على الرتبة التي لوحق بها .

قال المنذرى : أبو خالد الدالانى بن عبد الرحمن وثقه أبو حاتم الرازى وقال —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله :

حديث « أَمَا إِنَّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ لأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي » وكلام المنذرى عن ابن حبان في أبي خالد الدالانى — إلى قوله — فكيف إذا انفرد بالمعضلات ، ثم زاد ابن القيم :

وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث داود بن عطاء المدينى عن صالح بن كيسان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أول من يصافحه الحق عمر وأول من يسلم عليه وأول من يأخذ بيده فيدخله الجنة » .

وداود بن عطاء هذا ضعيف عندهم .

وإن صح فلا تعارض بينهما ، لأن الأولوية في حق الصديق : مطلقة ، والأولية في حق عمر : مقيدة بهذه الأمور في الحديث .

٤٦٣١ - حدثنا حفص بن عمر أبو عمر الضري حدثنا حماد بن سلمة أن سمع بن أباس الجري أخبرهم عن عبد الله بن شقيق العقيلي عن الأفرع مؤذن عمر بن الخطاب قال : « بعثني عمر إلى الأسقف فدعونه فقال له عمر : وهل تجدني في الكتاب ؟ قال : نعم . قال : كيف تجدني ؟ قال : أجذك قرناً . قال : فرفع عليه الدرة . فقال : قرن مه ؟ فقال : فقال : قرن ؟ قال : مه مه . قال : [ قرن حديد أمين شديد . قال : فقال ] كيف تجد الذي يحيى من بعدي ؟ فقال : أجده خليفة صالحاً غير أنه يؤزر قرابته ، فقال عمر : يرحم الله عثمان فلاناً ، فقال : [ قال ] كيف تجد الذي بعده ؟ قال : أجده صداء حديد . قال : فوضع عمر يده على رأسه فقال : يادفراه يادفراه . فقال : يا أمير المؤمنين إنه خليفة صالح ولاكنه

— ابن معين ليس به بأس وعن الإمام أحمد نحوه . وقال ابن حبان . لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات .

( العقيلي ) بالتصغير ( بعثني عمر إلى الأسقف ) بضم همزة وقاف وبينهما سين ساكنة وآخره فاء مشددة ويحيى مخففة عالم النصارى ورئيسهم ( قال أجذك قرناً ) قال في الجمع وحديث عمر والأسقف أجذك قرناً هو بفتح قاف الحصن وجمعه قرون ولذا قيل لما صياصى انتهى ( فقال ) أى عمر رضى الله عنه ( قرن مه ) أى ما تريد بالقرن ( يؤزر ) بضم الياء وكسر المثناة أى يختار ( قال أجده صداء حديد ) صداء الحديد بفتح الصاد وسخه والمراد أنه لكثرة مباشرته بالسيف ومحاربتة به يتوسخ به بدنه ويدها حتى يصير كأنه عين الصداء ، وبالنظر إلى ظاهره قال عمر ما قال ففسره له الأسقف ما هو المراد والله تعالى أعلم —

يُسْتَخْلَفُ حِينَ يُسْتَخْلَفُ وَالسَّيْفُ مَسْلُوكٌ وَالْدَّمُ مُهْرَاقٌ .  
قال أبو داود : والدَّفَرُ : النَّتْنُ .

٩ — باب في فضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

٤٦٣٢ — حدثنا عمرو بن عَوْنٍ قَالَ أَخْبَرَنَا [أُنْبَأَنَا] ح وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ  
أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ  
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَتْ فِيهِمْ

— كذا في فتح الودود (فقال يا دفراء يا دفراء) قال الخطابي : الدفر بفتح الدال  
المهملة وسكون الغاء الفتن ، ومنه قيل للدنيا أم دفر (فقال) أى الأسقف (إنه)  
أى على رضى الله عنه (والدم مهراق) أى مصبوب من أهرقه يهرقه صبه ،  
وكان أصله أراقه يريقه كذا في القاموس . وهذا الحديث ليس في نسخة المغدري  
ولمّا هو من رواية أبى بكر بن داسة ولذا أورده الخطابي في المعالم . وقال المزى  
في الأطراف بعد أن عزاه بهذا السند لأبى داود لم يذكره أبو القاسم وهو في  
الرواية انتهى .

( باب في فضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم )

(خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم) وهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله :

الحديث الذى فى الباب ، ثم ذيل عليه ، قال الشيخ :

هذا الحديث قد روى من حديث عمران بن حصين ، وعبد الله بن مسعود ،  
وأبى هريرة وعائشة ، والنعمان بن بشير .

فأما حديث عمران : فتفق عليه ، واختلف فى لفظه ، فأكثر الروايات : أنه  
ذكر بعد قرنه قرنين ووقع فى بعض طرقه فى الصحيح « ثم الدين يلونهم — ثلاث =

ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَذْكَرَ الثَّالِثِ أَمْ لَا ،

— (ثم الذين يلونهم) أى يقرّبونهم فى الرتبة أو يتبعونهم فى الإيمان والإيمان وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم أتباع التابعين . والقرن أهل كل زمان وهو مقدار التوسط فى أعمار أهل كل زمان ، وقيل القرن أربعون سنة ، وقيل ثمانون وقيل مائة سنة . قال السيوطى : والأصح أنه لا ينضبط بمدة . فقرنه صلى الله عليه وسلم هم الصحابة وكانت مدتهم من المبعث إلى آخر من مات من الصحابة مائة وعشرين سنة ، وقرن التابعين من مائة سنة إلى نحو سبعين ، وقرن أتباع التابعين من ثم إلى نحو العشرين ومائتين ، وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً وأطلقت المعتزلة أسننتها ، ورفعت الفلاسفة رؤسها ، وامتنحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن ، وظهر مصداق قوله صلى الله عليه وسلم ثم يفشو الكذب (والله أعلم أذكر) أى النبى صلى الله عليه وسلم (الثالث) وهو قوله ثم الذى يلونهم المذكور مرة —

== مرات « ولعل هذا غير محفوظ ، فإن عمران قد سئل فيه فقال « لا أدرى : أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه : مرتين أو ثلاثاً ؟ » .

وأما حديث عبد الله بن مسعود : فأخرجاه فى الصحيحين ولفظه « خير أمتى : القرن الذين يلونى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يحىء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه . ويمينه شهادته » .

وفى لفظ لهما « سئل النبى صلى الله عليه وسلم : أى الناس خير ؟ قال : قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فلم يختلف عليه فى ذكر (الذين يلونهم) مرتين وأما حديث أبى هريرة : فرواه مسلم فى صحيحه ، ولفظه « خير أمتى الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، والله أعلم : أذكر الثالث أم لا ؟ قال : ثم يخلف قوم يحبون الشماتة ، يشهدون قبل أن يستشهدوا » .

فهذا فيه قرن واحد بعد قرنه ، وشك فى الثالث ، وقد حفظه عبد الله بن مسعود وعمران وعائشة .

ثُمَّ يَظْهَرُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيَفْشَوْنَ فِيهِمُ السَّمَنُ » .

— ثالثة (أم لا) أى أم لم يذكر (يشهدون ولا يستشهدون) أى والحال أنه لا يطلب منهم الشهادة ولا يبعد أن تكون الواو عاطفة . والجمع بين هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم « خير الشهود الذى يأتى بشهادته قبل أن يطلب » أن الدم فى حق من بادر بالشهادة لمن هو عالم بها قبل الطلب ، والمدح فيمن كانت عتده شهادة لا يعلم بها صاحبها ، فيخبره بها ليستشهد عند القاضى ( وينذرون ) بضم الذال ويكسر أى يوجهون على أنفسهم أشياء (ولا يوفون) أى لا يقومون بالخروج عن عهدها ولا يبالون بتركها (ويخونون ولا يؤتمنون) قال النووي : معنى الجمع فى قوله يخونون ولا يؤتمنون أنهم يخونون خيانة ظاهرة بحيث لا يبقى معها ثقة بخلاف من خان حقيراً مرة فإنه لا يخرج به عن أن يكون مؤتمناً فى بعض المواطن (ويفشوا فيهم السمن) بكسر السين وفتح الميم أى يظهر فيهم —

== وأما حديث عائشة فرواه مسلم أيضاً عنها قالت ( سأل رجل النبى صلى الله عليه وسلم : أى الناس خير ؟ قال : القرن الذى أنا فيه . ثم الثانى . ثم الثالث » .  
وأما حديث النعمان بن بشير : فرواه ابن حبان فى صحيحه . ولفظه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يأتى قوم تسبق أيمانهم شهادتهم ، وشهادتهم أيمانهم » .  
فقد اتفقت الأحاديث على قرنين بعد قرنه صلى الله عليه وسلم ، إلا حديث أبى هريرة فإنه شك فيه .

وأما ذكر القرن الرابع : فلم يذكر إلا فى رواية فى حديث عمران . لكن فى الصحيحين له شاهد من حديث أبى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال « يأتى على الناس زمان — فيغزو فثام من الناس . فيقال لهم : هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم . ثم يغزو فثام من الناس ==

— السمن بالتوسع في الماء كل والمشارب : قيل كفى به عن الغفلة وقلة الاهتمام بأمر الدين ، فإن الغالب على ذوى السمانة أن لا يهتموا بارتياض النفوس بل معظم همهم تناول الحظوظ والتفرغ للدعة والنوم . قيل : وللذموم من السمن ما يستكسب لا ما هو خلقه .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى ، وقد أخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث زهدم بن مضرب عن عمران بن حصين .

== فيقال لهم : هل فيكم من رأى من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم . فيفتح لهم . ثم يغزو فثام من الناس ، فيقال لهم : هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون نعم . فيفتح لهم . « . فهذا فيه ذكر قرنين بعده . كما في الأحاديث المتقدمة ،

ورواه مسلم . فذكر ثلاثة بعده . ولفظه « يأتى على الناس زمان يبعث منهم البعث ، فيقولون : انظروا : هل تجدون فيكم أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيوجد الرجل ، فيفتح لهم به ، ثم يبعث البعث الثانى ، فيقولون : هل فيكم من رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيفتح لهم ، ثم يبعث البعث الثالث . فيقال : انظروا ، هل ترون فيهم من رأى من رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيفتح لهم . ثم يكون البعث الرابع . فيقال : انظروا ، هل ترون فيهم أحداً رأى من رأى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فيوجد الرجل فيفتح له » .



١٠ — باب فى النهى عن سب

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٦٣٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ  
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ،  
فَوَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَوْ أَتَقَقَّ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدِهِمْ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ  
وَلَا نَصِيفَهُ » .

[ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْعَطَّارِ دِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ] .  
٤٦٣٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ النَّخَعِيُّ  
أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرِيُّ [ الْمَاصِرِ ] عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قُرَّةَ قَالَ : « كَانَ

( باب فى النهى عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم )  
( لا تسبوا أصحابى ) وقع فى رواية جرير ومحاضر عن الأعمش ذكر سبب  
لهذا الحديث وهو ما وقع فى أوله قال كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن  
عوف شىء فسيبه خالد فذكر الحديث . كذا فى فتح البارى .  
فعلم أن المراد بأصحابى أصحاب مخصوصون وهم السابِقون على المخاطبين فى  
الإسلام وقيل نزل الساب منهم لتعاطفه ما لا يليق به من السب منزلة غيرهم ،  
نخاطبه خطاب غير الصحابة . ذكره السيوطى ( ولا نصيفه ) النصيف بمعنى  
النصف . والمعنى لا يقال أحدكم بإنفاق مثل أحد ذهبًا من الأجر والفضل ما ينال  
أحدهم بإنفاق مد طعام أو نصفه لما يقارنه من مزيد الإخلاص وصدق النية  
مع ما كانوا من القلة وكثرة الحاجة والضرورة .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم الترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( أخبرنا عمر بن قيس الماصرى ) بكسر المهملة وتخفيف الراء ، وفى بعض —

حُذِيفَةُ بِالْمَدَائِنِ فَسَكَانَ يَذْكُرُ أَشْيَاءَ قَالَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لِلنَّاسِ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْغَضَبِ ، فَيَنْطَلِقُ نَاسٌ مِنْ سَمْعِ ذَلِكَ مِنْ حُذِيفَةَ  
فَيَأْتُونَ سَلَمَانَ وَيَذْكُرُونَ [ فَيَذْكُرُونَ ] لَهُ قَوْلَ حُذِيفَةَ ، فَيَقُولُ سَلَمَانُ :  
حُذِيفَةُ أَعْلَمَ بِمَا يَقُولُ ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى حُذِيفَةَ فَيَقُولُونَ لَهُ : قَدْ ذَكَّرْنَا  
قَوْلَكَ لِسَلَمَانَ فَمَا صَدَّقَكَ وَلَا كَذَّبَكَ ، فَأَتَى حُذِيفَةَ سَلَمَانُ وَهُوَ فِي مَبَقَلَةٍ  
فَقَالَ سَلَمَانُ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَدِّقَنِي بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ سَلَمَانُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْضَبُ فَيَقُولُ  
فِي الْغَضَبِ لِنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَيَرْغَى فَيَقُولُ فِي الرِّضَا لِنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ : أَمَا  
تَنْتَهِي حَتَّى تُورِثَ رِجَالًا حُبَّ رِجَالٍ ، وَرِجَالًا بُغْضَ رِجَالٍ وَحَتَّى تَوْقِعَ  
اخْتِلَافًا وَفُرْقَةً ، وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فَقَالَ  
أُبَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي سَبَبَتْهُ سَبَّةٌ أَوْ لَعَنَتْهُ لَعْنَةً فِي غَضَبِي فَإِنَّمَا أَنَا مِنْ وَلَدِ  
آدَمَ أَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُونَ وَإِنَّمَا بَعْثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ فَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ

— النسخ الماصري وفي التقريب والخلاصة عمر بن قيس بن الماصري السكوني . قال  
في الخلاصة وثقه ابن معين ، وقال في التقريب صدوق وربما وهم ورمى بالإرجاء  
( فسكان يذكرون ) أى حذيفة ( قالها ) صفة أشياء ( فينطلق ناس من سماع ذلك )  
أى ما ذكر من الأشياء التى قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شأن بعض  
الصحابة فى حالة الغضب ( وهو فى مبقلة ) أى فى أرض ذات بقل ( أما تنتهى )  
أى ألا تمتنع عما تذكر ، هذه مقولة سلمان الفارسي قالها لحذيفة ( حتى تورث  
رجالاً حب رجال ورجالاً بغض رجال ) المعنى : حتى تدخل فى قلوب بعض  
الرجال محبة بعض الرجال وفى قلوب بعضهم بغض بعضهم ( فاجعلها ) بصيغة —

صَلَاةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ [ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ] . وَاللَّهُ لَمَنَّتهِينَ [ لَمَنَّتهِينَ ]

— الأمر أى فاجعل يا الله تلك اللعنة (صلاة) أى رحمة كما فى رواية مسلم والصلاة من الله تعالى الرحمة .

وأخرج مسلم فى باب من اعنفه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه من كتاب الأدب عن عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم « أو ما علمت ما شارطت عليه ربي ، قلت اللهم إنما أنا بشر فأبى المسلمين اعنفه أو سببته فاجعل له زكاة وأجرأ » وأخرج عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم إنما أنا بشر فأبى رجل من المسلمين سببته أو لعنفته أو جلدته فاجعل له زكاة ورحمة » وفى لفظ له عن أبى هريرة قال « اللهم إني أتخذ عندك عهداً لن تخلفنيه فإنما أنا بشر فأبى المؤمنين آذيتهم ؛ شتمته اعنفته جلدته فاجعل له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة » .

وفى لفظ له « اللهم إنما محمد بشر يفضب كما يفضب البشر وإني قد اتخذت عند الله عهداً » فذكره .

وفى لفظ له « فاجعل ذلك كفارة له يوم القيامة » .

وأخرج عن جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إنما أنا بشر وإني اشتريت على ربي أى عبد من المسلمين سببته أو شتمته أن يكون ذلك له زكاة وأجرأ » .

وأخرج عن أم سليم قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما تعلمين أن شرطى على ربي أنى اشتريت على ربي فقلت : إنما أنا بشر أرى كما يرضى البشر وأغضب كما يفضب البشر ، فأبى أحد دعوت عليه من أمى بدعوة ليس لها بأهل أن تجعل لها طهوراً وزكاة وقربة تقربه بها منه يوم القيامة انتهى .

والمعنى إنما وقع من سبه ودعائه صلى الله عليه وسلم على أحد ونحوه ليس --

أَوْ لَا كُتِبَ إِلَى عُمَرَ [ فَتَحَمَّلَ عَلَيْهِ بِرِجَالٍ فَكَفَّرَ بِمِيسِنَهُ وَلَمْ يَكْتُبْ  
إِلَى عُمَرَ وَكَفَّرَ قَبْلَ الْخَفْثِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَبْلُ وَبَعْدُ كُلُّهُ جَائِزٌ ] .

## ١١ - باب في استخلاف أبي بكر رضى الله عنه

٤٦٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفَّيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ  
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ  
قَالَ : « لَمَّا اسْتُعِزَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا عِنْدَهُ فِي نَقَرٍ مِنْ

— بمقصود بل هو مما جرت به العادة تخاف صلى الله عليه وسلم أن يصادف شيء  
من ذلك إجابة فسأل ربه سبحانه ورغب إليه في أن يجعل ذلك رحمة وكفارة  
وقربة وطهوراً وأجرأ ، وإنما كان يقع هذا منه صلى الله عليه وسلم نادراً لأنه  
صلى الله عليه وسلم لم يكن فاحشاً ولا لعاناً والله أعلم ( والله لتنتهين ) والحاصل  
أن سلمان رضى الله عنه مارضى بإظهار ما صدر في شأن الصحابة لأنه ربما يخل  
بالتعظيم الواجب في شأنهم بما لهم من الصحبة قاله السدي .

قال المفردى : وهذا الفصل الأخير قوله صلى الله عليه وسلم : « أيما مؤمن  
سببته » قد أخرجه البخارى ومسلم في صحيحيهما من حديث سميد بن المسيب  
عن أبي هريرة .

## ( باب في استخلاف أبي بكر رضى الله عنه )

( لما استعز برسول الله صلى الله عليه وسلم ) بصيغة المجهول أى اشد

به المرض .

المُسْلِمِينَ دَعَاهُ بِأَلٍّ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَالَ [قَالَ] مُرُّوا مَنْ بُصِّلَ لِلنَّاسِ ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَمْعَةَ فَإِذَا عُمَرُ فِي النَّاسِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ غَائِبًا ، فَقُلْتُ : يَا عُمَرُ قُمْ فَصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ ، فَلَمَّا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَهُ - وَكَانَ عُمَرُ رَجُلًا مُجْهَرًا - قَالَ : فَأَيْنَ أَبُو بَكْرٍ ؟ يَا أَبَى اللَّهِ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ ، يَا أَبَى اللَّهِ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ ، فَبَعَثَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَجَاءَ بَعْدَ أَنْ صَلَّى عُمَرُ تِلْكَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى بِالنَّاسِ .

٤٦٣٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا [حَدَّثَنِي] مُوسَى ابْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ مِهْزَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَمْعَةَ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْخَبَرِ قَالَ : « لَمَّا سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ عُمَرَ ، قَالَ ابْنُ زَمْعَةَ : خَرَجَ

— قَالَ فِي فَتْحِ الْوُدُودِ : اسْتَمَرَّ بِالْعَلِيلِ اشْتَدَّ وَجْهَهُ وَغَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ انْتَهَى . وَأَصْلُهُ مِنَ الْعَزْ وَهُوَ الْغَلْبَةُ وَالْإِسْقِيَاءُ عَلَى الشَّيْءِ ( وَكَانَ عُمَرُ رَجُلًا مُجْهَرًا ) قَالَ فِي فَتْحِ الْوُدُودِ : لِإِجْهَارِ الْكَلَامِ إِعْلَانُهُ وَرَجُلٌ مُجْهَرٌ بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْهَاءِ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُجْهَرَ بِكَلَامِهِ وَهُوَ الْوَجْهَ هَهُنَا . وَقَدْ ضَبَطَ بَعْضُهُمْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِجْهَارِ وَهُوَ مُمْكِنٌ عَلَى بَعْدِ انْتَهَى .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : أَيْ صَاحِبُ جَهْرٍ وَرَفَعَ بِصَوْتِهِ وَيُقَالُ جَهْرُ الرَّجُلِ صَوْتُهُ ، وَرَجُلٌ جَهِيرُ الصَّوْتِ وَأَجْهَرُ إِذَا عُرِفَ بِشِدَّةِ جَهْرِ الصَّوْتِ فَهُوَ مُجْهَرٌ ( يَا أَبَى اللَّهِ ذَلِكَ ) أَيْ تَقَدَّمَ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ :

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ انْتَهَى .

قلت : هو صرح بالتحديث

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَطْلَعَ رَأْسَهُ مِنْ حُجْرَتِهِ ثُمَّ قَالَ : لَا لَا لَا لَا  
لِيُصِلَ لِلنَّاسِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ ، يَقُولُ ذَلِكَ مُغْضَبًا .

— ( حتى أطلع رأسه ) أى أخرجه ( ثم قال لا لا لا ) أى لا يصلى عمر رضى  
الله عنه بالناس ( ليصل للناس ابن أبي قحافة ) هو أبو بكر رضى الله عنه ( يقول  
ذلك ) أى الكلام المذكور .

وفى الحديث دليل على خلافة أبي بكر رضى الله عنه ، وذلك أن قوله يأبى  
الله ذلك والمسلمون معقول منه أنه لم يرد به نفي جواز الصلاة خاف عمر رضى  
الله عنه ، فإن الصلاة خلف عمر ومن دونه من المسلمين جائزة ، وإنما أراد به  
الإمامة التى هى دليل الخلافة والنيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القيام  
بأسر الأمة قاله الخطايب فى المعالم .

قلت : حديث محمد بن إسحاق عن الزهري فيه أن الصلاة التى صليت خلف  
عمر رضى الله عنه أعيدت بعد مجيء أبي بكر رضى الله عنه ، فصلى الناس ثانياً  
خلف أبي بكر .

ولفظ أحمد فى مسنده حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال وقال  
ابن شهاب الزهري حدثنى عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمرة بن الأسود بن المطلب بن أسد قال « لما  
استعز برسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عنده فى نفر من المسلمين قال دعا بلال  
للصلاة فقال مسوا من يصلى بالناس قال فخرجت فإذا عمر فى الناس وكان أبو بكر  
غائماً فقال قم يا عمر فصل بالناس قال فقام فلما كبر عمر سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صوته وكان عمر رجلاً مجهراً قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأين  
أبو بكر يأتى الله ذلك والمسلمون يأتى الله ذلك والمسلمون قال فبعث إلى أبي بكر  
فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فصلى بالناس قال وقال عبد الله بن زمرة قال —

١٢ - باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة

٤٦٣٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ وَمُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَنَحْوَهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَشْعَثُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ « إِنْ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلِمَنْ أُزْجِرُوا أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي . وَقَالَ عَنْ حَمَّادٍ [ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ ] وَلَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَظِيمَتَيْنِ » .

- لي عمر ويحك ما ذا صنعت بي يا ابن زمعة والله ما خلفت حين أمرتني إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرك بذلك ولولا ذلك ما صليت بالفاص . قال قلت والله ما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن حين لم أرا أبا بكر رأيتك أحق من حضر بالصلاة » انتهى .

وليست هذه الزيادة أي ذكر إعادة الصلاة في حديث عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري وإن صحت هذه الزيادة ولم تكن شاذة فيكون المعنى ما قاله الخطابي وما قاله حسن جداً والله أعلم .

قال المنذرى : في إسناد موسى بن يعقوب الزمعي قال النسائي ليس بالقوى وفي إسناداه أيضاً عبد الرحمن بن إسحاق ، ويقال عباد بن إسحاق ، وقد تسكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم واستشهد به البخاري .

( باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة )

وفي نسخة الخطابي : في الفتنة الأولى .

( إن ابني هذا سيد ) أي حليم كريم متجمل ( بين فتنين من أمتي ) هما -

٤٦٣٨ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ أَنْبَأَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ حُذَيْفَةُ « مَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ تُدْرِكُهُ الْفِتْنَةُ إِلَّا أَنَا أَخَافُهَا عَلَيْهِ »

— طائفة الحسن وطائفة معاوية وكان الحسن رضى الله عنه حليماً فاضلاً ورعاً دعاه ورعه إلى أن ترك الملك رغبة فيما عند الله تعالى لالفة ولالعة ، فإنه لما قتل على رضى الله عنه بايعه أكثر من أربعين ألفاً فبقى خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان سبعة أشهر وأياماً ثم سار إلى معاوية في أهل الحجاز وسار إليه معاوية في أهل الشام ، فلما التقى الجمعان بمنزل من أرض الكوفة وأرسل إليه معاوية في الصلح أجاب على شروط منها أن يكون له الأمر بعده ، وأن يكون له من المال ما يكفيه في كل عام كذا في السراج المنير ( وقال عن حماد ) وفي بعض النسخ في حديث حماد مكان عن حماد ( ولعل الله أن يصلح به ) أى بسبب تكريمه وعزله نفسه عن الأمر وتركه لمعاوية اختياراً ( بين فئتين من المسلمين عظيمتين ) فيه دليل على أن واحداً من الفريقين لم يخرج بما كان منه في تلك الفتنة من قول أوفعل عن ملة الإسلام لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعلهم كلهم مسلمين مع كون إحدى الطائفتين مصيبة والأخرى مخطئة ، وهكذا سبيل كل متأول فيما يتعاطاه من رأى ومذهب إذا كان له فيما تفاوله شبهة ، وإن كان مخطئاً في ذلك . واختار السلف ترك الكلام في الفتنة الأولى وقالوا تلك دماء طهر الله عنها أيدينا فلا نلوث به أسنتنا كذا في المرقاة نقلاً عن شرح السنة .

قال المنذرى : وفي إسفاده على بن زيد بن جدعان رواه عن الحسن البصرى ولا يحتج به وأخرجه أبو داود والترمذى من حديث سعيد بن عبد الملك الحرانى عن الحسن وقد استشهد به البخارى ووثقه غير واحد ، وأخرجه البخارى والنسائى من حديث أبى موسى إسرائيل بن موسى عن الحسن .  
( عن محمد ) هو ابن سيرين ( إلا أنا أخافها عليه ) أى أخاف مضرة —



إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :  
لَا تَضُرُّكَ الْفِتْنَةُ .

٤٦٣٩ — حدثنا عمرو بن مَرْزُوقٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ  
عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ ضُبَيْعَةَ قَالَ « دَخَلْنَا عَلَى حُذَيْفَةَ فَقَالَ إِنِّي  
لَأَعْرِفُ رَجُلًا لَا تَضُرُّهُ الْفِتْنُ شَيْئًا ، قَالَ فَخَرَجْنَا فَإِذَا فُسْطَاطٌ مَضْرُوبٌ ،  
فَدَخَلْنَا فَإِذَا فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مَا أُرِيدُ أَنْ  
بِشْتَمِلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَمْصَارِكُمْ حَتَّى تَنْجَلِيَ عَمَّا انْجَلَتْ . »

— تلك الفتنة عليه (إلا محمد بن مسلمة) هو من أكابر الصحابة شهد بدرًا  
والمشاهد كلهم استوطن المدينة واعتزل الفتنة كذا في الخلاصة . والحديث سكت  
عنه المفردى .

( عن ثعلبة بن ضبيعة ) بالتصغير ( فإذا فسـطاط ) بالغم أى خباء ( فإذا  
فيه ) أى فى الفسـطاط ( فسألناه عن ذلك ) أى عن سبب خروجه وإقامته فى  
الفسطاط ( فقال ) أى محمد بن مسلمة ( ما أريد أن يشتمل على ) بتشديد الياء  
( شئ ) فاعل يشتمل ( من أمصاركم ) المعنى لا أريد أن أسكن وأقيم فى أمصاركم  
( حتى تنجلي ) أى تنكشف وتزول يقال انجلى الظلام إذا كشف ( عما ) مامصدرية  
( انجأت ) أى تجلت وتبينت ، يقال للشمس إذا خرجت من الكسوف تجلت  
وانجأت وهو انفعال من التجلية ، والتجلية التبیین .

قال الزجاج فى قوله تعالى ﴿ إِذَا جَلَا هَا ﴾ إذا بين الشمس فسكان المعنى  
حتى تزول الفتن عن تبينها وظهورها .

ويمكن أن يكون ما موصولة والمراد منه المصير ، وانجأت بمعنى تجلت على  
ما تقدم ، والتجلى يحى . بمعنى التغطية أيضاً كما فى حديث الكسوف فقامت —

٤٦٤٠ - حدثنا مسدد أخبرنا أبو عوانة عن أشعث بن سلمة عن أبي بريدة عن ضبيعة بن حصين الثعلبي بمعناه .

٤٦٤١ - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم الهذلي أخبرنا ابن عوف عن يونس بن الحسن عن قيس بن عباد قال : « قلت لعليّ أخبرنا عن مسيرك هذا أعهد عمده إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم أم رأى »

— حتى تجلاني الغشي أي غطاني . فأنجيت ههما بمعنى غطت ، والضمير المرفوع راجع إلى الفتن والضمير المنصوب الذي يعود إلى ما الموصولة محذوف ، فيكون معنى الحديث حتى تنكشف الفتن عن الأمصار الذي غطته الفتن .

ويمكن أن لا يقال أنجيت الذي هو من اللازم بمعنى غطت الذي هو من باب التعدية ، بل يقال بمعنى تغطت من اللازم والضمير راجع إلى ما الموصولة والمراد منه الأمصار لا المصر ، فيكون المعنى حتى تنكشف الفتن عن الأمصار التي تغطت أي بالفتن لكن أظهر المعاني هو الأول والله أعلم . والحديث سكنت عنه المنذرى .

( عن ضبيعة بن حصين الثعلبي بمعناه ) أي بمعنى الحديث السابق .

قال في التقريب : ضبيعة بالتصغير ابن حصين الثعلبي ، ويقال ثعلبة بن ضبيعة مقبول من الثالثة .

قال المنذرى : وفي كلام البخاري ما يدل على أن ثعلبة وضبيعة واحد اخفلف فيه .

( قلت لمي ) أي ابن أبي طالب رضى الله عنه ( عن مسيرك هذا ) أي إلى بلاد العراق لقتال معاوية أو مسيرك إلى البصرة لقتال الزبير رضى الله عنهم ، وبيانه كما قال ابن سعد أن علياً رضى الله عنه هوى بالخلافة الغد من قتل عثمان -

رَأَيْتُهُ ؟ قَالَ مَا عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ ، لَسِكُنُهُ  
رَأَى رَأَيْتُهُ .

٤٦٤٢ — حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ  
عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« تَمْرُوقُ مَارِقَةٍ عِنْدَ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْقَتُهُمَا [ تَقْتُلُهُمَا ] أَوْ لَى الطَّائِفَتَيْنِ  
بِالْحَقِّ » .

— بالمدينة فبايعه جميع من كان بها من الصحابة رضى الله عنهم ، ويقال إن طائفة  
رضى الله عنه والزبير رضى الله عنه بايعا كارهين غير طائفين ثم خرجا إلى مكة  
وعائشة رضى الله عنها بها فأخذها وخرج بها إلى البصرة ، فبلغ ذلك عليا ،  
فخرج إلى العراق فلقى بالبصرة طلحة والزبير وعائشة ومن معهم وهى وقعة الجمل  
وكانت فى جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ، وقتل بها طلحة والزبير وغيرهما ،  
وبلغت القتلى ثلاثة عشر ألفا ، وقام على بالبصرة خمس عشرة ليلة ، ثم انصرف  
إلى الكوفة ثم خرج عليه معاوية بن أبى سفيان ومن معه بالشام فبلغ عليا فساد  
فالتقوا بصيفين فى صفر سنة سبع وثلاثين ودام القتال بها أياما انتهى مخمصرا من  
تاريخ الخلفاء ( رأى رأيت ) ولما منع الحسن بن على أباه عليا عن هذا العزم  
أجابه على : إنك لا تزال تمنّ خنن الجارية وأنا مقاتل من خالفنى بمن أطاعنى  
كذا فى السكامل . والحديث سكت عنه المنذرى .

( تمرق ) كتمخرج وزنا ومعنى ( مارقة ) يعنى الخوارج قال فى جامع الأصول  
من مرق السهم فى الهدف إذا نفذ فيه وخرج ، والمراد أن يخرج طائفة من  
المسلمين فمحاربهم .

### ١٣ - باب في التخيير بين الأنبياء عليهم السلام

٤٦٤٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب أخبرنا عمرو

يحيى ابن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ » .

— وجاء في بعض الروايات « يكون أمتي فرقتين فيخرج من بينهما مارقة إلى قتلهم أو لأم بالحق » .

قال الطيبي: قوله إلى صفة مارقة أي يباشر قتل الخوارج أولى أمتي بالحق . قال الخطابي : اجمعوا أن الخوارج على ضلاتهم فرقة من المسلمين يجوز ما حكمهم وذبحهم وشهادتهم كذا في الجمع ( عند فرقة من المسلمين ) أي عند افتراق المسلمين واختلافهم فيما بينهم .

وقد وقع الأمر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم لأن في سنة ست وثلاثين وسبع وثلاثين وقعت المقاتلة بين علي والزبير وطلحة وبين علي ومعاوية رضي الله عنهم ، وكان علي إماماً حقاً فخرجت الخوارج من نهروان وكان إمامهم ذا الندية الخارجي فقاتل على رضي الله عنه معهم ( يقتلها ) أي المارقة وهي الخوارج ( أولى الطائفتين بالحق ) متعلق بأولى أي أقرب الطائفتين بالحق والصواب ، وهو على رضي الله عنه ومن كان معه من الصحابة والتابعين .

وهذا يدل على أن الطائفة الأخرى من الصحابة ومن كان معها التي قاتلت علياً ما كانت على الحق . وأما المارقة إنما كانت من الفرق الباطلة لا منها ، والله أعلم . والحديث سكت عنه المذري .

### ( باب في التخيير بين الأنبياء عليهم السلام )

( لا تخيروا بين الأنبياء ) يعني لا تفضلوا بعضهم على بعض من عند أنفسكم

أو معناه لا تفضلوا تفضيلاً يؤدي إلى تفقير المفضل منهم والإضرار به وهو —

٤٦٤٤ - حدثنا حجاج بن أبي يعقوب ومحمد بن يحيى بن فارس  
قالا أخبرنا يعقوب أخبرنا أبي عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رجل من اليهود : والذي  
اضطفى موسى ، فرفع المسلم يده فلطم وجه اليهودي ، فذهب اليهودي إلى  
النبي [رسول الله] صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال النبي صلى الله عليه وسلم

— كفر أو معناه لا تفضلوا في نفس النبوة فليهم مساوون فيها ، وإنما التفاضل  
بالخصائص وفضائل أخرى كما قال تعالى ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾  
الآية كذا في المبارك .

وقال الخطابي : معنى هذا ترك التخيير بينهم على وجه الإزراء ببعضهم فإنه  
ربما أدى ذلك إلى فساد الاعتقاد فيهم والاخلال بالواجب من حقوقهم وليس  
معناه أن يعتقد التسوية بينهم في درجاتهم فإن الله تعالى قال : ﴿ تلك الرسل  
فضلنا بعضهم على بعض ﴾ الآية انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم أنه منه .

وعبد الرحمن الأعرج هو معطوف على أبي سلمة أى ابن شهاب الزهري  
يروى عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأعرج كليهما عن أبي هريرة رضى الله عنه .  
ويعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد ذكره المزى ( قال رجل من اليهود والذي  
اضطفى موسى ) زاد في رواية الصحيحين « على العالمين » والواو للقسم والخلوف  
عليه مقدر ( فلطم وجه اليهودي ) أى ضربه بكفه كفالة وتأديبا . وإنما صفع  
المسلم ذلك لما فهمه من عموم لفظ العالمين فدخل فيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد  
تقرر عند المسلم أن محمداً أفضل ، وقد جاء ذلك مبيناً في بعض الروايات أن —

لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى فَإِنَّ النَّاسَ يُضَعِّقُونَ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيِّقُ فَإِذَا  
مُوسَى بِاطِّشٍ فِي جَانِبِ الْعَرْشِ فَلَا أَدْرِي أَكَانَ يَمُنُّ صَمِقٌ فَأَفَاقَ قَبْلِي  
أَمْ [أَوْ] كَانَ يَمُنُّ اسْتَفْنَى اللَّهُ تَعَالَى .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدِيثُ ابْنِ يَحْيَى أَيْمٌ .

٤٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ  
أَبِي عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرُوحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَا سَيِّدُ آدَمَ وَأَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَأَوَّلُ  
شَافِعٍ ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ » .

— الضارب قال أى خبيث على محمد كذا قال الحافظ (لا تخيرونى على موسى) أى  
ونحوه من أصحاب النبوة . والمعنى لا تفضلونى عليه تفضيلاً يؤدى إلى إيهام  
المنقصة أو إلى تسبب الخصومة (فإن الناس يضعقون) بفتح العين يقال صمق  
الرجل إذا أصابه فزع فأغشى عليه وربما مات منه ثم يستعمل فى الموت كثيراً  
لكن هذه الصعقة صعقة فزع يكون قبل البعث ، يؤيده ذكر الإفاقة بعده لأن  
الإفاقة إنما تستعمل فى الغشى والبعث فى الموت (فإذا موسى باطش) أى أخذ  
بقوة والبطش الأخذ بقوة (فى جانب العرش) أى بشيء منه (فلا أدرى أكان)  
أى موسى (أم كان ممن استفنى الله تعالى) أى فى قوله تعالى ﴿ وَنَفَخَ فِي الصُّورِ ﴾  
فصمق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ﴿ قال الحافظ يعنى فإن  
كان أفاق قبل فمى فضيلة ظاهرة وإن كان ممن استفنى الله فلم يصمق فمى فضيلة  
أيضاً (وحديث ابن يحيى) هو محمد بن يحيى بن فارس الذهلى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(أنا سيد ولد آدم) قال النووى : قال المروى السيد هو الذى يفوق قومه —

٤٦٤٦ - حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ  
إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » .

في الخبر ، وقال غيره هو الذي يفرع إليه في النوائب والشدائد فيقوم بأمرهم  
ويحمل عنهم مكارهمهم ويدفعها عنهم ( وأول من تنشق عنه الأرض ) يعني أنا  
أول من يبعث من قبره ( وأول شافع وأول مشفع ) بتشديد الفاء أى مقبول  
الشفاعة . قال النووي : في الحديث دليل لتفضيله صلى الله عليه وسلم على الخلق  
كلهم ، لأن مذهب أهل السنة أن الآدميين أفضل من الملائكة وهو صلى الله  
عليه وسلم أفضل من الآدميين وغيرهم . وأما الحديث الآخر « لا تفضلوا بين  
الأنبياء » لجوابه من خمسة أوجه :

الأول : أنه صلى الله عليه وسلم قاله قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم فلما علم  
أخبر به .

والثاني : قاله أديباً وتواضعاً ، وذكر باقي الأجوبة من شاء الاطلاع فليرجع  
إلى شرح صحيح مسلم له .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم . ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بأن يكون  
قوله فلا أدري قبل أن يعلم أنه أول من تنشق الأرض عنه إن حل اللفظ على  
ظاهره وانفراده بذلك ، أو يحمل على أنه من الزمرة الذين هم أول من تنشق  
عنهم الأرض لا سيما على رواية من روى أوفى أول من يبعث فيكون موسى  
أيضاً من تلك الزمرة وهي والله أعلم زمرة الأنبياء . انتهى كلام المنذرى .  
( ما ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متى ) بفتح الميم وتشديد

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله :

حديث ابن عباس « ما ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » ثم قال : =

— المتناة الفوقية المقصورة هو اسم والد يونس وقيل هو اسم أمه والصحيح الأول وإنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعاً إن كان قاله بعد أن أعلم أنه أفضل الخلق ، وإن كان قاله قبل علمه بذلك فلا إشكال وإنما خص يونس عليه السلام بالذكر لما قص الله في كتابه من أمر يونس وتولييه عن قومه وضجرتهم عن تنهيطهم في الإجابة وقلة الاحتمال عنهم والاحتفال بهم حين راموا التنصل فقال تعالى ﴿ ولا تسكن كصاحب الحوت ﴾ وقال ﴿ وهو ملهم ﴾ فلم يأمن صلى الله عليه وسلم —

== وفي حديث ابن عباس — في بعض طرق البخارى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم — فيما يرويه عن ربه عز وجل « لا ينبغي لعبد — الحديث » ورواه مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال — يعنى الله عز وجل — « لا ينبغي لعبد لى أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » .

وفي رواية « لعبدى » .

وفي حديث ابن عباس نسبه إلى أبيه .

وفي صحيح البخارى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقولن أحدكم إني خير من يونس ابن متى » .  
وعنه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما ينبغي لعبد أن يكون خيراً من يونس بن متى » .

وفي لفظ آخر « أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » ذكره البخارى أيضاً .  
وفي صحيح البخارى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الكريم ابن الكريم : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » ونحوه في الصحيحين من حديث أبي هريرة .

وأخرج البخارى أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خفف على داود القرآن . فكان يأمر بدواة فتسرج ، فيقرأ القرآن قبل أن تسرج دوابه . ولا يأكل إلا من عمل يده » .

والمراد بالقرآن ههنا : الزبور كما أريد بالزبور القرآن في قوله تعالى ﴿ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر : أن الأرض يرثها عبادى الصالحون ﴾ .



٤٦٤٧ - حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى الطَّرَفِيُّ أَخْبَرَنَا [حَدَّثَنِي] مُحَمَّدُ ابْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَا يَنْبَغِي لِلنَّبِيِّ أَنْ يَقُولَ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » .

٤٦٤٨ - حدثنا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَيْلٍ يَذْكُرُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « قَالَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

— أن يقع تفهيمه له في نفس من سمع قصته فبالغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة قاله القاري .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

( عن إسماعيل بن أبي حكيم ) هكذا في بعض النسخ إسماعيل بن أبي حكيم وهذا هو الصواب كما يظهر من التقريب والإخلاصة ، وفي بعض النسخ إسماعيل بن حكيم والله أعلم ( ما ينبغي للنبي الحديث ) .

قال المنذرى : في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار .

( ذاك إبراهيم عليه السلام ) أى المشار إليه الموصوف بخير البرية هو إبراهيم عليه السلام .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى . قيل يحتمل أنه قاله قبل أن يوحى إليه بأنه خير منه ، أو يكون على جهة التواضع وكره إظهار المطاولة على الأنبياء انتهى كلام المنذرى .

٤٦٤٩ — حدثنا محمد بن المتوكل العسقلاني وتخلد بن خالد الشيمري  
 للمعنى قالاً أخبرنا عبد الرزاق أنها نا معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن  
 أبي سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أدرى  
 أتبع لعين [ تبع العين ] هو أم لا ، وما أدرى أعزير نبي هو أم لا . »

— ( ما أدرى أتبع لعين هو أم لا ) هذا قبل أن يوحى إليه شأن تبع . وقد  
 روى أحمد من حديث سهل بن سعد الساعدي قال : قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم « لا تسبوا تبعاً فإنه كان قد أسلم » وروى الطبراني من حديث ابن  
 عباس مثله . وروى ابن مردويه من حديث أبي هريرة مثله كذا في مرقاة الصعود  
 ( وما أدرى أعزير نبي هو أم لا ) قال الحافظ أبو الفضل العراقي في أماليه في  
 رواية الحاكم في المستدرك بدله « وما أدرى ذا القرنين نبياً كان أم لا » وزاد  
 فيه « وما أدرى الحدود كفارات لأهلها أم لا » وروىناه بتمامه بذكر تبع وعزير  
 وذو القرنين والحدود في تفسير ابن مردويه من رواية محمد بن أبي السمر عن  
 عبد الرزاق قال ثم أعلم الله نبيه أن الحدود كفارات وأن تبعاً أسلم . كذا في  
 مرقاة الصعود .

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الدخان : أخرج ابن عساكر في تاريخه  
 من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة  
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما أدرى الحدود طهارة لأهلها  
 أم لا ، ولا أدرى تبع لعيناً كان أم لا ، ولا أدرى ذو القرنين نبياً كان أم  
 ملكاً » وقال غيره « عزير أكان نبياً أم لا » كذا رواه ابن أبي حاتم عن محمد  
 ابن حماد الظهري عن عبد الرزاق .

قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق .

٤٦٥٠ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله

— ثم روى ابن عساكر من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «عزير لا أدري أنبيأ كان أم لا ، ولا أدري ألحق تبعاً أم لا » ثم أورد ما جاء في النهي عن سبه ولعنته .

وقال قتادة : ذكر لنا أن كعباً كان يقول في تبع الرجل الصالح ذم الله تعالى قومه ولم يذمه . قال وكانت عائشة رضي الله عنها تقول « لا تسبوا تبعاً فإنه قد كان رجلاً صالحاً » .

وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبو زرعة حدثنا صفوان حدثنا الوليد حدثنا عبد الله بن لهيعة عن أبي زرعة يعني عمرو بن جابر الحضرمي قال سمعت ضهل ابن سمعد الساعدي رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا تبعاً فإنه قد كان أسلم » ورواه الأمام أحمد في مسنده عن حسن بن موسى عن ابن لهيعة به .

وقال الطبراني حدثنا أحمد بن علي الأبار حدثنا أحمد بن محمد بن أبي برزة حدثنا مؤمل بن إسماعيل حدثنا سففيان عن سماك بن حرب عن عسكرة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تسبوا تبعاً فإنه قد أسلم » .

وقال عبد الرزاق أيضاً أخبرنا معمر عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أدري تبع نبيأ كان أم غير نبي » وتقدم بهذا السند من رواية ابن أبي حاتم كما أورده ابن عساكر « لا أدري تبع كان أم لا » .

صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ ، الْأَنْبِيَاءِ أَوْلَادُ عَلَاتٍ وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ .

#### ١٤ — باب في رد الإرجاء

٤٦٥١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أخبرنا سُمَيْلُ بْنُ

أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَكَرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

— ورواه ابن عساكر من طريق زكريا بن يحيى المدني عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً .

وقال عبد الرزاق أخبرنا عمران أبو الهذيل أخبرني تميم بن عبد الرحمن قال قال عطاء بن أبي رباح « لا تسهوا تبهما فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سبه » انتهى كلامه . والحديث سكت عنه المفذرى .

( أنا أولى الناس بابن مريم ) أى أخص الناس به وأقربهم إليه لأنه بشر بأنه يأتى من بعده ( الأنبياء أولاد علات ) بفتح ففتح شد يد أى هم إخوة من أب واحد ، فإن العلة الضرّة وبنو العلات أولاد الرجل من نسوة شتى .

والمعنى أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وفروع الشرائع مختلفة ، وقيل المراد أن أزممتهم مختلفة ( وليس بينى وبينه نبى ) قال الحافظ هذا أورده كالشاهد لقوله إنه أقرب الناس إليه .

قال المفذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

#### ( باب في رد الإرجاء )

وفى نسخة الخطاى باب الرد على المرجئة .

قال فى النهاية : المرجئة فرقة من فرق الإسلام يمتنعون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما أنه لا ينفذ مع الكفر طاعة ، سموا مرجئة لاعتقادهم أن الله —

صلى الله عليه وسلم قال : « الْإِيمَانُ بَضْعٌ [ بَضْعَةٌ ] وَسَبْعُونَ أَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الْعَظْمِ [ الْأَذَى ] عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » .

— أرجأ تعذيبهم على المعاصى أى أخره عنهم والمرجئة تهمز ولا تهمز وكلاهما بمعنى التأخير . كذا فى السراج المنير .

( الإيمان بضع وسبعون ) أى شعبة ، والبضع بكسر الموحدة وفتحها هو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع ، هذا هو الأشهر ، وقيل إلى العشرة ، وقيل من واحد إلى تسعة ، وقيل من اثنين إلى عشرة ، وعن الخليل البضع السبع ( وأذناها ) أى أذونها مقداراً ( إمطة العظم ) أى إزالته ، وفى بعض النسخ « إمطة الأذى » والأذى ما يؤذى كشوك وحجر ( والحياء شعبة من الإيمان ) الحياء بالمد وهو فى اللغة تغير وانكسار يمتري الإنسان من خوف —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث « الإيمان بضع وسبعون » ثم قال : ولفظ مسلم « الإيمان بضع وسبعون شعبة » وفى كتاب البخارى « بضع وستون » وفى بعض رواياته « بضع وسبعون » .

والمعروف « ستون » وقد رواه مسلم بالوجهين على الشك عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الإيمان بضع وسبعون ، أو بضع وستون شعبة » . وحديث « الحياء شعبة من الإيمان » رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة ، وابن عمر وأبى مسعود عقبة بن عمرو الأنصارى ، وعمران بن حصين . وفى حديث ابن عمر التتفق عليه فى سؤال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام ؟ فقال « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً » .

وفى الصحيحين من حديث طلحة بن عبيد الله « جاء رجل من أهل نجد نأثر الرأس نسمع دوى صوته ، ولانفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم = ( ٢٨ - عون المعبود ١٢ )

— ما يهاب به ، وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ، وإنما أفرد به بالذكر لأنه كالداعى إلى باقى الشعب إذ الحى يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر بهنجر . —

== وسلم . فإذا هو يسأل عن الإسلام ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات في اليوم والليلة - الحديث .

وفي مسند الإمام أحمد عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم « الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت » .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أى الإسلام خير ؟ قال : تطعم الطعام . وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » .

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفسى بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه - وقال مسلم - : حتى يحب لجاره ، أو قال لأخيه .

وفي الصحيحين عن أنس أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » وقال مسلم « من أهله وماله والناس أجمعين » .

وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيعان » .

وفي صحيح مسلم أيضاً عن عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مامن نبي بعثه الله في أمته قبلى إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره . ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون . فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن . ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن . ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن . ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » . وفي الترمذى عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس الجهنى عن أبيه : أن ==

٢٦٥٢ — حدثنا أحمد بن حنبل حدثني يحيى بن سعيد عن شعبة  
حدثني أبو جرة قال سمعت ابن عباس قال : « إن وفد القيس لما قدموا  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بالإيمان بالله ، قال : أتذرون  
ما الإيمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة أن لا إله إلا الله  
وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ،  
وأن تعطوا الخمس من الغنم . »

— قال الخطابي في المعالم : في هذا الحديث بيان أن الإيمان الشرعى اسم بمعنى  
ذى شعب وأجزاء لها أعلى وأدنى ، وأقوال وأفعال ، وزيادة ونقصان ، فالاسم  
يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلمتها ، والحقيقة تقتضى جميع شعبها ، وتستوفى جملة  
أجزائها كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء ، والاسم يتعلق ببعضها ، والحقيقة  
تقتضى جميع أجزائها وتستوفى فيها ، وبذلك على صحة ذلك قوله « الحياء شعبة من  
الإيمان » فأخبر أن الحياء أحد الشعب ، وفيه إثبات التفاضل فى الإيمان وتباين  
الؤمنين فى درجاتهم انتهى .

قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( إن وفد عهد القيس ) الوفد جمع وفد ، وهو الذى أتى إلى الأمير برسالة  
من قوم ، وقيل رهط كرام ، وعبد القيس أبو قبيلة عظيمة تنتهى إلى ربيعة بن  
نزار بن معد بن عدنان ( لما قدموا ) أى أتوا ( وأن تعطوا الخمس ) بضم الميم  
وسكونها ( من الغنم ) بفتح الميم والنون أى الغنيمة .  
قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . —

== رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعطى لله ومنع لله ، وأحب لله ، وأبغض  
لله وإنكح لله : فقد استكمل إيمانه » وأبو مرحوم وسهل : قد ضمعا .

٤٦٥٣ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » .

— ( بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة ) مبدءاً والظرف خبره ومتملقه محذوف تقديره ترك الصلاة وصلة بين العبد والكفر . والمعنى يوصله إليه . وبهذا التقدير زال الإشكال ، فإن المتبادر أن الحاجز بين الإيمان والكفر فعل الصلاة لا تركها قاله العزيزي .

واختلف في تكفير تارك الصلاة الفرض عمداً ، قال عمر رضى الله عنه : لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ، وقال ابن مسعود : تركها كفر ، وقال عبد الله بن شقيق كان أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة .

وقال بعض العلماء : الحديث محمول على تركها جهوداً أو على الزجر والوعيد . وقال حماد بن زيد ومكحول ومالك والشافعي تارك الصلاة كالمرتد ولا يخرج من الدين .

وقال صاحب الرأي : لا يقتل بل يحبس حتى يصلى ، وبه قال الزهري ، كذا في المرقاة نقلاً عن شرح السنة .

وقد أطلال الكلام في هذه المسألة الإمام ابن القيم في كتاب الصلاة له فأطاب وأحسن وأجاد .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ولفظ مسلم « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » .



١٥ — باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه

٤٦٥٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
قَالَا أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :  
« لَمَّا تَوَجَّهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّكْبَةِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ  
فَكَيْفَ الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ . »

( باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه )

وقد وقع هذا الباب في بعض النسخ بعد حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه . قال الحافظ : ذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص ، وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً . وقال الشيخ محي الدين : والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة الغفار ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره لا يمتريه الشبهة ، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى أنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم بقيماً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها انتهى .

( لما توجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى السكبة ) أى توجه للصلاة إلى جهة السكبة بعد تحويل القبلة من بيت المقدس ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) أى صلاتكم . قال في فتح الودود : فسميت الصلاة إيماناً فعمل أنها من الإيمان بمكان انتهى .

قال المنبرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

٤٦٥٥ - حدثنا مؤمل بن الفضل أخبرنا محمد بن شعيب بن شابور عن يحيى بن الخارث عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: « مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ ، وَأَعْطَى لِلَّهِ ، وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ » .

٤٦٥٦ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح أخبرنا ابن وهب عن بكر بن مضر عن ابن الهادي عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَلَا دِينٍ أَغْلَبَ لِذِي أُبٍّ مِنْكُنَّ » . قَالَتْ : وَمَا نَقِصَاتُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ ؟ قَالَ : أَمَّا نَقِصَاتُ الْعَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةٍ [شهادة رجل] ، وَأَمَّا نَقِصَاتُ الدِّينِ فَإِنَّ إِيَّاهُنَّ تَقْطِرُ رَمَضَانَ وَتُقِيمُ أَيَّامًا لَا تُصَلِّي » .

— ( أخبرنا محمد بن شعيب بن شابور ) بالمعجمة والموحدة ( عن أبي أمامة ) وهو الباهلي صدى بن مجلان رضى الله عنه ( من أحب ) أى شيئاً أو شخصاً خذف المفعول ( لله ) أى لأجله ولوجهه مخلصاً لا لميل قلبه ولا لهواه ( وأبغض لله ) لا لإيذاء من أبغضه له بل لسكفره وعصيانه ( وأعطى لله ) أى لثوابه ورضاه لا لنحو رياء ( ومنع لله ) أى لأمر الله ، كأن لم يصرف الزكاة لسكافر نكسته ولا لهاشمى لشرفه بل لمنع الله لها منها . قاله المفاوى ( فقد استكمل الإيمان ) بالنصب أى أكمله وقيل بالرفع أى تكمل إيمانه .

قال المفردى : فى إسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامى وقد تكلم فيه غير واحد .

( لذى لب ) بضم اللام وتشديد الموحدة بمعنى العقل ( قالت ) أى امرأة من النساء التى خاطبن النبی صلى الله عليه وسلم ( شهادة امرأتين بشهادة رجل ) —

٤٦٥٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » .

— أى تعدل بشهادة رجل (وتقيم أياماً) أى فى أيام الحيض والنفاس (لا تصلى) أى فى تلك الأيام .

قال النووي : وصفه صلى الله عليه وسلم النساء نقصان الدين لتركن الصلاة والصوم فى زمن الحيض قد يستشكل معناه وليس بمشكل بل هو ظاهر ، فإن الدين والإيمان والإسلام مشتركة فى معنى واحد ، وقد قدمنا أن الطاعات تسمى إيماناً وديناً ، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته زاد إيمانه ودينه ، ومن نقصت عبادته نقص دينه ، ثم نقص الدين قد يكون على وجه يأتى به كمن ترك الصلاة أو غيرها من العبادات الواجبة عليه بلا عذر ، وقد يكون على وجه لا يأتى فيه كمن ترك الجمعة أو غيرها مما لا يجب عليه العذر ، وقد يكون على وجه هو مكلف به كترك الحائض الصلاة والصوم . انتهى كلام النووي . وبهذا الكلام ظهر أيضاً وجه مناسبة الحديث بالباب .

قال المفردى : وأخرجه مسلم وابن ماجه وأخرجه البخارى ومسلم من حديث عياض بن عبد الله بن سعد بن أبى سرح عن أبى سعيد الخدرى ،

( أكل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ) بضم الخاء وبضم اللام . قال ابن رسلان : هو عبارة عن أوصاف الإنسان التى يعامل بها غيره ، وهى منقسمة إلى محمودة ومذمومة ، فالمحمودة منها صفات الأنبياء والأولياء والصالحين كالصبر عند المسكاره والحل عند الجفا وحمل الأذى والإحسان للناس والتودد إليهم والرحمة بهم والشفقة عليهم ، والالين فى القول ومجانبة المفساد والشرور وغير ذلك . قال الحسن البصرى : حقيقة حسن الخلق بذل المعروف ، وكف الأذى ، وطلاقة الوجه .

٤٦٥٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق ح . وأخبرنا إبراهيم بن بشير أخبرنا سفيان المعنى قال أخبرنا معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم بين الناس قسماً فقلت : أعط فلاناً فإنه مؤمن ، قال : أو مسلم ، إنني لأعطي الرجل العطاء وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكب على وجهه » .

٤٦٥٩ — حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا محمد بن قنبر عن معمر قال وأخبرني الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال أعطى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ولم يعط رجلاً منهم شيئاً ، فقال سعد يا رسول الله أعطيت فلاناً وفلاناً ولم تعط فلاناً شيئاً وهو مؤمن ؟ فقال

— قال المنذرى : وقال حسن صحيح ، وزاد في آخره « وخياركم خياركم لنسائهم » .

( قال أو مسلم ) قال في فتح الباري : بإسكان الواو لا بفتحها . وفي رواية ابن الأعرابي في هذا الحديث فقال لا تغل مؤمن بل مسلم ، فوضح أنها للاضراب وليس معناه الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق المؤمن ، لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر انتهى ملخصاً ( مخافة أن يكب ) ضبط في بعض النسخ بضم الياء وكسر الكاف من الإكباب . قال الحافظ : أكب الرجل إذا أطرق وكبه غيره إذا قلبه ، وهذا على خلاف القياس ، لأن الفعل اللازم يتمدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر انتهى . والمعنى مخافة أن يقع في الفسار على وجهه إن لم يعط لسكونه من المؤلفة قلوبهم . ويحتمل أن يكون بصيغة المجهول من الجرد . وهذا الحديث وقع في نسخة المنذرى بعد الحديث الذي يليه فقال وهو طرف من الذي قبله . —

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوْ مُسْلِمٌ حَتَّى أَعَادَهَا سَعْدٌ ثَلَاثًا ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَوْ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّنِي أُعْطِيَ رِجَالًا وَأَدْعُ مَنْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُمْ لَا أُعْطِيهِ شَيْئًا خِيفَةَ أَنْ يُكَبِّبُوا فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ .

٤٦٦٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو نَوْرٍ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ « قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا » قَالَ نَرَى أَنَّ الْإِسْلَامَ السَّكَلَةُ ، وَالْإِيمَانُ الْعَمَلُ [ الْعَمَلُ بِد ] .

— ( حتى أعادها ) أى هذه الكلمة ( ثلاثاً ) أى ثلاث مرات ( وأدع ) بفتح الدال أى أترك ( مخافة أن يكببوا ) بصيغة المعلوم من باب الأفعال أو بصيغة المجهول من الجرد .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( قال ) أى الزهري ( نرى ) بضم النون ويفتح ( أن الإسلام السكلة ) أى كلمة الشهادة ( والإيمان العمل ) أى الصالح .

قال الخطابى فى المعالم : ما أكثر ما يغلط الناس فى هذه المسألة ، فأما الزهري فقد ذهب إلى ما حكاه معمر عنه واحتج بالآية ، وذهب غيره إلى أن الإيمان والإسلام شيء واحد واحتج بقوله تعالى ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ قال فدل ذلك على أن المسلمين هم المؤمنون إذ كان الله سبحانه قد وعد أن يخلص المؤمنين من قوم لوط وأن يخرجهم من بين ظهرانى من وجب عليه العذاب منهم ، ثم أخبر أنه قد فعل ذلك بمن وجده فيهم من المسلمين إنجازاً للوعد ، فثبت أن المسلمين هم المؤمنون . قال والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام فى هذا ولا يطلق على أحد الوجهين ، وذلك أن —

٤٦٦١ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا شعبة قال واقد ابن عبد الله أخبرني عن أبيه أنه سمع ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » .

— المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال ولا يكون مؤمناً في بعضها والمؤمن مسلم في جميع الأحوال ، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً . فإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها ولم يختلف شيء منها . وأصل الإيمان التصديق وأصل الإسلام الاستسلام والانقياد ، وقد يكون المرء مسلماً في الظاهر غير منقاد في الباطن ولا مصدق ، وقد يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر انتهى . وحاصل ما صححه الخطابي أن النسبة بين المؤمن والمسلم عموم وخصوص مطلق . والحديث سكت عنه المفذري .

( لا ترجعوا بعدى كفاراً الخ ) قال الخطابي : هذا يتناول على وجهين أحدهما أن يكون معنى الكفار المتكفرين بالسلاح ، يقال تكفر الرجل بسلاحه إذا لبسه فكفر نفسه أى سترها ، وأصل الكفر الستر . وقال بعضهم : معناه لا ترجعوا بعدى فرقا مختلفين يضرب بعضهم رقاب بعض فتكفونوا في ذلك مضاهين للكفار ، فإن الكفار متعادون يضرب بعضهم رقاب بعض والمسلمون متواخون يحقن بعضهم دم بعض . وأخبرني إبراهيم بن فراس قال : سألت موسى بن هارون عن هذا فقال هؤلاء أهل الردة قتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه انتهى .

قال المفذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

٤٦٦٢ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أئمة رجل مسلم أكفر رجلاً مسلماً ، فإن كان كافراً وإلا كان هو الكافر » .

٤٦٦٣ — حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن نمير أخبرنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أربع من كن فيه فهو منافق خالص ، ومن كانت [ كان ] فيه خلة منهن كان [ كانت ] فيه خلة من نفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد [ عهد ] غدر ، وإذا خاصم فجر » .

— ( أ كفر رجلاً مسلماً ) أى نسبه إلى الكفر ( فإن كان ) الرجل الذى نسب إليه الكفر ( كافراً ) فلا شيء على الغائب ( وإلا ) أى لم يكن هو كافراً ( كان هو ) أى الغائب ( الكافر ) أى يخاف عليه شؤم كلامه . قاله السندى والحديث سكت عنه المنبرى .

( أربع ) أى خصال أربع أو أربع من الخصال فساغ الابتداء به ( من كن ) أى تلك الأربع ( فيه ) الضمير لمن ( فهو منافق خالص ) قال الملقى : أى فى هذه الخصال فقط لا فى غيرها ، أو شديد الشبه بالمنافقين ، ووصفه بالخلوص يؤيد قول من قال : إن المراد بالنفاق العملى دون الإيمانى أو النفاق العرفى لا الشرعى ، لأن الخلوص بهذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقى فى الدرك الأسفل من النار ( حتى يدعها ) أى إلى أن يتركها ( إذا حدث كذب ) أى عدا بغير عذر ( وإذا وعد أخلف ) أى إذا وعد بالخير فى المستقبل لم يف بذلك —

٤٦٦٤ - حدثنا أبو صالح الأنطاكي أخبرنا أبو إسحاق الفزاري عن

— (وإذا عاهد غدر) أى نقض العهد وترك الوفاء بمعااهد عليه . وأما الفرق بين الوعد والعهد فلم أر من ذكر الفرق بين الوعد والعهد صريحاً .

والظاهر من صنيع الإمام البخارى رحمه الله أنه لا فرق بينهما بل هما مترادفان فإنه قال فى كتاب الشهادات من صحيحه باب من أمر بإيجاز الوعد ، ثم استدل على مضمون الباب بأربعة أحاديث أولها حديث أبى سفيان بن حرب فى قصة هرقل أورد منه طرفاً وهو أن هرقل قال له سألتك ماذا بأمركم . فزعمت أنه أمركم بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد الحديث .

ولولا أن الوعد والعهد متحدان لما تم هذا الاستدلال ، فثبت من صنيعه هذا أنهما متحدان . والظاهر من كلام الحافظ رحمه الله فى الفتح أن بينهما فرقاً فإنه قال إن معناه قد يفحد ونصه فى شرح باب علامات المنافق من كتاب الإيمان قال القرطبي والنووى : حصل من مجموع الروايتين خمس خصال لأنهما تواردتا على الكذب فى الحديث والخيانة فى الأمانة وزاد الأول الخلف فى الوعد والثانى الغدر فى المعاهدة والفجور فى الخصومة .

قلت : وفى رواية مسلم الثانى بدل الغدر فى المعاهدة الخلف فى الوعد كما فى الأول ، فكأن بعض الرواة تصرف فى لفظه لأن معناه قد يتحد الخ . فلفظه قد تدل دلالة ظاهرة على أن بينهما فرقاً ، ولكن لم يبين أنه أى فرق بينهما ، ولعل الفرق هو أن الوعد أعم من العهد مطلقاً ، فإن العهد هو الوعد الموثق فأينما وجد العهد وجد الوعد ، من غير عكس . لجواز أن يوجد الوعد من غير توثيق .

ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، فالوعد أعم من العهد ، بأن العهد لا يطلق إلا إذا كان الوعد موثقاً والوعد أعم من أن يكون موثقاً —



الأنعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

— أو لا يكون كذلك ، وبشهاد على ذلك لفظ الحديث لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق على إخلاف الوعد لفظ الإخلاف ، وعلى إخلاف العهد لفظ الغدر ، ولا شك أن الغدر أشد من الإخلاف ، فعلم أن العهد أشد وأوثق من الوعد . ويؤيده قول الله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَذَقُّونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ الآية . وأما العهد أعم من الوعد فبأن الوعد لا يطلق إلا على ما يكون لشخص آخر ، والعهد يطلق على ما يكون لشخص آخر أو لنفسه كما لا يخفى . قال الله عز وجل ﴿ أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا بَيْنَهُمْ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلَّ أَكْثَرُهمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فهنا عهدهم —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله حديث « لا يزاني الزاني » ثم قال : وفي لفظ في الصحيحين « ولا يفتب نهبة ذات شرف يرفع إليه الناس فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن — وزاد مسلم — ولا يغلب حين يغلب وهو مؤمن ، فأياكم إياكم » .

وزاد أبو بكر البزار فيه في المسند « ينزع الإيمان من قلبه . فإن تاب تاب الله عليه » .

وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن . ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن . ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن . ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن » قال عكرمة : قلت لابن عباس « كيف ينزع الإيمان منه ؟ قال هكذا — وشبك بين أصابعه . ثم أخرجها — فإن تاب عاد إليه هكذا — وشبك بين أصابعه » .

وروى ابن صخر في الموائد من حديث محمد بن خالد الخزومي عن سفيان الثوري عن زيد الياحي عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اليقين الإيمان كله » وذكره البخاري في صحيحه موقوفاً على ابن مسعود . وفي صحيح مسلم عن أبي قتادة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فيهم . فذكر الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال — الحديث » .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى

وسلم : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ »

— ليس إلا على أنفسهم بالإيمان وقال الله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ أَوْ فَاتَمَّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَتِهِمْ﴾ الآية فهذا معاهدة المؤمنين لا على أنفسهم بل من المشركين .

وأما الوعد فلا يوجد في كلام العرب إلا لرجل آخر ، كما قال الله عز وجل في القرآن ﴿وقال الشيطان لما قضى الأمر إن الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم﴾ الآية . وقال الله تعالى ﴿ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك﴾ الآية . وقال تعالى ﴿ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم الآية ، وغير ذلك من الآيات والأحاديث وكلام أهل العرب . فلمل مراد البخاري ثم الحافظ بانحد الوعد والعهد اجتماعهما في مادة الوعد من غير نظر إلى الوثوق وغير الوثوق ، وكذلك إلى أنه لرجل آخر أو لنفسه والله تعالى أعلم ( وإذا خاصم فجر ) أى شتم ورمى بالأشياء القبيحة .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه .

( يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ) الواو للحال أى والحال أنه مؤمن —

== الأعمال أفضل ؟ قال : الإيمان بالله قال : ثم ماذا ؟ قال الجهاد في سبيل الله قال : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور .

وفي لفظ « إيمان بالله ورسوله » وترجم عليه البخاري — ( باب من قال : إن الإيمان هو العمل ) أقوله تعالى ( وتلك الجنة التي أورتهموها بما كنتم تعملون ) وقال عدة من أهل العلم في قوله تعالى ( فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون ) : عن قول « لا إله إلا الله » .

وفي الصحيحين عن أبي ذر الغفاري قال « قلت : يا رسول الله ، أى الأعمال أفضل ؟ قال : الإيمان بالله والجهاد في سبيله — الحديث » .

وروى البزار في مسنده من حديث عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم =

وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ .

— كامل ، أو محمول على المستحل مع العلم بالتحريم ، أو هو خبر بمعنى النهى أو أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله قاله القسطلاني .

قال النووي : والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان وإيماء تأولناه لحديث أبي ذر « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق » الخ وإن شئت الوقوف على تمام كلامه فارجع إلى شرح صحيح مسلم له ( والتوبة معروضة ) أى على فاعلها ( بعد ) بالضم أى بعد —

= « ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان : الإنصاف من نفسك ، وبذل السلام للعالم . والاتفاق من الاقتار » .

وذكره البخارى فى صحيحه عن عائشة من قولها .

وقال البخارى قال معاذ « اجلس بنا نؤمن ساعة » وقال البخارى فى الصحيح « باب سؤال جبريل النبى صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان ، وعلم الساعة وبيان النبى صلى الله عليه وسلم له ؟ ثم قال « جاء جبريل يعلمكم دينكم » فجعل ذلك كله ديناً .

وما بين النبى صلى الله عليه وسلم لو فد عبد القيس من الإيمان وقوله تعالى ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ وفى حديث الشفاعة المتفق على صحته « أخرجوا من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » وفى لفظ « مثقال دينار من إيمان » وفى لفظ : « مثقال شعيرة من إيمان » وفى لفظ : « مثقال خردلة من إيمان » وفى لفظ « انطلق فأخرج من كان فى قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان » وفى لفظ « إذا كان يوم القيامة شفعت ، فقلت : يارب ، أدخل الجنة من كان فى قلبه خردلة من إيمان ، فيدخلون . ثم أقول : أدخل الجنة من كان فى قلبه أدنى شئ . قال أنس : كأننى أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

— ذلك . قال النووي : قد أجمع العلماء على قبول التوبة ما لم يفرغر ، كما جاء في الحديث .

قال المفزري : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى . —

== وفي لفظ عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله ، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة . ثم قال : يخرج من النار من قال لا إله إلا الله ، وكان في قلبه من الخير ما يزن برة . ثم يخرج من قال لا إله إلا الله ، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » .

وترجم البخارى على هذا الحديث « باب زيادة الإيمان ونقصانه » وقوله تعالى ﴿ وزدناهم هدى ﴾ وقال ﴿ ويزداد الذين آمنوا إيماناً ﴾ وقال ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص .

وكل هذه الألفاظ التى ذكرناها فى الصحيحين ، أو أحدهما والمراد بالخير فى حديث أنس : الإيمان فإنه هو الذى يخرج به من النار . وكل هذه النصوص صحيحة صريحة لا تحتتمل التأويل فى أن نفس الإيمان القائم بالقلب يقبل الزيادة والنقصان ، وبعضهم أرجح من بعض .

وقال البخارى فى صحيحه : قال ابن أبى مليكة « أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه ، ما منهم من أحد يقول : إنه على إيمان جبريل وميكائيل » .

وقال البخارى أيضاً « باب الصلاة من الإيمان وقوله عز وجل ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ يعنى صلاتكم عند البيت » ثم ذكر حديث تحويل القبلة .

وأقدم من روى عنه زيادة الإيمان ونقصانه من الصحابة : عمير بن حبيب الخطمى قال الامام أحمد : حدثنا الحسن بن موسى حدثنا حماد بن سلمة عن أبى جعفر الخطمى عن أبيه عن جده عمير بن حبيب قال « الإيمان يزيد وينقص » . قيل : وما زيادته ونقصانه ؟ قال : إذا ذكرنا الله عز وجل وحمدناه وسبحناه فذلك زيادته وإذا غفلنا وضيعنا ونسينا . فذلك نقصانه » .

وقال أحمد : حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا محمد بن طلحة عن زيد عن ذر قال « كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه : هلموا نزدد إيماناً ، فيذكرون الله تعالى » =

== وقال أحمد : حدثنا وكيع عن شريك عن هلال عن عبد الله بن عكيم قال : سمعت عبد الله بن مسعود يقول في دعائه ( اللهم زدنى إيماناً و يقيناً و فقهاً - أو قال : فهماً ) وقال أحمد في رواية المروزي أخبرنا يزيد بن هرون أخبرنا العوام حدثنا علي ابن مدرك عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال « الإيمان برقم زنا فارقه الإيمان . فإن لام نفسه ورجع راجعه الإيمان » .

وفي تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ﴾ قال « إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بشهادة أن لا إله إلا الله . فلما صدق بها المؤمنون زادهم الصلاة . فلما صدقوا بها زادهم الصيام . فلما صدقوا به زادهم الزكاة . فلما صدقوا بها زادهم الحج . فلما صدقوا به زادهم الجهاد . ثم أكل لهم دينهم فقال ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ » .

وقال إسماعيل بن عياش : حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي عن أبي هريرة قال « الإيمان يزداد وينقص » .

وقال إسماعيل أيضاً : عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن أبي هريرة وابن عباس قالا « الإيمان يزداد وينقص » .

وقال الإمام أحمد في رواية المروزي : حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم عن فضيل بن يسار قال : قال محمد بن علي « هذا الاسلام - ودور دائرة - ودور في وسطها أخرى . وقال : هذا الإيمان الذي في وسطها مقصور في الاسلام . وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزاني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، قال : يخرج من الإسلام ، فإذا تاب تاب الله عليه فرجع إلى الإيمان » .

وقال أحمد في رواية المروزي : حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث بن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ينزع منه الإيمان ، فإن تاب أعيد إليه » . ورواه يحيى بن سعيد عن عوف عن الحسن : من قوله . وهو أشبه .

وقال محمد بن سليمان لوين : سمعت سفيان بن عيينة غير مرة يقول « الإيمان قول وعمل وأخذناه من قبلنا . قيل له : يزيد وينقص ؟ قال : فأى شيء إذن ؟ » . ==

وقال مرة - وسئل « الايمان يزيد وينقص ؟ » قال « ليس تقرأون القرآن ﴿فزادهم إيماناً﴾ في غير موضع ؟ قيل : ينقص ، قال : ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص » وقال عبدالرزاق : سمعت سفیان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وابن جريج ومعمراً يقولون « الايمان قول وعمل ، يزيد وينقص »

وقال الحميدى : سمعت ابن عيينة يقول « الايمان قول وعمل يزيد وينقص ، فقال له اخوه ابراهيم بن عيينة : يا أبا محمد ، لا تقل يزيد وينقص ، فغضب ، وقال : اسكت يا صبي : بلى ، حتى لا يبقى منه شيء . »

وقال أبوداود : سمعت أحمد بن حنبل يقول الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص » وقال الربيع بن سليمان : سمعت الشافعى يقول « الايمان قول وعمل ، يزيد وينقص » ذكره الحاكم في مناقبه .

وقال أبو عمر بن عبد البر النرى : قال رجل للشافعى « أى الأعمال عند الله أفضل ؟ قال : ما لا يقبل عمل إلا به قال : وماذا ؟ قال : الإيمان بالله هو أعلى الأعمال درجة ، وأشرفها منزلة وأسانها حظاً . قال الرجل : ألا تخبرنى عن الايمان : قول وعمل ، أو قول بلا عمل ؟ قال الشافعى : الايمان عمل لله ، والقول بعض ذلك ، ثم العمل احتج عليه » ذكره الحاكم عنه .

وقال أحمد : حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال « ما نقصت أمانة عبد إلا نقص إيمانه » .

وقال وكيع : حدثنا إسرائيل عن أبي الهيثم عن سعيد بن جبیر في قوله تعالى (ولكن ليطمئن قلبي) قال « ليزداد إيماناً » .

وقال الامام أحمد : حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن عبد الكريم الجزرى عن مجاهد أن أبا ذر « سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الايمان ؟ فقرأ عليه (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب — حتى ختم الآية )

احتج به أحمد في كتاب الرد على المرجئة . ورواه جعفر بن عوف عن السموذى عن القاسم عن أبي ذر بمثله .

وقال يحيى بن سليم الطائفى قال هشام : عن الحسن « الايمان قول وعمل ، فقلت لهشام : فما تقول أنت ؟ فقال : قول وعمل » .

وقال الحميدى : سمعت وكيعاً يقول « وأهل السنة يقولون الايمان قول وعمل »

٤٦٦٥ - حدثنا إسحاق بن سويد الرَّمْلِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْثَمٍ أَنبَأَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمَكْدَانِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ الْقَبْرِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ [عَنْهُ] الْإِيمَانُ كَانَ عَلَيْهِ كَاطِلَةٌ ، فَإِذَا انْقَلَعَتْ [أَقْلَعَتْ] رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ » .

— ( كَانُ ) أى الإيمان ( عليه كاطلة ) أى كالسحابة ( فإذا انقاع ) أى فرغ من فعله وفى بعض النسخ ألقع . قال فى القاموس الإقلاع عن الأمر الكف —

== والمرجئة يقولون : الإيمان قول ، والجهمية يقولون : الإيمان المعرفة »  
وصح عن الحسن أنه قال « ليس الإيمان بالتقى ولا بالتحلى ، ولكن ما وقر فى القلب وصدقه العمل » ونحوه عن سفیان الثوري .  
وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم العمل تصديقاً فى قوله حديث زنى العين والجوارح - « الفرج يصدق ذلك أو يكذبه »

وأما الحديث الذى رواه ابن ماجه فى سننه من حديث عبد السلام بن صالح عن علي بن مرسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسن عن أبيه عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الإيمان معرفة بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالأركان » قال عبد السلام بن صالح : لوقرىء هذا الاسناد على مجنون لبرأ .

فهذا حديث موضوع ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال بعض أئمة الحديث : لوقرىء هذا على مجنون لبرأ : لو سلم من عبد السلام ، وهو المتهم به ، وفى الحق ما يغنى عن الباطل ، ولو كما بمن يحتج بالباطل ويستحله لروحنا هذا الحديث وذكرنا بعض من أثنى على عبد السلام ، ولكن نعوذ بالله من هذه الطريقة ، كما نعوذ به من طريقة تضعيف الحديث الثابت وتعليله إذا خالف قول إمام معين ، وبالله التوفيق .

## ١٦ - باب في القدر

٤٦٦٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم قال حدثني يحيى عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الْقَدَرِيَّةُ بَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَمِ ، إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » .

— واعلم أن العلماء قد بينوا للحديث السابق تأويلات كثيرة وهذا إحداها وهو أنه يسلب الإيمان حال تلبس الرجال بالزنا ، فإذا فارقه عاد إليه .  
وفي رواية البخاري في باب إثم الزنا من كتاب المحاربين قال عكرمة : « قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجها فإذا تاب عاد إليه هكذا وشبك بين أصابعه » وأخرج الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول « من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه » كذا في فتح الباري . والحديث سكنت عنه المنذرى .

### ( باب في القدر )

بفتح الدال ويسكن .

قال في شرح السنة : الإيمان بالقدر فرض لازم وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد خيرا وشرها وكتبها في اللوح المحفوظ قبل أن خلقهم ، والكل بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته غير أنه يرضى الإيمان والطاعة ووعد عليهما الثواب ، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد عليهما العقاب والقدر سر من أسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا ، ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل بل يجب أن يعتقد أن الله تعالى خالق الخلق فجعلهم فرقتين فرقة خلقهم للنعيم فضلا وفرقة للجحيم عدلا . —



٤٦٦٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمرَ بْنِ مُحَمَّدٍ

— (القدرية مجوس هذه الأمة) قال الخطابي في المعالم : إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذاهب المجوس في قولهم بالأصاين وهما النور والظلمة يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة ، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى غيره ، والله سبحانه خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته . وخلق الشر شراً في الحكمة كخلق الخير خيراً ، فإن الأمرين جميعاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً ، وإلى الفاعلين لهما فعلاً واكتساباً انتهى (وإن ماتوا فلا تشهدوهم) أي لا تحضروا جنازتهم .

قال المغدري : هذا منقطع . أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر ، وقد روى هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس منها شيء يثبت انتهى .

وقال السيوطي في مرقاة الصعود : هذا أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراج الدين القزويني على المصابيح وزعم أنه موضوع .

وقال الحافظ ابن حجر فيما تعقبه عليه : هذا الحديث حسفه الترمذي وصححه الحاكم ورجاله من رجال الصحيح إلا أن له علتين :

الأولى : الاختلاف في بعض رواته عن عهد العزيز بن أبي حازم وهو زكريا ابن منظور فرواه عن عهد العزيز بن أبي حازم فقال عن نافع عن ابن عمر .

والأخرى ما ذكره المغدري وغيره من أن سنده منقطع لأن أبا حاتم لم يسمع من ابن عمر فالجواب عن الثانية أن أبا الحسن بن القطان القابسي الحافظ صحيح سنده فقال إن أبا حازم عاصر ابن عمر فكان معه بالمدينة ، ومسلم يكتفي في الاتصال بالمعاصرة فهو صحيح على شرطه .

وعن الأولى بأن زكريا وصف بالوهم فلمسه وهم فأبدل راوياً بآخر ، وعلى تقدير أن لا يكون وهم فيكون لعبد العزيز فيه شيخان وإذا تقرر هذا لا يسوغ —

نجد لصححه  
أبو حازم

عن عمر مولى غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ وَنَجَّوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ . مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ ، وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُمْ فَلَا تُعَوِّدُوهُمْ وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَالِ وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمُ بِالْدَّجَالِ » .

— الحكم بأنه موضوع ، ولعل مستفاد من أطلق عليه الوضع تسميتهم المجوس وهم مسلمون .

وجوابه أن المراد أنهم كالمجوس في إثبات فاعلين لا في جميع معتقد المجوس ومن ثم ساغت أضافتهم إلى هذه انتهى .

( مولى غفرة ) بضم المعجمة وسكون الفاء ( ويقولون لا قدر ) يعنى ينفون القدر ( وهم شيعة الدجال ) أى أولياؤه وأنصاره ، وأصله الفرقة من الناس ويقع على الواحد وغيره بافظ واحد وغلب على كل من تولى علياً وأهل بيته حتى اختص به ، وجهه شيع من المشايعة المتابعة والمطاوعة ( أن يلحقهم ) بضم الياء وكسر الحاء .

قال المفزرى : عمر مولى غفرة لا يحتاج بحديثه ورجل من الأنصار مجهول ، وقد روى من طرق آخر عن حذيفة ولا يثبت .

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث « لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ وَنَجَّوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ » ثم قال :

هذا المعنى قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر ، وحذيفة ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ورافع بن خديج .

فأما حديث ابن عمر وحذيفة : فلهما طرق ، وقد ضعفت .

وأما حديث ابن عباس : فرواه الترمذى من حديث القاسم بن حبيب وعلى بن نزار عن نزار عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم =

٤٦٦٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ زُرَيْجٍ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَانَا قَالَا أَخْبَرَنَا عَوْفٌ أَخْبَرَنَا قَسَامَةُ بْنُ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ

— ( خالق آدم من قبضة ) القبضة بالضم ملاء الكف وربما جاء بفتح القاف ، كذا في الصحاح . —

== صنفان من أمي ليس لهما في الاسلام نصيب : القدرية والمرجئة » قال هذا حديث حسن غريب .

ورواه من حديث محمد بن بشر أخبرنا سلام بن أبي عمرة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما حديث جابر : فرواه ابن ماجه في سننه عن محمد بن المصنف عن الأوزاعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر - يرفعه - نحو حديث ابن عمر . فلو قال بقية « حدثنا الأوزاعي » مثنى حال الحديث ، ولكن نعلمه ، مع كثرة تدليسه .

وأما حديث أبي هريرة : فروى عبد الأعلى بن حماد حدثنا معتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فذكره رواه عن عبد الأعلى جماعة . وله عثان .

إحداها : أن المعتمر بن سليمان رواه عن أبي الحر حدثني جعفر بن الحارث عن يزيد بن ميسرة عن عطاء الخراساني عن مكحول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والعلة الثانية : أن مكحولا لم يسمع من أبي هريرة

وأما حديث عبدالله بن عمرو : فيرويه عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبدالعزيز عن يحيى بن القاسم عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو - يرفعه - « ما هلك أمة قط إلا بالشرك بالله عز وجل . وما أشركت قط إلا كان بدءا إشراكها : للتكذيب بالقدر » وهذا الاسناد لا يحتاج به .

وأجود ما في الباب : حديث حيوة بن شريح : أخبرني ابن صخر حدثني نافع « أن ابن عمر جاءه رجل . فقال : إن فلانا يقرأ عليك السلام . فقال . إنه قد بلغني أنه قد أحدث . فإن كان قد أحدث فلا تقرأه مني السلام . فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يكون في هذه الأمة - أو أمي - الشك منه - خسف ، ومسوخ ==

قَبَضَهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ فَجَاءَ بَنُو آدَمَ عَلَى قَدَرِ الْأَرْضِ جَاءَ مِنْهُمْ الْأَحْمَرُ

— وقال في النهاية : القبض الأخذ بجميع الكف والقبضة المرة منه وبالضم الاسم منه (قبضها من جميع الأرض) أى من جميع أجزائها (لجاء بنو آدم على —

= أو قذف في أهل القدر « قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب .

والذى صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ذمهم من طوائف أهل البدع : هم الخوارج فإنه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صحاح . لأن مقاتلتهم حدثت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وكلمة رئيسهم .

وأما الإرجاء ، والرفض ، والقدر ، والتجهيم ، والحلول وغيرها من البدع : فإنها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة

وبدعة القدر : أدركت آخر عصر الصحابة فأُنكرها من كان منهم حياً ، كعبد الله ابن عمر ، وابن عباس ، وأمثالهما رضى الله عنهم . وأكثر ما يحىء من ذمتهم : فإنما هو موقوف على الصحابة : من قولهم فيه .

ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصحابة فتكلم فيها كبار التابعين الذين أدركوها كما حكيناها عنهم ثم حدثت بدعة التجهيم بعد انقراض عصر التابعين . واستفحل أمرها ، واستطار شرها في زمن الأئمة ، كالامام أحمد وزويه .

ثم حدثت بعد ذلك بدعة الحلول ، وظهر أمرها في زمن الحسين الحلاج . وكما أظهر الشيطان بدعة من هذه البدع وغيرها : أقام الله لها من حزبه وجنده من يردّها ، ويحذر المسلمين منها ، نصيحة الله ولكتبه ورسوله ، ولأهل الإسلام . وجعله ميراثاً يعرف به حزب رسول الله صلى الله عليه وسلم وولى سنته ، من حزب البدعة وناصرها .

وقد جاء في أثر لا يحضرنى إسناده « إن الله عند كل بدعة يكاد بها الإسلام ولياً ينطق بعلاماته » .

فاغتتموا تلك المجالس ، وتوكلوا على الله . فإن الرحمة تنزل عليهم . نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم ، وأن يلحقنا بهم ، وأن يجعلنا لهم خلفاً ، كما جعلهم لنا سلفاً بمنه وكرمه .

وَالْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ وَبَيْنَ ذَلِكَ وَالسَّهْلُ وَالْحَزَنُ وَالْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ . زَادَ فِي حَدِيثِ يَحْيَى : وَبَيْنَ ذَلِكَ « وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ يَزِيدَ .

٤٦٦٩ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ سَمِعْتُ مَنْصُورَ بْنَ الْمُعْتَمِرِ يُحَدِّثُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَقِيعِ الْفَرْقَدِ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ وَمَعَهُ خِصْرَةٌ ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِالْخِصْرَةِ فِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ رَفَعَ

— قدر الأرض ) أى مبلغها من الألوان والطباع ( جاء منهم الأحمر والأبيض والأسود ) بحسب تراجهم وهذه الثلاثة هى أصول الألوان وما عداها مركب منها وهو المراد بقوله ( وبين ذلك ) أى بين الأحمر والأبيض والأسود باعتبار أجزاء أرضه قاله القارى ( والسهل ) أى ومنهم السهل أى اللين المنقاد ( والحزن ) بفتح الحاء وسكون الزاى أى الغليظ الطبع ( والخبيث ) أى خبيث الخصال ( والطيب ) قال الطيبى : أراد بالخبيث من الأرض الخبيثة السبخة ، ومن بنى آدم الكافر ، والطيب من الأرض العذبة ، ومن بنى آدم المؤمن . ذكره العريزى ( زاد فى حديث يحيى ) هو ابن سميم ( وبين ذلك ) أى بين السهل والحزن والخبيث والطيب .

قال العريزى : يحتمل أن المراد به المؤمن المرتكب للمعاصى .

قال المدنى : وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

( ببقيع الفرقد ) هو مقبرة أهل المدينة ، والفرقد نوع من الشجر وكان بالبقيع فأضيف إليه ( ومعـه خـصـرة ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الصاد المهملة هى عصا أو قضيب يمسكه الرئيس ليتوكأ عليها ويدفع به عنه ويشير به لما —

رَأْسُهُ فَقَالَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا قَدْ كَتَبَ اللَّهُ  
مَكَانَهَا [ كَتَبَ مَكَانَهَا ] مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ كَتَبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ  
سَعِيدَةٌ [ سَعِيدَةٌ أَوْ شَقِيَّةٌ ] . قَالَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَفَلَا  
نَمْسِكُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلُ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ لَيْسَ كُونَنَّ إِلَى  
السَّعَادَةِ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقْوَةِ [ الشَّقَاوَةِ ] لَيْسَ كُونَنَّ إِلَى الشَّقْوَةِ ،  
فَقَالَ ااعْمَلُوا فَسَكُلُ مَيْسَرٍ [ فَسَكُلُ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ ] أَمَّا أَهْلُ  
السَّعَادَةِ فَيُمَيِّسِرُونَ لِلْسَّعَادَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقْوَةِ فَيُمَيِّسِرُونَ لِلشَّقْوَةِ ، ثُمَّ

— يريد وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الخصر غالباً للاتكاء عليها قاله الحافظ  
( الجمل ينسكت ) بفتح الياء وضم السكاف وآخره تاء مشناة فوق أى يخط  
بالخصرة خطأ يسيراً مرة بعد مرة ، وهذا فعل المفكر المهوم ( ما من نفس  
منفوسة ) أى مولودة وهو بدل من قوله ما منكم من أحد ( أو من الجنة )  
أو للتفويض ( إلا قد كتبت شقية أو سعيدة ) بدل من قوله إلا قد كتب الله  
مكانها الخ ، والضمير فى كتبت للنفس ( قال ) أى على بن أبى طالب رضى الله  
عنه ( أفلا نمسك على كتابنا ) أى أفلا نعتمد على المقدر لما فى الأزل ( وندع  
العمل ) أى نتركه ( فمن كان من أهل السعادة ) أى فى علم الله تعالى ( لیسكونن )  
أى ليصيرن ( إلى السعادة ) أى إلى عمل السعادة ( من أهل الشقوة ) بكسر  
الشين بمعنى الشقاوة وهى ضد السعادة ( اعملوا فسكل ميسر ) أى لما خلق له  
( فييسرون للسعادة ) بصيغة المجهول أى يسهلون ويهيئون . وحاصل السؤال  
ألا نترك مشقة العمل فلما سفسير إلى ما قدر علينا . وحاصل الجواب لا مشقة  
لأن كل أحد ميسر لما خلق له وهو يسير على من يسره الله .

قال الطيبي : الجواب من الأسلوب الحكيم منعمهم عن ترك العمل وأمرهم —

قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ۝ ﴾ .

٤٦٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا كَهْمَسٌ عَنْ ابْنِ بَرِيذَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ « كَانَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ [ نَكَلَّمَ ] فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبَرِيُّ حَاجِبَيْنِ

— بالتزام ما يجب على العبد من العبودية وزجرهم عن التصرف في الأمور المغيبة فلا يجهلوا العبادة وتركها سبباً مستقلاً لدخول الجفة والنار بل هي علامات فقط ( فأما من أعطى ) أى حق الله من المال أو الامتثال ( واتقى ) أى خاف مخالفته أو عقوبته واجتنب معصيته ( وصدق بالحسنى ) أى بكلمة لا إله إلا الله ( فسيسره ) أى نهيمه في الدنيا ( لليسرى ) أى للخلعة اليسرى وهو العمل بما يرضاه ( وأما من بخل ) أى بالنفقة في الخير ( واستغنى ) أى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى ( وكذب بالحسنى ) أى بكلمة لا إله إلا الله ( فسيسره للعسرى ) أى للخلعة المؤدية إلى العسر والشدة وهي خلاف اليسرى . وفي الكشف : سمي طريقة الخير باليسرى لأن عاقبته اليسر ، وطريقة الشر بالعسرى لأن عاقبته العسر .

قال المفزرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

( أخبرنا كهمس ) بفتح الكاف وسكون الهاء وفتح الميم وبالسين المهملة هو ابن الحسن أبو الحسن التميمى البصرى ( عن يحيى بن يعمر ) بفتح الميم ويقال بضمها وهو غير منصرف لوزن الفعل والعلمية ( أول من قال في القدر ) أى بدنى القدر ( معبد الجهنى ) بضم الجيم نسبة إلى جهنمة قبيلة من قضاة ( وحيد -

أَوْ مَمْتَرَيْنِ فَقُلْنَا : لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ ؛ فَوَفَّقَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ  
دَاخِلًا فِي الْمَسْجِدِ فَأَسْتَفْتَاهُ أَنَا وَصَاحِبِي ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ  
إِلَيَّ ، فَقُلْتُ أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا أَنَسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ،  
وَيَتَفَقَّرُونَ [ يَتَفَقَّرُونَ ] الْعِلْمَ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ وَالْأَمْرُ أُنْفُ؟ فَقَالَ إِذَا

— ابن عبد الرحمن الحميري ) بكسر الحاء وسكون الميم وفتح الياء وكسر الراء وبياء  
النسبة ( فوفق الله تعالى لنا عبد الله بن عمر ) وفي رواية مسلم فوفق لنا عبد الله  
ابن عمر .

قال النورى : هو بضم الواو وكسر الفاء المشددة . قال صاحب التحرير :  
معناه جعل وفقاً لنا وهو من الموافقة التى هى كالاتحاد ، يقال أتاننا لقيفاق الهلال  
وميفاقه أى حين أهل لا قبله ولا بعده ، وهى لفظة تدل على صدق الاجتماع  
والالتئام . وفى مسند أبى يعلى الموصلى فوافق لنا بزيادة الألف والموافقة المصادفة  
انتهى كلام النورى ( داخلا ) حال من المفعول ( فاستفتاه أنا وصاحبي ) أى  
صرنا فى ناحيته وأحطنا به وجلسنا حوله يقال اكتفنه الناس وتكفونه أى  
أخطوا به من جوابه ( فظننت أن صاحبي سيعمل الكلام إلى ) أى يسكت  
ويقرضه إلى لإقدامى وجرأتى وبسطة لسانى ، فقد جاء عنه فى رواية لأنى كنت  
أبسط لساناً . قاله النورى ( فقلت أبا عبد الرحمن ) بحذف حرف النداء وهو  
كنية عبد الله بن عمر رضى الله عنه ( إنه ) أى الشأن ( قد ظهر قبلنا ) بكسر  
القاف وفتح الموحدة ( ويتفكرون العلم ) بتقديم القاف على الفاء أى يطلبونه  
ويتقربونه ، وفى بعض النسخ بتقديم الفاء .

قال النورى : وهو صحيح أيضاً معناه يبحثون عن غامضه ويستخرجون —



لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيٌّ مِنْهُمْ وَهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي وَالَّذِي يَخْلَفُ بِهِ  
عَهْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا [ ذَهَبًا مِثْلَ أَحَدٍ ] فَأَنْفَقَهُ  
مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ثُمَّ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ :  
بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ  
بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ لَا يَرَى عَلَيْهِ [ لَا نَرَى مِنْهُ ] أَثَرُ السَّفَرِ  
وَلَا نَعْرِفُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [ النَّبِيِّ ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْنَدَ  
رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ  
الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ  
رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ صَدَقْتَ . قَالَ فَمَجَّبْنَا  
لَهُ بِسْأَلِهِ وَبُصْدَقُهُ . قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ؟ قَالَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ

— خفية (والأمر أنف) بضم الهمزة والدون أى مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم  
من الله وإما يعلمه بعد وقوعه (والذى يخلف به) الواو للقسمة (فأنفقه) أى فى  
سبيل الله أى طاعته (إذ طالع) أى ظهر (عليها رجل) أى ملك فى صورة  
رجل (شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر) صفة رجل ، واللام فى الموضعين  
عوض عن المضاف إليه العائد إلى الرجل أى شديد بياض ثيابه شديد سواد  
شعره (لا يرى) بصيغة المجهول الغائب ، وفى بعض النسخ لا ترى بصيغة  
المتكلم المعلوم (أثر السفر) من ظهور الغيب والتغير والغياب (فأسند ركبتيه  
إلى ركبتيه أى ركبتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ووضع كفيه على فخذه (أى  
نخذه) أى أى الله صلى الله عليه وسلم كما جاء فى رواية النسائى وغيره (قال فمجببنا  
له) أى للسائل (يسأله ويصدقه) وجه التعجب أن السؤال يقتضى الجمل غالباً —

وَمَلَأَتْ كَيْتَهُ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَثَرِّهِ . قَالَ  
صَدَقْتَ . قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ؟ قَالَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَمَا أَنْتَ تَرَاهُ ،

— بالمستول عنه ، والتصديق يقتضى علم السائل به ، لأن صدقت إنما يقال إذا  
عرف السائل أن المستول طابق ما عنده جملة وتفصيلا وهذا خلاف عادة السائل  
وعما يزيد التعمجب أن ما أجابه صلى الله عليه وسلم لا يعرف إلا من جهته وليس  
هذا الرجل ممن عرف بملقائه صلى الله عليه وسلم فضلا عن سماعه منه ( وتؤمن  
بالقدر خيره وشره ) والمراد بالقدر أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل  
إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكل محدث صادر عن علمه  
وقدرته وإرادته ( قال فأخبرني عن الإحسان ) قال الحافظ : تقول أحسنت كذا  
إذا أتقنته ، وأحسنت إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع والأول هو المراد ، لأن  
المقصود إتقان العبادة . قال وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع وفراغ  
البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود . وأشار في الجواب إلى حالتين أرفعهما أن  
يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله « كأنك تراه »  
أى وهو يراك ، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل  
وهو قوله « فإنه يراك » . وهاتان الحالتان يشترهما معرفة الله وخشيته  
انتهى ملخصاً .

ثم ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله حديث جبريل - إلى قول المنذرى : علقمة  
ابن حارثة اتفاقا على الاحتجاج بحديثه : ثم قال :

ورواه أبو جعفر العقيلي من طريقه . وقال فيه « فما شرائع الإسلام ؟ قال :  
تقيم الصلاة - الحديث » وتابعه على هذا اللفظ مرجىء آخر ، وهو جراح بن الضحاك  
قال العقيلي : وهذه زيادة مرجىء تفرد بها عن الثقات الأئمة فلا تقبل .

ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر . فذكر  
فيه ألفاظاً لم يذكرها غيره . فقال في الاسلام « وتنجح ، وتعمّر وتغتسل من الجنابة =

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ فَأَخْبِرْنِي مِنَ السَّاعَةِ ؟ قَالَ مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ . قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنْ أُمَارَاتِهَا ؟ قَالَ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْخِفَاءَ الْعُمَرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاعَوْنَ فِي الْبُنْيَانِ .

— ( فأخبرني عن الساعة ) أى عن وقت قيامها ( ما المسئول عنها ) أى ليس الذى سئل عن القيامة ( بأعلم من السائل ) هذا وإن كان مشعراً بالتساوى فى العلم لكن المراد التساوى فى العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها ، وعدل عن قوله لست بأعلم بها منك إلى لفظ يشعر بالتعميم تعريضاً للسامعين أى أن كل سائل وكل مسئول فهو كذلك . قاله الحافظ ( عن أماراتها ) بفتح الهمزة جمع أماراة بمعنى العلامة ( أن تلد الأمة ربها ) أى سيدتها ومالكها .

قال الخطابي : معناه أن يتسع الإسلام ويكثر السبي ويستولد الفاس أمهات الأولاد فتكون ابنة الرجل من أمته فى معنى السيدة لأُمها ، إذ كانت مملوكة لأبيها وملك الأب راجع فى التقدير إلى الولد انتهى . وقيل تحمك البنت على الأم من كثرة المعقوق حكم السيدة على أمتها . وقد جاء وجوه آخر فى معناه ( وأن ترى الخفاة ) بضم الخاء جمع الخافي وهو من لا نعل له ( العراة ) جمع العارى وهو صادق على من يكون بعض بدنه مكشوفاً مما يحسن وينبغي أن يكون ملبوساً ( العالة ) جمع عائل وهو الفقير من عال يعيل إذا افتقر أو من عال يعمل إذا افتقر وكثر عياله ( رعاء الشاء ) بكسر الراء والمد جمع راع ، والشاء جمع —

== وأن تم الوضوء » وقال فيه « فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ قال نعم » وقال فى الإيمان « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وتؤمن بالجنة والنار ولليزان — وذكر النبىء والقدر — ثم قال : فإذا فعلت ذلك فأنا مؤمن ؟ قال : نعم » وقال فى الاحسان « وإذا فعلت ذلك فأنا محسن ؟ قال : نعم » وقال فى آخره « هذا جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم . خذوا عنه . »

قال أبو حاتم : تفرد سليمان التيمى بهذه الألفاظ .

قَالَ ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَمِيتُ ثَلَاثًا [ مَلِيًّا ] ثُمَّ قَالَ يَا عَمْرُ هَلْ تُدْرِي [ أَتَدْرِي ]  
مَنْ السَّائِلُ ؟ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ فَإِنَّهُ جِئْتُ بِكُمْ بِعِلْمِكُمْ  
دِينَكُمْ .

٤٦٧١ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنِي  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا « لَقِينَا  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَذَكَرْنَا لَهُ الْقَدَرَ وَمَا يَقُولُونَ فِيهِ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .  
رَأَى قَالَ : « وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ مَزِينَةٍ أَوْ جُهَيْنَةٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا  
نَعْمَلُ أَفِي شَيْءٍ قَدْ خَلَا أَوْ [ وَ ] مَضَى أَوْ فِي شَيْءٍ يُسْتَأْنَفُ الْآنَ ؟ قَالَ فِي  
شَيْءٍ قَدْ خَلَا وَمَعَى ، فَقَالَ الرَّجُلُ أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ فَنَسِيتُ الْعَمَلَ ؟ قَالَ إِنْ  
أَهْلَ الْجَنَّةِ مُبَسَّرُونَ [ مُبَسَّرُونَ ] لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ أَهْلَ النَّارِ  
مُبَسَّرُونَ [ مُبَسَّرُونَ ] لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ » .

— شاة ، والأظهر أنه اسم جنس ( يتطاولون في البنيان ) أى يتفخرون في تطويل  
البنيان ويتكاثرون به . قال النووي : معناه أهل البادية وأشباہهم من أهل  
الحاجة والفاقة تبسط لهم الدنيا حتى يتباهون في البنيان ( ثم انطلق ) أى ذلك الرجل  
السائل ( فلبثت ثلاثاً ) أى ثلاث ليال ( هل تدري ) أى تعلم ( أتاكم بعلمكم  
دينكم ) فيه أن الإيمان والإسلام والإخلاص يسمى كلها ديناً .

قال المذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( فذكر نحوه ) أى نحو الحديث السابق ( من مزينة أو جهينة ) بالتصغير  
فيهما وهما قبيلتان ، وأول الشك ( فيما نعمل ) ما استفهامية ( أو فى شيء يستأنف  
الآن ) بصيغة المجهول ، أى لم يتقدم به علم من الله وقدره . والحديث سكت  
عنه المذرى .

٤٦٧٢ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا الفرير يابى عن سفيان قال أخبرنا علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن ابن يعمر [يحيى بن يعمر] بهذا الحديث يزيد وينقص « قال فما الإسلام ؟ قال إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم شهر رمضان والإغتسال من الجنابة » .

قال أبو داود : علقمة مرجى .

٤٦٧٣ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن أبي فروة الهمداني عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي ذر وأبي هريرة قالا « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين ظهري أصحابه فيجيء الغريب فلا يدري أيهم هو حتى يسأل ، فطلبنا إلى رسول الله صلى الله عليه

— ( أخبرنا الفريابي ) بكسر الفاء هو محمد بن يوسف ( يزيد وينقص ) أى فى ألفاظ الحديث والضمير فيهما لعلقمة بن مرثد ( قال أبو داود علقمة مرجى ) قال الحافظ فى مقدمة فتح البارى : الإرجاء بمعنى التأخير وهو عندهم على قسمين منهم من أراد به تأخير القول فى تصويب أحد الطائفتين اللذين قاتلوا بعد عثمان ومنهم من أراد تأخير القول فى الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالقرار ، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك . انتهى . قال المنذرى : وعلقمة هذا هو راوى هذا الحديث وهو علقمة بن مرثد بن يزيد الحضرمى الكوفى ، وقد اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه .

( بين ظهري أصحابه ) وفى رواية النسائى « بين ظهرائى أصحابه » قال فى القاموس : وهو بين ظهريهم وظهرائهم ولا تكسر الدون وبين أظهرهم أى وسطهم وفى معظمهم ( فيجيء الغريب ) أى المسافر ( فلا يدري أيهم هو ) أى — ( ٣٠ — عون المعبود ١٢ )

وسلم أن نجعل [نجعل] له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه . قال فبئنا له دُكاناً من طين فجلس عليه وكُنّا نجلسُ يجنبتيه ؛ وذَكَرَ نحوَ هذا الخبرِ . فأقبلَ رجلٌ وذَكَرَ هيئتهُ حتى سَلَّمَ مِن طَرَفِ السَّماطِ فقالَ السَّلامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ . قالَ فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٤٦٧٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنَا نَا سُفْيَاكُ عَنْ أَبِي سَيَّانٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ خَالِدِ الْجَمْعِيِّ عَنْ ابْنِ الدَّبَلِيِّ قَالَ : « أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ ، فَقُلْتُ لَهُ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُذْهِبَهُ مِنِّي قَلْبِي فَقَالَ [ قَالَ ] لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ

— رسول الله صلى الله عليه وسلم (فبئنا له دكاناً) بضم الدال وشدة الكاف . قال في مجمع البحار : الدكان الدكة وقيل نونه زائدة انتهى .

وقال في القاموس : الدكة بالفتح والدكان بالضم بناء بسطح أعلاه للمقعد ( يجنبتيه ) أى بجانبيه ( وذَكَرَ هيئته ) أى ذكر الراوى هيئة الرجل المقبل ( حتى سلم ) أى ذلك الرجل ( من طرف السماط ) بكسر أوله أى الجماعة يعنى الجماعة الذين كانوا جلوساً عن جانبيه ( فرد عليه ) أى السلام .

قال المفردى : وأخرجه النسائى مختصراً وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه بتمامه من حديث أبى هريرة وحده .

( عن ابن الدبلى ) هو أبو بسر بالسين المهملة والباء المضمومة . ويقال بشر بالشين المعجمة وكسر الباء والأول أصح ، واسمه عبيد الله بن فيروز . قاله المفردى ( وقع في نفسى شيء من القدر ) أى من بعض شبيه القدر التى ربما تودى إلى الشك فيه ( فحدثنى بشيء ) أى بحديث ( فقال ) أى أبى بن كعب —

أَرْضِهِ عَذَابُهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَّهُمْ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا [لِإِبَائِهِمْ خَيْرًا] لَّهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ . وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى مَا قَبِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنَّ مَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ . قال : ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . قال : ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . قال : ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ .

٤٦٧٥ — حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ الْهَذَلِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ رَبَاحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ قَالَ

— (وهو غير ظالم لهم) لأنه مالك الجميع فله أن يتصرف كيف شاء ولا ظلم أصلاً . والجملة حال (كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم) أى الصالحة إشارة إلى أن رحمته ليست بسبب من الأعمال ، كيف وهى من جملة رحمته بهم ، فرحمته لإياهم محض فضل منه تعالى ، فلو رحم الجميع فله ذلك (مثل أحد) بضممة تين جبل عظيم قريب المديفة المعظمة (ذهباً) تمييز (ما قبله) أى ذلك الإنفاق ، أو مثل ذلك الجبل (ما أصابك) من النعمة والبلية أو الطاعة والمعصية مما قدره الله لك أو عليك (لم يكن ليخطئك) أى يجاوزك (وأن ما أخطأك) أى من الخير والشر (على غير هذا) أى على اعتقاد غير هذا الذى ذكرت لك من الإيمان بالقدر (قال) أى ابن الديلمى (لقدئنى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك) فصار الحديث مرفوعاً . قال المذنبى : وأخرجه ابن ماجه وفى إسفاده أبو سفيان سعيد بن سفيان الشيبانى وثقه يحيى بن معين وغيره ونسكلم فيه الإمام أحمد وغيره . —

عِبَادَةُ بنِ الصَّامِتِ لَا بَنِيهِ : « يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنْ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ : اكْتُبْ ، فَقَالَ : رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ، يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي » .

٤٦٧٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ح . وأخبرنا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ الْمَعْنَى قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ سَمِعَ طَاوُوسًا يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اُخْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى ، فَقَالَ مُوسَى : يَا آدَمُ أَنْتَ [ إِنَّكَ ] أَبُوْنَا خَيْبَتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ ، فَقَالَ آدَمُ : أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَةَ

— ( عن إبراهيم بن أبي عملة ) بسكون الموحدة ثقة كذا في التقریب (يا بني) بالتصغير (القلم) بالرفع (وماذا أكتب) أى ما الذى أكتب (أكتب مقادير كل شيء) جمع مقدار وهو الشيء الذى يعرف به قدر الشيء وكميته كالمسكيات والميزان ، وقد يستعمل بمعنى القدر نفسه وهو الكمية والكيفية (على غير هذا) أى على غير هذا الاعتقاد المذكور فى الحديث .  
والحديث سكت عنه المنذرى .

(احتج آدم وموسى) أى عند ربهما كفى رواية مسلم ، أى طلب كل منهما الحجة من صاحبه على ما يقول (خيبتنا) أى أوقعتنا فى الخيبة وهى الحرمان والخسران (وأخرجتنا من الجنة) أى بخيبتنا التى صدرت منك —



بِيَدِهِ [بِيَدِهِ الْقَوْرَةَ] تَكُونِي عَلَى أَمْرِ قَدْرِهِ عَلَى قَبْلِ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً ؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى .

قالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ [قالَ] عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ تَمِيعَ أَبَا هُرَيْرَةَ .

٤٦٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ مُوسَى قَالَ : يَا رَبِّ أَرِنَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجْنَا

— وهى أكلت من الشجرة (اصطفاك الله) أى اختارك (تلومنى) بحذف همزة الاستفهام (على أمر قدره على قبل أن يخلقنى بأربعين سنة) قال النووى : المراد بالتقدير هنا الكتابة فى اللوح المحفوظ أو فى صحف التوراة والواحها ، أى كتبه على قبل خلقى بأربعين سنة . ولا يجوز أن يراد به حقيقة القدر ، فإن علم الله تعالى وما قدره على عباده وأراد من خلقه أزل لا أول له انتهى ملخصاً . (فحج آدم موسى) برفع آدم وهو فاعل أى غلبه بالحجة وظهر عليه بها .

فإن قيل : فالعاصى منا لو قال : هذه المعصية قدرها الله على لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك وإن كان صادقاً فيما قاله . فالجواب أن هذا العاصى باق فى دار التكليف جار علمه أحكام المكلفين من العقوبة واليوم والتوبيخ وغيرها ، وفى لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل وهو محتاج إلى الزجر ما لم يمت ، فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة إلى الزجر فلم يكن فى القول المذكور له فائدة بل فيه إيذاء وتخجيل . قاله النووى (قال أحمد بن صالح عن عمرو بن طاوس) وأما مسدد فقال عن عمرو بن دينار سمع طاوساً . فى رواية أحمد بالمعنة وفى رواية مسدد بلفظ السماع . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

وَنَفْسُهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، فَأَرَاهُ اللَّهُ آدَمَ فَقَالَ : أَنْتَ أَبُوْنَا آدَمُ ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ :  
نَعَمْ . قَالَ : أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَعَلَّمَكَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا وَأَمَرَ  
الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ؟ فَقَالَ [ قَالَ ] نَعَمْ . قَالَ : فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا  
وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ : وَمَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا مُوسَى . قَالَ : أَنْتَ  
نَبِيُّ بَنِي إِسْرَءِيلَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ لَمْ يَحْمَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ  
رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : أَفَمَا وَجَدْتَ أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي كِتَابِ  
اللَّهِ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفِيمَ تَلَوُمُنِي فِي شَيْءٍ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ  
تَعَالَى فِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلِي . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : فَحَجَّ  
آدَمُ مُوسَى ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ .

٤٦٧٨ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ  
أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ بَسَّارٍ الْجَهَنِّيِّ  
« أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ

— ( وَنَفْسُهُ ) بالنصب عطف على الضمير المنصوب في أخرجنا ( من روحه )  
الإضافة للتشريف والتخصيص أى من الروح الذى هو مخلوق ولا يد لأحد فيه  
( لم يحمل بينك وبينه رسولاً ) أى لا ملكاً ولا غيره ( أفما وجدت أن ذلك )  
أى أخرجنا من الجنة ( قبل أن أخلق ) بصيغة المجهول . والحديث سكت  
عنه المنذرى .

( عن زيد بن أبي أنيسة ) بالتصغير ( سئل عن هذه الآية ) أى عن كيفية  
أخذ الله ذرية بنى آدم من ظهورهم المذكور فى الآية ( وإذ أخذ ) أى أخرج —

مِنْ ظُهُورِهِمْ . قَالَ : قَرَأَ الْقَعْنَبِيُّ الْآيَةَ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ [بُسْأَلُ] عَنْهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءَ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءَ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَفَيْسِمِ الْعَمَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلُهُ بِهَا الْجَنَّةَ ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلُهُ بِهَا النَّارَ .

— (من بنى آدم من ظهورهم) قيل إنه بدل البعض وقيل إنه بدل الاشتمال (قال قرا القعنبي الآية) أى بتمامها . والقعنبي هو عبد الله شيخ أبى داود (ثم مسح ظهره) أى ظهر آدم (فقيم العمل) أى إذا كان كما ذكرت يا رسول الله من سبق القدر فى أى شيء يفيد العمل ، أو بأى شيء يتعلق بالعمل ، أو فلأى شيء أمرنا بالعمل (استعمله بعمل أهل الجنة) أى جعله عاملاً به ووفقه للعمل (حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة) إشارة إلى أن المدار على عمل مقارن بالموت .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى هذا حديث حسن . ومسلم بن يسار لم يسمع من عمرو . قال ذكر بعضهم فى هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا . وقال أبو القاسم حمزة بن محمد الكفانى لم يسمع —

٤٦٧٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَنَّى أَخْبَرَنَا بِقِيَّةُ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ جُعْفٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَحَدِيثُ مَالِكٍ أَتَمُّ .

٤٦٨٠ — حدثنا الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا الْمُفَضَّمُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَقِيبَةَ بْنِ مَصْقَلَةَ

— مسلم بن يسار هذا من عمر رواه عن نعيم عن عمرو . قال ابن الحذاء وقال أهل العلم بالحديث أن مسلم بن يسار لم يسمعه من عمر بن الخطاب إنما يرويه عن نعيم ابن ربيعة عن عمر يشيرون إلى الحديث الذي بعده . وقال ابن أبي خيثمة قرأت على ابن معين حديث مالك هذا عن زيد بن أبي أنيسة فكتب بيده على مسلم بن يسار لا يعرف وقال أبو عمر النمرى هذا حديث مفقوع بهذا الإسناد ، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ، وهذا أيضاً مع الإسناد لا تقوم به حجة ، ومسلم بن يسار هذا مجبول . قيل إنه مدني وليس بمسلم بن يسار البصري وقال أيضاً وجملته القول في هذا الحديث إنه حديث ليس لإسناده بالقائم ، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم ، ولكن معنى هذا الحديث قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه ثابتة كثيرة بطول ذكرها من حديث عمر بن الخطاب وغيره انتهى كلام المفذرى .

( حدثني عمر بن جعف ) بضم الجيم وسكون المهملة وضم المثناة كذا ضبطه الحافظ في التقريب ، وفي بعض النسخ عمر بن جعفر وهو غلط وليس في التقريب ولا في الخلاصة ذكر عمر بن جعفر ( وحديث مالك ) أى الذى قبله ( أتم ) أى من حديث عمر بن جعف .

عن أبي إسحاق عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ عن أَبِي بِنِ كَنْبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْغُلَامُ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ طَبِيعٌ كَافِرٌ وَلَوْ عَاشَ لَا زَهَقَ أَبُو يَدِ طُفَيَّانَا وَكَفَرَا » .

٤٦٨١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا الْفَرِيَّابِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبِي بِنِ كَنْبٍ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ وَكَانَ طَبِيعَ يَوْمَ طَبِيعَ كَافِرًا » .

٤٦٨٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنِي أَبِي بِنِ كَنْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « أَبْصَرَ الْخَضِرُ غُلَامًا يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ فَتَنَاقُولُ رَأْسَهُ فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ مُوسَى أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَاكِيَةً [ زَكِيَّةٌ ] » الْآيَةُ .

— ( طبع كافرًا ) أى خلق على أنه لو عاش يصير كافرًا ، كذا فى فتح الودود ( لأرهب أبو يديه طفيانًا وكفرا ) أى حملهما عليهما وألحقهما بهما . والمراد بالطفيان ها هنا الزيادة فى الضلال قاله النووى . وقال السدى : أى كلفهما الطفيان وحملهما عليه وعلى الكفر أى ما تركهما على الإيمان انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى .

( يقول فى قوله ) أى فى قول الله تعالى ( وكان طبع يوم طبع كافرًا ) هذا مقول لقوله يقول أى كان خلق يوم خلق كافرًا . والحدث سكت عنه المنذرى . ( أبصر الخضر ) أى رأى ( فتناول رأسه ) أى أخذ رأسه ( فقلعه ) قال فى القاموس : قلعه كمنعه انتزعه من أصله ( أقتلت نفسًا زاكية ) وفى بعض —

٤٦٨٣ — حدثنا حفص بن عمر الفمري أخبرنا شعبه ح وأخبرنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان المصني واحد والإخبار في حديث سفيان عن الأعمش قال أخبرنا زيد بن وهب أخبرنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق « أن خلق أحدكم يجمع في بطن

— النسخ زكية . قال النووي : قرئ في السبع زاكية وزكية ، فالواو ومعناه طاهرة من الذنوب انتهى .

قال المنذرى : وهذا الفصل قد يكون في أثناء الحديث الطويل ، وقد أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

( المعنى واحد والإخبار في حديث سفيان ) الإخبار بالسكسر مصدر والمراد أن حديث شعبية وسفيان واحد لا يختلفان إلا في بعض ألفاظ المتن ، وأما معناه فواحد وأما في السند فهينهما فرق يسير وهو أن سفيان يروى بصيغة الإخبار دون العنونة كما قال حدثنا زيد بن وهب حدثنا عبد الله حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشعبه لم يروا بالإخبار والتحديث بل بالعنونة ، هذا معنى قول المؤلف ، لكن هذا في رواية حفص بن عمر عن شعبية فقط .

وأما في رواية غير حفص كما عند البخارى فرواه شعبية أيضاً بالإخبار وقيل في معنى هذا المراد بالإخبار الألفاظ ، أى معنى حديث شعبية وحديث سفيان واحد وأما ألفاظهما فمختلفة ، والألفاظ التى تذكر هى ألفاظ حديث سفيان لا ألفاظ حديث شعبية ( وهو الصادق المصدوق ) قال الطيبي : يحتمل أن تكون الجملة حالية ويحتمل أن تكون اعتراضية وهو أولى لتعم الأحوال كلها . والصادق معناه الخبر بالقول الحق ويطلق على الفعل يقال صدق القتال وهو صادق فيه ، والمصدق معناه الذى يصدق له فى القول ، يقال صدقته الحديث إذا أخبرته به لإخباراً جازماً أو معناه صدقه الله تعالى وعده كذا فى فتح البارى ( أن خلق —

أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَاقِبَةُ مِثْلِ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضَعَّةً مِثْلَ ذَلِكَ  
ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكَ [ يُبْعَثُ إِلَيْهِ مَلَكٌ ] فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ،  
فِيُكْتَبُ رِزْقُهُ وَأَجَلُهُ وَعَمَلُهُ ، ثُمَّ يُكْتَبُ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ ثُمَّ يُفْتَحُ فِيهِ  
الرُّوحُ ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا  
إِلَّا ذِرَاعٌ أَوْ قِيدُ ذِرَاعٍ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ السَّكِّابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ  
فَيَدْخُلُهَا ، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا  
إِلَّا ذِرَاعٌ أَوْ قِيدُ ذِرَاعٍ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ السَّكِّابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ  
فَيَدْخُلُهَا .

— أحدكم ) أى مادة خلق أحدكم أو ما يخلق منه أحدكم ( يجمع فى بطن أمه ) أى  
يقرر ويحرز فى رحمها . وقال فى النهاية : ويجوز أن يريد بالجمع مكث النطفة فى  
الرحم ( ثم يكون عاقبة ) أى دماً غليظاً جامداً ( مثل ذلك ) أى مثل ذلك الزمان  
يعنى أربعين يوماً ( ثم يكون مضغة ) أى قطعة لحم قدر ما يمتضغ ( ثم يبعث الله  
إليه ) أى إلى خلق أحدكم أو إلى أحدكم يعنى فى الطور الرابع حين ما يتكامل  
بنيانه ويتشكل أعضاؤه ( بأربع كلمات ) أى بكتابتها ( فيكتب رزقه وأجله  
وعمله ) المراد بكتابة الرزق تقديره قليلاً أو كثيراً ، وصفته حلالاً أو حراماً ،  
وبالأجل هل هو طويل أو قصير ، وبالعمل هو صالح أو فاسد ( ثم يكتب شقى  
أو سعيد ) أى هو شقى أو سعيد ، والمراد أنه يكتب لكل أحد إما السعادة  
وإما الشقاوة ولا يكفهما لواحد مما فلذلك اقتصر على أربع .

قال الطيبي : كان من حق الظاهر أن يقول وشقاوته وسعادته ليوافق ما قبله  
فعدل عنه حكاية لصورة ما يكتبه الملك ، كذا فى مهابق الأزهار ( حتى ما يكون  
بينه وبينها ) أى بين الرجل وبين الجنة ( إلا ذراع ) تمثيل لغاية قربها ( أو قيد —

٤٦٨٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَزِيدَ الرُّشَكِيِّ أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ « قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ قَالَ نَعَمْ ، قَالَ فَفَعِمَ بِعَمَلِ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ كُلُّ مُبَسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » .

( — ذراع ) بكسر القاف أى قدرها ( فيسبق عليه الكتاب ) أى كتاب الشقاوة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه . قيد بكسر القاف وسكون الياء آخر الحروف وبعدها دال مهملة أى قدر وكذلك قاد وقدى بكسر القاف وقدة وقيس وقاب .

( عن يزيد الرشك ) بكسر الراء وسكون المعجمة . قال بعض الأئمة : كان يزيد كبير اللحية فلقب الرشك وهو بالفارسية كما زعم أبو على النسائى ، وجزم به ابن الجوزى الكبير اللحية انتهى . وقيل هو بمعنى القسام فى لغة أهل البصرة ( أعلم ) بهمزة الاستفهام وبصيغة المجهول ( قال ففيم يعمل العاملون ) المعنى إذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيصير إلى ما قدر له ( قال ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( كل مبسر لما خلق له ) إشارة إلى أن المآل —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث « كل مبسر لما خلق له » ثم قال : وقد روى مسلم فى صحيحه عن حذيفة — يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم — قال « يدخل الملك على الطفلة بعد ما تستقر فى الرحم بأربعين ، أو خمس وأربعين ليلة ، فيقول : يارب ، أشقى أم سعيد ؟ فيكتبان ، فيقول : يارب ، أذكرك أم أنثى ؟ فيكتبان ويكتب عمله ، وأثره ، وأجله ، وورقه ، ثم تكتب الصحف ، فلايزاد فيها ولا ينقص » وفى الصحيحين عن أنس بن مالك — ورفع الحديث — قال : « إن الله قد وكل بالرحم ملكا ، فيقول : أى رب ، نطفة ! أى رب ، علقه ؟ أى رب ، مضغته ؟ فإذا أراد الله أن يقضى خلقاً قال الملك : أى رب ، ذكر أم أنثى ؟ شقى أم سعيد ؟ فما الرزق ؟ فما الأجل ؟ فيكتب ذلك فى بطن أمه » .



٤٦٨٥ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الله بن يزيد المقرئ أبو عبد الرحمن حدثني سعيد بن أبي أيوب حدثني عطاء بن دينار عن حكيم بن شريك الهذلي عن يحيى بن ميمون الحضرمي عن ربيعة الجرمي عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ وَلَا تُفَاتِحُوهُمْ » .

— محجوب عن المكلف فعله أن يجتهد في عمل ما أمر به ولا يترك وكولا إلى ما يؤول إليه أمره فيلام على ترك المأمور ويستحق العقوبة .  
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

( لا تجالسوا أهل القدر ) قال المناوى : فإنه لا يؤمن أن يمسوكم في ضلالتهم (ولا تفاتحوهم) قال العاقمي : أى لا تحاكموهم بمعنى لا ترفعوا الأمر —

= وهذا مثل حديث ابن مسعود — حديث الصادق المصدوق — « أن كتابة الأجل والشقاوة والسعادة والرزق في الطور الرابع » .  
وحديث حذيفة بن أسيد يدل على أن الكتابة في الطور الأول .  
وقد روى حديث حذيفة بلفظ آخر ، يتبين المراد منه ، وأن الحديثين واحد ، وأنهما متصادقان ، لا متعارضان .

فروى مسلم في صحيحه عن عامر بن واثلة : أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول : « الشقي من شقى في بطن أمه ، والسعيد من وعظ بغيره . فأتى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، يقال له : حذيفة بن أسيد الغفارى . فحدثه بذلك من قول ابن مسعود . فقال : وكيف يشقى بغير عمل ؟ فقال الرجل : العجب من ذلك . قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مر بالنفطة فنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها ، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ، ثم قال : يارب ، أذكر أم أنسى ؟ فيقضى ربك ما شاء ويكتب الملك . ثم يقول : يارب ، أجله ؟ فيقضى ربك ما شاء ، ويكتب الملك ، ثم يقول : يارب رزقه ؟ فيقضى ربك ما شاء =

— إلى حكمهم ، وقيل لا تبتدئهم بالمجادلة والمفاخرة في الاعتقادات لثلاث بقع أحدهم في شك فإن لهم قدرة على المجادلة بغير الحق والأول أظهر لقوله تعالى ﴿ ربنا —

== ويكتب الملك . ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده ، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص » وفي لفظ آخر عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين يقول « إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ، ثم يتصور عليها الملك — قال زهير بن معاوية : حسبته قال — : الذي يخلقها ، فيقول : يارب ، أذكر أم أنثى ؟ فيجعله الله ذكراً أو أنثى . ثم يقول : يارب ، أسوى أو غير سوى ؟ فيجعله الله سوياً ، أو غير سوى ، ثم يقول : يارب ، ما رزقه ؟ ما أجله ؟ ما خلقه ؟ ثم يجعله شقياً أو سعيداً » .  
وفي لفظ آخر « أن ملكاً موكلًا بالرحم إذا أراد الله أن يخلق شيئاً بإذن الله لبضع وأربعين ليلة » ثم ذكر نحوه .

فدل حديث حذيفة على أن الكتابة المذكورة وقت تصويره ، وخلق جلد له وعظمه وهذا مطابق لحديث ابن مسعود .

فإن هذا التخليق هو في الطور الرابع ، وفيه وقعت الكتابة .

فإن قيل : فما تصنع بالتوقيت فيه بأربعين ليلة ؟ .

قلت : التوقيت فيه بيان أنها قبل ذلك لا يتعرض لها ، ولا يتعلق بها تخليق ، ولا كتابة ، فإذا بلغت الوقت المحدود ، وجاوزت الأربعين وقعت في أطوار التخليق طبقاً بعد طبق ، ووقع حينئذ التقدير والكتابة ، وحديث ابن مسعود : صريح في أن وقوع ذلك بعد كونه مضغة بعد الأربعين الثالثة ، وحديث حذيفة فيه : أن ذلك بعد الأربعين ، ولم يوقت البعدية ، بل أطلقها ، ووقتها في حديث ابن مسعود .  
وقد ذكرنا أن حديث حذيفة دال أيضاً على ذلك .

ويحتمل وجهاً آخر : وهو أن تكون الأربعون المذكورة في حديث حذيفة هي الأربعين الثالثة ، وسمى الحمل فيها نطفة ، إذ هي مبدؤه الأول .

وفيه بعد ، وألفاظ الحديث تأباه .

ويحتمل وجهاً آخر : وهو أن التقدير والكتابة تقديران وكتابتان .

فالأول منهما : عند ابتداء تعلق التحويل والتخليق في النطفة وهو إذا مضى ==

— افتح بيننا وبين قومنا بالحق ﴿ وقيل لا تبعثوهم بالسلام كذا في السراج المبير  
والحديث سكت عنه المنذرى . وهذا منه توثيق الحسكيم بن شريك الهذلى —

== عليها أربعون، ودخلت في طور العاقبة ، وهذا أول تخليقه .  
والتقدير الثانى والكتابة الثانية : إذا كمل تصويره وتخليقه ، وتقدير أعضائه ،  
وكونه ذكراً أو أنثى من الخارج ، فيكتب مع ذلك عمله ورزقه وأجله ، وشقاوته  
وسعادته .

فلا تنافى بين الحديثين ، والحمد لله رب العالمين .  
ويكون التقدير الأول : تقديرآ لما يكون للنطقة بعد الأربعين ، فيقدر معه  
السعادة والشقاوة ، والرزق والعمل . والتقدير الثانى : تقديرآ لما يكون للجنين بعد  
تصويره ، فيقدر معه ذلك ويكتب أيضاً ، وهذا التقدير أخص من الأول .

ونظير هذا : أن الله سبحانه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض  
بخمسين ألف سنة ، ثم يقدر ليلة القدر ما يكون فى العام لثله ، وهذا أخص من  
التقدير الأول العام ، كما أن تقدير أمر النطفة وشأنها يقع بعد تعلقها بالرحم ، وقد  
قدر أمرها قبل خلق السموات والأرض .

ونظير هذا : رفع الأعمال وعرضها على الله تعالى ، فإن عمل العام يرفع فى شعبان  
كما أخبر به الصادق المصدوق « أنه شهر ترفع فيه الأعمال ، فأحب أن يرفع عملى وأنا  
صائم » ويعرض عمل الأسبوع : يوم الاثنين والخميس ، كما ثبت ذلك فى صحيح مسلم ،  
وعمل اليوم : يرفع فى آخره قبل الليل ، وعمل الليل فى آخره قبل النهار . فهذا  
الرفع فى اليوم والليلة أخص من الرفع فى العام ، وإذا انقضى الأجل رفع عمل العمر  
كله ، وطويت صحيفة العمل .

وهذه المسائل من أسرار مسائل القضاء والقدر .  
فصلوات الله وسلامه على هادى الأمة ، وكاشف الغمة الذى أوضح الله به الحجة ،  
واقام به الحجة ، وأنار به السبيل ، وأوضح به الدليل ، والله در القائل :  
أحيا القلوب محمد لما أتى ومضى ، فنادت بعده أمناؤه  
كالورد رافك ريحه فشمتته وإذا تولى ناب عنه مساؤه =

— البصري ، وقد وثقه ابن حبان البستي أيضاً . وقال الذهبي : لا يعرف ، قاله العلقمي . وقال ابن حجر مجهول ، وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده والحاكم في —

== وقد روى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، قال : وعرشه على الماء » .

وفي صحيحه أيضاً عنه : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن ، كقلب واحد يصفه حيث يشاء ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك » وفي صحيحه أيضاً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز » وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لأحالة فزنا العينين النظر وزنا اللسان النطق ، والنفس : تمنى وتشتهى ، والفرج : يصدق ذلك أو يكذبه » .

وفي صحيح البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما استخلف الله خليفة إلا كان له بطانتان : بطانة تأمره بالخير ، وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر ، وتحضه عليه ، والمعصوم من عصم الله »

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير ، أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز . وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت لكان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله ، وما شاء فعل ، فإن « لو » فتحة عمل الشيطان »

وفي صحيحه أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قالت أم حبيبة اللهم متعني بزوجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأبي أبي سفيان ، وبأخي معاوية فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنك سألت الله لآجال مضروبة ، وآثار بطوئة ، وأرزاق مقسومة ، لا يعجل منها شيء قبل حله ولا يؤخر منها شيء بعد حله وسألت الله أن يعافيك من عذاب في النار وعذاب في القبر : كان خيراً لك =

— المستدرك بهذا الإسناد . وفي ميزان الاعتدال : قواه ابن حبان وقال أبو حاتم مجهول انتهى .

== وفي سنن ابن ماجه من حديث عبد الأعلى بن أبي المساور عن الشعبي قال « لما قدم عدى بن حاتم الكوفة أتينا في نفر من فقهاء أهل الكوفة فقلنا له : حدثنا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا عدى بن حاتم أسلمت ، قلت : وما الإسلام ؟ قال : تشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، وتؤمن بالأقدار كلها ، خيرها وشرها ، وحلوها ومرها »  
وفي سننه أيضاً من حديث مجاهد عن سراقبة بن جهم قال : قلت « يا رسول الله أنعمل فيما جف به القلم ، وجرت به المقادير ، أم في أمر مستقبل ؟ قال : بل فيما جف به القلم ، وجرت به المقادير ، وكل ميسر لما خلق له » .

وفي صحيح البخارى عن الحسن قال : حدثنا عمرو بن تغلب قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم مال ، فأعطى قوماً ومنع آخرين ، فبأهه أنهم عيبوا ، فقال : إني أعطى الرجل ، وأدع الرجل ، والذي أدع أحب إلى من الذى أعطى ، أعطى أقواماً لما فى قلوبهم من الجزع والهلوع وأكل أقواماً إلى ما جعل الله فى قلوبهم من الغنى والخير ، منهم عمرو بن تغلب ، فقال عمرو : ما أحب أن لى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم حمر النعم » .

وفي الصحيحين من حديث عمران بن حصين قال « إني عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه قوم من بني تميم . فقال : اقبلوا البشرى ، يا بني تميم ، قالوا : بشرتنا فأعطينا فدخل ناس من أهل اليمن ، فقال : اقبلوا البشرى ، يا أهل اليمن ، إذا لم يقبلها بنوا تميم ، قالوا : قبلنا ، جئناك نتفق فى الدين ، ونسألك عن أول هذا الأمر ما كان قال : كان الله ، ولم يكن شىء قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السموات والأرض وكتب فى الذر كل شىء — الحديث » .

وعن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأشجع عبد القيس رضى الله عنه « إن فىك لخلتين يحبهما الله : الحلم ، والأناة ، قال : يا رسول الله ، خلتي تخلق بهما ، أم جبلت عليهما ؟ قال : الحمد لله الذى جبلنى على خلتي يحبهما الله » .  
== ( ٣١ - عون المعبود ١٢ )

## ١٧ — باب في ذراري المشركين

٤٦٨٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

### ( باب في ذراري المشركين )

أى أطفالهم إذا ماتوا قبل البلوغ . وذراري جمع ذرية وهى نسل الإنس —

== وقال أبو هريرة رضى الله عنه . قال لى النبي صلى الله عليه وسلم « جف القلم بما أنت لاق » رواه البخارى تعليقا .

وفى صحيح مسلم عن طاوس قال : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس ، أو الكيس والعجز » .

وذكر البخارى عن ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ أولئك يسارعون فى الخيرات وهم لها سابقون ﴾ قال « سبقت لهم السعادة »

وفى الصحيحين : عن هام بن منبه عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يأتى ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد قدرته ، ولكن يلقى القدر ، وقد قدرته له ، أستخرج به من البخيل » .

وفى لفظ للبخارى « لا يأتى ابن آدم النذر بشيء لم يكن قدر له ، ولكن يلقى النذر إلى القدر قد قدر له فيستخرج الله به من البخيل ، فيؤتى عليه ما لم يكن يؤتى عليه من قبل » .

وفى لفظ فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم « النذر لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له ، ولكن النذر يوافق القدر ، فيخرج بذلك من البخيل ، ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج » .

هذه الأحاديث فى النذر والقدر أدخلها البخارى فى كتاب القدر ، وهو إنما يدل على القدر الذى لا يتعلق بقدرة العبد ومشيتته .

والكلام فيه إنما هو من غلاة القدرية المنكرين لتقدم العلم والكتاب .

وأما القدرية المنكرون لخلق الأفعال : فلا محتج عليهم بذلك ، والله أعلم .

وقد نظرت فى أدلة إثبات القدر والرد على القدرية المجوسية فإذا هى تقارب .

خمسائة دليل وإن قدر الله تعالى أفردت لها مصنفاً مستقلاً ، وبالله عز وجل التوفيق ==

جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » .

٤٦٨٧ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ أَخْبَرَنَا بِقِيَّةُ ح وَأَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ وَكَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْمَعْنَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَرَارِي الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَقَالَ هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ ، فَقُلْتُ

— والجن . قال النووي : في أطفال المشركين ثلاثة مذاهب . قال الأكثرون هم في النار تبعاً لآبائهم ، وتوقفت طائفة فيهم ، والثالث وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون أنهم من أهل الجنة .

( الله أعلم بما كانوا عاملين ) أى بما هم صائرون إليه من دخول الجنة أو النار أو الترك بين المنزلتين قاله القارى . وقال الخطابى : ظاهر هذا الكلام يوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يفت السائل عنهم ، وأنه رد الأمر في ذلك إلى علم الله من غير أن يكون قد جعلهم من المسلمين أو لحقهم بالكافرين ، وليس هذا وجه الحديث وإنما معناه أنهم كفار ملحقون بآبائهم لأن الله سبحانه قد علم لو بقوا أحياء حتى يكبروا لكانوا يعملون عمل الكفار ، يدل على صحة هذا التأويل حديث عائشة المذكور بعده انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( المذحجى ) بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة ثم جيم ( قلت يا رسول الله ذرارى المؤمنين ) أى ما حكمهم أم في الجنة أم في النار —

ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : حديث عائشة « هم من آبائهم » ثم قال ::

يَا رَسُولَ اللَّهِ بِلَا عَمَلٍ ؟ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
فَدَرَارِي الْمُشْرِكِينَ ؟ قَالَ مِنْ آبَائِهِمْ ، قُلْتُ بِلَا عَمَلٍ ؟ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا  
كَانُوا عَامِلِينَ .

— (فقال هم من آبائهم) فلهم حكمهم (فقلت يا رسول الله بلا عمل) أى أيدخلون  
الجنة بلا عمل ، وهذا وارد منها على سبيل التعجب (قال الله أعلم بما كانوا  
عاملين) أى لو بافوا رداً لتعجبها وإشارة إلى القدر .  
والحديث سكت عنه المنذرى .

== حديث عائشة « قالت يا رسول الله » من رواية عبد الله بن أبي قيس مولى  
غظيف عنها .

وليس بذلك المشهور ، ورواه عمر بن ذر عن يزيد بن أبي أمية « أن البراء بن  
عازب أرسل إلى عائشة يسألها عن الأطفال ؟ فقالت — الحديث » هكذا قال مسلم  
بن قتيبة عن عمر ، وقال غيره : عن عمر بن ذر عن يزيد عن رجل عن البراء .  
وأما ما رواه أبو عقيل عن أبي التوكل الناجي عن بهية عنها « أنها سألت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد المسلمين : أين هم ؟ قال : في الجنة ، وسأله  
عن أولاد المشركين أين هم يوم القيامة ؟ قال في النار ، فقالت : لم يدركوا الأعمال ،  
ولم نجز عليهم الأقاليم ؟ قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، والذي نفسى بيده ، لو  
شئت أسمعك تضاعفهم في النار » .

فحديث واه يعرف به واه ، وهو أبو عقيل .

ثم ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله : أحاديث الباب إلى آخره ، ثم قال :  
هذا ما ذكره أبو داود وفي الباب حديث « كل مولود يولد على الفطرة » لفظ  
الصحيحين فيه « مامن مولود إلا يولد على الفطرة وأبواه يهودانه — الحديث »  
وفي لفظ آخر « مامن مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه  
ويشركانه ، فقال رجل : أرايت يا رسول الله ، لو مات قبل ذلك ؟ قال الله أعلم بما  
كانوا عاملين »



٤٦٨٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُمَيْيَانُ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ يُصَلِّي عَلَيْكَ ، قَالَتْ قُدْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ طُوبَى لِهَذَا ، لَمْ يَعْمَلْ شَرًّا وَلَمْ يَذْرِ بِهِ [وَلَمْ يَذْرِ بِهِ] فَقَالَ : أَوْغَيْرُ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ ؟

— ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي ) أى بجنابة صبي ( يصلى عليه ) أى ليصلى عليه صلاة الجنابة ( طوبى لهذا ) طوبى فعلى من طاب يعطى قلبت الياء واواً أى الراحة وطيب العيش حاصل لهذا الصبي ( ولم يذر به ) من الدراية والباء للتعديّة قاله فى فتح الودود ( أو غير ذلك ) بفتح الواو وضم الراء وكسر —

= وفى لفظ آخر « مامن مولود يولد إلا وهو على الملة » .  
وفى لفظ آخر على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه .  
وفى لفظ آخر « ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة ، حتى يعبر عنه لسانه »  
وفى لفظ آخر « مامن مولود يولد إلا على الفطرة »  
وفى لفظ آخر « كل إنسان تله أمه على الفطرة ، وأبواه بعد يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، فإن كانا مسلمين فمسلم »  
وهذه الألفاظ كلها فى الصحيحين إلا لفظ « الملة » فهو لمسلم .  
وكذا لفظ « يشركانه » فله أيضاً .  
وكذا قوله « حتى يعبر عنه لسانه » .  
وكذا لفظ « فإن كانا مسلمين فمسلم » لمسلم وحده .  
وإنما سقنا هذه الألفاظ لتبين بها أن الكلام جملتان ، لاجلة واحدة ، وأن قوله « كل مولود يولد على الفطرة » جملة مستقلة ، وقوله « أبواه يهودانه — إلى آخره » جملة أخرى .  
وهو يبين غلط من زعم أن الكلام جملة واحدة ، وأن المعنى : كل مولود يولد بهذه الصفة فأبواه يهودانه ، وجعل الخبر عند قوله « يهودانه إلى آخره » .  
= وألفاظ الحديث تدل على خطأ هذا القائل .

إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا وَخَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ ،  
وَخَلَقَ النَّارَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلًا وَخَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ .

— الكاف هو الصحيح المشهور من الروايات . والتقدير أن معتقدين ما قلت والحق  
غير ذلك وهو عدم الجزم بكونه من أهل الجنة ، فالواو للحال كذا قال القارى  
فى المرقاة . وذكر فى قوله أو غير ذلك وجوهاً آخر (وخاق لها ) أى للجنة ( أهلاً )  
أى يدخلونها ويقيمون بها ( وخلقها لهم ) أى خلق الجنة لأهلها ( وهم فى أصلاب  
آبائهم ) الجملة حال .

قال النووى : أجمع من يعتمد به من علماء المسلمين على أن من مات من —

= ويدل أيضاً على أن الفطرة هى فطرة الإسلام ، ليست الفطرة العامة التى فطر  
عليها من الشقاوة والسعادة ، لقوله « على هذ الفطرة » وقوله « على هذه الملة » .  
وسياقه أيضاً يدل على أنها هى المرادة ، لإخباره بأن الأبوين هما اللذان يغيرانها  
ولو كانت الفطرة هى فطرة الشقاوة والسعادة لقوله « على هذه الفطرة » لكان  
الأبوان مقدرين لها . ولأن قراءة قوله تعالى ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل  
لخلق الله ، ذلك الدين القيم ﴾ عقب الحديث : صريح فى أن المراد بها فطرة الإسلام  
ولأن تشبيه المولود فى ولادته عليها بالبهيمة الجمعاء ، وهى السكاملة الخلق ، ثم تشبيهه  
إذا خرج عنها بالبهيمة التى جدها أهلها فقطعوا أذنهما : دليل على أن الفطرة هى  
الفطرة المستقيمة السليمة ، وما بطراً على المولود من التهود والنصير بمنزلة الجدع  
والتغيير فى ولد البهيمة ، ولأن الفطرة حيث جاءت مطلقة معرفة باللام لا يراد بها إلا  
فطرة النوحيد والإسلام وهى الفطرة المدوحة ، ولهذا جاء فى حديث الإسراء « لما  
أخذ النبى صلى الله عليه وسلم اللبن ، قيل له : أصبت الفطرة » ولما سمع النبى صلى الله  
عليه وسلم المؤذن يقول « الله أكبر الله أكبر » قال « على الفطرة » وحيث جاءت  
الفطرة فى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها فطرة الإسلام لا غير ، ولم  
يجب ، قط فى كلامه مراداً بها فطرة الشقاوة وابتداء الحلقة فى موضع واحد .

وافظ الحديث يدل على أنه غير منسوخ ، وأنه يستحيل فيه النسخ ، كما قال  
بعضهم لأنه خبر محض ، وليس حكماً يدخل تحت الأمر والنهى فلا يدخله النسخ =

٤٦٨٩ — حدثنا القعنبي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ كَمَا تَنفَتِّحُ الْإِيلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاهَا

— أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة لأنه ليس مكلفاً ، وتوقف فيه بعض من لا يعتقد به لحديث عائشة هذا ، وأجاب العلماء بأنه لعله نهاها عن التسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع ، ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم قال هذا قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

( كل مولود ) أى من بنى آدم ( يولد على الفطرة ) اختلاف السلف في المراد بالفطرة على أقوال كثيرة ، وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام . قال ابن عبد البر : وهو المعروف عند عامة السلف ( يهودانه ) أى يعاملانه اليهودية ويعملانه يهودياً ( وينصرانه ) أى يعاملانه النصرانية ويعملانه نصرانياً ( كما —

== وأما حديث عائشة فى قصة الصبي من الأنصار ، فرده الإمام أحمد وطعن فيه ، وقال : من يشك أن أولاد المسلمين فى الجنة ، وقال أيضاً : إنهم لا اختلاف فيهم .

وأما مسلم : فأورده فى صحيحه كما تقدم .

ومن انتصر للحديث وصحيحه يقول : الانكار من النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة إنما كان لشهادتها للطفل المعين بأنه فى الجنة ، كالشهادة للمسلم المعين ، فإن الطفل تبع لأبويه ، فإذا كان أبواه لا يشهد لهما بالجنة ، فكيف يشهد للطفل التابع لهما .

والاجماع إنما هو على أن أطفال المسلمين من حيث الجملة مع آبائهم ، فيجب الفرق بين المعين والمطلق .

وفى صحيح أبي حاتم من حديث عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة قال : قال ==

هَلْ نَحْيِسُ مِنْ جَدْعَاءَ ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ ؟  
قال : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ .

— نتائج الإبل ) أى تلد ( جمعاء ) أى سليمة الأعضاء كاماتها ( هل تحس ) بضم  
التاء وكسر الحاء وقيل بفتح التاء وضم الحاء أى هل تدرك . قال الطيبي : هو  
في موضع الحال أى سليمة مقولا في حقها ذلك ( من جدعاء ) أى مقطوعة  
الأذن . والمعنى أن البهيمة أول ما تولد تكون سليمة من الجدع وغير ذلك  
من العيوب حتى يحدث فيها أربابها النقائص ، كذلك الطفل يولد على الفطرة  
ولو ترك عليها سلم من الآفات إلا أن والديه يزينان له الكفر ويحملانه عليه —

== رسول الله صلى الله عليه وسلم « ذرارى المؤمنين يكفلهم إبراهيم صلى الله عليه وسلم  
فى الجنة » .

وقد روى البخارى فى صحيحة عن سمرة بن جندب قال « كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مما يكتر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم رؤيا ، قال :  
فيقص عليه من شاء الله أن يقص ، وأنه قال لنا ذات غداة : أتانى الليلة آتيان  
— فذكر حديث الرؤيا بطوله إلى أن — قال فأتيننا على روضة معتمعة من كل  
لون الربيع ، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل ، لا أكاد أرى رأسه طولا فى  
السماء ، وإذا حول الرجل أكثر ولدان رأيتم قط — وقال فيه — وأما الرجل الطويل  
الذى فى الروضة فإنه إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، وأما الولدان الذين حوله : فكل  
مولود مات على الفطرة ، قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاد المشركين . »

وفى الصحيحين عن ابن عباس « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد  
المشركين فقال الله أعلم بما كانوا عاملين إذ خلقهم » .

وفى الصحيحين عن أبى بن كعب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « إن الغلام الذى قتله الخضر طبع كافرا ، ولو عاش لأرهب أبويه  
طفيانا وكفرا » .

قال أبو داود : قُرِيءَ عَلَى الْخَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ وَأَنَا شَاهِدٌ [وَأَنَا أُنْمَعُ] أَخْبَرَكَ يُوسُفُ بْنُ عُزَيْرٍ قَالَ أُنَبِّئُكَ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ سَمِعْتُ مَا لِكَافٍ قِيلَ لَهُ : إِنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ يَحْتَفِجُونَ عَلَيْنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ مَالِكٌ : اخْتَفِجَ عَلَيْهِمْ بآخِرِهِ . قَالُوا : أَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ ؟ قَالَ : « اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » .

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم بمعناه من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة (إن أهل الأهواء) المراد بهم ها هنا القدرية (قال مالك احتج) بصيغة الأمر من الاحتجاج (عليهم) أى على أهل الأهواء (بآخره) أى بآخر الحديث (قالوا أرايت الخ) هذا بيان لآخر الحديث .

قال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء فى معنى الفطرة فى هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله بل بما ابتدأ الناس إحدائهم ، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ، لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم —

== وفى الصحيحين عن الصعب بن جثامة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم » . وفى لفظ لهما « هم من آبائهم » .

وهذه الأحاديث لا تناقض بينها ، بل يصدق بعضها بعضاً .

وقد اختلف العلماء فى الأطفال على ثمانية أقوال .

أحدها : الوقف فيهم ، وترك الكلام فى مستقرهم ، ويوكل علمهم إلى الله تعالى قال هؤلاء : وظواهر السنن وأجوبة النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث ابن عباس وأبى هريرة رضى الله عنهم يدل على ذلك إذ وكل علمهم إلى الله ، وقال « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

قالوا : وقد روى ابن حبان فى صحيحه من حديث جرير بن حازم قال : سمعت =

٤٦٩٠ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا الحجاج بن المنهال قال سمعتُ حماد بن سلمة يُفسّر حديث : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ » قال : هَذَا عِنْدَنَا حَيْثُ أَخَذَ اللَّهُ الْعَهْدَ عَلَيْهِمْ [ عَلَيْهِمُ الْعَهْدُ ] فِي أَضْلَابِ آبَائِهِمْ حَيْثُ قَالَ : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى .

— يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية ، لأن قوله فأبواه يهودانه الخ محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله في آخر الحديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » كذا في فتح الباري .  
والحديث سكت عنه المنذرى .

( قال هذا عندنا حيث أخذ الله العهد الخ ) حاصله أن المراد بالفطرة عند حماد بن سلمة الإقرار الذي كان يوم الميثاق .  
والحديث سكت عنه المنذرى .

== أبارجاء العطاردي قال : سمعت ابن عباس يقول - وهو على المنبر - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال أمر هذه الأمة قواماً أو مقارباً ، ما لم يتكلموا في الولدان والقدر » .

قال أبو حاتم الولدان أراد بهم أطفال المشركين .  
وفيما استدلت به هذه الطائفة نظر ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجب فيهم بالوقف وإنما وكل علم ما كانوا يعملونه لو عاشوا إلى الله ، وهذا جواب عن سؤالهم « كيف يكونون مع آبائهم بغير عمل ؟ » وهو ظرف من الحديث .

ويدل عليه حديث عائشة الذي ذكره أبو داود في أول الباب ، والنبي صلى الله عليه وسلم وكل العلم بعملهم إلى الله ، ولم يقل « الله أعلم حيث يستقرون ، أو أين يكونون » .  
==

٤٦٩١ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرّازي أخبرنا ابن أبي زائدة  
حدثني أبي عن عكرمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الوائدة  
والموودة في النار » .

— (الوائدة والموودة في النار) وأد بنته يئدها وأدأ فهي موودة إذا دفنها في  
القبر وهي حية . وهذا كان من عادة العرب في الجاهلية خوفاً من الفقر أو فراراً  
من العار . قال القاضي : كانت العرب في جاهليتهم يدفنون البنات حية ، فالوائدة  
في النار لكفرها وفعلها ، والموودة فيها لكفرها . وفي الحديث دلهم على  
تعذيب أطفال المشركين ، وقد تؤول الوائدة بالقابلة لرضاها به ، والموودة  
بالموودة لها وهي أم الطفل لحذفت الصلة ، كذا في المرقاة . وقال في السراج المنير  
ما محصله : إن سبب هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن امرأة  
وأدت بنتاً لها فقال « الوائدة والموودة في النار » فلا يجوز الحكم على أطفال  
الكفار بأن يكونوا من أهل النار بهذا الحديث لأن هذه واقعة عين في شخص —

== فالدليل غير مطابق لمذهب هذه الطائفة .

وأما حديث أبي رجاء عن ابن عباس في المنع من الكلام فيهم . ففي القلب من  
رفعه شيء .

وبالجملة فإنما يدل على ذم من تكلم فيهم بغير علم ، أو ضرب الأحاديث فيهم  
بعضها ببعض ، كما فعل مع الذين أنكروا عليهم كلامهم في القدر ، وأما من تكلم  
فيهم بعلم وحق فلا يذم .

القول الثاني : أن أطفال المشركين في النار . وهذا مذهب طائفة وحكاه القاضي  
أبو يعلى رواية عن أحمد قال شيخنا : وهو غلط منه على أحمد ، وسبب غلظه : أن  
أحمد سئل عنهم فقال هم على الحديث ، قال القاضي : أراد حديث خديجة إذ « سألت  
النبي صلى الله عليه وسلم عن أولادها الذين ماتوا قبل الإسلام فقال : إن شئت أسمعتك  
تضاغيهم في النار » .

قال يحيى بن زكريا قال أبو خذني أبو إسحاق أن عامراً حدثه بذلك  
عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم .

— معين انتهى (قال يحيى بن زكريا) أي ابن أبي زائدة (خذني أبو إسحاق)  
يعني السبيعي (بذلك) أي الحديث المذكور .  
والحديث سكنت عنه المنذرى .

== قال شيخنا : وهذا حديث موضوع ، وأحمد أجل من أن يحتج بمثله ، وإنما أراد  
حديث عائشة « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

والقول الثالث : أنهم في الجنة ، واحتج هؤلاء بحديث سمرة الذي رواه البخاري  
واحتجوا بقوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) وبقوله ( كلما ألقى  
فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ؟ قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا  
ما نزل الله من شيء ) فهذا دليل على أن كل فوج يلقي في النار لا بد وأن يكونوا قد  
جاءهم النذير وكذبوه ، وهذا ممتنع في حق الأطفال .

واحتجوا بقوله تعالى لإبليس ( لأملأن جهنم منك وعمن تبعك منهم أجمعين ) .  
قالوا : فإذا امتلأت منه ومن أتباعه لم يبق فيها موضع لغيرهم .  
واحتجوا بقوله ( لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل )

قالوا : فالله تعالى لا يعذب أحداً إلا بذنبه ، فالنار دار عدله لا يدخلها أحد إلا بعمل  
وأما الجنة فدار فضله يدخلها بغير عمل ، ولهذا ينشئ للفضل الذي يبقى فيها أقواماً  
يسكنهموه .

وأما الحديث الذي ورد في بعض طرق البخاري : « وأما النار فينشئ الله لها  
خلقاً يسكنهم إياها » فغلط من الراوى انقلب عليه لفظه ، وإنما هو « وأما الجنة فإن  
الله ينشئ لها خلقاً » وقد ذكره البخاري ، وسياق الحديث يدل على ذلك .

قالوا : وأما حديث عائشة والأسود بن سريع فليس فيه أنهم في النار ، وإنما  
فيه « أنهم من آبائهم تبع لهم في الحكم » وأنهم إذا أسيبوا في البيات لم يضمنوا بدية  
ولا كفارة وهذا ظاهر في حديث الأسود .

وأما حديث عائشة فقد ضعفه غير واحد .  
قالوا : وحديث خديجة باطل لا يصح .



== والقول الرابع : أنهم بين الجنة والنار ، إذ لامصية لهم توجب دخول النار ، ولا إسلام يوجب لهم دخول الجنة .

وهذا أيضاً ليس بشيء ، فإنه لا دار للقرار إلا الجنة والنار ، وأما الأعراف ، فإن مآل أصحابها إلى الجنة ، كما قاله الصحابة .

والقول الخامس : أنهم تحت المشيئة ، يجوز أن يعذبهم وأن ينعمهم ، وأن يعذب بعضاً وهذا قول كثير من المثبتين للقدر ، وقول الجبرية ونفاة التعليل والحكم .

والقول السادس : أنهم ولدان أهل الجنة وخدمهم وقد روى في ذلك حديث لا يثبت والقول السابع : أن حكمهم حكم الآباء في الدنيا والآخرة ، فلا حكم لهم غير حكم آبائهم . فكما هم تبع لآبائهم في الدنيا كذلك هم لهم تبع في الآخرة .

والقول الثامن : أنهم يمتحنون في الآخرة ، فمن أطاع منهم أدخله الله الجنة ، ومن عصى عذبه ، وقد روى في هذا من حديث الأسود بن سريع وأبي هريرة وغيرهما وهي أحاديث يشد بعضها بعضاً .

وهذا أعدل الأقوال ، وبه يجتمع شمل الأدلة وتتفق الأحاديث في هذا الباب . وعلى هذا فيكون بعضهم في الجنة كما في حديث سمرة وبعضهم في النار كما دل عليه حديث عائشة . وجواب النبي صلى الله عليه وسلم يدل على هذا ، فإنه قال « الله أعلم بما كانوا عاملين إذ خلقهم » .

ومعلوم أن الله لا يعذبهم بعلمه فيهم ما لم يقع معلومه ، فهو إنما يعذب من يستحق العذاب على معلومه ، وهو متعلق علمه السابق فيه ، لا على علمه المجدد ، وهذا العلم يظهر معلومه في الدار الآخرة .

وفي قوله « الله أعلم بما كانوا عاملين » إشارة إلى أنه سبحانه كان يعلم ما كانوا عاملين لو عاشوا ، وأن من يطيعه وقت الامتحان كان ممن يطيعه لو عاش في الدنيا ، ومن يعصيه حينئذ كان ممن يعصيه لو عاش في الدنيا ، فهو دليل على تعلق علمه بما لم يكن لو كان كيف كان يكون .

وقيل : إنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يعلمه الله عصيرهم ومستقرهم . وليس بشيء ، فإنه لا تعرض في هذا المستقر ، كما تقدم .

وقيل معناه الله أعلم على أي دين يميتهم . لو عاشوا وبلغوا العمل ! فأما إذا عدم فيهم العمل فهم في رحمة الله ، وهذا بعيد من دلالة اللفظ عليه ، والله أعلم .

٤٦٩٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن ثابت عن أنس  
« أن رجلاً قال : يا رسول الله أين أبي ؟ قال : أبوك في النار ، فلما قفي  
قال : إن أبي وأباك في النار » .

— ( فلما قفي ) أى ولى قفاه منصرفاً ( قال ) أى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ( إن أبى وأباك في النار ) قال النووى : فيه أن من مات فى الفتره على  
ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار ، وليس هذا مؤاخذه  
قبل بلوغ الدعوة ، فإن هؤلاء قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء  
صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين . وكل ما ورد بإحياء والديه صلى الله  
عليه وسلم وإيمانهما ونجاتهما أكثره موضوع مكذوب مفترى ، وبعضه ضعيف  
جداً لا يصح بحال لاتفاق أئمة الحديث على وضعه وضعفه كالدارقطنى والجوزقانى  
وابن شاهين والخطيب وابن عساكر وابن ناصر وابن الجوزى والسميلى والقرطبى  
والحب الطبرى وفتح الدين بن سيد الناس وإبراهيم الحلبى وجماعة .

وقد بسط الكلام فى عدم نجات الوالدين العلامة إبراهيم الحلبى فى رسالة  
مستقلة له ، والعلامة على القارى فى شرح الفقه الأكبر وفى رسالة مستقلة ،  
ويشهد لصحة هذا المسلك هذا الحديث الصحيح .

والشيخ جلال الدين السيوطى قد خالف الحفاظ والعلماء الحقّقين وأثبت لهما  
الإيمان والنجاة فصنف الرسائل العديدة فى ذلك ، منها رسالة التعظيم والمنّة فى أن  
أبوى رسول الله فى الجنة .

قلت : العلامة السيوطى متساهل جداً لا عبرة بكلامه فى هذا الهاب ما لم  
يوافقه كلام الأئمة النقاد .

وقال السندى : من يقول بعبادة والديه صلى الله عليه وسلم يحمله على العم —

٤٦٩٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن ثابت عن أنس  
ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجري  
من ابن آدم نجري الدم » .

٤٦٩٤ - حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني أخبرنا ابن وهب أخبرني  
ابن لهيمة وعمر بن الخطاب وسعيد بن أبي أيوب عن عطاء بن دينار  
عن حكيم بن شريك التهمذلي عن يحيى بن ميمون عن ربيعة الجرمي

- فإن اسم الأب يطلق على العم مع أن أبا طالب قد ربي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيستحق إطلاق اسم الأب من تلك الجهة انتهى . وهذا أيضاً كلام  
ضعيف باطل .

وقد ملأ مؤلف تفسير روح البیان تفسيره بهذه الأحاديث الموضوعة  
المكذوبة كما هو دأبه في كل موضع من تفسيره بإيراده للروايات المكذوبة  
فصار تفسيره مخزن الأحاديث الموضوعة .

وقال بعض العلماء : التوقف في الباب هو الأسلم وهو كلام حسن والله أعلم .  
قال المنذرى : وأخرجه مسلم . وهذا الرجل هو حصين بن عبيد والد عمران  
ابن حصين ، وقيل هو أبو رزين لقط بن عامر العقيلي . وقفي بفتح القاف  
وتشديد الفاء وفتحها ولى قفاه منصرفاً .

( إن الشيطان يجري الخ ) قال القاضي وغيره : قيل هو على ظاهره وأن الله  
تعالى جعل له قوة وقدرة على الجري في باطن الإنسان مجارى دمه ، وقيل هو  
على الاستعارة لكثرة إغوائه ووسوسته فكأنه لا يفارق الإنسان كما لا يفارقه  
دمه ، كذا في شرح مسلم للنووي .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث -

عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال : « لا تجالسوا أهل القدر ولا تُفأخوهم » الحديث .

---

— صفية بنت حيي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في كتاب الصيام .  
( لا تجالسوا أهل القدر الخ ) تقدم شرح هذا الحديث في آخر باب القدر .  
قال المفزرى : وقد تقدم .

---

تم - بحمد الله - الجزء الثاني عشر

وبلغته

الجزء الثالث عشر

وأوله

( باب في الجهمية )



الجزء الثانى عشر من كتاب

« عون المعبود »

شرح سنن أبى داود مع شرح ابن قيم الجوزية

الموضوع	الصفحة
أول كتاب الحدود	٣
باب الحكم فيمن ارتد	٣
باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم	١٥
باب ما جاء فى المحاربة	٢٠
باب فى الحد يشفع فيه	٣١
باب يعنى عن الحدود ما لم يبلغ السلطان	٤٠
باب الستر على أهل الحدود	٤٠
باب فى صاحب الحد يجرى فقر	٤٢
باب فى التلقين فى الحد	٤٤
باب فى الرجل يعترف بحد ولا يسميه	٤٦
باب فى الامتحان بالضرب	٤٧
باب ما يقطع فيه السارق	٤٩
باب ما لا قطع فيه	٥٤
باب القطع فى الخلسة والخيانة	٥٨
باب فيمن سرق من حرز	٦٢
باب فى القطع فى العارية إذا جحدت	٦٦
باب فى المجنون يسرق أو يصيب حداً	٧٢
باب فى العلام يصيب الحد	٧٩

الموضوع	الصفحة
باب السارق يسرق في الغزو أيقطع	٨٢
باب في قطع النباش	٨٤
باب السارق يسرق مراراً	٨٦
باب في السارق تعلق يده في عنقه	٨٩
باب بيع المملوك إذا سرق	٩٠
باب في الرجم	٩٠
باب رجم ماعز بن مالك	٩٩
باب في المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها	١٢٢
من جهينة	
باب في رجم اليهوديين	١٣١
باب في الرجل يزني بحريمه	١٤٦
باب في الرجل يزني بحارية امرأته	١٤٨
باب فيمن عمل عمل قوم لوط	١٥٣
باب فيمن أتى بهيمة	١٥٧
باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقر المرأة	١٦١
باب في الرجل يصيب من المرأة ما دون الجماع فيتوب قبل	١٦٣
أن يأخذه الإمام	
باب في الأمة تزني ولم تحصن	١٦٥
باب في إقامة الحد على المريض	١٦٩
باب في حد القاذف	١٧٣
باب في الحد في الحجر	١٧٤
باب إذا تتابع في شرب الخمر	١٨٤
باب في إقامة الحد في المسجد	١٩٨



الموضوع	الصفحة
باب في ضرب الوجه في الحد	٢٠٠
باب في التعزير	٢٠١
كتاب الديات	٢٠٤
باب النفس بالنفس	٢٠٤
باب لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه أو أخيه	٢٠٦
باب الإمام يأمر بالعفو في الدم	٢٠٨
باب ولي العمد يأخذ الدية	٢٢٣
باب من قتل بعد أخذ الدية	٢٢٦
باب فيمن سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات أيقاد منه	٢٢٧
باب من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه	٢٣٦
باب القسامة	٢٤١
باب في ترك القود بالقسامة	٢٤٩
باب يقاد من القاتل	٢٥٧
باب أيقاد المسلم من الكافر	٢٦٠
باب فيمن وجد مع أهله رجلاً أيقته	٢٦٤
باب العامل يصاب على يديه خطأ	٢٦٦
باب القود بغير حديد	٢٦٧
باب القود من الضربة وقص الأمير من نفسه	٢٦٨
باب عفو النساء عن الدم	٢٧٩
باب من قتل في عمياً بين قوم	٢٨١
باب الدية كم هي	٢٨٣
باب في دية الخطأ شبه العمد	٢٩٢
باب أسنان الإبل	٢٩٨

الموضوع	الصفحة
باب ديات الأعضاء	٣٠٠
باب دية الجنين	٣١١
باب في دية المكاتب	٣٢١
باب في دية الذمي	٣٢٣
باب في الرجل يقاتل الرجل فيدفعه عن نفسه	٣٢٦
باب في من تطيب ولا يعلم منه طب فأعنت	٣٢٩
باب في دية الخطأ شبه العمد	٣٣٢
باب القصاص من السنن	٣٣٣
باب في الدابة تنفج برجلها	٣٣٤
باب المعجماء والمعدن والبئر جبار	٣٣٦
باب في النار تعدى	٣٣٧
باب جنابة العبد يكون للفقراء	٣٣٨
باب فيمن قتل في عميا بين قوم	٣٣٨
أول كتاب السنة	٣٤٠
باب النهي عن الجدل واتباع المتشابه من القرآن	٣٤٣
باب مجانبة أهل الأهواء وبغضهم	٣٥٠
باب ترك السلام على أهل الأهواء	٣٥٢
باب النهي عن الجدل في القرآن	٣٥٣
باب في لزوم السنة	٣٥٤
باب من دعا إلى السنة	٣٦٢
باب في التفضيل	٣٨
باب في الخلفاء	٣٨٣
باب في فضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	٤٠٩